

زین تیرکل کے سرفروشی

احمد شاہ الباری علی طبع الحاشیہ تین علی شرح الکافیہ ملا جامی شتائی

ملا جامی سال

ملا جامی الرحمن

بامر المولوی محمد خادم حسین اعظم آبادی ادا شد ذوالایادی

ذو فی طبع لعاوی بیہم علی بخش خان لکنو

[illegible][illegible]

وكان من ان يحدّث قدول على ان حد والانيه ازيد من حد والرس انتهي اقول الما في العطف من العافية ولو بالاعتبار فلا يرفع الشا
والمعوم من وجهه قوله خالا ولي قوله تعالى خطا بالنيها معمم يا ايها النبي قولوا لقالي وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نوحا فلو كان كل كلم
يخرج الى ذكره ولا حاجة الى ذكره الخاص بعد نفي العام وقوله وهو انفس قوله تعالى ثم وقال السيد السند قدس سره في شرح المواقف والرسول
في مع كتاب وشرح النبي غير الرسول من لا كتاب مع بل امر بتابعه شرح من قبله في كلامه اقول ظاهر كلامه في ان بين الرسول
والنبي تبانيا وان الرسول من انزل عليه كتاب والنبي من لم ينزل عليه كتاب سواء بعد مع كتاب امر بتابعه ولو لم يوحى اليه قوله
امر بتابعه شرح من قبله ولو لم يكن هذا القول لكان للنبية على ما سبق الرسول من مع كتاب والنبي من ليس مع كتاب وقد عرفت فيه
مع ان في قوله والرسول بنى على احد التباينين على الآخر وليكن على معنى عموم الرسول وان من مع كتاب سواء انزل عليه ولم ينزل عليه
بل امر بتابعه والنبي من مع كتاب لم ينزل عليه بل امر بتابعه وقد عرفت ما فيه ايضا مع ان في مثل الاخص على الاعم والصلوة اسم
من التسمية بالف مبدل من الواو لفظا بالواو كما يتسناه لثمة الدعاء ونقل الى الاركان المخصوصة شرعا وما راد به الرحمة لعلامة
البيية والمجيبة وقيل تحريك الصلوة من الالكان بالان اخصلي يحرك الصلوة في ركوعه وسجوده وهي الداعي مصلية تشبها
في شخصه بالركوع والساجدة فيكون الصلوة في الدعاء استارة وفي الالكان حقيقة او مجازا رسلا وقيل تعميم العود بالصلوة ثم قيل
صلوة راشا لما صلي تعميم العمل ثم نقلت الى الدعاء الذي هو سببها تجوز قيل سناه انشا الكمال لان ذلك ليس في معناها
ان كل ذلك اليه تعالى وقيل التعميم في قولنا صل على كل في الدنيا باطلا وذكره سابقا شرعية في الآخرة بتفسيره وتضعيفه وادبه
قالوا الصلوة من ملة رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الناس وما فقال البعض مشترك ليعني بين الشبهة وقال البعض مشترك بمعنى
لان ذكر اختلاف اسمه اليه عند بيان اختلاف المعنى شرعا في معنى الصلوة في نفسه واحد فختلف باختلاف الموصوف والادل على ما
موضوعه لعمان فختلف باختلاف مصادق متعدد ولذيهم الاشتراك واليه ذهب ابن هشام في المعنى حيث قال الصلوة تعني راحة وهو لفظ
ثم لفظ بالنية لا بالسر سحانه وتعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى المؤمنين وما بعضهم لبعض ثم الصلوة في العرف صا شعا
ذكره الرسول فله غير عزيم استقلالها وبجوزيتها وبعدية على تخمين معنى الزوال الى الرحمة الكلا نازلة من ملو حجاب الحق على نية
خير من نزول الرحمة الكلا من الله تعالى عليه صلعم وانما كان حجة الحمد اخبر عن مرجع جميع الحمد الى الله تعالى والله صل على محمد
وعلى آل محمد فيكون انشائية وحاسن الشكر قدس سره صلى الله تعالى عليه وسلم كما قال تعالى صلوا على نبي واوليائه صل على محمد
وعلى آل محمد فيكون معطوفة على جملة الحمد اذا كانت انشائية انشائية الحمد ثم وعلى تقدير كون جملة الحمد خبرية لا يقدري في المصطفون بقوله
يا عاقل الصلوة الى الله تعالى لانه اذ لا بد في الدعاء من صفة الفضل الذي يراى الحمد مود الى الله تعالى ثم لا كانت الصلوة
على الال رديفا لصلوة صلعم كادل عليه الصلوات المردية عند صلعم فصار الصلوة عليه صلعم بدون الصلوة على الال كما كان لم يكن قال
وعلى آل فاصلا بجملة على رديف الشبهة الشبهة بغيره عليه صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال من فصل بيني وبين آل بكلمة على عليا
والله بدل من الهبة المبدل من الما بديل لسل الالهة فمن لم يشرف وحفظ ديني او ديني كما قال نعم فالتقط الى فرعون فخلا
الابل وبها فخذ البعيرين وعنه الكوفيين بدل من الواو وقال الكسائي وهو في الكوفة سمعت اعرابيا يقول آل واويل

[illegible]

تتفاوت باختلاف المذاهب في تفسيرها على ما صرح به بعض الانماض فاقول يمكن ان يكاب بوجه آخر وهو انه لم يصدر بهما التفسيرات ان كانت
من حيث ان كانت ليس لكاتب السلف والامان في نفسه عظيم الشأن ذوالا بال فرعي لم يتن فابتدأ بالسبلة المشتقة على الحد والمبدأ بالحد واستمداد
كأية السلف في نفسه بحيث لا بد ان اراد ان يغير ما ذكره الشارح يحصل العمل بالحد في هذا الوجه بالحد المشتق عليه التسمية بالغيرية منقولة
كيف وقول التبرج اذ انما بالحد من غير ان يجلد من كتابه عامه يشعل الحد المشتق عليه التسمية بالحد وقول ان اراد ان يغير يحصل متاين
السلف فيه فليس بغيره اذ الكلام ليس في المتاينة متطابقا في المتاينة الخاصة بالحد فليس بوجه آخر كما ذكره على ليس بوجه وانما
من وجه ثم قال فان قيل التمجيد من العبادات وترك العبادات من شجوات النفس فكيف يتصور يمكن ان يتاين التمجيد والامان عبادة في
نفسه لا من حيث يتبادر به او غير ذي بال ليس بعبادة لان ابتداءه بتجريد كالمصنوعة في ارض النيرة فانه من حيث ان مصلحة عبادة الا
من حيث ان يغيبه اذ من حق وفيه بحيث لا بد لا بد ولذا السؤال على ترك العمل بالحد من غير ان يجلد من كتابه عامه يشعل الحد المشتق عليه التسمية بالحد واستمداد
الام ذوالا بال في الحديث هو كونه ذوالا في نفس الامم لان من حيث الانساب ولا شك ان الكتاب ذوالا في نفس الامم كما عرفت في هذا الباب
ايه وانما ليس ذوالا بال التحصيل ليعتد لا يكون ابتداء بعبادة وكيف يكون تحقير ذوالا بال الامتصاص وان حصل مورد السؤال من حيث
السلف وجعل وذكر السؤال والجواب تقريبا وانما ذكر الغالب في غيره فاجاب ليس على ما ينبغي لاعتد ولان كونه غير ذي بال هو ذوالا
كم كيف وكذا ليس لكاتب السلف لا يستلزم كونه غير ذي ذي بال كما عرفت في هذا الباب الفاعل اليعتد ثم قال وهذا توجيه غريب في غاية الغرابة وهو
ان الظن ان كتابه ذوالا كسب منفعها فاعتد ذي بال سورة نزلت وهو آخر حيث لم يبد بالحد مطلقا ثم من ان يجلد بغيره ذوالا لان النبي
صلى الله عليه وسلم قد نزلت ولم يبد بالحد ولا باسم العدل مادواه البهاري في غير ما ينبغي وفيه بحيث لان قوله ان الظاهر رجح ما يغيب ما لم يذكر عليه
وذلك ولو سلم فلذلك لا بد من الاعتراض الوارد على ترك العمل بالحد من لان ذلك كان في بد النبوة والحد من عند رسله بعد ذلك
ولو سلم فالتسمية انزلت في اول اقره وكذا في اول كل سورة في غير اقره اذ لو لم يكن منسوبة لاشبهت السلف كيف وقد بان تفاوت في توجيه الاعتراض
على ليس منه حتى لم يكتب آيين في المصاحف المتفصل بين السور والترك بالابتداء بما عهد الحقيقة وجز من كل سورة عند الشافعية
فصل النبي صلى الله عليه وسلم بعد ابتداء بقوله تعالى باسم ربك الذي خلق الانسان من علق ويوشع الحد والتسمية اذ في الحديث
عنه انما حمله على لفظ الحمد لعل ما يدل على تعظيم الذات والصفات فهو حمد المقصود ومن لم يسمه من الاسماء المضاف الى اسم الله
وتعظيم العالم لا ينافيه اذ العالم والمفعول جملة واحدة ولو سلم فالابتداء الواقع في الحديث اهم من ان يكون حقيقيا او اضافيا قوله
لعل لم يغير خاص العزة والمعرفة المطلقة لا تحصل الا في ضمن فرد خاص فاختياره بما لا اسمنا محصلا لا المقصود ولا المقصود ولا المقصود
في ذلك حصول من غير البقاء والظن ان من غير ما يشاع الاستواء في تعظيم المقصود فقولهم لكون افراد بايز كزبد وحر وشلا جزان من
زيد وذهب ثم وقوله وهو مما الى الكلمة الحمدية على الاستخدام جز من مفهوم الكلام الجوزي كزيد وشلا مقصود جز من مفهوم
زيد عالم وليس مفهوم الكلمة الكلية ولا الجزئية جز من مفهوم الكلام الكلي قوله مشتقان من الكلام قال الرضي هذا اشتقاق بعيد واشنا
اليه الله قدس سره بقوله تعالى في ذلك لان هذا الاشتقاق لو كان لكان من الاشتقاق الاصغر والمعتبر ان يراد معنى مشتق منه
في اشتق وليس معنى الكلام سيكون اللام واصلا في مفهوم الكلمة والكلام وكون معنى احد الطرفين يناسب معنى الآخر اما ليعتد في الصغير
وهو ليس منهما اذ المعتد في الاصغر هو افتداه وافتداه مع الترتيب والمواقفة في المعنى بان يكون فيه معنى الاصل والمعتبر في الصغير

[illegible]

مواضع تعرف بدون الترتيب كوني وذاك والمقرب في الاكبر المناسبة في الحروف اما حسب المخرج نحو التثنية والضم فان الباء والهم
شفتيان واما حسب الصفة نحو الهم والهم والهم والعاف من الحروف الشديدة والمعتد فيها المناسبة بان يكون معنى احد اللغتين
مناسب معنى الآخر هكذا ذكر في شرح الاصول وعاشية الفاضل الابرهي عليه فان قيل قالوا ان الاستقام مطلقا ولفظ الى آخره
في هذه الاصول حسنة في التي بهذا اتيتم بان كون معنى احد اللغتين مناسب معنى الآخر خارجا في الاصل ايضا قلنا لا بل المناسبة
الحكم من المواضع فالمراد من المناسبة في معنى ان يكون معنى احد اللغتين يوجب في معنى اللفظ الاخر ما هو زيادة او نقصان كما في الالف
الاصغر ويكون معنى احد اللغتين مناسب معنى الآخر كما في الاكبر والصغير ولو سلم ذلك لا يخرج من البعد ايضا لاستمر في قوله لا تشرع
وفيه ان ما هو متساويا ليس هو شر وما هو غير متساويا ليس متساويا لانه لا يصح هنا جارا كخرج يعني ان متساويا ينبغي ان يكون
وهو المخرج في التاثير فلما كان المخرج هو نفس اللفظ كما هو متساويا تارة تعقب به او بنسب فاعلمت في مطلق التاثير بقرينة
ان النسب المعبر في الاشتقاق هو النسب لفظي الى اصل بين المعنيين بما ي و كان الاشارة بقوله وقد جري الى ان المعنى
المعاني قد يفتح في التاثير مطلقا لفظي عليه كخرج بل صار نوعا لفظي من حيث لا يلزم ثم فاندفع ما قيل ان اكتفى بلفظ التاثير يكون جارا
في اللفظ باعتبار تايثيره كتحته والسياسة لكن قوله وقد جري بل على انه اذا و التاثير احدث اللفظ وكذا ما قيل في وجه البعد ان التاثير
المناسب لان يشبه بالخرج تايثيره لانه لا يمكن ان يكون متساوية لبيده من القسم قوله بل ليس قوله ثم وجد بل انه لو كان معناه
مع قوله لان اوزانها معصودة وهو ليس متساويا مع كثره وجميع الكثرة لا يعسر لفظ بل يروى واحد وهو لا يرد وانه لو كان
جسما لم يخرج وهو الغير احوالهم وديم لو كان معناه وفي النسبة الى الواحد كذا ذكره الرضي في مباحثه فمع قوله حيث لا يصح الا
على الثالث فصاعدا ان اريد عدم الوقوع من حيث الموضع فهو كلف وجاز ان يكون من حيث الاستعمال كما مر به المرص
في مباحث الجمع وان اريد من حيث الاستعمال فهو غير معينه قوله والكلم الطيب لانه ليس في الكلام كمال ان يكون معناه ان البعض
مقدر في نظم الآية وان يكون الكلام ما ولا بعض الكلام واما ما كان ان كان متساوية من دليل خصم يدفع بان انظر في قوله كمال
على معنيين لانه يوجد معصا واد الصالح غير ظاهر وانما قيل هو ابا ما قيل كيف القول بالجمع مع ذكر الموصف وعلية ان ترك اللفظ
واو كماله لا بد من دليل حتى يتم وما قيل او الصاعدا الى الخضرة العالية هو المعتبر من الكلام الطيب لجميع الكلام فلا بد من احتيا
عذر المصنف في تقدير البعض هو صفة الصفاة المعزوف ليس تمام لانه اذا و ان الصاعدا هو الطيب لجميع الكلام من المعنيين
والطيب فلا بد من التقدير لانه لا يترك على معصو الجميع حتى يكون ما ذكره ولعل على التقدير كيف ومنصوص عليه
بالصوم وفيما الكلام الطيب لانه لا يترك على معصو الجميع حتى يكون ما ذكره ولعل على التقدير كيف ومنصوص عليه
قوله بل يصح دليله لو كانت الآية تدل على معصو البعض الطيب بعد التقدير وليس كذلك اذا الطيب صفة للبعض ولا فرق بين ان
يصعد الكلام الطيب او يصعد البعض الكلام الطيب في ان اللزيم هو معصو والطيب تمامه نظر ان ارتحاب التقدير لا يفيد ما اجمعه بتركيب
خارجا عما لا حاصل فضلا عن ان يكون ضروريا متباين الدليل بما و انهم من بعض افاضل الكرام ان كيف نفى معصو ما جري في الآية انظر
قوله تعالى في حشره وانا ما قيل فان الصاعدا في محل العرض ليس البعض الكلام هو طيب لكثرة التوحيد لا تخفى في ان لم يجرعنا بعض الكلام
فيكون كذا ويل الرعدة بالاسان في قوله ثم ان رجعت انه ترتيب من محسن فان اما في بيان المناسبة بين المعبر والمعبر كما هو الموضح

في هذه المواضع فالمراد من المناسبة في معنى ان يكون معنى احد اللغتين يوجب في معنى اللفظ الاخر ما هو زيادة او نقصان كما في الالف
الاصغر ويكون معنى احد اللغتين مناسب معنى الآخر كما في الاكبر والصغير ولو سلم ذلك لا يخرج من البعد ايضا لاستمر في قوله لا تشرع
وفيه ان ما هو متساويا ليس هو شر وما هو غير متساويا ليس متساويا لانه لا يصح هنا جارا كخرج يعني ان متساويا ينبغي ان يكون
وهو المخرج في التاثير فلما كان المخرج هو نفس اللفظ كما هو متساويا تارة تعقب به او بنسب فاعلمت في مطلق التاثير بقرينة
ان النسب المعبر في الاشتقاق هو النسب لفظي الى اصل بين المعنيين بما ي و كان الاشارة بقوله وقد جري الى ان المعنى
المعاني قد يفتح في التاثير مطلقا لفظي عليه كخرج بل صار نوعا لفظي من حيث لا يلزم ثم فاندفع ما قيل ان اكتفى بلفظ التاثير يكون جارا
في اللفظ باعتبار تايثيره كتحته والسياسة لكن قوله وقد جري بل على انه اذا و التاثير احدث اللفظ وكذا ما قيل في وجه البعد ان التاثير
المناسب لان يشبه بالخرج تايثيره لانه لا يمكن ان يكون متساوية لبيده من القسم قوله بل ليس قوله ثم وجد بل انه لو كان معناه
مع قوله لان اوزانها معصودة وهو ليس متساويا مع كثره وجميع الكثرة لا يعسر لفظ بل يروى واحد وهو لا يرد وانه لو كان
جسما لم يخرج وهو الغير احوالهم وديم لو كان معناه وفي النسبة الى الواحد كذا ذكره الرضي في مباحثه فمع قوله حيث لا يصح الا
على الثالث فصاعدا ان اريد عدم الوقوع من حيث الموضع فهو كلف وجاز ان يكون من حيث الاستعمال كما مر به المرص
في مباحث الجمع وان اريد من حيث الاستعمال فهو غير معينه قوله والكلم الطيب لانه ليس في الكلام كمال ان يكون معناه ان البعض
مقدر في نظم الآية وان يكون الكلام ما ولا بعض الكلام واما ما كان ان كان متساوية من دليل خصم يدفع بان انظر في قوله كمال
على معنيين لانه يوجد معصا واد الصالح غير ظاهر وانما قيل هو ابا ما قيل كيف القول بالجمع مع ذكر الموصف وعلية ان ترك اللفظ
واو كماله لا بد من دليل حتى يتم وما قيل او الصاعدا الى الخضرة العالية هو المعتبر من الكلام الطيب لجميع الكلام فلا بد من احتيا
عذر المصنف في تقدير البعض هو صفة الصفاة المعزوف ليس تمام لانه اذا و ان الصاعدا هو الطيب لجميع الكلام من المعنيين
والطيب فلا بد من التقدير لانه لا يترك على معصو الجميع حتى يكون ما ذكره ولعل على التقدير كيف ومنصوص عليه
بالصوم وفيما الكلام الطيب لانه لا يترك على معصو الجميع حتى يكون ما ذكره ولعل على التقدير كيف ومنصوص عليه
قوله بل يصح دليله لو كانت الآية تدل على معصو البعض الطيب بعد التقدير وليس كذلك اذا الطيب صفة للبعض ولا فرق بين ان
يصعد الكلام الطيب او يصعد البعض الكلام الطيب في ان اللزيم هو معصو والطيب تمامه نظر ان ارتحاب التقدير لا يفيد ما اجمعه بتركيب
خارجا عما لا حاصل فضلا عن ان يكون ضروريا متباين الدليل بما و انهم من بعض افاضل الكرام ان كيف نفى معصو ما جري في الآية انظر
قوله تعالى في حشره وانا ما قيل فان الصاعدا في محل العرض ليس البعض الكلام هو طيب لكثرة التوحيد لا تخفى في ان لم يجرعنا بعض الكلام
فيكون كذا ويل الرعدة بالاسان في قوله ثم ان رجعت انه ترتيب من محسن فان اما في بيان المناسبة بين المعبر والمعبر كما هو الموضح

في هذه المواضع فالمراد من المناسبة في معنى ان يكون معنى احد اللغتين يوجب في معنى اللفظ الاخر ما هو زيادة او نقصان كما في الالف
الاصغر ويكون معنى احد اللغتين مناسب معنى الآخر كما في الاكبر والصغير ولو سلم ذلك لا يخرج من البعد ايضا لاستمر في قوله لا تشرع
وفيه ان ما هو متساويا ليس هو شر وما هو غير متساويا ليس متساويا لانه لا يصح هنا جارا كخرج يعني ان متساويا ينبغي ان يكون
وهو المخرج في التاثير فلما كان المخرج هو نفس اللفظ كما هو متساويا تارة تعقب به او بنسب فاعلمت في مطلق التاثير بقرينة
ان النسب المعبر في الاشتقاق هو النسب لفظي الى اصل بين المعنيين بما ي و كان الاشارة بقوله وقد جري الى ان المعنى
المعاني قد يفتح في التاثير مطلقا لفظي عليه كخرج بل صار نوعا لفظي من حيث لا يلزم ثم فاندفع ما قيل ان اكتفى بلفظ التاثير يكون جارا
في اللفظ باعتبار تايثيره كتحته والسياسة لكن قوله وقد جري بل على انه اذا و التاثير احدث اللفظ وكذا ما قيل في وجه البعد ان التاثير
المناسب لان يشبه بالخرج تايثيره لانه لا يمكن ان يكون متساوية لبيده من القسم قوله بل ليس قوله ثم وجد بل انه لو كان معناه
مع قوله لان اوزانها معصودة وهو ليس متساويا مع كثره وجميع الكثرة لا يعسر لفظ بل يروى واحد وهو لا يرد وانه لو كان
جسما لم يخرج وهو الغير احوالهم وديم لو كان معناه وفي النسبة الى الواحد كذا ذكره الرضي في مباحثه فمع قوله حيث لا يصح الا
على الثالث فصاعدا ان اريد عدم الوقوع من حيث الموضع فهو كلف وجاز ان يكون من حيث الاستعمال كما مر به المرص
في مباحث الجمع وان اريد من حيث الاستعمال فهو غير معينه قوله والكلم الطيب لانه ليس في الكلام كمال ان يكون معناه ان البعض
مقدر في نظم الآية وان يكون الكلام ما ولا بعض الكلام واما ما كان ان كان متساوية من دليل خصم يدفع بان انظر في قوله كمال
على معنيين لانه يوجد معصا واد الصالح غير ظاهر وانما قيل هو ابا ما قيل كيف القول بالجمع مع ذكر الموصف وعلية ان ترك اللفظ
واو كماله لا بد من دليل حتى يتم وما قيل او الصاعدا الى الخضرة العالية هو المعتبر من الكلام الطيب لجميع الكلام فلا بد من احتيا
عذر المصنف في تقدير البعض هو صفة الصفاة المعزوف ليس تمام لانه اذا و ان الصاعدا هو الطيب لجميع الكلام من المعنيين
والطيب فلا بد من التقدير لانه لا يترك على معصو الجميع حتى يكون ما ذكره ولعل على التقدير كيف ومنصوص عليه
بالصوم وفيما الكلام الطيب لانه لا يترك على معصو الجميع حتى يكون ما ذكره ولعل على التقدير كيف ومنصوص عليه
قوله بل يصح دليله لو كانت الآية تدل على معصو البعض الطيب بعد التقدير وليس كذلك اذا الطيب صفة للبعض ولا فرق بين ان
يصعد الكلام الطيب او يصعد البعض الكلام الطيب في ان اللزيم هو معصو والطيب تمامه نظر ان ارتحاب التقدير لا يفيد ما اجمعه بتركيب
خارجا عما لا حاصل فضلا عن ان يكون ضروريا متباين الدليل بما و انهم من بعض افاضل الكرام ان كيف نفى معصو ما جري في الآية انظر
قوله تعالى في حشره وانا ما قيل فان الصاعدا في محل العرض ليس البعض الكلام هو طيب لكثرة التوحيد لا تخفى في ان لم يجرعنا بعض الكلام
فيكون كذا ويل الرعدة بالاسان في قوله ثم ان رجعت انه ترتيب من محسن فان اما في بيان المناسبة بين المعبر والمعبر كما هو الموضح

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

[illegible][illegible]

هو المراد بلفظنا الوضع عند الإطلاق و يلفظ الوضع الماخوذ في تعريف الكلمة وتعيين الحقيقة والجزأ نظر ان ليس للجزأ وضع شخصي ولا
توحي يكون سببا لفهم المعنى الجازي بل الفهم بواسطة التعريف وما ذكر في بعض كتب الاصول ان الجزأ موضح بآراء المعنى الجازي
وضعا نوعيا معني على ان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير ان يمتد معه قيد بنفسه هكذا ذكر السيد في حواشي المطول كما
العلامة الفتاوي في التوضيح ان الوضع النوعي قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان اللفظ يكون كيفية كنهه فتعيين اللفظ النوعية
على معنى مخصوص لفهمه بواسطة تعيينه مثل الحكم بان كل اسم آخره الفاء أو يافتح مع ما قبلها وفون مكسورة فهو فون من دول
ما في آخره هذه العلامة وكل اسم آخره الفاء أو يافتح مع ما قبلها وفون مكسورة فهو فون من دول
التي غير ذلك مثل من اسم باب الحقيقة بجزء الموضوعات الشخصية باعتبارها بالتركيبات من هذا القبيل كالشيء والجرح والمقصود المستور
وعامة الانفعال والمشتقات والمركبات وبالحكمة كل ما يكون دلالة على المعنى بالبيات وقد يكون بغير قاعدة دالة على ان اللفظ
معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى فتعيين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا والى معني
ان يفهم منه بواسطة القرينة بواسطة التبيين حتى لو لم يثبت من الوضع جواز استعمال اللفظ في المعنى الجازي كانت دلالة عليه فمعرفة قرينة
القرينة بما لها وشكها جازا فالتأويل عند الإطلاق يراعي تعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه سواء كان ذلك التعيين بلفظ أو دلالة بلفظية أو
أو يرجع في القاعدة الدالة على التعيين وهو المراد بالوضع الماخوذ في تعريف الحقيقة والجزأ بربط الوضع الشخصي القسم الاول من المعنى
بذلك كما نظر ان ما قبل من ان اراد بالوضع في تعريف الكلمة الوضع الشخصي كخرج عن تعريف الكلمة ما فيه وضع نوعي من بعض الكلمات
وان اراد العام من النوعي الشخصي يدل الجازي في التعريف ليس بشي قوله انخفض معنى كجذ الفاء والياء وابدال الكسرة فتحة في الاستعمال
فيل حرف الحلق وقيل هذا الابدال اعتبارا على وقيل هذا الوجهي على ان القرينة بكسر النون بكذا قال بعض العقلاء قوله على ما تجرده عنه
والا لم يقصود لعلق قوله ومن قوله حتى قلن قلت كمان لم يقصود لعلق قوله ومن قوله بدون التجريد عن المعنى بقوله المعنى كمان لم يقصود لعلق قوله
الى ضمير راجع الى اللفظ بدون التجريد عن اللفظ فلم يقصود لعلق قوله ومن قوله بدون التجريد عن المعنى بقوله المعنى كمان لم يقصود لعلق قوله
مقصود بيان التجريد عن المعنى بل المقصود جعل قوله المعنى قيدا اخر ان يافتح من التجريد بدو في ذلك واحال على القاسية ليس له
وعل في ذلك فان قلت التورية خلاف الاصل وهو لا يركب بدون التورية في التورية في قلنا كناية القاعدة وهو جعل قوله وضع لفظ
والمعنى قوله يخرج بالاطلاق لما لم يصح المقابلة بينهما وبين الدال بالعقل فقط وهو بينهما وبين الدال بالباطح على وجهه بذكر الدال بعقل
بل كتنى بذكر اللفظ وذا الدال بالباطح لوجود نوع التسمية بذكر الدال بالعقل وترك الدال بالباطح بعد ما قصد الغرض من التسمية ليس
على ما ينبغي قوله وليست اى وبخلافه في وضع معنى شخص اللفظ اذ وف العا وضعت وحيت لغرض التركيب قوله وتخرج بقوله المعنى
بكذا في الحواشي المندية فتدبر الشارح يجعل قوله المعنى قيدا اخر جاعلا بالتوهم بعض اللفظ فاصل حيث قال لا يقصد الدال بيان التجريد
لان فيه كل ما في فاصل فاصلا بل قصد الدال ليتصل به الى امر بدو في تعريفه ليدمج الناطق على خلافه وهو جعل المعنى مقيدا اخر
لا يلائم الواقع ليس على ما ينبغي قوله فان قلت قلت كيف لا يورد ولما السوال مع تفسير المعنى بقوله المعنى بالباطح في قوله
ما مام شال للفظ والمعنى قلنا شال السائل كلمة مام المعنى فخطبنا على ما يشتهر من ان اللفظ مقابل المعنى قوله المعنى بالباطح لا يلائم
الكلمات بقرينة ان المقصود من السوال بيان متاد التعريف لعدم كونه جامعا لبعض افراد اللفظ وقوله المعنى بالباطح في المقصد

[illegible][illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

بجسبة بان ان اساد به ان زمان الوضع والقصاص انتهى بالافراد وسنه فوسنات لقوله فان القصاص لمعنى بالافراد والتركيب انما
هو بعد الوضع والا ان يقع البعدية ذاتية وفيه انه خلاف انط والسباق وان اراد انه ميل الحاصل بعده كالحاصل بعد فاعية ايتموز
لكن حقيقة به انما هو على قوله وهذا القدر كاف من ان لا دخل للنية الذاتية في المالية ولا يتفاوت بالمال قوله فخرج من عد القصة
تسمان من التركيبات الغير الكلامية احدها ما يجب خروجه من المخرج اعراب واحد على كل منها ما يتبعه من الاعراب والبناء
مثل الزجل ورجل بالتون فان كل واحد منهما كلمتان لا كلمة واحدة وتمايزا ما كان ينبغي ان لا يخرج مما يطلق عليه لشدته لا ستراج
لفظة واحدة ولم يخط اكل من المخرجين ما يتبعه من اعراب واحد على كل منها ما يجب خروجه من المخرج اعراب واحد على كل منها ما يتبعه من الاعراب والبناء
يعبر قوله واما لما يارخ عطف على قائمة المسطوح على مثل الرجل لا الرجل والالاما امثالها اي امثال قائمة واما كان امثالها واما
يعبر في قوله في الحكم التثنية امثالها واما امثال قائمة ويعبر في جعلها كلمة واحدة لا تأخذ بها في الحكم وبذلك التوجيه الذي ليس فيه كثر
لما ظهر ان ما قبله وكذا قبل لان التثنية كالقائمة ورجل كلمتان عدت كلمة واحدة لشدته لا ستراج فرية بلامه فية مقدر وان اراد
الفضل واحد بعد واحد على التثنية سره ما اورده السيد همد قدس سره على الرضى وعلى قوله في اني نوع يعبر في قائمة وجعل واحدا لظاهر لان
الاعراب في آخر التركيب على جزا لا يتبعه اصلا واما المثنون فالتثنية فيه بعد حركة الاعراب على الجزا الاول في التثنية والمجوز ان جعل
العلامة نفس الاعراب قائمة مقام الحركات فاعراب التركيب على الجزا الاول والاعراب في آخر التركيب واخرى انما هو الجزا الثاني
الذي يستحقه المخرج التركيب منه ومن الجزا الاول ليس هو قوله واعرب باعراب واحد على كل منها ما يتبعه من الاعراب والبناء
فما يعلق في الياقوتية فلا لا ستراج التثنية الى ما يتبعه وقيل انما ينسب الى كل ميل قوله واحد مصداقا عليه لاصنعة فيكون المعنى انه
اعرب اللفظان باعراب لفظ واحد وقيل انهم هم المخرجين لولا لا ستراج لآخر باعراب اللفظين فبذلك مضاعفا ليدل على ما يجب
قوله مع انه عرب باعرابين حال السيد همد قدس سره في حواشي التوسط التركيب الاضافي اذ جعل معاكسا لآخر اعراب الياقوتية
جزئية ما يقتضي هو كلمة واحدة حال العلية واعرب باعرابين نظر الى اصلها وهو المناسب لما ذكره المصنف في مد الكلمة وقيل بكلمة
نظرا الى اللفظ وهو المناسب لقوله بالكلمة باللفظ الدالة على النسب لجزا مد العرية وتمايزها وكذا حال التركيب من الموصوف وبعبارة
اذا جعل معاكسا وانما على قوله بالعرض من علم الخوة هو معرفة احوال اللفظ والحكم عليه باحكام لفظية فانه على ما يكون من حيث
اللفظ معروفا وانما كان معاكسا للتركيب ما يكون من حيث اللفظ معروفا وانما كان معاكسا للتركيب ما يكون من حيث اللفظ معروفا وانما كان معاكسا للتركيب ما يكون من حيث اللفظ معروفا
يكون قائمة ويعبر واما لما واختلف في مد الكلمة وعبد الله واما لما واختلف في مد الكلمة وعبد الله واما لما واختلف في مد الكلمة وعبد الله
في الكلمة بالنظر الى اللفظ بان يعرب باعراب واحد والمعنى وكذا يكون خارجا عن اللفظ بان يعرب باعرابين وانما كان
على سبيل الحكاية لا يعقبي المستند في اللفظ وانت خبير بان تعدد الاعراب على سبيل الحكاية لا يمنع كون اللفظ معروفا فلفظا قوله
ولو لم يكن حيا في مثل قائمة ويعبر قوله بتركيز كذا في تركيز قيد الما واذا بان لفظ الدالة على معنى بالوضع قوله لكان نسب بدوخل
ما كان معروفا من حيث اللفظ في مد الكلمة وخروج ما كان مركبا بالنظر الى وفيه انه يدخل في مد الكلمة اضرب لانه لفظه وكذا
قالوا قالوا قلت على ما صرح به الرضى والسيد همد قدس سره في حواشيه قوله لانه الدلالة على كون شيئين يجمع بينهما في آخر
وهو ما يحصل بالوضع لانه نسبة بين شيئين يحصل بها الاتصال من احدهما الى الآخر فحققة ليتكلم تحتها هذا وانت خبير بان الوضع

بجسبة بان ان اساد به ان زمان الوضع والقصاص انتهى بالافراد وسنه فوسنات لقوله فان القصاص لمعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع والا ان يقع البعدية ذاتية وفيه انه خلاف انط والسباق وان اراد انه ميل الحاصل بعده كالحاصل بعد فاعية ايتموز لكن حقيقة به انما هو على قوله وهذا القدر كاف من ان لا دخل للنية الذاتية في المالية ولا يتفاوت بالمال قوله فخرج من عد القصة تسمان من التركيبات الغير الكلامية احدها ما يجب خروجه من المخرج اعراب واحد على كل منها ما يتبعه من الاعراب والبناء مثل الزجل ورجل بالتون فان كل واحد منهما كلمتان لا كلمة واحدة وتمايزا ما كان ينبغي ان لا يخرج مما يطلق عليه لشدته لا ستراج لفظه واحدة ولم يخط اكل من المخرجين ما يتبعه من اعراب واحد على كل منها ما يجب خروجه من المخرج اعراب واحد على كل منها ما يتبعه من الاعراب والبناء يعبر قوله واما لما يارخ عطف على قائمة المسطوح على مثل الرجل لا الرجل والالاما امثالها اي امثال قائمة واما كان امثالها واما يعبر في قوله في الحكم التثنية امثالها واما امثال قائمة ويعبر في جعلها كلمة واحدة لا تأخذ بها في الحكم وبذلك التوجيه الذي ليس فيه كثر لما ظهر ان ما قبله وكذا قبل لان التثنية كالقائمة ورجل كلمتان عدت كلمة واحدة لشدته لا ستراج فرية بلامه فية مقدر وان اراد الفضل واحد بعد واحد على التثنية سره ما اورده السيد همد قدس سره على الرضى وعلى قوله في اني نوع يعبر في قائمة وجعل واحدا لظاهر لان الاعراب في آخر التركيب على جزا لا يتبعه اصلا واما المثنون فالتثنية فيه بعد حركة الاعراب على الجزا الاول في التثنية والمجوز ان جعل العلامة نفس الاعراب قائمة مقام الحركات فاعراب التركيب على الجزا الاول والاعراب في آخر التركيب واخرى انما هو الجزا الثاني الذي يستحقه المخرج التركيب منه ومن الجزا الاول ليس هو قوله واعرب باعراب واحد على كل منها ما يتبعه من الاعراب والبناء فما يعلق في الياقوتية فلا لا ستراج التثنية الى ما يتبعه وقيل انما ينسب الى كل ميل قوله واحد مصداقا عليه لاصنعة فيكون المعنى انه اعرب اللفظان باعراب لفظ واحد وقيل انهم هم المخرجين لولا لا ستراج لآخر باعراب اللفظين فبذلك مضاعفا ليدل على ما يجب قوله مع انه عرب باعرابين حال السيد همد قدس سره في حواشي التوسط التركيب الاضافي اذ جعل معاكسا لآخر اعراب الياقوتية جزئية ما يقتضي هو كلمة واحدة حال العلية واعرب باعرابين نظر الى اصلها وهو المناسب لما ذكره المصنف في مد الكلمة وقيل بكلمة نظرا الى اللفظ وهو المناسب لقوله بالكلمة باللفظ الدالة على النسب لجزا مد العرية وتمايزها وكذا حال التركيب من الموصوف وبعبارة اذا جعل معاكسا وانما على قوله بالعرض من علم الخوة هو معرفة احوال اللفظ والحكم عليه باحكام لفظية فانه على ما يكون من حيث اللفظ معروفا وانما كان معاكسا للتركيب ما يكون من حيث اللفظ معروفا وانما كان معاكسا للتركيب ما يكون من حيث اللفظ معروفا وانما كان معاكسا للتركيب ما يكون من حيث اللفظ معروفا يكون قائمة ويعبر واما لما واختلف في مد الكلمة وعبد الله واما لما واختلف في مد الكلمة وعبد الله واما لما واختلف في مد الكلمة وعبد الله في الكلمة بالنظر الى اللفظ بان يعرب باعراب واحد والمعنى وكذا يكون خارجا عن اللفظ بان يعرب باعرابين وانما كان على سبيل الحكاية لا يعقبي المستند في اللفظ وانت خبير بان تعدد الاعراب على سبيل الحكاية لا يمنع كون اللفظ معروفا فلفظا قوله ولو لم يكن حيا في مثل قائمة ويعبر قوله بتركيز كذا في تركيز قيد الما واذا بان لفظ الدالة على معنى بالوضع قوله لكان نسب بدوخل ما كان معروفا من حيث اللفظ في مد الكلمة وخروج ما كان مركبا بالنظر الى وفيه انه يدخل في مد الكلمة اضرب لانه لفظه وكذا قالوا قالوا قلت على ما صرح به الرضى والسيد همد قدس سره في حواشيه قوله لانه الدلالة على كون شيئين يجمع بينهما في آخر وهو ما يحصل بالوضع لانه نسبة بين شيئين يحصل بها الاتصال من احدهما الى الآخر فحققة ليتكلم تحتها هذا وانت خبير بان الوضع

[illegible]

[illegible]

مجلدہ یعنی المتعارفہ ذکرہ السيد بن قدس سرہ فی شرح المفتاح وحسن ذلك قول الله قدس سرہ العزيز البير الكلامية
قوله وخرجت المركبات ولا معنى لاعتبار المركبين في الحقيقة بل دون عوض حاله له بها يصير من جملة المركب في شكل جاشا
قدس سرہ بقائه في التعريف كانه من شأنه وخرج ذلك بعد المركب لا يكمل من جملة كانه في فلاحه في التعريف على مجموع
زيد قائم صحت كانه في زيد قائم ومجموع التعريف لا يتناول الامالة نوع فعلق بالمركبين يصير من جملة على ما هو المتبادر منه
قوله وحيث كانت المركبتان الى قوله دخل والا لا بد في الكلام من ان يكون احدى المركبتين مسندا والاخرى مستند
فالتعريف وان صدق على تلك المركبات باعتبار الاسناد الواقع في الجملة التي وقت جزا على منسوب الترادف لكنه لم يصدر
عليها باعتبار اسناد الجملة الى زيد لا تليس بين مركبتين فالتعريف ضروري على ان المقصود ادخال الاشياء الثلاثة باعتبار
اسناد المركب الى زيد كانه في تعريفه فان الاخبار فيها من اقسام مركبات وذلك لا يتصور بدون تسميم ولا اساس له
غيره فاقبل ولا يذهب عليك ان الاشياء المذكورة داخل في تعريف الكلام مع قطع النظر عن حمل المركبتين اعم من كون
حقيقته اذ صحت كانه في الاخبار فيها من اقسام مركبات تركيب الاولين ظاهر واما تركيب الثالث فذكره السيد
القدس سرہ في شرح المفتاح اعلم ان الخبر في مثل زيد عارف هو عارف بغيره كما ان الخبر في زيد عارف هو عارف
صغيره وان الوصف في مثل مررت بزيد عارف بغيره هو عارف بغيره من سيم الفاعل مع فاعله على قياس عرفنا بوجه الا
انه اجري اعراب الخبر الوصف على الخبر الاول لان الخبر الثاني له اعراب في نفسه انتهى وذكر في حديثه ومن ثم ان
والصفة هو عارف ووجه ذلك فاعله الذي هو الضمير او بوجه مثله لزم ان يقول مثل ذلك في زيد عارف فيجزم بان الخبر في
عرف مفرد وهو الفعل ووجهه وان الصفة في نحو جاني رجل عرف بوجه هي الفعل ووجهه لا الجملة وهذا مما لا يلتزم من عهده
من الادب انتهى ويمكن ان يقال لانه ذلك لان مشتاقا لهما جريان الاعراب على الخبر الاول وليس في الثاني ذلك فظهر
ما في بعض الجواشي في كون الخبر في زيد قائم بوجه مركبا نظرا لان الخبر عندهم هو قائم وقا عهده خارج عن الخبر ليس على ما ينبغي قوله
في حكم الكلمة المفردة اذ لا علم صريحا بين القيام والاب بل الابد قيد للسند الذي هو القيام اذ به تم السند الى زيد الا ان كان
قلت قام زيد وادقت النسبة بينهما لم يرتبطا لغيره اصلا فله كان معنى قام بوجه وذلك ايضا به يرتبطا لغيره فله كان معنى قام بوجه
يشير الى ان الركن في المركبات الاصل فيه هو المضاف لا المجموع فان قلت كيف يكون اليمين المضاف مع ان المفعول لا
في قولنا زيد قائم الابد ليس مجرورا قائم المضاف او ان هذا من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلية وانما بان المضاف
صح به الشرح قدس سرہ في جوابي شرح المشية وه كذلك فاجاب قائم مقدر على الابد فاما المضاف الى الابد فاما
قد بين في مباحث النسبة المشية ان الصفة المشية اسم الفاعل المفعول اذا ارتفع ما بعده فلا ضمير فيها ولما اذهب
بالاضافة ضميرها ضمير قائم المضاف الى الابد اليمين ضمير راجع الى زيد فهو ضمير مركب فليس قائم الابد كلمة مفردة فلا يصح
حمل تلك المركبات في حكمها هو مقصوده قامت ان العقل بان قائم في زيد قائم الابد فيه ضمير مرجع الى زيد لا عمن خدشته
او القيام صفة الابد لاصفة زيد فكيف يتبين ان قائم في زيد قائم الابد فيه ضمير بذا ما صح في الحاضر الفاعل ثم وجدت في اذ
بعد بره من الزمان ما يورده فادرجته في الحاشية وهو قوله وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير بسبب بعد اسنادها الى بسبب

فمن قبل السيد بن قدس سرہ في شرح المفتاح وحسن ذلك قول الله قدس سرہ العزيز البير الكلامية
قوله وخرجت المركبات ولا معنى لاعتبار المركبين في الحقيقة بل دون عوض حاله له بها يصير من جملة المركب في شكل جاشا
قدس سرہ بقائه في التعريف كانه من شأنه وخرج ذلك بعد المركب لا يكمل من جملة كانه في فلاحه في التعريف على مجموع
زيد قائم صحت كانه في زيد قائم ومجموع التعريف لا يتناول الامالة نوع فعلق بالمركبين يصير من جملة على ما هو المتبادر منه
قوله وحيث كانت المركبتان الى قوله دخل والا لا بد في الكلام من ان يكون احدى المركبتين مسندا والاخرى مستند
فالتعريف وان صدق على تلك المركبات باعتبار الاسناد الواقع في الجملة التي وقت جزا على منسوب الترادف لكنه لم يصدر
عليها باعتبار اسناد الجملة الى زيد لا تليس بين مركبتين فالتعريف ضروري على ان المقصود ادخال الاشياء الثلاثة باعتبار
اسناد المركب الى زيد كانه في تعريفه فان الاخبار فيها من اقسام مركبات وذلك لا يتصور بدون تسميم ولا اساس له
غيره فاقبل ولا يذهب عليك ان الاشياء المذكورة داخل في تعريف الكلام مع قطع النظر عن حمل المركبتين اعم من كون
حقيقته اذ صحت كانه في الاخبار فيها من اقسام مركبات تركيب الاولين ظاهر واما تركيب الثالث فذكره السيد
القدس سرہ في شرح المفتاح اعلم ان الخبر في مثل زيد عارف هو عارف بغيره كما ان الخبر في زيد عارف هو عارف
صغيره وان الوصف في مثل مررت بزيد عارف بغيره هو عارف بغيره من سيم الفاعل مع فاعله على قياس عرفنا بوجه الا
انه اجري اعراب الخبر الوصف على الخبر الاول لان الخبر الثاني له اعراب في نفسه انتهى وذكر في حديثه ومن ثم ان
والصفة هو عارف ووجه ذلك فاعله الذي هو الضمير او بوجه مثله لزم ان يقول مثل ذلك في زيد عارف فيجزم بان الخبر في
عرف مفرد وهو الفعل ووجهه وان الصفة في نحو جاني رجل عرف بوجه هي الفعل ووجهه لا الجملة وهذا مما لا يلتزم من عهده
من الادب انتهى ويمكن ان يقال لانه ذلك لان مشتاقا لهما جريان الاعراب على الخبر الاول وليس في الثاني ذلك فظهر
ما في بعض الجواشي في كون الخبر في زيد قائم بوجه مركبا نظرا لان الخبر عندهم هو قائم وقا عهده خارج عن الخبر ليس على ما ينبغي قوله
في حكم الكلمة المفردة اذ لا علم صريحا بين القيام والاب بل الابد قيد للسند الذي هو القيام اذ به تم السند الى زيد الا ان كان
قلت قام زيد وادقت النسبة بينهما لم يرتبطا لغيره اصلا فله كان معنى قام بوجه وذلك ايضا به يرتبطا لغيره فله كان معنى قام بوجه
يشير الى ان الركن في المركبات الاصل فيه هو المضاف لا المجموع فان قلت كيف يكون اليمين المضاف مع ان المفعول لا
في قولنا زيد قائم الابد ليس مجرورا قائم المضاف او ان هذا من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلية وانما بان المضاف
صح به الشرح قدس سرہ في جوابي شرح المشية وه كذلك فاجاب قائم مقدر على الابد فاما المضاف الى الابد فاما
قد بين في مباحث النسبة المشية ان الصفة المشية اسم الفاعل المفعول اذا ارتفع ما بعده فلا ضمير فيها ولما اذهب
بالاضافة ضميرها ضمير قائم المضاف الى الابد اليمين ضمير راجع الى زيد فهو ضمير مركب فليس قائم الابد كلمة مفردة فلا يصح
حمل تلك المركبات في حكمها هو مقصوده قامت ان العقل بان قائم في زيد قائم الابد فيه ضمير مرجع الى زيد لا عمن خدشته
او القيام صفة الابد لاصفة زيد فكيف يتبين ان قائم في زيد قائم الابد فيه ضمير بذا ما صح في الحاضر الفاعل ثم وجدت في اذ
بعد بره من الزمان ما يورده فادرجته في الحاشية وهو قوله وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير بسبب بعد اسنادها الى بسبب

فمن قبل السيد بن قدس سرہ في شرح المفتاح وحسن ذلك قول الله قدس سرہ العزيز البير الكلامية
قوله وخرجت المركبات ولا معنى لاعتبار المركبين في الحقيقة بل دون عوض حاله له بها يصير من جملة المركب في شكل جاشا
قدس سرہ بقائه في التعريف كانه من شأنه وخرج ذلك بعد المركب لا يكمل من جملة كانه في فلاحه في التعريف على مجموع
زيد قائم صحت كانه في زيد قائم ومجموع التعريف لا يتناول الامالة نوع فعلق بالمركبين يصير من جملة على ما هو المتبادر منه
قوله وحيث كانت المركبتان الى قوله دخل والا لا بد في الكلام من ان يكون احدى المركبتين مسندا والاخرى مستند
فالتعريف وان صدق على تلك المركبات باعتبار الاسناد الواقع في الجملة التي وقت جزا على منسوب الترادف لكنه لم يصدر
عليها باعتبار اسناد الجملة الى زيد لا تليس بين مركبتين فالتعريف ضروري على ان المقصود ادخال الاشياء الثلاثة باعتبار
اسناد المركب الى زيد كانه في تعريفه فان الاخبار فيها من اقسام مركبات وذلك لا يتصور بدون تسميم ولا اساس له
غيره فاقبل ولا يذهب عليك ان الاشياء المذكورة داخل في تعريف الكلام مع قطع النظر عن حمل المركبتين اعم من كون
حقيقته اذ صحت كانه في الاخبار فيها من اقسام مركبات تركيب الاولين ظاهر واما تركيب الثالث فذكره السيد
القدس سرہ في شرح المفتاح اعلم ان الخبر في مثل زيد عارف هو عارف بغيره كما ان الخبر في زيد عارف هو عارف
صغيره وان الوصف في مثل مررت بزيد عارف بغيره هو عارف بغيره من سيم الفاعل مع فاعله على قياس عرفنا بوجه الا
انه اجري اعراب الخبر الوصف على الخبر الاول لان الخبر الثاني له اعراب في نفسه انتهى وذكر في حديثه ومن ثم ان
والصفة هو عارف ووجه ذلك فاعله الذي هو الضمير او بوجه مثله لزم ان يقول مثل ذلك في زيد عارف فيجزم بان الخبر في
عرف مفرد وهو الفعل ووجهه وان الصفة في نحو جاني رجل عرف بوجه هي الفعل ووجهه لا الجملة وهذا مما لا يلتزم من عهده
من الادب انتهى ويمكن ان يقال لانه ذلك لان مشتاقا لهما جريان الاعراب على الخبر الاول وليس في الثاني ذلك فظهر
ما في بعض الجواشي في كون الخبر في زيد قائم بوجه مركبا نظرا لان الخبر عندهم هو قائم وقا عهده خارج عن الخبر ليس على ما ينبغي قوله
في حكم الكلمة المفردة اذ لا علم صريحا بين القيام والاب بل الابد قيد للسند الذي هو القيام اذ به تم السند الى زيد الا ان كان
قلت قام زيد وادقت النسبة بينهما لم يرتبطا لغيره اصلا فله كان معنى قام بوجه وذلك ايضا به يرتبطا لغيره فله كان معنى قام بوجه
يشير الى ان الركن في المركبات الاصل فيه هو المضاف لا المجموع فان قلت كيف يكون اليمين المضاف مع ان المفعول لا
في قولنا زيد قائم الابد ليس مجرورا قائم المضاف او ان هذا من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلية وانما بان المضاف
صح به الشرح قدس سرہ في جوابي شرح المشية وه كذلك فاجاب قائم مقدر على الابد فاما المضاف الى الابد فاما
قد بين في مباحث النسبة المشية ان الصفة المشية اسم الفاعل المفعول اذا ارتفع ما بعده فلا ضمير فيها ولما اذهب
بالاضافة ضميرها ضمير قائم المضاف الى الابد اليمين ضمير راجع الى زيد فهو ضمير مركب فليس قائم الابد كلمة مفردة فلا يصح
حمل تلك المركبات في حكمها هو مقصوده قامت ان العقل بان قائم في زيد قائم الابد فيه ضمير مرجع الى زيد لا عمن خدشته
او القيام صفة الابد لاصفة زيد فكيف يتبين ان قائم في زيد قائم الابد فيه ضمير بذا ما صح في الحاضر الفاعل ثم وجدت في اذ
بعد بره من الزمان ما يورده فادرجته في الحاشية وهو قوله وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير بسبب بعد اسنادها الى بسبب

[illegible]

كل من في اللفظ جارية على السبب خبرا وانما هو حاله في المعنى والى على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في رجب
 الوجه فانه حسن حسن وجهه ولا يجوز زيد فلان في اللفظ على السبب خبره وجهه من وجوب كنهنا لم يدل على
 صفة له في ذاته لم يجر استكان الضمير فيها فيقع زيد اسود وفس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد اصفر ظلاما لانه لا معنى للجمع الا
 انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقع ان يحمل صفة سببه صفة نفسه ضمير فيها ضمير نفسه اذ لم يدل صفة متصية على صفة
 فان قلت ليس يدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت نعم كونه صاحب ثور مضمون
 من كونه ثوره سببا لزيد لاس صفة السبب انما حسن جان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كرم هذا الكلام وهو صحيح في ان
 اخبار الضمير في الصفة انما هو اذ تدل صفة السبب على صفة السبب الا لم ينظر في ان اشكال الحافظ التاشك في سبب صفة
 حاد كره الرضى في نظريه ان ما ذكره مولانا عصام الله والدين في عوالم الضمير القاضى على جواب العلالة الثانية المحقق
 ولتقتنا في من اشكال على قوله تعد بديع السموات من ان الضمير يدل بعد اضافته الى الفاعل يرجع الى المصراع مع انه تم
 منزه عن كونه بدليا لانه يجمع وصفه بديع باليدل باعتبار ما يلزمه من كونه مبدعا للعالم من قوله وفيه انه يجوز وصف زيد في قولنا
 زيد اسود والبق باعتبار ما يلزمه من كونه مال البقر ليس على ما ينبغي لان ذلك الوصف فهم من كون البقر سببا لزيد لا صفة
 السبب اذ لا يلزم من كون البقر اسود كون زيد كالله لم يكن متعلقا به وحسوبا اليه بخلاف قوله تعد بديع السموات فانه
 يلزم من كون يد بديع صفة السبب هو كون السموات مخلوقا كون العرقه فاعلا عما فيه ان قياس زيد اسود والبقر عليه قياس
 مع المقارن ولا شك ان قائم الاب قيام الصفة فيه بالسبب لا يدل على صفة السبب وهو ظ وصرح به الرضى حيث قال
 مباحث الصفة انما يجوز انتقال الضمير اليها من المفعول ثم نصب المفعول ووجهه اذا كان يحيل لصاحبها المتقدم وصف بانما
 مفعولها بضميرها كما قلنا في الصفة المشبهة فلان يجوز زيد قائم او لا قائم ابو العزم واسم الفاعل يسند الى الضمير كما كان العزم
 تغيره في الخطاب والتكلم بضمير في نحو انما قائم وانت قائم وهو قائم شبا بالحق من الضمير نحو انما غلام وانت غلام وهو غلام
 جعل المجموع مفعولا للخطاب واعرب في نحو جاء في رجل قائم ورأيت رجلا قائما ومرت برجل قائم والذي يدل على ان هذا
 معتبر عند النحاة جعل النحاة نحو زيد قائم نظير الكلام الذي ركب من كلمتين مبنيا اسنادا واليه يشي كلام الله قدس سره اذ لو لا ذلك
 لكان قائم كبا وفيه بحث لانه يمكن ان قولهم ذلك لان الفاعل خارج عن الخبر والوصف عند محمد بن قال الشريف قدس سره
 في شرح المفتاح وشبهه بالماضي وصيغته مبتدأ في حكم كلمة واحدة لم يحكم على عارف مع ضميره بانه مبتدأ وبهذا نظر ان اعرب
 بعض الفضلاء على قول العلامة التقطنا في في المطول حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم نظير هذا الكلام ان
 اسم الفاعل مع فاعله الضمير مبتدأ ولا مبنيا لا معرب وايسر يصح فان الاغراب من خواص الكلمة والمركب من كلمتين ليس
 بكلمة ان اريد ان اجزاء معرب فلهذا لا ياتي كون المجرور مبنيا كزيد انسان فالوجه البين حذف الاعراب ان البين ساقط قال
 السيد قدس سره في شرح المفتاح والذي يدل على ان عارفا مع ضميره ليس مبنيا انما نعم ان الخبر في مثل زيد عارف
 هو عارف مع ضميره كما ان الخبر في مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره ونعلم ايضا ان الاعراب الجري على عارف هو الذي استحق
 المجموع بسبب كونه خبرا لكن لا انتفع اجزاء على الخبر الثاني في جري على الاول ولا شك ان ما جرى عليه اعراب الذي استحق

[illegible]

۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

بالحرركات الثلاثة قوله او حكما كما اذا كان بالخرقين قوله حقيقة كما اذا كان للاحاب بالحرركات الثلاثة قوله او حكما كما اذا كان بالحرركات
قوله باختلاف العوارض الملام قد اطلق معنى الحقيقة فانه ليس القصد في عدم الاستغراق قال العلامة اعتبارا في التلويح
فلو صحت لا يتزوج النساء ولا يسترى العبيد ولا يتكلم الناس تحت بالواحد لان اسم ليس حقيقة تميزه الثلاثة في الجمع ثم قال
هذا الجنس بغير التكرار يخص في الاثبات كما اذا حلت كبر الخيل يحصل الجربوب واحد وعلى هذا فالحق في ثبوت آخره باختلاف
جنس العوارض قوله الدخلة عليه خرج به اختلاف آخره المستقيم عنه بكونه من نحو جاز من زيد ورأيت زيدا من زيد ومرت بزيد
زيد لان الحركات في الآخر حكائية لا اعرابية وقيل به خرج عن حكم العرب اختلاف آخره ومنه معنى باختلاف العوارض الدخلة
على المستقيم منه كما زيد ورأيت عمرو ومرت بكرا انتهى وقيل انه اخراج المخرج لما عرفت واليه الحاق الحروف الثلاثة في آخره
انما يكون اذا كان المستقيم عنه نكرة او ما اذا كان معرفة فليس الاثبات المعرف بعد من معرفة او حكمية على ما صرح به في الفصل
وشرح الباب وعلى هذا فالعرب ان يقول جاز بل آه قوله اي يختلف لفظ آخره اشارة الى ان التمييز منسبة الى الفعل
فاحل كما انه من نسبة الى المفعول مفعول والمعنى يختلف لفظ آخره الموجود بالفعل او يختلف تقديره اي مهمل آخره المعروف
قوله قد اختلفت العوارض فيه فان الفعل حقيقة النسب والبناء الجوالان كل غير قابل فلا اتفاق انما جاز من قبل لاس من قبل العارض
على ما هو لفظ التبادر والعقل بان الفعل والبناء ليسا على اثنين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف في غير المنصرف ثم قوله
فان قد اختلفت العوارض فيه اي اختلفت جنس العارض لاس من آه او لم يكن القصد الى العهد والاستغراق كما في هذا المقام يكون الالام
الجنس والاصل فيه ان يتبين الحكم بالجنس فانه من ما قبل من العوارض مع واتل لخص بغيره اثبات فانظر ان العلم اربا والاختلاف
اختلاف جماعت من العوارض وادارة ما فوق الواحد خلاف الاصل قوله وتوالت اي انما يتبعض بقوله المعنوم من النقش المذكور
وهو كل من غطى الشيء والمجموع على سبيل البدل لا اشتراك في الحقيقة فيما على ما يشهد به قول المتن في اوجوبه والعرض منه لا شعاع يكون
كايما مادة لتعقب فتقوله وتوالت معطوف على قولنا على ما هو لفظ والنش المستقيم المتعارف على وفق قوله تبتل قولنا تبتل وتوالت معطوف
على قولنا فتقوله لتعقب فتقوله تبتل وتوالت معطوف على قولنا على ما هو لفظ والنش المستقيم المتعارف على وفق قوله تبتل قولنا تبتل وتوالت معطوف
ان لا يبلغ الا ان يكون شيئا او مجرعا ليس على ما ينبغي انما اوله فلا حاجة الى حمل قوله شيئا او مجرعا معطوفا بالمثل مع ما عرفت
واما ما قلنا من المقصود من بيان ان الفعل حسب المتعارف استغراق افراد وكل الاضيق المثل لادخال ما يجازي منه في التحصيل فاقبل
قوله فان قلت لا يتحقق انظر ان السؤال غير وار واولا من ان لا يمتثل له الا ان يقع ختاه توهم ثم قولنا ان الحكم لجميع افراد العرب وما يشهد
منه انهم بان كل حكم معرب اختلاف ليس لشيئ اوله ولا وجه الجرم به مع قول المتن قد سسرده اي من جهة ان الحكم معرب قوله ليس بما
ابتداء في اول الالام من غير ان يكون مسبوقا بلام آخر خلاصه ما قبل التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظا مجرعا
ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق مع عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوارض
اجب بان المراد باختلاف العوارض كما هو اختلافها في الفعل وذلك لا يوجد فيما فرض لان كل العامل المعنوي ليس الا لرفع على ان قوله
وذلك لا يوجد فيما فرض ثم كيف والاسم المركب مع عامله ابتداء اذا كان مسبوقا بالعامل المعنوي فذلك الاسم في تركيبه معنوي فيه
العامل المعنوي يكون مرفوعا وفي الثاني يكون ماضيا او مجرعا ورا فحققت اختلاف العوارض واختلاف الآخر ان قلت يتحقق فيها

قوله بالحرركات الثلاثة قوله او حكما كما اذا كان بالخرقين قوله حقيقة كما اذا كان للاحاب بالحرركات الثلاثة قوله او حكما كما اذا كان بالحرركات
قوله باختلاف العوارض الملام قد اطلق معنى الحقيقة فانه ليس القصد في عدم الاستغراق قال العلامة اعتبارا في التلويح
فلو صحت لا يتزوج النساء ولا يسترى العبيد ولا يتكلم الناس تحت بالواحد لان اسم ليس حقيقة تميزه الثلاثة في الجمع ثم قال
هذا الجنس بغير التكرار يخص في الاثبات كما اذا حلت كبر الخيل يحصل الجربوب واحد وعلى هذا فالحق في ثبوت آخره باختلاف
جنس العوارض قوله الدخلة عليه خرج به اختلاف آخره المستقيم عنه بكونه من نحو جاز من زيد ورأيت زيدا من زيد ومرت بزيد
زيد لان الحركات في الآخر حكائية لا اعرابية وقيل به خرج عن حكم العرب اختلاف آخره ومنه معنى باختلاف العوارض الدخلة
على المستقيم منه كما زيد ورأيت عمرو ومرت بكرا انتهى وقيل انه اخراج المخرج لما عرفت واليه الحاق الحروف الثلاثة في آخره
انما يكون اذا كان المستقيم عنه نكرة او ما اذا كان معرفة فليس الاثبات المعرف بعد من معرفة او حكمية على ما صرح به في الفصل
وشرح الباب وعلى هذا فالعرب ان يقول جاز بل آه قوله اي يختلف لفظ آخره اشارة الى ان التمييز منسبة الى الفعل
فاحل كما انه من نسبة الى المفعول مفعول والمعنى يختلف لفظ آخره الموجود بالفعل او يختلف تقديره اي مهمل آخره المعروف
قوله قد اختلفت العوارض فيه فان الفعل حقيقة النسب والبناء الجوالان كل غير قابل فلا اتفاق انما جاز من قبل لاس من قبل العارض
على ما هو لفظ التبادر والعقل بان الفعل والبناء ليسا على اثنين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف في غير المنصرف ثم قوله
فان قد اختلفت العوارض فيه اي اختلفت جنس العارض لاس من آه او لم يكن القصد الى العهد والاستغراق كما في هذا المقام يكون الالام
الجنس والاصل فيه ان يتبين الحكم بالجنس فانه من ما قبل من العوارض مع واتل لخص بغيره اثبات فانظر ان العلم اربا والاختلاف
اختلاف جماعت من العوارض وادارة ما فوق الواحد خلاف الاصل قوله وتوالت اي انما يتبعض بقوله المعنوم من النقش المذكور
وهو كل من غطى الشيء والمجموع على سبيل البدل لا اشتراك في الحقيقة فيما على ما يشهد به قول المتن في اوجوبه والعرض منه لا شعاع يكون
كايما مادة لتعقب فتقوله وتوالت معطوف على قولنا على ما هو لفظ والنش المستقيم المتعارف على وفق قوله تبتل قولنا تبتل وتوالت معطوف
على قولنا فتقوله لتعقب فتقوله تبتل وتوالت معطوف على قولنا على ما هو لفظ والنش المستقيم المتعارف على وفق قوله تبتل قولنا تبتل وتوالت معطوف
ان لا يبلغ الا ان يكون شيئا او مجرعا ليس على ما ينبغي انما اوله فلا حاجة الى حمل قوله شيئا او مجرعا معطوفا بالمثل مع ما عرفت
واما ما قلنا من المقصود من بيان ان الفعل حسب المتعارف استغراق افراد وكل الاضيق المثل لادخال ما يجازي منه في التحصيل فاقبل
قوله فان قلت لا يتحقق انظر ان السؤال غير وار واولا من ان لا يمتثل له الا ان يقع ختاه توهم ثم قولنا ان الحكم لجميع افراد العرب وما يشهد
منه انهم بان كل حكم معرب اختلاف ليس لشيئ اوله ولا وجه الجرم به مع قول المتن قد سسرده اي من جهة ان الحكم معرب قوله ليس بما
ابتداء في اول الالام من غير ان يكون مسبوقا بلام آخر خلاصه ما قبل التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظا مجرعا
ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق مع عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوارض
اجب بان المراد باختلاف العوارض كما هو اختلافها في الفعل وذلك لا يوجد فيما فرض لان كل العامل المعنوي ليس الا لرفع على ان قوله
وذلك لا يوجد فيما فرض ثم كيف والاسم المركب مع عامله ابتداء اذا كان مسبوقا بالعامل المعنوي فذلك الاسم في تركيبه معنوي فيه
العامل المعنوي يكون مرفوعا وفي الثاني يكون ماضيا او مجرعا ورا فحققت اختلاف العوارض واختلاف الآخر ان قلت يتحقق فيها

قوله بالحرركات الثلاثة قوله او حكما كما اذا كان بالخرقين قوله حقيقة كما اذا كان للاحاب بالحرركات الثلاثة قوله او حكما كما اذا كان بالحرركات

[illegible]

محافل عالی سولہ مہینہ منظور

در نظامی و مدنی

[illegible]

الاولى ليل ما اختلف ويعلم منه خلية الاختلاف اي في الدلالة او في المعنى او في الحكم على شئ ما في حكمه يجب عليه ما اذا اشتق
 نحو كرم الرجل الكريم حيث يعلم منه ان وجهه كرمه قوله على صيغة اسم الفاعل هذا هو المشهور ووجهه ان يعبر العاني طارئة كما قال
 الله الرضي ان كان في الكلمة معينا او اكثر ليطا احد ما على الآخر فان كان الطرمان لا ملا للكلية فاللايت بالكلية ان يظن له اخف
 علامته وشبهه انما يكون في الاسم وهو كونه عمدة او فضلا ومضافا اليه يحمل علامة البعض حروف المد التي هي اخف الحروف
 عني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد كالا سلاسة ونقي والمجروح وقال الفاضل البهني على المفعول ووجهه ان يميل لاسم
 شتلا على تلك السلا في وصفها بما يورده المخرج ما شغل على على السلاية قوله على نصين وهو ان يلاحظ في مثل اوصفة معنى فعل
 اوصفة آخر بقرينة ذكر متعلق بالملاحظة بعد حيث يكون الاول مقيدا والثاني قيد اصل الاغلب قوله والاحراب على صفة هي الاخرة
 يدل على صفة السلي لا في ان الوصف كونه فاعلا وكونه مفعولا كونه مضافا اليه اسطلاحا هو اللفظ فالاولى ما قال الرضي لانه لا
 على وصف الاسم والدال على الوصف بدل الوصف قوله فالانساب ان يكون الدال عليها اي على الصفة وهو الاحراب متاخرا
 عن الدال عليها اي الموصوف وهو الاسم فعمل الاحراب في الآخر في حكمه رعاية للاطلاق والاسباب قوله وهو ما ذكره من عروبة اي لا
 الاصطلاح ما ذكره من مصدر راجع بغيره وهو الاحراب اي من الالفاظ اي مفعول عنه للعلاقة وبهذا التقدير يرفع ما يترجم من
 في ريل على اشتقاق المصدر وهو ليس به نيب البصري بل هو نيب الكوفي قوله ومن حيث سمي او هو ما ذكره من مصدر حيث
 قوله على ان يكون اللفظ اي حرفة باب الافعال قوله للسلب اي سلب الفاعل عن المفعول فعل الفعل وهو مصدر التثنية
 نحو انكسرت اي انكسرت شكاية قوله اي انواع اعراب الاسم ثلثة اشارة الى ان الجزم مجموع الثلثة كما كونه فاعلا لفظ معطوف على
 فان قلت اذا كان الجزم مجموعا لفظا فاشق للرفع وهو مجموع فاجزأ الرفع على كل واحد من الرفع والرفع والرفع لجزات وهو
 كون كل من الثلثة جزءا من حيث اللفظ وان كان في الحقيقة ليس كذلك والرفع لا يمكن بين الالفاظ الثلثة ارتباطا يكون سلبا لبعض
 اعراب في نفسه وللمجموع اعراب آخر اجري على البعض على الارتباط بينهما واما وقتت بنية الاجامية جزا ما قبلها اجري الاعراب على
 هذا من تقطيل الاسم المستقل من حيث الصورة من الاعراب وهو في الارجح لما مر من ان عطف الفاعل على رفع لا يخلو
 عن شك لان رفا ليس مستويا شئ حتى يكون نسبة التابع الى ذلك شئ من نسبة التبع اليه مقصودا واصل النسبة للمجموع
 الا ان يرفع نسبة اعم من ان يكون حقيقة ومن حيث الصورة والاولى ان يرفع ان قوله ثلثة تقدير لجزم وقوله رفع وسلب
 وجرمان الثلثة قوله مختصة بالحركات والحروف الاحادية قال الرضي ان اعراب لا يطلق على الحركات بل يطلق على الحروف
 اي على نيب المصم والذي يغلب في نفي ان المتقين لم يصنفوا اعراب الاحركات المعينة ثم انهم يطلقون على
 الحروف لقيام مقام حركات الاعراب اسما للحركات مجازا قوله لخلاف الصيغة والعتبة قال الرضي في هذا المقام اذا اطلق
 الضم والفتح والاسكن في عبارات البصرية ففي الواقع اما على حركات غير اعرابية بانية كانت كضمة حيث اولا كضمة فاضل ومع تقدير
 تقع على الحركات الاعرابية اي كقول المعصم بالضم فاعطى في تحت يمين الضم والفتح والاسكن القاب مطلقا للحركات سواء
 كانت حركات لينة كقولك حيث جني على الضم وحركات المعرب كقولك في زيدا تحرك بالضم في حال الرفع او لا بد ولا ذلك
 كقولك في جيم رجل انه تحرك بالضم فاعطى وقال الفاضل البهني الضمة والفتحة والاسكن بالما واقعة على نفس الحركة لا يشترط

الاولى ليل ما اختلف ويعلم منه خلية الاختلاف اي في الدلالة او في المعنى او في الحكم على شئ ما في حكمه يجب عليه ما اذا اشتق
 نحو كرم الرجل الكريم حيث يعلم منه ان وجهه كرمه قوله على صيغة اسم الفاعل هذا هو المشهور ووجهه ان يعبر العاني طارئة كما قال
 الله الرضي ان كان في الكلمة معينا او اكثر ليطا احد ما على الآخر فان كان الطرمان لا ملا للكلية فاللايت بالكلية ان يظن له اخف
 علامته وشبهه انما يكون في الاسم وهو كونه عمدة او فضلا ومضافا اليه يحمل علامة البعض حروف المد التي هي اخف الحروف
 عني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد كالا سلاسة ونقي والمجروح وقال الفاضل البهني على المفعول ووجهه ان يميل لاسم
 شتلا على تلك السلا في وصفها بما يورده المخرج ما شغل على على السلاية قوله على نصين وهو ان يلاحظ في مثل اوصفة معنى فعل
 اوصفة آخر بقرينة ذكر متعلق بالملاحظة بعد حيث يكون الاول مقيدا والثاني قيد اصل الاغلب قوله والاحراب على صفة هي الاخرة
 يدل على صفة السلي لا في ان الوصف كونه فاعلا وكونه مفعولا كونه مضافا اليه اسطلاحا هو اللفظ فالاولى ما قال الرضي لانه لا
 على وصف الاسم والدال على الوصف بدل الوصف قوله فالانساب ان يكون الدال عليها اي على الصفة وهو الاحراب متاخرا
 عن الدال عليها اي الموصوف وهو الاسم فعمل الاحراب في الآخر في حكمه رعاية للاطلاق والاسباب قوله وهو ما ذكره من عروبة اي لا
 الاصطلاح ما ذكره من مصدر راجع بغيره وهو الاحراب اي من الالفاظ اي مفعول عنه للعلاقة وبهذا التقدير يرفع ما يترجم من
 في ريل على اشتقاق المصدر وهو ليس به نيب البصري بل هو نيب الكوفي قوله ومن حيث سمي او هو ما ذكره من مصدر حيث
 قوله على ان يكون اللفظ اي حرفة باب الافعال قوله للسلب اي سلب الفاعل عن المفعول فعل الفعل وهو مصدر التثنية
 نحو انكسرت اي انكسرت شكاية قوله اي انواع اعراب الاسم ثلثة اشارة الى ان الجزم مجموع الثلثة كما كونه فاعلا لفظ معطوف على
 فان قلت اذا كان الجزم مجموعا لفظا فاشق للرفع وهو مجموع فاجزأ الرفع على كل واحد من الرفع والرفع والرفع لجزات وهو
 كون كل من الثلثة جزءا من حيث اللفظ وان كان في الحقيقة ليس كذلك والرفع لا يمكن بين الالفاظ الثلثة ارتباطا يكون سلبا لبعض
 اعراب في نفسه وللمجموع اعراب آخر اجري على البعض على الارتباط بينهما واما وقتت بنية الاجامية جزا ما قبلها اجري الاعراب على
 هذا من تقطيل الاسم المستقل من حيث الصورة من الاعراب وهو في الارجح لما مر من ان عطف الفاعل على رفع لا يخلو
 عن شك لان رفا ليس مستويا شئ حتى يكون نسبة التابع الى ذلك شئ من نسبة التبع اليه مقصودا واصل النسبة للمجموع
 الا ان يرفع نسبة اعم من ان يكون حقيقة ومن حيث الصورة والاولى ان يرفع ان قوله ثلثة تقدير لجزم وقوله رفع وسلب
 وجرمان الثلثة قوله مختصة بالحركات والحروف الاحادية قال الرضي ان اعراب لا يطلق على الحركات بل يطلق على الحروف
 اي على نيب المصم والذي يغلب في نفي ان المتقين لم يصنفوا اعراب الاحركات المعينة ثم انهم يطلقون على
 الحروف لقيام مقام حركات الاعراب اسما للحركات مجازا قوله لخلاف الصيغة والعتبة قال الرضي في هذا المقام اذا اطلق
 الضم والفتح والاسكن في عبارات البصرية ففي الواقع اما على حركات غير اعرابية بانية كانت كضمة حيث اولا كضمة فاضل ومع تقدير
 تقع على الحركات الاعرابية اي كقول المعصم بالضم فاعطى في تحت يمين الضم والفتح والاسكن القاب مطلقا للحركات سواء
 كانت حركات لينة كقولك حيث جني على الضم وحركات المعرب كقولك في زيدا تحرك بالضم في حال الرفع او لا بد ولا ذلك
 كقولك في جيم رجل انه تحرك بالضم فاعطى وقال الفاضل البهني الضمة والفتحة والاسكن بالما واقعة على نفس الحركة لا يشترط

الاولى ليل ما اختلف ويعلم منه خلية الاختلاف اي في الدلالة او في المعنى او في الحكم على شئ ما في حكمه يجب عليه ما اذا اشتق
 نحو كرم الرجل الكريم حيث يعلم منه ان وجهه كرمه قوله على صيغة اسم الفاعل هذا هو المشهور ووجهه ان يعبر العاني طارئة كما قال
 الله الرضي ان كان في الكلمة معينا او اكثر ليطا احد ما على الآخر فان كان الطرمان لا ملا للكلية فاللايت بالكلية ان يظن له اخف
 علامته وشبهه انما يكون في الاسم وهو كونه عمدة او فضلا ومضافا اليه يحمل علامة البعض حروف المد التي هي اخف الحروف
 عني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد كالا سلاسة ونقي والمجروح وقال الفاضل البهني على المفعول ووجهه ان يميل لاسم
 شتلا على تلك السلا في وصفها بما يورده المخرج ما شغل على على السلاية قوله على نصين وهو ان يلاحظ في مثل اوصفة معنى فعل
 اوصفة آخر بقرينة ذكر متعلق بالملاحظة بعد حيث يكون الاول مقيدا والثاني قيد اصل الاغلب قوله والاحراب على صفة هي الاخرة
 يدل على صفة السلي لا في ان الوصف كونه فاعلا وكونه مفعولا كونه مضافا اليه اسطلاحا هو اللفظ فالاولى ما قال الرضي لانه لا
 على وصف الاسم والدال على الوصف بدل الوصف قوله فالانساب ان يكون الدال عليها اي على الصفة وهو الاحراب متاخرا
 عن الدال عليها اي الموصوف وهو الاسم فعمل الاحراب في الآخر في حكمه رعاية للاطلاق والاسباب قوله وهو ما ذكره من عروبة اي لا
 الاصطلاح ما ذكره من مصدر راجع بغيره وهو الاحراب اي من الالفاظ اي مفعول عنه للعلاقة وبهذا التقدير يرفع ما يترجم من
 في ريل على اشتقاق المصدر وهو ليس به نيب البصري بل هو نيب الكوفي قوله ومن حيث سمي او هو ما ذكره من مصدر حيث
 قوله على ان يكون اللفظ اي حرفة باب الافعال قوله للسلب اي سلب الفاعل عن المفعول فعل الفعل وهو مصدر التثنية
 نحو انكسرت اي انكسرت شكاية قوله اي انواع اعراب الاسم ثلثة اشارة الى ان الجزم مجموع الثلثة كما كونه فاعلا لفظ معطوف على
 فان قلت اذا كان الجزم مجموعا لفظا فاشق للرفع وهو مجموع فاجزأ الرفع على كل واحد من الرفع والرفع والرفع لجزات وهو
 كون كل من الثلثة جزءا من حيث اللفظ وان كان في الحقيقة ليس كذلك والرفع لا يمكن بين الالفاظ الثلثة ارتباطا يكون سلبا لبعض
 اعراب في نفسه وللمجموع اعراب آخر اجري على البعض على الارتباط بينهما واما وقتت بنية الاجامية جزا ما قبلها اجري الاعراب على
 هذا من تقطيل الاسم المستقل من حيث الصورة من الاعراب وهو في الارجح لما مر من ان عطف الفاعل على رفع لا يخلو
 عن شك لان رفا ليس مستويا شئ حتى يكون نسبة التابع الى ذلك شئ من نسبة التبع اليه مقصودا واصل النسبة للمجموع
 الا ان يرفع نسبة اعم من ان يكون حقيقة ومن حيث الصورة والاولى ان يرفع ان قوله ثلثة تقدير لجزم وقوله رفع وسلب
 وجرمان الثلثة قوله مختصة بالحركات والحروف الاحادية قال الرضي ان اعراب لا يطلق على الحركات بل يطلق على الحروف
 اي على نيب المصم والذي يغلب في نفي ان المتقين لم يصنفوا اعراب الاحركات المعينة ثم انهم يطلقون على
 الحروف لقيام مقام حركات الاعراب اسما للحركات مجازا قوله لخلاف الصيغة والعتبة قال الرضي في هذا المقام اذا اطلق
 الضم والفتح والاسكن في عبارات البصرية ففي الواقع اما على حركات غير اعرابية بانية كانت كضمة حيث اولا كضمة فاضل ومع تقدير
 تقع على الحركات الاعرابية اي كقول المعصم بالضم فاعطى في تحت يمين الضم والفتح والاسكن القاب مطلقا للحركات سواء
 كانت حركات لينة كقولك حيث جني على الضم وحركات المعرب كقولك في زيدا تحرك بالضم في حال الرفع او لا بد ولا ذلك
 كقولك في جيم رجل انه تحرك بالضم فاعطى وقال الفاضل البهني الضمة والفتحة والاسكن بالما واقعة على نفس الحركة لا يشترط

بشام من معاوية هو الفاعل فقال الرضى وليس مجيد لانه من الفعل الذى هو الجرا الاول بانفسه كذا بقدر اخره
من الاسماء فقله وفي مرت بزيه الباعل : اختلف في غلام زير قيل ان الحال حرف المقدور قبل المضارع قوله
متى ولما جرحا حقيقة ولا محلا فخرج ماني حكم انتهى من الاسماء استه وخبرها وخبرها بقية ان انصرف انما هو ان قيل بالاول
بين منصرف وغير منصرف على طريق المع قول له اى الله لم يكن بنا الوعد فيه سائل متغير الاجل الجمع في اوزانه فخرج نحو من
بالمعراج بما بينهما ايضا في ستة متخرج منها ثوبون بك القاء في ستة بينهما وخبر ذلك لان ذلك التفسير ليس هو التفسير الصحيح وحال
بجمع سلامة حقيقة كل موضع من الفاعل والاسم المحذوفين لسيا فانه في اقبل نقص بسنين وشين وظاهر ما يمكن ان لا يترك من دخلها
في التفسير ثم ان اعرابها بالحركات الثلاث خرجوا من اعابا بانه منصرف انتهى على ان في بعض نظائر ما قبل النون منقبة
الاعراب بنيتها على مخالفة التأسيس فخرج في الحركات والنون قوله ان يكون بالوجه لثمة الحركات ونقل الحرف فكانت
فوزوا بالحركات في باب الاعراب قال الفقيه نصبا من باب عطف سمين على مجموعها ملين متلفين لكن الجوز مقدم ووجهها
عند المعراج قال صاحبها بنى اجمعا على منع عطف على معمول اكثر من عاملين نحو ان زيد اضارب ابوه لم يولد له ولها كذا غلامه
بكره وامامه لواعلين فان لم يكن احد ما جارا فاعاد من مالك هو متبع اجماعا نحو كان اكلا طما كعمر ووترك بكره ليس كذلك
نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جاتته وقيل ان نصح الانقش كان احد ما جارا فان كان الجار موصوفا نحو زيد في الدار والجرة عمرو
او عمرو والجرة فقل المبدوء انه متبع اجماعا وليس كذلك بل هو جازية عنه من كذا ان كان الجار مقدا نحو في الدار زيد والجرة عمرو
فان شئت من سيبويه في قوله قال المبرور وان سراج وبشام وعن الانقش الاجابة وبه قال الكسائي والغزواني والزجاج
فصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان في لغو الفاعل كالمثال جاز لا يتركه اسرع ولان فيه تعادل التعاطفات والالتصاف
زيد وعمرو والجرة في الكلام مبدوءة بغير ان ما قبل قوله والفقيه نصبا في قيل عطف المعمولين على عاملين مما يلحقه تعطف بفاعله وان
خبر جازية عنه سيبويه مطلقا جازية عنه الفاعل مطلقا والجرة على جازية في صورة تقدم الجوز ليس على ما ينبغي قوله بل يكون بالالف التا على عموم
المجاز فدخل فيه نحو سلمات وخرج نحو ثوبون وقولان وقيل بتقدير المضارع اى صيغة جمع الموش وقدره العطف اى جمع
الموش السالم وما على صيغة قيل فغيره لا يفي لخرج نحو ثوبون وقولان واجيب بانه عطف على وجه التفسير قوله وخرج ثوبون
ولما منصرف المذكور سابقا فانه قد علم انه منصرف بالحركات الثلاث فالعلم منه الى الكسرة باعتبار حكمه لا بالبنية واما الكسرة
غير المنصرف فتدخل في غير المنصرف فانه في ما قبل الاخر وليس لانه على لانه لا يشترك في هذا الحكم على ان لم يعلم الكسرة مطلقا بل المنصرف
قوله فان نصب فيه تابع الجرا فقول الجرا فاعول له لقوله تابع فان قلت كيف نصب فيه ان شرطه هو التا فاعوله وعامله
منفوق وقلت انتهى فان نصب فيه محكوم عليه بالبنية اجرا فاحفظه فانه ينفك في مواضع كثيرة على ان بعض النحاة لا يشترط
تشراكهما في الفاعل قال الرضى وهو الذي يتقوى في لغوي وان كان الاعراب هو الاول والدليل على جواز عدم التشراك قول
امير المؤمنين على رضى المدمر عنه في نهج البلاغة فاعطاه المدمر النظرة استحقاقا للسطوة استئناسا بالبنية والمستحق للسطوة ليس
ولم على النظرة هو المدمر ولا يجوز ان يكون استحقاقا لاسم المفعول لان استئناسا بان يكون حال اسم الفاعل وكذا استئناسا بالبنية
ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول انتهى وفيه بحث قال في بحث الحال ويجوز عطف احد حال الفاعل والمفعول على الآخر

في قوله قال الرضى وليس مجيد لانه من الفعل الذى هو الجرا الاول بانفسه كذا بقدر اخره
من الاسماء فقله وفي مرت بزيه الباعل : اختلف في غلام زير قيل ان الحال حرف المقدور قبل المضارع قوله
متى ولما جرحا حقيقة ولا محلا فخرج ماني حكم انتهى من الاسماء استه وخبرها وخبرها بقية ان انصرف انما هو ان قيل بالاول
بين منصرف وغير منصرف على طريق المع قول له اى الله لم يكن بنا الوعد فيه سائل متغير الاجل الجمع في اوزانه فخرج نحو من
بالمعراج بما بينهما ايضا في ستة متخرج منها ثوبون بك القاء في ستة بينهما وخبر ذلك لان ذلك التفسير ليس هو التفسير الصحيح وحال
بجمع سلامة حقيقة كل موضع من الفاعل والاسم المحذوفين لسيا فانه في اقبل نقص بسنين وشين وظاهر ما يمكن ان لا يترك من دخلها
في التفسير ثم ان اعرابها بالحركات الثلاث خرجوا من اعابا بانه منصرف انتهى على ان في بعض نظائر ما قبل النون منقبة
الاعراب بنيتها على مخالفة التأسيس فخرج في الحركات والنون قوله ان يكون بالوجه لثمة الحركات ونقل الحرف فكانت
فوزوا بالحركات في باب الاعراب قال الفقيه نصبا من باب عطف سمين على مجموعها ملين متلفين لكن الجوز مقدم ووجهها
عند المعراج قال صاحبها بنى اجمعا على منع عطف على معمول اكثر من عاملين نحو ان زيد اضارب ابوه لم يولد له ولها كذا غلامه
بكره وامامه لواعلين فان لم يكن احد ما جارا فاعاد من مالك هو متبع اجماعا نحو كان اكلا طما كعمر ووترك بكره ليس كذلك
نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جاتته وقيل ان نصح الانقش كان احد ما جارا فان كان الجار موصوفا نحو زيد في الدار والجرة عمرو
او عمرو والجرة فقل المبدوء انه متبع اجماعا وليس كذلك بل هو جازية عنه من كذا ان كان الجار مقدا نحو في الدار زيد والجرة عمرو
فان شئت من سيبويه في قوله قال المبرور وان سراج وبشام وعن الانقش الاجابة وبه قال الكسائي والغزواني والزجاج
فصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان في لغو الفاعل كالمثال جاز لا يتركه اسرع ولان فيه تعادل التعاطفات والالتصاف
زيد وعمرو والجرة في الكلام مبدوءة بغير ان ما قبل قوله والفقيه نصبا في قيل عطف المعمولين على عاملين مما يلحقه تعطف بفاعله وان
خبر جازية عنه سيبويه مطلقا جازية عنه الفاعل مطلقا والجرة على جازية في صورة تقدم الجوز ليس على ما ينبغي قوله بل يكون بالالف التا على عموم
المجاز فدخل فيه نحو سلمات وخرج نحو ثوبون وقولان وقيل بتقدير المضارع اى صيغة جمع الموش وقدره العطف اى جمع
الموش السالم وما على صيغة قيل فغيره لا يفي لخرج نحو ثوبون وقولان واجيب بانه عطف على وجه التفسير قوله وخرج ثوبون
ولما منصرف المذكور سابقا فانه قد علم انه منصرف بالحركات الثلاث فالعلم منه الى الكسرة باعتبار حكمه لا بالبنية واما الكسرة
غير المنصرف فتدخل في غير المنصرف فانه في ما قبل الاخر وليس لانه على لانه لا يشترك في هذا الحكم على ان لم يعلم الكسرة مطلقا بل المنصرف
قوله فان نصب فيه تابع الجرا فقول الجرا فاعول له لقوله تابع فان قلت كيف نصب فيه ان شرطه هو التا فاعوله وعامله
منفوق وقلت انتهى فان نصب فيه محكوم عليه بالبنية اجرا فاحفظه فانه ينفك في مواضع كثيرة على ان بعض النحاة لا يشترط
تشراكهما في الفاعل قال الرضى وهو الذي يتقوى في لغوي وان كان الاعراب هو الاول والدليل على جواز عدم التشراك قول
امير المؤمنين على رضى المدمر عنه في نهج البلاغة فاعطاه المدمر النظرة استحقاقا للسطوة استئناسا بالبنية والمستحق للسطوة ليس
ولم على النظرة هو المدمر ولا يجوز ان يكون استحقاقا لاسم المفعول لان استئناسا بان يكون حال اسم الفاعل وكذا استئناسا بالبنية
ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول انتهى وفيه بحث قال في بحث الحال ويجوز عطف احد حال الفاعل والمفعول على الآخر

في قوله قال الرضى وليس مجيد لانه من الفعل الذى هو الجرا الاول بانفسه كذا بقدر اخره
من الاسماء فقله وفي مرت بزيه الباعل : اختلف في غلام زير قيل ان الحال حرف المقدور قبل المضارع قوله
متى ولما جرحا حقيقة ولا محلا فخرج ماني حكم انتهى من الاسماء استه وخبرها وخبرها بقية ان انصرف انما هو ان قيل بالاول
بين منصرف وغير منصرف على طريق المع قول له اى الله لم يكن بنا الوعد فيه سائل متغير الاجل الجمع في اوزانه فخرج نحو من
بالمعراج بما بينهما ايضا في ستة متخرج منها ثوبون بك القاء في ستة بينهما وخبر ذلك لان ذلك التفسير ليس هو التفسير الصحيح وحال
بجمع سلامة حقيقة كل موضع من الفاعل والاسم المحذوفين لسيا فانه في اقبل نقص بسنين وشين وظاهر ما يمكن ان لا يترك من دخلها
في التفسير ثم ان اعرابها بالحركات الثلاث خرجوا من اعابا بانه منصرف انتهى على ان في بعض نظائر ما قبل النون منقبة
الاعراب بنيتها على مخالفة التأسيس فخرج في الحركات والنون قوله ان يكون بالوجه لثمة الحركات ونقل الحرف فكانت
فوزوا بالحركات في باب الاعراب قال الفقيه نصبا من باب عطف سمين على مجموعها ملين متلفين لكن الجوز مقدم ووجهها
عند المعراج قال صاحبها بنى اجمعا على منع عطف على معمول اكثر من عاملين نحو ان زيد اضارب ابوه لم يولد له ولها كذا غلامه
بكره وامامه لواعلين فان لم يكن احد ما جارا فاعاد من مالك هو متبع اجماعا نحو كان اكلا طما كعمر ووترك بكره ليس كذلك
نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جاتته وقيل ان نصح الانقش كان احد ما جارا فان كان الجار موصوفا نحو زيد في الدار والجرة عمرو
او عمرو والجرة فقل المبدوء انه متبع اجماعا وليس كذلك بل هو جازية عنه من كذا ان كان الجار مقدا نحو في الدار زيد والجرة عمرو
فان شئت من سيبويه في قوله قال المبرور وان سراج وبشام وعن الانقش الاجابة وبه قال الكسائي والغزواني والزجاج
فصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان في لغو الفاعل كالمثال جاز لا يتركه اسرع ولان فيه تعادل التعاطفات والالتصاف
زيد وعمرو والجرة في الكلام مبدوءة بغير ان ما قبل قوله والفقيه نصبا في قيل عطف المعمولين على عاملين مما يلحقه تعطف بفاعله وان
خبر جازية عنه سيبويه مطلقا جازية عنه الفاعل مطلقا والجرة على جازية في صورة تقدم الجوز ليس على ما ينبغي قوله بل يكون بالالف التا على عموم
المجاز فدخل فيه نحو سلمات وخرج نحو ثوبون وقولان وقيل بتقدير المضارع اى صيغة جمع الموش وقدره العطف اى جمع
الموش السالم وما على صيغة قيل فغيره لا يفي لخرج نحو ثوبون وقولان واجيب بانه عطف على وجه التفسير قوله وخرج ثوبون
ولما منصرف المذكور سابقا فانه قد علم انه منصرف بالحركات الثلاث فالعلم منه الى الكسرة باعتبار حكمه لا بالبنية واما الكسرة
غير المنصرف فتدخل في غير المنصرف فانه في ما قبل الاخر وليس لانه على لانه لا يشترك في هذا الحكم على ان لم يعلم الكسرة مطلقا بل المنصرف
قوله فان نصب فيه تابع الجرا فقول الجرا فاعول له لقوله تابع فان قلت كيف نصب فيه ان شرطه هو التا فاعوله وعامله
منفوق وقلت انتهى فان نصب فيه محكوم عليه بالبنية اجرا فاحفظه فانه ينفك في مواضع كثيرة على ان بعض النحاة لا يشترط
تشراكهما في الفاعل قال الرضى وهو الذي يتقوى في لغوي وان كان الاعراب هو الاول والدليل على جواز عدم التشراك قول
امير المؤمنين على رضى المدمر عنه في نهج البلاغة فاعطاه المدمر النظرة استحقاقا للسطوة استئناسا بالبنية والمستحق للسطوة ليس
ولم على النظرة هو المدمر ولا يجوز ان يكون استحقاقا لاسم المفعول لان استئناسا بان يكون حال اسم الفاعل وكذا استئناسا بالبنية
ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول انتهى وفيه بحث قال في بحث الحال ويجوز عطف احد حال الفاعل والمفعول على الآخر

فكذلك لقيت زيار الكبار ما شيا وقال وانا سوف يدركنا الدنيا باقدرة لنا ومقدرة لنا قولهم بالقرع وهو جمع الموتى السلام
على ويرة الاصل اي على طريقة وحيل الفرع على طريقة الاصل واجيب النحان عننا فلا يدركهم على طريقة اصله في الاجواب
بالقرع لان ذلك غير ممكن لورم وجوده صريح في آخوه قوله والقوة نفسها جاز انظر الى دية من حيث انه غير منصرف ولكن
في نحو سلماته على ليس من حيث انه غير منصرف بل كونه جوار غايه لاصله فلم يعتبر عدم انصرافه على ان ذلك ليس على الاطلاق
بل اذ جعل نحو سلماته على انه مشتري بانه معروف وحال اياه كمال قبل العلمية وهو ذهب جماعة الى انه غير منصرف والقول
للمقابلة لا يمكن ويكون نصيبه بالكرة كما كان قبل العلمية ونسب من سقط التنوين وجعل نصيبه قايما على ما كان قبل العلمية بنسب
من اسقط التنوين وجعل نصيبه جزمه بالقوة هو لم ينقصها وادوية لقولهم ابوان واخوان ومحموان ومنوال قوله لانه
بالقوله اخواه وقوية قوله لاصله قوة فتعني الغا وسكون العين اذ لا دليل على الحركة والاصل السكون فان قلت قد جامعوه في
فذل على التوكيد اذ لا يجمع عليه ساكنين قلت لا مطلقا بل يصح واما الفصل الساكن العين فيجمع عليه نحو بيت وابيات
وثوب والثواب قوله وهو لضعف مقرون بالواو وين كذا في الحواشي الهندية وقال الرضوي لانه ياء لان عينه واو بدل ذوا
وذوات واو واو وباب طويت اكثر من باب انقوة والحمل على الاغلب اذ اشتبه الامر اولى في حال والدليل على تحريك عينه
موتنه وهو ذوات واصلته ذوات كتواء لقولهم في ثناياها وذا ما خذت عين في ذات لكثرة الاستعمال فلو كانت ساكنة العين لكانت
في الموتى ذكية علمية انتهى ولا يخفى من حديثه قوله لانه لا يضاف الا الى اسم الاجناس لانه وضع وصلته الى جملة صفة
قوله فاعراب هذه الاسماء الستة تشير الى ان الحكم عليها بعد التجربة عن الخصوصية والالكان الحكم على الجزئي المذكور والمقصود
الحكم عايد وعلى امثلة كذا قال الفصل واحد واحد واحول مما كما جعل التوفيق ان الحكم عام بدون التجريد اذ الحكم عليها
بعد تقييدها بكونها متصافة الى غيرها الحكم على ما هو نظم الكتاب فيفيد ان مناط الحكم هو العقيد وان الخصوصية غير متبعية في الحكم
بل انما ذكرت على سبيل التمثيل فكانه قال انوك وابوك الى آخرها واشتباها مع تجربة بالواو التي فيها خفاء والافتقار لقلب سنها
نصبا وليا المتعاقب سبب الالف جوازها في ما قيل في وجه التجريد لئلا يقع الحكم عليها بالالف والياء ولا يلزم الحكم عليها بكونها
بالواو ولا يكون التقييد بقوله متصافة لكونها والياء بشر قول الشارح ولم يكتف في هذا الشرط بالامثال لئلا يتوهم بشرط انها
بكونها الى الكاف وبما يكتفي بقول الشرط ان الحكم في المتن على التخصص والفراد الحكم على النوع فلا بد من التجربة ايضا فاحتمل
من قوله ذلك وكيف يقول كونه الحكم على قوله بالواو لكونه قول بان معنى الالف فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو والقضية
عليه ان مقتضى بيان الاعراب وانما يكون لكونها بالواو كانه بالواو وليس لك بقول الشرط قدس سده فاعراب
هذه الاسماء الستة اشارة الى ما هو معنى المتن ومقتضاها لانه اشارة الى اصلاح المتن وبهذا ظاهرا ما قيل في توجيه الاراء
ان اللفظ اذ اريد به مجرد اللفظ يكون علماء العلم يصح تأويله بالصفة المشتهر سماها بها فيصح ان يقول ابوك بالصفة التي
اشتهرت وهي كونها اسماسته ليس على ما ينبغي وكيف يقول لا بد من التجريد لئلا يصير قوله متصافة الى غيرها الحكم لئلا يصح
قوله ولم يكتف في هذا الشرط آه والاصل ان ما هو معنى المتن لا يقتضي التجريد والذي يقتضيه التجريد ليس معناه فاعا لكون التجربة
كانهم جردوا النظر عما يقتضيه الكلام قوله متصافة فيل تجزئه عن قوله بالواو لانه مما لا يجرى حاله من استتريه فيكون العبارة كقولهم

ان الموت يحتاج الى التعلق به في حياته...
فكذلك لقيت زيار الكبار ما شيا وقال وانا سوف يدركنا الدنيا باقدرة لنا ومقدرة لنا قولهم بالقرع وهو جمع الموتى السلام
على ويرة الاصل اي على طريقة وحيل الفرع على طريقة الاصل واجيب النحان عننا فلا يدركهم على طريقة اصله في الاجواب
بالقرع لان ذلك غير ممكن لورم وجوده صريح في آخوه قوله والقوة نفسها جاز انظر الى دية من حيث انه غير منصرف ولكن
في نحو سلماته على ليس من حيث انه غير منصرف بل كونه جوار غايه لاصله فلم يعتبر عدم انصرافه على ان ذلك ليس على الاطلاق
بل اذ جعل نحو سلماته على انه مشتري بانه معروف وحال اياه كمال قبل العلمية وهو ذهب جماعة الى انه غير منصرف والقول
للمقابلة لا يمكن ويكون نصيبه بالكرة كما كان قبل العلمية ونسب من سقط التنوين وجعل نصيبه قايما على ما كان قبل العلمية بنسب
من اسقط التنوين وجعل نصيبه جزمه بالقوة هو لم ينقصها وادوية لقولهم ابوان واخوان ومحموان ومنوال قوله لانه
بالقوله اخواه وقوية قوله لاصله قوة فتعني الغا وسكون العين اذ لا دليل على الحركة والاصل السكون فان قلت قد جامعوه في
فذل على التوكيد اذ لا يجمع عليه ساكنين قلت لا مطلقا بل يصح واما الفصل الساكن العين فيجمع عليه نحو بيت وابيات
وثوب والثواب قوله وهو لضعف مقرون بالواو وين كذا في الحواشي الهندية وقال الرضوي لانه ياء لان عينه واو بدل ذوا
وذوات واو واو وباب طويت اكثر من باب انقوة والحمل على الاغلب اذ اشتبه الامر اولى في حال والدليل على تحريك عينه
موتنه وهو ذوات واصلته ذوات كتواء لقولهم في ثناياها وذا ما خذت عين في ذات لكثرة الاستعمال فلو كانت ساكنة العين لكانت
في الموتى ذكية علمية انتهى ولا يخفى من حديثه قوله لانه لا يضاف الا الى اسم الاجناس لانه وضع وصلته الى جملة صفة
قوله فاعراب هذه الاسماء الستة تشير الى ان الحكم عليها بعد التجربة عن الخصوصية والالكان الحكم على الجزئي المذكور والمقصود
الحكم عايد وعلى امثلة كذا قال الفصل واحد واحد واحول مما كما جعل التوفيق ان الحكم عام بدون التجريد اذ الحكم عليها
بعد تقييدها بكونها متصافة الى غيرها الحكم على ما هو نظم الكتاب فيفيد ان مناط الحكم هو العقيد وان الخصوصية غير متبعية في الحكم
بل انما ذكرت على سبيل التمثيل فكانه قال انوك وابوك الى آخرها واشتباها مع تجربة بالواو التي فيها خفاء والافتقار لقلب سنها
نصبا وليا المتعاقب سبب الالف جوازها في ما قيل في وجه التجريد لئلا يقع الحكم عليها بالالف والياء ولا يلزم الحكم عليها بكونها
بالواو ولا يكون التقييد بقوله متصافة لكونها والياء بشر قول الشارح ولم يكتف في هذا الشرط بالامثال لئلا يتوهم بشرط انها
بكونها الى الكاف وبما يكتفي بقول الشرط ان الحكم في المتن على التخصص والفراد الحكم على النوع فلا بد من التجربة ايضا فاحتمل
من قوله ذلك وكيف يقول كونه الحكم على قوله بالواو لكونه قول بان معنى الالف فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو والقضية
عليه ان مقتضى بيان الاعراب وانما يكون لكونها بالواو كانه بالواو وليس لك بقول الشرط قدس سده فاعراب
هذه الاسماء الستة اشارة الى ما هو معنى المتن ومقتضاها لانه اشارة الى اصلاح المتن وبهذا ظاهرا ما قيل في توجيه الاراء
ان اللفظ اذ اريد به مجرد اللفظ يكون علماء العلم يصح تأويله بالصفة المشتهر سماها بها فيصح ان يقول ابوك بالصفة التي
اشتهرت وهي كونها اسماسته ليس على ما ينبغي وكيف يقول لا بد من التجريد لئلا يصير قوله متصافة الى غيرها الحكم لئلا يصح
قوله ولم يكتف في هذا الشرط آه والاصل ان ما هو معنى المتن لا يقتضي التجريد والذي يقتضيه التجريد ليس معناه فاعا لكون التجربة
كانهم جردوا النظر عما يقتضيه الكلام قوله متصافة فيل تجزئه عن قوله بالواو لانه مما لا يجرى حاله من استتريه فيكون العبارة كقولهم

[illegible]

فإن قيل قد يقال في قوله في الاسم المعرب الذي جعله موصولة مع ان الطائفة موصولة كونه قائما مقام الخبر بل جازع
ما فيه من جن الموافقة لما سبق لان الطريق الذي اختاره الله قدس سره وهو حذف العائد على حذف المضافين يرجح كون
ذلك لان حذف الفاعل في الصفة كونه الصفة لكون الصفة بالما موصولة اشتراط لاغنى الموصول عنها بخلاف الصفة فانما
ليست من ضرورات الموصوف ثم في الصفة احسن منه في خبر المبدأ لانها موصولة بجزء الجملة ترجح به الرضى في بحث المبدأ
والجواب عنه قوله فلان من عادة قنطرة ما يميل اشارته الى ترجيح جمل ما موصولة ترجح التبادر في خبر المانع ثم لم يجعله مصدرية حسنة كما جعله
الفصل الهندى للما يعنى حسن الموافقة لقوله واللفظ فيما عداه قوله لعند الاعراب فيه اعلم انه اختف في حذف العائد المحذو
من الصلة فيجب سبويه والاختفاء جواز خلاف الجواز وماذا وليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجموع من مطالعة
الصلة مع ما قبلها من كنه مع الجواز وربما مذهب كسالى الاتساع بان يذف اول الحرف الجوز قياسا اذ هو الموصول
او موصوفه بحرف جر مثله في المشي وتماثل المتعلقان نحو مرت بالذى مرت اي مرت به فاجاز ان تامل ان وكذا ما تعلما
بما اى العالمان و بما يعنى الجوز ورجوت وان لم يتعين نحو الذى مرت زيدا اي مرت به الرضى في بحث الموصول
هذا وما في الشرح من على الاول من التثنية لاسي الثاني لكان الاختلاف في كونه قياسا ولا على الثالث لانه قد اشرى على
الحذف وتوابعه على العالمين قوله اوله ان الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة عدم قبوله للحركة اما باعتبار ذاته لكونه متحركا
على السكون كما اختلف المصنفون او بواسطة الية كاشة تامة بحركة اما حركة المناسبة لعلماى او حركة الحكاية كما ينطق شرو من زيدا
ومن زيدا بالفتحة ومن زيدا بالكرة في سخطا من قال جائز زيدا ورأيت زيدا ومررت بزيد فذكر المثاليين للاشارة الى التميز
وكذا ذكر المثاليين في الاشتغال انما هو للاشارة الى ان الاشتغال على نون لان ان يكون قبل الحركة على الاخرى
او قبل الفتحة والكرة على اليا الضعيف مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة محسوس او قبل حرف الاعراب باقترابه بالية كسلى في نون
قد قبل الواو التي هي حرف الاعراب بسبب اقترانه بالياء وكذا جازوا القوم ورأيت القوم ومررت بالقوم وقسمه القوم ومررت
سلى القوم ومررت بسلى القوم اذ قد قبل فيها حرف الاعراب بواسطة التقاء الساكنين متشققا لامتداد ياء عليه وتوحيده
كلهم وقدرها العلامة التقناني في كتابه ليسى بالارشاد ومن تتشقق قد قبل وشل صالحى القوم وصالحى القوم ورأيت صالحى القوم
من يتشقق على ما في بعض كتب النحويين على ما ينبغي هذا وبالجملة ليس الغرض من ذكر الاشياء الاستفاحي لعم كان عبيد ان يذكر الحكى
ما فيه التقاء الساكنين في ال الاشياء الى انما اربعة اقسام ولوسلم فالاشياء تسعة فاة وقدره ذكرت للاقسام الاربعة وان لم يذكر
لعم القسم الثاني من كل منها ولوسلم قدم الذكر من ان التقدير في المتيه وكذا للتعدد والاستشغال لا يميل قوله واللفظ فيما عداه مع
ان المراد ما بعد المتعدد والمتشقق كانه بعض الافاضل حيث قال ولما لم يعد في من التقدير يميل قوله واللفظ فيما عداه ولواجب
عنه بانه داخل في باب غلامى نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهي نون الاشكال في الاعلام الحكيمة بما ذكره فالتعريف ونظرا
الى ما قال ولا نظرا الى من قال اذ الرجال تعرف بالحق لالحق بالرجال قوله للنسبة فيما اشار الى ان هذه الكرة لا يمكن جنبا للآ
اي بعد دخول الامم والازم توار والموتيرين اللغطين على اشراد واحد وهو متنع قوله اشنع ان يدل عليه حركة اخرى اذ احوال
الحرف الحكيمة مختلفين كاشا ومتفقين يستعمل ضرورة فصل الشرطية ان تلفظ الاعراب في هذا الاسم ولو نوى بعض الاحوال متنع

فإن قيل قد يقال في قوله في الاسم المعرب الذي جعله موصولة مع ان الطائفة موصولة كونه قائما مقام الخبر بل جازع
ما فيه من جن الموافقة لما سبق لان الطريق الذي اختاره الله قدس سره وهو حذف العائد على حذف المضافين يرجح كون
ذلك لان حذف الفاعل في الصفة كونه الصفة لكون الصفة بالما موصولة اشتراط لاغنى الموصول عنها بخلاف الصفة فانما
ليست من ضرورات الموصوف ثم في الصفة احسن منه في خبر المبدأ لانها موصولة بجزء الجملة ترجح به الرضى في بحث المبدأ
والجواب عنه قوله فلان من عادة قنطرة ما يميل اشارته الى ترجيح جمل ما موصولة ترجح التبادر في خبر المانع ثم لم يجعله مصدرية حسنة كما جعله
الفصل الهندى للما يعنى حسن الموافقة لقوله واللفظ فيما عداه قوله لعند الاعراب فيه اعلم انه اختف في حذف العائد المحذو
من الصلة فيجب سبويه والاختفاء جواز خلاف الجواز وماذا وليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجموع من مطالعة
الصلة مع ما قبلها من كنه مع الجواز وربما مذهب كسالى الاتساع بان يذف اول الحرف الجوز قياسا اذ هو الموصول
او موصوفه بحرف جر مثله في المشي وتماثل المتعلقان نحو مرت بالذى مرت اي مرت به فاجاز ان تامل ان وكذا ما تعلما
بما اى العالمان و بما يعنى الجوز ورجوت وان لم يتعين نحو الذى مرت زيدا اي مرت به الرضى في بحث الموصول
هذا وما في الشرح من على الاول من التثنية لاسي الثاني لكان الاختلاف في كونه قياسا ولا على الثالث لانه قد اشرى على
الحذف وتوابعه على العالمين قوله اوله ان الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة عدم قبوله للحركة اما باعتبار ذاته لكونه متحركا
على السكون كما اختلف المصنفون او بواسطة الية كاشة تامة بحركة اما حركة المناسبة لعلماى او حركة الحكاية كما ينطق شرو من زيدا
ومن زيدا بالفتحة ومن زيدا بالكرة في سخطا من قال جائز زيدا ورأيت زيدا ومررت بزيد فذكر المثاليين للاشارة الى التميز
وكذا ذكر المثاليين في الاشتغال انما هو للاشارة الى ان الاشتغال على نون لان ان يكون قبل الحركة على الاخرى
او قبل الفتحة والكرة على اليا الضعيف مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة محسوس او قبل حرف الاعراب باقترابه بالية كسلى في نون
قد قبل الواو التي هي حرف الاعراب بسبب اقترانه بالياء وكذا جازوا القوم ورأيت القوم ومررت بالقوم وقسمه القوم ومررت
سلى القوم ومررت بسلى القوم اذ قد قبل فيها حرف الاعراب بواسطة التقاء الساكنين متشققا لامتداد ياء عليه وتوحيده
كلهم وقدرها العلامة التقناني في كتابه ليسى بالارشاد ومن تتشقق قد قبل وشل صالحى القوم وصالحى القوم ورأيت صالحى القوم
من يتشقق على ما في بعض كتب النحويين على ما ينبغي هذا وبالجملة ليس الغرض من ذكر الاشياء الاستفاحي لعم كان عبيد ان يذكر الحكى
ما فيه التقاء الساكنين في ال الاشياء الى انما اربعة اقسام ولوسلم فالاشياء تسعة فاة وقدره ذكرت للاقسام الاربعة وان لم يذكر
لعم القسم الثاني من كل منها ولوسلم قدم الذكر من ان التقدير في المتيه وكذا للتعدد والاستشغال لا يميل قوله واللفظ فيما عداه مع
ان المراد ما بعد المتعدد والمتشقق كانه بعض الافاضل حيث قال ولما لم يعد في من التقدير يميل قوله واللفظ فيما عداه ولواجب
عنه بانه داخل في باب غلامى نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهي نون الاشكال في الاعلام الحكيمة بما ذكره فالتعريف ونظرا
الى ما قال ولا نظرا الى من قال اذ الرجال تعرف بالحق لالحق بالرجال قوله للنسبة فيما اشار الى ان هذه الكرة لا يمكن جنبا للآ
اي بعد دخول الامم والازم توار والموتيرين اللغطين على اشراد واحد وهو متنع قوله اشنع ان يدل عليه حركة اخرى اذ احوال
الحرف الحكيمة مختلفين كاشا ومتفقين يستعمل ضرورة فصل الشرطية ان تلفظ الاعراب في هذا الاسم ولو نوى بعض الاحوال متنع

فإن قيل قد يقال في قوله في الاسم المعرب الذي جعله موصولة مع ان الطائفة موصولة كونه قائما مقام الخبر بل جازع
ما فيه من جن الموافقة لما سبق لان الطريق الذي اختاره الله قدس سره وهو حذف العائد على حذف المضافين يرجح كون
ذلك لان حذف الفاعل في الصفة كونه الصفة لكون الصفة بالما موصولة اشتراط لاغنى الموصول عنها بخلاف الصفة فانما
ليست من ضرورات الموصوف ثم في الصفة احسن منه في خبر المبدأ لانها موصولة بجزء الجملة ترجح به الرضى في بحث المبدأ
والجواب عنه قوله فلان من عادة قنطرة ما يميل اشارته الى ترجيح جمل ما موصولة ترجح التبادر في خبر المانع ثم لم يجعله مصدرية حسنة كما جعله
الفصل الهندى للما يعنى حسن الموافقة لقوله واللفظ فيما عداه قوله لعند الاعراب فيه اعلم انه اختف في حذف العائد المحذو
من الصلة فيجب سبويه والاختفاء جواز خلاف الجواز وماذا وليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجموع من مطالعة
الصلة مع ما قبلها من كنه مع الجواز وربما مذهب كسالى الاتساع بان يذف اول الحرف الجوز قياسا اذ هو الموصول
او موصوفه بحرف جر مثله في المشي وتماثل المتعلقان نحو مرت بالذى مرت اي مرت به فاجاز ان تامل ان وكذا ما تعلما
بما اى العالمان و بما يعنى الجوز ورجوت وان لم يتعين نحو الذى مرت زيدا اي مرت به الرضى في بحث الموصول
هذا وما في الشرح من على الاول من التثنية لاسي الثاني لكان الاختلاف في كونه قياسا ولا على الثالث لانه قد اشرى على
الحذف وتوابعه على العالمين قوله اوله ان الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة عدم قبوله للحركة اما باعتبار ذاته لكونه متحركا
على السكون كما اختلف المصنفون او بواسطة الية كاشة تامة بحركة اما حركة المناسبة لعلماى او حركة الحكاية كما ينطق شرو من زيدا
ومن زيدا بالفتحة ومن زيدا بالكرة في سخطا من قال جائز زيدا ورأيت زيدا ومررت بزيد فذكر المثاليين للاشارة الى التميز
وكذا ذكر المثاليين في الاشتغال انما هو للاشارة الى ان الاشتغال على نون لان ان يكون قبل الحركة على الاخرى
او قبل الفتحة والكرة على اليا الضعيف مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة محسوس او قبل حرف الاعراب باقترابه بالية كسلى في نون
قد قبل الواو التي هي حرف الاعراب بسبب اقترانه بالياء وكذا جازوا القوم ورأيت القوم ومررت بالقوم وقسمه القوم ومررت
سلى القوم ومررت بسلى القوم اذ قد قبل فيها حرف الاعراب بواسطة التقاء الساكنين متشققا لامتداد ياء عليه وتوحيده
كلهم وقدرها العلامة التقناني في كتابه ليسى بالارشاد ومن تتشقق قد قبل وشل صالحى القوم وصالحى القوم ورأيت صالحى القوم
من يتشقق على ما في بعض كتب النحويين على ما ينبغي هذا وبالجملة ليس الغرض من ذكر الاشياء الاستفاحي لعم كان عبيد ان يذكر الحكى
ما فيه التقاء الساكنين في ال الاشياء الى انما اربعة اقسام ولوسلم فالاشياء تسعة فاة وقدره ذكرت للاقسام الاربعة وان لم يذكر
لعم القسم الثاني من كل منها ولوسلم قدم الذكر من ان التقدير في المتيه وكذا للتعدد والاستشغال لا يميل قوله واللفظ فيما عداه مع
ان المراد ما بعد المتعدد والمتشقق كانه بعض الافاضل حيث قال ولما لم يعد في من التقدير يميل قوله واللفظ فيما عداه ولواجب
عنه بانه داخل في باب غلامى نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهي نون الاشكال في الاعلام الحكيمة بما ذكره فالتعريف ونظرا
الى ما قال ولا نظرا الى من قال اذ الرجال تعرف بالحق لالحق بالرجال قوله للنسبة فيما اشار الى ان هذه الكرة لا يمكن جنبا للآ
اي بعد دخول الامم والازم توار والموتيرين اللغطين على اشراد واحد وهو متنع قوله اشنع ان يدل عليه حركة اخرى اذ احوال
الحرف الحكيمة مختلفين كاشا ومتفقين يستعمل ضرورة فصل الشرطية ان تلفظ الاعراب في هذا الاسم ولو نوى بعض الاحوال متنع

والله اعلم بحقيقة قولنا فاذنب اليه قوله استغفر لظهور الاعراب في لفظنا المتعلق بالحكمة الاعرابية على التام تقاضا وتشل حرمت
الاعراب كسبلي نحوه قوله فاذنب لظهور الاعراب بالحكمة لان لم يجوز الحكاية في التثنية اذ قيل فاجابا شاذا قوله وكسر قبل اليا
قال الرضي لانما دما شاعر عوا فيه من تعنيف ولكون التثنية قرينة من الطرف والطرف من التعريف ثم لم يسهل في مثل لم يست
الساكنة الدخلة في التثنية انما هي انضمام ما قبلها كالساكنة غير الدخلة فان ذلك لا يجوز فيه ما دللنا في جميع ابياتنا من
وفي تعني من الطيب لم يبي واما الدخلة في التثنية فكانت متحركة نصير وتتمتع التثنية حرف واحد فخرش كسبام تهو ويطران ما ذكرنا
قد سره في بحث الاضانه من قوله وكسر قبلها لانها لما انقلبت يا ساكنة يوجب بقا الضمة قبلها لتغيرها ليس على ما ينبغي و
كذا وقع في بعض الجواشي توجها لوجب التعيين من قوله لان اليا الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب او اليا ان اراد اكل
فوزم والافلاحيين دليلا وكذا ما قال بعض فضلا الجرات لا تقر من قام تحتها اليا اذا كانت ساكنة وانضم ما قبلها انقلاب او
قوله يعني فاجابا ما ذكره ليرى ان الافراده يبنى على التاويل والافلاحيين التثنية اذ المراد كلا المدحومين قال الرضي لا يمكن بل
وام واد واما فاطمة الغيرة وما ذكرها موكدا لان تصد الشكر فان قصدت احدا وجب اذ والغيرة كوزيرا وعمر وانا وان قصدت
بالضم كليا وجبت المطابقة كوزيرا وعمر واني وقد جئنا بالاشتماء وهذا ما جهره اذ وعرض وجامع ثمان قال الله تعالى ان يكون غنيا
او فقيرا فانه اولي بها انتهى فظنا ان ما ذكره القاضي في تفسيره من قوله والغيرة في جمالي ما دل عليه المذكور وهو جسد الغني والغيرة
اليه الا لو ليس على ما ينبغي لانه ان اراد انه كيبك لاخره مطلقا فمزم وان اراد ان قصد احدا فهو موكدا للمراد في الآية للكره
كلها ما قاله ويل الذي اصابه طامسا غلغلة العن ان يكون ضروريا وان في بعض الجواشي قوله ما ذكره كوزيرا وعمر وانا وان قصدت
في افراده الغيرة مع رجوعه الى المتعد الى اويل المتعد بما ذكره وكان لاحاطة على التاويل لان المتعد اذا ذكره لم يطعن عليه
بعبارة الغيرة لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى الجميع لانه ليس بهيئة تشاغل قوله كوزيرا وعمر وانا وان قصدت
المتولين لا كلا واحد منهما قوله واستمع شراطه وقع لا قبل تعريف المعصية على ما ينبغي بل نوع وهند وسميات سلاما تانية
اللام او الاضانه وفيه علة من تسع مع انما تصرفات وحاصل الدخلة ليس في بابها من بل طلق لعنقين بل علة ان
استبعدت ان لاشر الظن ومن الشراطين لا يوجد فيها معارض وفيما ذكره بوجه معارض لما في الاولين نفعه اسكون
المعارض لانه سبب من امان في الثالث مقدم ثم في الثالث ولان لا ينفك الوقت باو اختصا معها جميع الموتى يا في
تأخرى او رعاية اصل المتقول عتروا ما في الرابع قد دخل اللام والاضانه الموزب اضعفت الشبهة مع العقل وميزه في شكل منج
هنا اذ لو كان الامر على ذكره لكان منصرفا للتثنية وكان تحرك اللام وسط والزيادة شرط لتحقيق تأثير التثنية المعنوي لا الشرطي كما يكون
نذهب لتفصيل فيما فيه اللام والاضانه انما نسب باعرف به المعصية النصرف على ما حكم به الله قدس سره اذ لا نسب على ذلك التقدير
نذهب للاضراف وذلك لانه سهل كما يكون النسب على تقدير الاطلاق كما قال الرضي ما فيه اللام والاضانه ما فيه علة ان من
تسع غير منصرف على ما ذكره لانه ينفك عن تعريف هندو ايع رعاية التناسب في سلاسل الية معارض فيمنع ان يكون منصرفا على
قياس ما ذكره لان الية انما ليس يعقوبة المذكورات فلا يفسر بعارض كما يشي اليه قول الله قدس سره فيما به اى جمله في حكمه
او قوله من عمل سبع قتل ومن عمل قتل ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع على لانه لا يوجد شرط حذف المضاعف اليه انتهى

والله اعلم بحقيقة قولنا فاذنب اليه قوله استغفر لظهور الاعراب في لفظنا المتعلق بالحكمة الاعرابية على التام تقاضا وتشل حرمت
الاعراب كسبلي نحوه قوله فاذنب لظهور الاعراب بالحكمة لان لم يجوز الحكاية في التثنية اذ قيل فاجابا شاذا قوله وكسر قبل اليا
قال الرضي لانما دما شاعر عوا فيه من تعنيف ولكون التثنية قرينة من الطرف والطرف من التعريف ثم لم يسهل في مثل لم يست
الساكنة الدخلة في التثنية انما هي انضمام ما قبلها كالساكنة غير الدخلة فان ذلك لا يجوز فيه ما دللنا في جميع ابياتنا من
وفي تعني من الطيب لم يبي واما الدخلة في التثنية فكانت متحركة نصير وتتمتع التثنية حرف واحد فخرش كسبام تهو ويطران ما ذكرنا
قد سره في بحث الاضانه من قوله وكسر قبلها لانها لما انقلبت يا ساكنة يوجب بقا الضمة قبلها لتغيرها ليس على ما ينبغي و
كذا وقع في بعض الجواشي توجها لوجب التعيين من قوله لان اليا الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب او اليا ان اراد اكل
فوزم والافلاحيين دليلا وكذا ما قال بعض فضلا الجرات لا تقر من قام تحتها اليا اذا كانت ساكنة وانضم ما قبلها انقلاب او
قوله يعني فاجابا ما ذكره ليرى ان الافراده يبنى على التاويل والافلاحيين التثنية اذ المراد كلا المدحومين قال الرضي لا يمكن بل
وام واد واما فاطمة الغيرة وما ذكرها موكدا لان تصد الشكر فان قصدت احدا وجب اذ والغيرة كوزيرا وعمر وانا وان قصدت
بالضم كليا وجبت المطابقة كوزيرا وعمر واني وقد جئنا بالاشتماء وهذا ما جهره اذ وعرض وجامع ثمان قال الله تعالى ان يكون غنيا
او فقيرا فانه اولي بها انتهى فظنا ان ما ذكره القاضي في تفسيره من قوله والغيرة في جمالي ما دل عليه المذكور وهو جسد الغني والغيرة
اليه الا لو ليس على ما ينبغي لانه ان اراد انه كيبك لاخره مطلقا فمزم وان اراد ان قصد احدا فهو موكدا للمراد في الآية للكره
كلها ما قاله ويل الذي اصابه طامسا غلغلة العن ان يكون ضروريا وان في بعض الجواشي قوله ما ذكره كوزيرا وعمر وانا وان قصدت
في افراده الغيرة مع رجوعه الى المتعد الى اويل المتعد بما ذكره وكان لاحاطة على التاويل لان المتعد اذا ذكره لم يطعن عليه
بعبارة الغيرة لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى الجميع لانه ليس بهيئة تشاغل قوله كوزيرا وعمر وانا وان قصدت
المتولين لا كلا واحد منهما قوله واستمع شراطه وقع لا قبل تعريف المعصية على ما ينبغي بل نوع وهند وسميات سلاما تانية
اللام او الاضانه وفيه علة من تسع مع انما تصرفات وحاصل الدخلة ليس في بابها من بل طلق لعنقين بل علة ان
استبعدت ان لاشر الظن ومن الشراطين لا يوجد فيها معارض وفيما ذكره بوجه معارض لما في الاولين نفعه اسكون
المعارض لانه سبب من امان في الثالث مقدم ثم في الثالث ولان لا ينفك الوقت باو اختصا معها جميع الموتى يا في
تأخرى او رعاية اصل المتقول عتروا ما في الرابع قد دخل اللام والاضانه الموزب اضعفت الشبهة مع العقل وميزه في شكل منج
هنا اذ لو كان الامر على ذكره لكان منصرفا للتثنية وكان تحرك اللام وسط والزيادة شرط لتحقيق تأثير التثنية المعنوي لا الشرطي كما يكون
نذهب لتفصيل فيما فيه اللام والاضانه انما نسب باعرف به المعصية النصرف على ما حكم به الله قدس سره اذ لا نسب على ذلك التقدير
نذهب للاضراف وذلك لانه سهل كما يكون النسب على تقدير الاطلاق كما قال الرضي ما فيه اللام والاضانه ما فيه علة ان من
تسع غير منصرف على ما ذكره لانه ينفك عن تعريف هندو ايع رعاية التناسب في سلاسل الية معارض فيمنع ان يكون منصرفا على
قياس ما ذكره لان الية انما ليس يعقوبة المذكورات فلا يفسر بعارض كما يشي اليه قول الله قدس سره فيما به اى جمله في حكمه
او قوله من عمل سبع قتل ومن عمل قتل ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع على لانه لا يوجد شرط حذف المضاعف اليه انتهى

[illegible][illegible]

اي الذي يخرج الشعر عن السلاسة بقرينة الفا قوله ليس ضرورة ح لعم اخرج الشعر عن الوزن بل من السلاسة قوله
من بعض الزخافات اي الذي يخرج الشعر عن السلاسة وعلى هذا قالوا ولي عندنا ترك البعض قوله عند الشعر اخرج البيت
عندهم عن السلاسة بمنزلة الخروج من الوزن قوله فانه قد تكرر فيه يثير بالفا البيية الى ان التكرار سبب من كون الجمع بالفا
صينه مستحق المجموع فوجا اعتبار صينه شئت اجمع ان تكرار الجمعية الذي هو سبب قيام الجمع مقام السمين عند المعراج فيحقق
فيها حقيقة في البعض وحكما في بعض آخر فاقال الرضي فلما اثير عنده لكونه مقتضى مجموع التكرار ليس ما ينبغي وقال بعضهم انما قوى
حتى قام مقام سمين لكونه نهاية جمع التكرار كجاء الجمع الى ان ينسب الى الفا لوزن فيترجى ولهذا سمى بالاقص والاكثرون على
ان قيام الجمع الاقص مقام سمين وقوته كونه لا ينظر له في الالحاد العربية قال الرضي واما نحو اكلت اجمال فانما وان لم يأت
لما نظير في الالحاد الا ان كونهما جميعا قلته وكل جمع القلة حكم الالحاد بديل تصغيره على لفظت في عنده جميعتها قوله وهو الفا
التائيت من حيث هما الفا التائيت فالعلة في الحقيقة هو التائيت بالالف اي كون الاسم وثنا بالالف ممدودة كانت
او مقصورة لان قدم الالف اشعارا بالكمال سببية فكان العلة قوله المقصورة اي الالف المقصورة لعلامة التائيت
في جلي هو الالف والممدودة اي الالف الممدودة مقتضى السياق ان يكون الالف في جملة التائيت مع انه ليس كذلك اذ علامة
التائيت هو النقرة المنقلبة عن الالف لا الالف والجراب ان النقرة لما كانت ممدودة صورة والفا حقيقة قبل علامة التائيت
هو الالف الممدودة اي الالف التي هو سبب التنبها على ما هو الاصل والحقيقة فان قلت الالف اسم النقرة واما اسم الالف
فلا على ما خرج به الرضي في بحث الاعراب حيث قال لا اسم للساكنة فانهم لم يكن ينطق بالالف الساكنة لوصولها اليه بالالف
المتحركة كما توصلوا الى النطق بل اسم التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني النقرة واما الالف فهو اسم للنقرة فكيف اصح قولك ساكن
حقيقة قلت لا شك في اطلاق الالف على الساكنة والمتحركة كما اخطاه الرضي اليه فانما ان يكون ما ذكره بسبب اللغة والاطلا
بحسب الاستعمال ويكون هذا الاطلاق الالف بحسب اللغة كما قال الجرجاني الالف لوزعان لينة ومتحركة والنية لينة الفا والمتحركة كبحر
نقرة واما ارادة النقرة من الممدودة في عبارة الله قدس سره فبغير نافية الالف قوله المقصورة قوله اي كل واحدة منادى
لا يتوهم من تلك لفظ التائيت ان الثاني مجموع الالفين قوله صدقني المفعول لما نوتش بان العدل لمجي الصرف والاعراج
وهو مصدق للتكميل فكيف يمكن عليه ما هو مصدق الاسم اقباب بان المصداق كايكون الفاعل يكون المفعول اي كما يشهد به موارد
الاستعمال والوقوف على كلام الفحول من العلماء واستلزام ذلك كون المصداق الضمني اليه كذلك ثم ولم لا يجوز ان يكون الضمني
لانياسب صيغة مفعلة على ما هو الاصل فانه ما قيل كون المصدر موصوفا للمعينين لا بد له من دليل بل يكاد يروى ما ذكره المعراج
في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة الجمول فانه يدل على
ان ضرب زيد يدل على وقوع شئ على زيد لا على قيام شئ بزيد فلو كان الضرب معنينا كان ضرب زيد والاعلى قيام
الضمي للمفعول بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام الضمي للفاعل فلا يكون خارجا لقوله على طريقة قيام
به ولو سلمنا انه ليس بموصوع له قلنا انه مجاز فيه مجاز مشهور الشهرة كونه نعتا فيما بين العلماء قوله اي كونه خارجا ان قيل
يصدق على كونه خارجا كونه خارجا اذ قد وجد في ضمن الاخراج الخروج فلما حاط به الى التاويل الذي ذكره بل لا يجوز ان

١٥٢٩٧

فان قيل قوله ليس ضرورة ح لعم اخرج الشعر عن الوزن بل من السلاسة قوله
من بعض الزخافات اي الذي يخرج الشعر عن السلاسة وعلى هذا قالوا ولي عندنا ترك البعض قوله عند الشعر اخرج البيت
عندهم عن السلاسة بمنزلة الخروج من الوزن قوله فانه قد تكرر فيه يثير بالفا البيية الى ان التكرار سبب من كون الجمع بالفا
صينه مستحق المجموع فوجا اعتبار صينه شئت اجمع ان تكرار الجمعية الذي هو سبب قيام الجمع مقام السمين عند المعراج فيحقق
فيها حقيقة في البعض وحكما في بعض آخر فاقال الرضي فلما اثير عنده لكونه مقتضى مجموع التكرار ليس ما ينبغي وقال بعضهم انما قوى
حتى قام مقام سمين لكونه نهاية جمع التكرار كجاء الجمع الى ان ينسب الى الفا لوزن فيترجى ولهذا سمى بالاقص والاكثرون على
ان قيام الجمع الاقص مقام سمين وقوته كونه لا ينظر له في الالحاد العربية قال الرضي واما نحو اكلت اجمال فانما وان لم يأت
لما نظير في الالحاد الا ان كونهما جميعا قلته وكل جمع القلة حكم الالحاد بديل تصغيره على لفظت في عنده جميعتها قوله وهو الفا
التائيت من حيث هما الفا التائيت فالعلة في الحقيقة هو التائيت بالالف اي كون الاسم وثنا بالالف ممدودة كانت
او مقصورة لان قدم الالف اشعارا بالكمال سببية فكان العلة قوله المقصورة اي الالف المقصورة لعلامة التائيت
في جلي هو الالف والممدودة اي الالف الممدودة مقتضى السياق ان يكون الالف في جملة التائيت مع انه ليس كذلك اذ علامة
التائيت هو النقرة المنقلبة عن الالف لا الالف والجراب ان النقرة لما كانت ممدودة صورة والفا حقيقة قبل علامة التائيت
هو الالف الممدودة اي الالف التي هو سبب التنبها على ما هو الاصل والحقيقة فان قلت الالف اسم النقرة واما اسم الالف
فلا على ما خرج به الرضي في بحث الاعراب حيث قال لا اسم للساكنة فانهم لم يكن ينطق بالالف الساكنة لوصولها اليه بالالف
المتحركة كما توصلوا الى النطق بل اسم التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني النقرة واما الالف فهو اسم للنقرة فكيف اصح قولك ساكن
حقيقة قلت لا شك في اطلاق الالف على الساكنة والمتحركة كما اخطاه الرضي اليه فانما ان يكون ما ذكره بسبب اللغة والاطلا
بحسب الاستعمال ويكون هذا الاطلاق الالف بحسب اللغة كما قال الجرجاني الالف لوزعان لينة ومتحركة والنية لينة الفا والمتحركة كبحر
نقرة واما ارادة النقرة من الممدودة في عبارة الله قدس سره فبغير نافية الالف قوله المقصورة قوله اي كل واحدة منادى
لا يتوهم من تلك لفظ التائيت ان الثاني مجموع الالفين قوله صدقني المفعول لما نوتش بان العدل لمجي الصرف والاعراج
وهو مصدق للتكميل فكيف يمكن عليه ما هو مصدق الاسم اقباب بان المصداق كايكون الفاعل يكون المفعول اي كما يشهد به موارد
الاستعمال والوقوف على كلام الفحول من العلماء واستلزام ذلك كون المصداق الضمني اليه كذلك ثم ولم لا يجوز ان يكون الضمني
لانياسب صيغة مفعلة على ما هو الاصل فانه ما قيل كون المصدر موصوفا للمعينين لا بد له من دليل بل يكاد يروى ما ذكره المعراج
في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة الجمول فانه يدل على
ان ضرب زيد يدل على وقوع شئ على زيد لا على قيام شئ بزيد فلو كان الضرب معنينا كان ضرب زيد والاعلى قيام
الضمي للمفعول بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام الضمي للفاعل فلا يكون خارجا لقوله على طريقة قيام
به ولو سلمنا انه ليس بموصوع له قلنا انه مجاز فيه مجاز مشهور الشهرة كونه نعتا فيما بين العلماء قوله اي كونه خارجا ان قيل
يصدق على كونه خارجا كونه خارجا اذ قد وجد في ضمن الاخراج الخروج فلما حاط به الى التاويل الذي ذكره بل لا يجوز ان

والاعلى قيام الضمي للمفعول بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام الضمي للفاعل فلا يكون خارجا لقوله على طريقة قيام
به ولو سلمنا انه ليس بموصوع له قلنا انه مجاز فيه مجاز مشهور الشهرة كونه نعتا فيما بين العلماء قوله اي كونه خارجا ان قيل
يصدق على كونه خارجا كونه خارجا اذ قد وجد في ضمن الاخراج الخروج فلما حاط به الى التاويل الذي ذكره بل لا يجوز ان

[illegible]

فان قيل ان هذا هو الذي في قوله تعالى
وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ طَرَفًا لَّنَبْذَكَ فِي السَّاتِطَاتِ
قَالَ هُوَ الَّذِي فِي الْقُرْآنِ وَهُوَ الَّذِي فِي
الْحَدِيثِ وَهُوَ الَّذِي فِي الْأَحَادِيثِ وَهُوَ
الَّذِي فِي الْأَقْوَامِ وَهُوَ الَّذِي فِي الْأَعْيَانِ
وَهُوَ الَّذِي فِي الْأَسْمَاءِ وَهُوَ الَّذِي فِي
الْأَنْسَاءِ وَهُوَ الَّذِي فِي الْأَشْيَاءِ وَهُوَ
الَّذِي فِي الْأَمْثَالِ وَهُوَ الَّذِي فِي الْأَخْلَاقِ
وَهُوَ الَّذِي فِي الْأَعْقَابِ وَهُوَ الَّذِي فِي
الْأَوْدَانِ وَهُوَ الَّذِي فِي الْأَوْجَانِ وَهُوَ
الَّذِي فِي الْأَوْبَانِ وَهُوَ الَّذِي فِي الْأَوْبَانِ

الافاضل والفضل والفضليان والفضليات والفضل فصفة آخر في الاصل شبه تاجرا وكان في الاصل معنى نحو جاني زيد
آخر رجل اشتد تاجرا من زيد في منتهى من المعاني **قوله** لم نقل المعنى غير معني رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا في ما هو من جنس
المذكور ولا فلا يعالج في زيد وحملا آخر ولما اراه اخرى هذا الكلام الرضي وحيث لم يستعمل بواحد من معانيه لم يعد ولولا ان كان
شاذا وكان للاستعمال آخر غير المذكور ولا شك ان كليهما منتف قنبت انه خرج فذليل وجود الاصل قد دل على اعتبار
الافراج الا ان دلالة اللم شئت ما هو المشهور صار كانه ليست بدلالة على ما عرفت فاندفع ما قيل في كسر هذه الكلمة بوجوه
اثنان ان المعدولية يعلم من عدم الضمما ووجود الاصل من الادلة **قوله** وانما لم يذم بياض هذا الوجه ضعيف لان عدم
في تقدير الاضافته في الكلام لا في فرضها في الاصل المعدول عنه ومبينا بون بعيد والوجه ان جاني الرجل والرجل الآخر وجا
رجل ورجل آخر لو فعل للفضل لم يكن الفضل عليه لما ذكره الاول في تصور التفضيل على ما ذكره الاول بالاضافة فذم في
الخال والاصل وحكم بان عدمه من احدي الصورتين انتهى ومثل يمكن ان ينع ان قاعدة تم في فرض الاضافته في الاصل
ذلك انهم قالوا ان في مثل اذا لم يذم المضاف اليه يكون مع ما يقول الشاعر مناع الى الشرب اذ مع ان كان اصله الاضافته
لان الكلام في الظروف المقطوعة عن الاضافته وان ما ذكره من الدليل جني على ان الاستعمال في الاصل بكذا وهو في غير
او يجوز ان يتغير الاستعمال الذي كان في حين التفضيل لان التفضيل قد ينجى بالكسبة وصار اللفظ بمعنى غير انتهى اقول مقصودنا
ان قاعدة تم من بالافعال والبيان للتون فيه واضافته اخرى انما يكون اذا كان المضاف اليه مقدر في نظم الكلام باللفظ
الذي ليس له مضاف اليه مقدر في نظم الكلام كما حذر في الاضافته في المعدول عنه فلا يجري القاعدة فيه وما ذكره انما هو
الاشتباه المقترض لانه ان اراد ان التون يوتي فيه عوضا على المضاف اليه وان لم يكن مراد اخر خلاف الواقع كما لا
عليه كلام الرضي في بحث الظروف وان اراد معنى آخر فلا بد من تصويره معنى حكيم عليه وكذا ما ذكره ثانيا لا يفي بالاشتباه لان
انما معنى التفضيل لا يلزم فيه الاستعمال المذكور وانما كان كذا لو كان الاستعمال مقتضا للمعنى التفضيلي او مناهيا للمعنى
الثاني وليس الامر كذلك **قوله** لما نوجب المنون قال الرضي ولما ان من منع انهم فيما ذكر من الوجود باذنب اليه التخليل في ان
اخراته من كونها مع فوات بتقدير الاضافته مع عيها من تلك الوجوه والاول ان ينع في امتناع كون آخر بتقدير الاضافته
ان المضاف اليه لا يحدف الا اذا جازت طاراه ولا يجوز طاراه انتهى **قوله** وان كانت اسما قال الرضي واما في ان جها اسم
قال الرضي ويرد عليه انهما لو كانا هما كانا جميعا فيكون شاذا اذ لا يجمع بالواو والنون والاعلام
الوصف كما يجيء في باب اجمع انتهى ومثل ذلك ان يقول انه علم خمس اشنة وفيه كذا اذا الشرط كون الاسم علما المذكور عاقل لما ذكره
علما مطلقا **قوله** فاصليا يعني لا كان مع بعض الفاو فتح العين غير قياس في اجمع مجزا اسما وصفته فاصلة بالجمع بغير انما يكون
العين او غيره مما هو قياس فيه من جماعي او مجعوات ولا يخفى ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فلا ضية في كون الكسبة
معدول عن المعدول عنه فاذم ما قيل لا يخفى ان العتاس في جميع الكسبة الذي هو جمع ليس مجعوات فلا يمكن ان يكون معدول عنها
قوله والآخر الصفة الاصلية وان صار به التعلية في باب التاكيد اسما في الرضي قال المصنف وفي اجمع مع العدل الوصف
الاصلي وان صار اسما فالتعليق في التاكيد فمعه كاسود وادقم وهذا قريب لكن بقي الكلام في ان اتبع في الاصل

[illegible][illegible]

من اتي الصفات هو اس باب احرار ادم من باب الافضل والفضل واليكون ان يكون من باب احرار على اجمعين ووجهه
بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالعلية فاعمل فاضنون لا يجوز فيه لاقبل الغلبة ولا بعدا ولا يفرق فعل فاعمل
لا ياتي في الغالب الماني الا لان وان لم يكن في الاصل اصل التفضيل لشهادة اجمعين وجميع فكان معني
قوات الكتاب اجمع انهم جميعا في قرأتهم كل شيء ثم جعل معنى جيدة دهمي عنه من التفضيل فعدل عن لوازم اصل التفضيل وخرج
على جمل اجمع من باب الافضل ان موته بغير وجهه حبي كاخري والى باب انه الماني عنه من التفضيل جاز ان يبين بعض الصفات
عما هو يتيسر ولا ياتي في معنى الصفته مع ان وزنه فعل صار كاحر الذي هو على فعل وهو صفة فاجمع كحرا واذ جاز لك
ان تقول حسنا ونحسنا وعلينا مع ان تذكرنا حسن شين حال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفته وزن فعل
انتهى قوله لما بقي فيه معنى الصفته اذا لم يخرج الوصف العام بالغايبه عن معنى الوصفية وكيف يخرج معنى الغلبة بخصيص
اللفظ بغير ما وضع فلا يخرج عن مطلق الوصف بل لما يخرج عن الوصف العام اي لا يلائق على كل ما وضع له بل يخرج
الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يخرج الموصوف لكن المقص في باب ما لا ينفرد الوصف من حيث المعنى لاس من حيث اللفظ
هذا ما ذكره الرضي وليس المراد انه يعي وصفا عاما بقرينة قوله وهذا قريب لكن يعي وقوله ثم جعل معنى جيدة دهمي عنه ولما لم ياتي
عنه اذا انما السبب الغلبة فلما يتصور في المتن عليه كونه بطريق العموم فظهر ان جميع كاحر لفظا ومعنى فاندفع ما قيل فيه
بمث لا قد صرح اسما صرح بالصفة فلا يكون في حكم اخر من قوله والآخر الصفته الاصلية اختيار من الشرح لما هو المختار
عنه المصريح فاندفع ما قيل كلام الله لا يخرج عن ضعف اذ مع احتمال كونه اسما حقيقة لا يكون في سبب الصفته الاصلية قوله
وعلى ما ذكرنا في دليل وجود الاصل من قوله وجميع من قوله وجميع لم يستعمل واحد منها علم انه معقول وقوله فاذا اخبرنا
آه لا يرد على الدليل نقض او ردد الفاضل الدنبي بالجميع الشاذة وقوله والاميرات الشاذة وقع نقض ما ردد الفاضل
الدنبي على التعريف وعلى هذا فلا تترك القليل فاندفع ما قيل في الاول ان لا يكرر الكلام بل تقسيم العمل الى التحقيق والتقدير
فيل تحقيق الذي ذكره بقوله وجميع ما انعم قوله فلا تستد في هذه الجمعية جواب لو لكن التعريف في الجواب هو الماني في الجواب
او من صفات اللام او بدونه ولا ياتي جوابا مجملا اسمية والتمحشى يجوز وقوع الاسمية جوابا لبقوله وتم ولو انهم اتفقوا
من عند الله وغيره غير جواب لوجهه ومنه الاسمية جواب القسم صرح به الرضي وبالمجدة وقوع الاسمية في الجواب بانها لا ياتي
معلوم وعلى التقديرين ذلك قوله لا وجوابه من صرح في قوله اعلم فيما العدل والا فالتماس صرحا وجمعا
اعتبارا اصل وذلك لان فعل الذي هو علم ان في شرطتين شرت فاعل وعدم فعل بل العلمية فهو غير متصرف في تقسيم شرت قائم
وعدم فتم بل العلمية فكلما يكون معدولا عن فاعل حسنا وتطعا بعدم نقار عن فعل الجبني فقلنا به علمهم فعمل غير متصرف
وهو معدول وانما علمناه على كونه معدولا ولا يجوز ان يكون متحلا غير معدول لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير متصرف فظهر
ح الى تقدير العدل فكل فعل علم جامع للشرطين كعمل كونه في كلامه متصرفا وغير متصرف فقلنا ان تقدير العدل فيه ومنه عن
الحاق الاشكوك فيه بالاغلب اما اذا ورد ان جميع الشرطين لكنه سمع في كلامه متصرفا فلا تقدير العدل فيه وان فعل احد الشرطين
وذلك بان لا ياتي له فاعل بل العلمية واما فعل فهو متصرف فوجاهش ذلك في كلامه ولا يعرف له مثال وكذا ان جاز فاعل

من اتي الصفات هو اس باب احرار ادم من باب الافضل والفضل واليكون ان يكون من باب احرار على اجمعين ووجهه
بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالعلية فاعمل فاضنون لا يجوز فيه لاقبل الغلبة ولا بعدا ولا يفرق فعل فاعمل
لا ياتي في الغالب الماني الا لان وان لم يكن في الاصل اصل التفضيل لشهادة اجمعين وجميع فكان معني
قوات الكتاب اجمع انهم جميعا في قرأتهم كل شيء ثم جعل معنى جيدة دهمي عنه من التفضيل فعدل عن لوازم اصل التفضيل وخرج
على جمل اجمع من باب الافضل ان موته بغير وجهه حبي كاخري والى باب انه الماني عنه من التفضيل جاز ان يبين بعض الصفات
عما هو يتيسر ولا ياتي في معنى الصفته مع ان وزنه فعل صار كاحر الذي هو على فعل وهو صفة فاجمع كحرا واذ جاز لك
ان تقول حسنا ونحسنا وعلينا مع ان تذكرنا حسن شين حال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفته وزن فعل
انتهى قوله لما بقي فيه معنى الصفته اذا لم يخرج الوصف العام بالغايبه عن معنى الوصفية وكيف يخرج معنى الغلبة بخصيص
اللفظ بغير ما وضع فلا يخرج عن مطلق الوصف بل لما يخرج عن الوصف العام اي لا يلائق على كل ما وضع له بل يخرج
الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يخرج الموصوف لكن المقص في باب ما لا ينفرد الوصف من حيث المعنى لاس من حيث اللفظ
هذا ما ذكره الرضي وليس المراد انه يعي وصفا عاما بقرينة قوله وهذا قريب لكن يعي وقوله ثم جعل معنى جيدة دهمي عنه ولما لم ياتي
عنه اذا انما السبب الغلبة فلما يتصور في المتن عليه كونه بطريق العموم فظهر ان جميع كاحر لفظا ومعنى فاندفع ما قيل فيه
بمث لا قد صرح اسما صرح بالصفة فلا يكون في حكم اخر من قوله والآخر الصفته الاصلية اختيار من الشرح لما هو المختار
عنه المصريح فاندفع ما قيل كلام الله لا يخرج عن ضعف اذ مع احتمال كونه اسما حقيقة لا يكون في سبب الصفته الاصلية قوله
وعلى ما ذكرنا في دليل وجود الاصل من قوله وجميع من قوله وجميع لم يستعمل واحد منها علم انه معقول وقوله فاذا اخبرنا
آه لا يرد على الدليل نقض او ردد الفاضل الدنبي بالجميع الشاذة وقوله والاميرات الشاذة وقع نقض ما ردد الفاضل
الدنبي على التعريف وعلى هذا فلا تترك القليل فاندفع ما قيل في الاول ان لا يكرر الكلام بل تقسيم العمل الى التحقيق والتقدير
فيل تحقيق الذي ذكره بقوله وجميع ما انعم قوله فلا تستد في هذه الجمعية جواب لو لكن التعريف في الجواب هو الماني في الجواب
او من صفات اللام او بدونه ولا ياتي جوابا مجملا اسمية والتمحشى يجوز وقوع الاسمية جوابا لبقوله وتم ولو انهم اتفقوا
من عند الله وغيره غير جواب لوجهه ومنه الاسمية جواب القسم صرح به الرضي وبالمجدة وقوع الاسمية في الجواب بانها لا ياتي
معلوم وعلى التقديرين ذلك قوله لا وجوابه من صرح في قوله اعلم فيما العدل والا فالتماس صرحا وجمعا
اعتبارا اصل وذلك لان فعل الذي هو علم ان في شرطتين شرت فاعل وعدم فعل بل العلمية فهو غير متصرف في تقسيم شرت قائم
وعدم فتم بل العلمية فكلما يكون معدولا عن فاعل حسنا وتطعا بعدم نقار عن فعل الجبني فقلنا به علمهم فعمل غير متصرف
وهو معدول وانما علمناه على كونه معدولا ولا يجوز ان يكون متحلا غير معدول لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير متصرف فظهر
ح الى تقدير العدل فكل فعل علم جامع للشرطين كعمل كونه في كلامه متصرفا وغير متصرف فقلنا ان تقدير العدل فيه ومنه عن
الحاق الاشكوك فيه بالاغلب اما اذا ورد ان جميع الشرطين لكنه سمع في كلامه متصرفا فلا تقدير العدل فيه وان فعل احد الشرطين
وذلك بان لا ياتي له فاعل بل العلمية واما فعل فهو متصرف فوجاهش ذلك في كلامه ولا يعرف له مثال وكذا ان جاز فاعل

من اتي الصفات هو اس باب احرار ادم من باب الافضل والفضل واليكون ان يكون من باب احرار على اجمعين ووجهه
بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالعلية فاعمل فاضنون لا يجوز فيه لاقبل الغلبة ولا بعدا ولا يفرق فعل فاعمل
لا ياتي في الغالب الماني الا لان وان لم يكن في الاصل اصل التفضيل لشهادة اجمعين وجميع فكان معني
قوات الكتاب اجمع انهم جميعا في قرأتهم كل شيء ثم جعل معنى جيدة دهمي عنه من التفضيل فعدل عن لوازم اصل التفضيل وخرج
على جمل اجمع من باب الافضل ان موته بغير وجهه حبي كاخري والى باب انه الماني عنه من التفضيل جاز ان يبين بعض الصفات
عما هو يتيسر ولا ياتي في معنى الصفته مع ان وزنه فعل صار كاحر الذي هو على فعل وهو صفة فاجمع كحرا واذ جاز لك
ان تقول حسنا ونحسنا وعلينا مع ان تذكرنا حسن شين حال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفته وزن فعل
انتهى قوله لما بقي فيه معنى الصفته اذا لم يخرج الوصف العام بالغايبه عن معنى الوصفية وكيف يخرج معنى الغلبة بخصيص
اللفظ بغير ما وضع فلا يخرج عن مطلق الوصف بل لما يخرج عن الوصف العام اي لا يلائق على كل ما وضع له بل يخرج
الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يخرج الموصوف لكن المقص في باب ما لا ينفرد الوصف من حيث المعنى لاس من حيث اللفظ
هذا ما ذكره الرضي وليس المراد انه يعي وصفا عاما بقرينة قوله وهذا قريب لكن يعي وقوله ثم جعل معنى جيدة دهمي عنه ولما لم ياتي
عنه اذا انما السبب الغلبة فلما يتصور في المتن عليه كونه بطريق العموم فظهر ان جميع كاحر لفظا ومعنى فاندفع ما قيل فيه
بمث لا قد صرح اسما صرح بالصفة فلا يكون في حكم اخر من قوله والآخر الصفته الاصلية اختيار من الشرح لما هو المختار
عنه المصريح فاندفع ما قيل كلام الله لا يخرج عن ضعف اذ مع احتمال كونه اسما حقيقة لا يكون في سبب الصفته الاصلية قوله
وعلى ما ذكرنا في دليل وجود الاصل من قوله وجميع من قوله وجميع لم يستعمل واحد منها علم انه معقول وقوله فاذا اخبرنا
آه لا يرد على الدليل نقض او ردد الفاضل الدنبي بالجميع الشاذة وقوله والاميرات الشاذة وقع نقض ما ردد الفاضل
الدنبي على التعريف وعلى هذا فلا تترك القليل فاندفع ما قيل في الاول ان لا يكرر الكلام بل تقسيم العمل الى التحقيق والتقدير
فيل تحقيق الذي ذكره بقوله وجميع ما انعم قوله فلا تستد في هذه الجمعية جواب لو لكن التعريف في الجواب هو الماني في الجواب
او من صفات اللام او بدونه ولا ياتي جوابا مجملا اسمية والتمحشى يجوز وقوع الاسمية جوابا لبقوله وتم ولو انهم اتفقوا
من عند الله وغيره غير جواب لوجهه ومنه الاسمية جواب القسم صرح به الرضي وبالمجدة وقوع الاسمية في الجواب بانها لا ياتي
معلوم وعلى التقديرين ذلك قوله لا وجوابه من صرح في قوله اعلم فيما العدل والا فالتماس صرحا وجمعا
اعتبارا اصل وذلك لان فعل الذي هو علم ان في شرطتين شرت فاعل وعدم فعل بل العلمية فهو غير متصرف في تقسيم شرت قائم
وعدم فتم بل العلمية فكلما يكون معدولا عن فاعل حسنا وتطعا بعدم نقار عن فعل الجبني فقلنا به علمهم فعمل غير متصرف
وهو معدول وانما علمناه على كونه معدولا ولا يجوز ان يكون متحلا غير معدول لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير متصرف فظهر
ح الى تقدير العدل فكل فعل علم جامع للشرطين كعمل كونه في كلامه متصرفا وغير متصرف فقلنا ان تقدير العدل فيه ومنه عن
الحاق الاشكوك فيه بالاغلب اما اذا ورد ان جميع الشرطين لكنه سمع في كلامه متصرفا فلا تقدير العدل فيه وان فعل احد الشرطين
وذلك بان لا ياتي له فاعل بل العلمية واما فعل فهو متصرف فوجاهش ذلك في كلامه ولا يعرف له مثال وكذا ان جاز فاعل

سواء القائل بوجوب إلزامنا بحفظ الشاة سكتة ١٢
سواء القائل بوجوب إلزامنا بحفظ الشاة سكتة ١٣

الحبيب المصطفى
الذي لا ينطق باللعنات
والذي لا يخطئ في القول
والذي لا يخفى على الخلق
والذي لا يخفى على العباد
والذي لا يخفى على الملوك
والذي لا يخفى على السلاطين
والذي لا يخفى على القضاة
والذي لا يخفى على الحكام
والذي لا يخفى على المشايخ
والذي لا يخفى على العلماء
والذي لا يخفى على الفضلاء
والذي لا يخفى على الأفاضل
والذي لا يخفى على النجباء
والذي لا يخفى على الصالحين
والذي لا يخفى على المؤمنين
والذي لا يخفى على عباده
والذي لا يخفى على خلقه
والذي لا يخفى على ربه

بالا لبعية لان الوصف العارض له في هذا المثال الاتصاف لا الوصف المدلول عليه لقوله بوصفه اذا استوفى شصقة في نفس الامر
بالا لبعية لانه وصفه احد سابع ان فيما اسامه خلاف المقصود وهو ان الحكم وجعل بالا لبعية اي يكون من اربعة اشتراط اطلاق
الموصوف على من قام بالمعنى ينشأ من شأنه ان يوصف سواء وصفه احدا ولا لايرفع الا ولوية بل الصواب ايضا وكذا كون اسبب
هو الوصف والثابت هو الوصف العارض لا يدرضا على ما قيل فترد بقوله ومعنى الغلبة اي غلبة الاسمية اقتصادا بعض اشراوه
اذا كان معنى غلبة الاسمية عند الحاجة ما ذكره ان بقا سمي الوصفية في الاوصاف الغالبة من ضروريات هذا المعنى كما قال الرضي
ولا يخرج الاوصاف الغالبة عن معنى الوصفية وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع لفظا يخرج من
مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام فلا يتصور القول بان غلبة الاسمية مشروطة بما يعنى الوصف عند البعض دون آخر
ولان فلكلام المعنى يعنى عدم الاشتراط لعدم تعيد لاجبة والعيد بالصفة بل يجب ان ياول فلكا اشار اليه الله قدس سره العزيم
بقوله الاول للحمية السوداء ولغيره معنى الغلبة عند ريس فاوكر بذا ومعنى الغلبة مطلقا ان يكون اللفظ في أصل الوضع عاما في اشياء
يصير بكثرة الاستعمال في احدية بحيث لا يحتاج لذلك شي الى قرينة بخلاف ما كانا واقعا عليه كما بن عباس فانه كان
عاما في كل واحد من بني العباس ثم صارت في عبد الله فلا يحتاج الى قرينة بخلاف ما ساروا فيه وكذا النجم في الزمان والبيت في الكعبة
قوله في غيرهم الى قرينة الموصوف او غيره بخلاف ما سار السور فانه لا يتركوا احدهما اذا قصد به من قرينة الموصوف نحو
اسودا وغيره نحو مدي اسود ومن الرجال قوله فلذلك انما اشار الى ان المشا را شي فالحق في سبب الاشارة التثنية
ان بالمدح بما اول المذكور قال الرضي شيئا بالواحد الى الاثنين كقوله تمعجوان بين ذلك والى الجمع كقوله تمعج كل ذلك كسبية
بتاويل شي في قوله المذكور في قوله تمعج بالواحد الى الاثنين فاصول السور فانه لا يتركوا احدهما اذا قصد به من قرينة الموصوف نحو
في قوله نسب احرف الى الكل لا يصفه جزاء كان العرض عليه بان يصف عن ايد جعل المنسوب الى الكل لا يصفه جزاء فانه نسب
اليه ما هو في شئ من ايد او بكل اصالة الوصف وعدم مضرة الغلبة قال راسخ قال الرضي بعضهم لم يميز بين الصفة الغالبة
ونحوه من الغالبات فيعرف وذلك لمتقاسما من سائر الصفات لفظا لعدم جرمها على الموصوف وان كان ينبغي الوصف بما فيها
قوله الاول للحمية السوداء والحمية مطلقا كما يشترع عبارة المتن وكيف ومعنى الغلبة عن المصداق ما ذكره الله قدس سره من حقايقه ما يشترع
اللفظ ككلامه بل انما يعرف عنه المعنى الغالبة وتوقيفا لما فاذن ما قيل فلكلام المعنى ان الوصفية التي في الاشياء حيث صارت
اسما للحمية فقط والقي فقط ومن ذلك لغير الوصف الذي نزل منها بالحمية وذلك لاشتمال اللفظ على معنى واحد على ما هو مقتضى
سببها لا يمكن له ان يجمع على اشياء مختلفة وانما في معنى الوصفية سببا للصف ويخرج بطلان من صف فيها
او يجوز ان يكون ذلك شل اسد وارقم على ان سبب الصف عند المصداق كونا او صفا في أصل الوضع بل توهم انما هو موصوفه
للمصداق لا اذ انما للحمية الشدية من قوله فذمة اسم اي شدية وكذا توهم في الاجل الذي هو المصداق موصوف في ان
للموصوف اي طرذ وجدل وهو الاحكام وكذا توهم في الاجل ان معناه الاصل طرذ وخيان ومن ثبت ما توهمه فحقا على ما
ذكره الرضي الماعدا استعمال الحكم في معنى الوصفية قوله اللفظي الحاصل بالآية قد رتب معناه وانما المشهور تقدير الفعل بذكره فحقا
بقرينة المعنى اذ لا يمكن جملها لبا على جواز ان تصابها من البتة او على تأويل لما في المقع بيان شرط التأسيس بان لا حال كونها

الوصف العارض له في هذا المثال الاتصاف لا الوصف المدلول عليه لقوله بوصفه اذا استوفى شصقة في نفس الامر
بالا لبعية لانه وصفه احد سابع ان فيما اسامه خلاف المقصود وهو ان الحكم وجعل بالا لبعية اي يكون من اربعة اشتراط اطلاق
الموصوف على من قام بالمعنى ينشأ من شأنه ان يوصف سواء وصفه احدا ولا لايرفع الا ولوية بل الصواب ايضا وكذا كون اسبب
هو الوصف والثابت هو الوصف العارض لا يدرضا على ما قيل فترد بقوله ومعنى الغلبة اي غلبة الاسمية اقتصادا بعض اشراوه
اذا كان معنى غلبة الاسمية عند الحاجة ما ذكره ان بقا سمي الوصفية في الاوصاف الغالبة من ضروريات هذا المعنى كما قال الرضي
ولا يخرج الاوصاف الغالبة عن معنى الوصفية وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع لفظا يخرج من
مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام فلا يتصور القول بان غلبة الاسمية مشروطة بما يعنى الوصف عند البعض دون آخر
ولان فلكلام المعنى يعنى عدم الاشتراط لعدم تعيد لاجبة والعيد بالصفة بل يجب ان ياول فلكا اشار اليه الله قدس سره العزيم
بقوله الاول للحمية السوداء ولغيره معنى الغلبة عند ريس فاوكر بذا ومعنى الغلبة مطلقا ان يكون اللفظ في أصل الوضع عاما في اشياء
يصير بكثرة الاستعمال في احدية بحيث لا يحتاج لذلك شي الى قرينة بخلاف ما كانا واقعا عليه كما بن عباس فانه كان
عاما في كل واحد من بني العباس ثم صارت في عبد الله فلا يحتاج الى قرينة بخلاف ما ساروا فيه وكذا النجم في الزمان والبيت في الكعبة
قوله في غيرهم الى قرينة الموصوف او غيره بخلاف ما سار السور فانه لا يتركوا احدهما اذا قصد به من قرينة الموصوف نحو
اسودا وغيره نحو مدي اسود ومن الرجال قوله فلذلك انما اشار الى ان المشا را شي فالحق في سبب الاشارة التثنية
ان بالمدح بما اول المذكور قال الرضي شيئا بالواحد الى الاثنين كقوله تمعجوان بين ذلك والى الجمع كقوله تمعج كل ذلك كسبية
بتاويل شي في قوله المذكور في قوله تمعج بالواحد الى الاثنين فاصول السور فانه لا يتركوا احدهما اذا قصد به من قرينة الموصوف نحو
في قوله نسب احرف الى الكل لا يصفه جزاء كان العرض عليه بان يصف عن ايد جعل المنسوب الى الكل لا يصفه جزاء فانه نسب
اليه ما هو في شئ من ايد او بكل اصالة الوصف وعدم مضرة الغلبة قال راسخ قال الرضي بعضهم لم يميز بين الصفة الغالبة
ونحوه من الغالبات فيعرف وذلك لمتقاسما من سائر الصفات لفظا لعدم جرمها على الموصوف وان كان ينبغي الوصف بما فيها
قوله الاول للحمية السوداء والحمية مطلقا كما يشترع عبارة المتن وكيف ومعنى الغلبة عن المصداق ما ذكره الله قدس سره من حقايقه ما يشترع
اللفظ ككلامه بل انما يعرف عنه المعنى الغالبة وتوقيفا لما فاذن ما قيل فلكلام المعنى ان الوصفية التي في الاشياء حيث صارت
اسما للحمية فقط والقي فقط ومن ذلك لغير الوصف الذي نزل منها بالحمية وذلك لاشتمال اللفظ على معنى واحد على ما هو مقتضى
سببها لا يمكن له ان يجمع على اشياء مختلفة وانما في معنى الوصفية سببا للصف ويخرج بطلان من صف فيها
او يجوز ان يكون ذلك شل اسد وارقم على ان سبب الصف عند المصداق كونا او صفا في أصل الوضع بل توهم انما هو موصوفه
للمصداق لا اذ انما للحمية الشدية من قوله فذمة اسم اي شدية وكذا توهم في الاجل الذي هو المصداق موصوف في ان
للموصوف اي طرذ وجدل وهو الاحكام وكذا توهم في الاجل ان معناه الاصل طرذ وخيان ومن ثبت ما توهمه فحقا على ما
ذكره الرضي الماعدا استعمال الحكم في معنى الوصفية قوله اللفظي الحاصل بالآية قد رتب معناه وانما المشهور تقدير الفعل بذكره فحقا
بقرينة المعنى اذ لا يمكن جملها لبا على جواز ان تصابها من البتة او على تأويل لما في المقع بيان شرط التأسيس بان لا حال كونها

[illegible][illegible][illegible]

المحيط

والفضل العظمى ليس بالاصح قوله
الافضل عظيم الله العظيم في الارض والسموات
والتقوى التي هي طهارة القلب من كل دنس
والنعمان الذي هو كونه من نعم الله تعالى
التي لا تعد ولا تحصى

معنى: أقام كل مولانا ليلاً، والشمس في وسطها أقام إلى أفلاكها مختلفة في هذه الأفلاك مولانا أعمامه فليدبره

[illegible]

الاصلي قول من يجوز الحال عن المبدأ ومن غير قول من غير منصرف لعدم تعقيد منع صرف كونه منعقولا من الجمع بحال العلية لانه غير منصرف
لذلك بعد التكملة ايت على ان حضا جريد التكملة منصرف على راي بعد العبد بالجمعية والجمع منع وقيل هو على الخلاف كتاب اهر
مرح به الفاضل الحضري في كتابه يسمى بالارشاد هذا وما جعله حالا من منقول اعيد المقدر فليس هو كالاكتفى وان كان من
وجبه قوله والتايش غير مسلم وعلى بعض شارحي الدباب حيث قال ويجوز ان يكون منع صرف حضا جريد العلية وانما
لا يعلم بضع والضيق لا يقع الا على الاشي قوله لانه علم بغير الضيق والضيق وانما انشئ الضيقان كالحال انما هو منصرف
رح ايت حيث قال بضع هي الاشي والضيقان هو الذكر والجمع ضبا عين كسر حان وسر حين واليه ذهب الفاضل
الندى وقال الرضى وبعض شارحي الدباب والضيق لا يطلق الا على الاشي الا ان حضا جريد علم بغير ضا على الضيق وغيره
وليس علم بغير ضا على الضيق لانه علم المعترض بل على ذلك الحاشية المتقدمة قدس سره الكمية على قوله لانه علم بغير ضا
وهو فعلي بزماني قوله كما لا يصح انه علم ضا على الضيق وغيره لا بغير ضا على الضيق فان منع الاشي منى على انه ليس علم بغير ضا
على كون بضع عام في الفقه نداء الفاضلان الحاشية قد تعلقا عن الصراح ان بضع مثل الذكر والاشي وعبارة انتم قدس سره
يصلح لكل من هذا المعنى ولكن جملة على ما ذكرنا الحاشية المذكورة قوله وهو الاكثر قال الرضى الاكثر من على انه غير منصرف
وقال ابو الحسن ان من العرب من يصر سراويل كونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه يقول بانصرف نظرا الى قوله عرب كما
عرب الآخر وهو غلط لان تشبيه سيبويه اياه بالآخر لاجل التعريب فقط لا لكونه مفردا قوله مثله الا يري الى قوله بعد الا انه
اشبه من كلامهم بالانصرف قوله فقه مثل حال سيبويه ومما هو على انه اسم علمي مفرد وعرب كما عرب الآخر لكنه يشبه من
كلامهم بالانصرف قطعا نحو قنديل محل على ما يشابه فوجه بعضهم قوله باه على قوله غير منصرف لكونه من غير سبب او كتاب
فيه سوى الجمعية وقرائنت المعنوي وهما لا يوترقان بغير العلية وسراويل ليس يعلم وبعضهم بان كل على الموازن سبب مآثر
والاستباح قدس سره بان كل من قبل الجمع حكاه هو الصواب وقال الجوزي فيه عدم النظر والجملة بحسبته قال الرضى و
عدم النظر فيه موجب لكن الكلام في الجملة بحسبته ويجوز ان يعتبر بان الموازن خاصة لا في غيره لانه لا بد من عرف بجمع على
هذا الوزن قوله دليل والتايل المبر وقوله ليس بجمع حقيقة قابل فرضا فلا يتشكل عليه بان المطلق فقط بجمع على الواحد لم يحكى
في الاجناس فلا يخلو بول رجال بل جازك في الاعلام كذا ان في عدية معينة او امتناع المطلق بجمع على الواحد في الجمع الحقيقي
وون الرضى قال فلا اشكال بالنقض فاعترض ما قيل كيف يقع في جنس الاشكال مع انه يتشكل على مصابيح بانه يوازن
مفردا وجوز دليل فينبغي ان يكون منصرفا واجيب عنه بان المراد عدم الموازنة بالمعنى والعربي وهو الجمعي بانه ما ورد بتقدير
الجمع فيه صرف او لم يصر لاختصاص هذا الوزن بالجمع قوله فذهب بعضهم وهو الزجاج وسيبويه في رواية على ما في الدباب
وشرحه قوله لان الاعمال المتعلقة بجمع الكلمة مقدم على منع الصرف او ما يتعلق بالجمع كالحركات والسنكات والاعمال
والادغام وغير ذلك ثبت من الواضع حال الوضع قبل الاستعمال فالضرورة تكون مقدما على ما يورث للكلمة بعد الوضع
بل بعد الاستعمال من الصرف والمنع الا ان الواضع كانه تصور عند الوضع ان اليا في الاتخيل عليها الفقه والكسرة مثلا
فقد فاء على الاعمال على اعتبار الاصل لانه اولي به اذا احتج اليه من خلافه فالكلمة ح في حكم التام او لاكثر حكم الكل فاعترض

الاصلي قول من يجوز الحال عن المبدأ ومن غير قول من غير منصرف لعدم تعقيد منع صرف كونه منعقولا من الجمع بحال العلية لانه غير منصرف
لذلك بعد التكملة ايت على ان حضا جريد التكملة منصرف على راي بعد العبد بالجمعية والجمع منع وقيل هو على الخلاف كتاب اهر
مرح به الفاضل الحضري في كتابه يسمى بالارشاد هذا وما جعله حالا من منقول اعيد المقدر فليس هو كالاكتفى وان كان من
وجبه قوله والتايش غير مسلم وعلى بعض شارحي الدباب حيث قال ويجوز ان يكون منع صرف حضا جريد العلية وانما
لا يعلم بضع والضيق لا يقع الا على الاشي قوله لانه علم بغير الضيق والضيق وانما انشئ الضيقان كالحال انما هو منصرف
رح ايت حيث قال بضع هي الاشي والضيقان هو الذكر والجمع ضبا عين كسر حان وسر حين واليه ذهب الفاضل
الندى وقال الرضى وبعض شارحي الدباب والضيق لا يطلق الا على الاشي الا ان حضا جريد علم بغير ضا على الضيق وغيره
وليس علم بغير ضا على الضيق لانه علم المعترض بل على ذلك الحاشية المتقدمة قدس سره الكمية على قوله لانه علم بغير ضا
وهو فعلي بزماني قوله كما لا يصح انه علم ضا على الضيق وغيره لا بغير ضا على الضيق فان منع الاشي منى على انه ليس علم بغير ضا
على كون بضع عام في الفقه نداء الفاضلان الحاشية قد تعلقا عن الصراح ان بضع مثل الذكر والاشي وعبارة انتم قدس سره
يصلح لكل من هذا المعنى ولكن جملة على ما ذكرنا الحاشية المذكورة قوله وهو الاكثر قال الرضى الاكثر من على انه غير منصرف
وقال ابو الحسن ان من العرب من يصر سراويل كونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه يقول بانصرف نظرا الى قوله عرب كما
عرب الآخر وهو غلط لان تشبيه سيبويه اياه بالآخر لاجل التعريب فقط لا لكونه مفردا قوله مثله الا يري الى قوله بعد الا انه
اشبه من كلامهم بالانصرف قوله فقه مثل حال سيبويه ومما هو على انه اسم علمي مفرد وعرب كما عرب الآخر لكنه يشبه من
كلامهم بالانصرف قطعا نحو قنديل محل على ما يشابه فوجه بعضهم قوله باه على قوله غير منصرف لكونه من غير سبب او كتاب
فيه سوى الجمعية وقرائنت المعنوي وهما لا يوترقان بغير العلية وسراويل ليس يعلم وبعضهم بان كل على الموازن سبب مآثر
والاستباح قدس سره بان كل من قبل الجمع حكاه هو الصواب وقال الجوزي فيه عدم النظر والجملة بحسبته قال الرضى و
عدم النظر فيه موجب لكن الكلام في الجملة بحسبته ويجوز ان يعتبر بان الموازن خاصة لا في غيره لانه لا بد من عرف بجمع على
هذا الوزن قوله دليل والتايل المبر وقوله ليس بجمع حقيقة قابل فرضا فلا يتشكل عليه بان المطلق فقط بجمع على الواحد لم يحكى
في الاجناس فلا يخلو بول رجال بل جازك في الاعلام كذا ان في عدية معينة او امتناع المطلق بجمع على الواحد في الجمع الحقيقي
وون الرضى قال فلا اشكال بالنقض فاعترض ما قيل كيف يقع في جنس الاشكال مع انه يتشكل على مصابيح بانه يوازن
مفردا وجوز دليل فينبغي ان يكون منصرفا واجيب عنه بان المراد عدم الموازنة بالمعنى والعربي وهو الجمعي بانه ما ورد بتقدير
الجمع فيه صرف او لم يصر لاختصاص هذا الوزن بالجمع قوله فذهب بعضهم وهو الزجاج وسيبويه في رواية على ما في الدباب
وشرحه قوله لان الاعمال المتعلقة بجمع الكلمة مقدم على منع الصرف او ما يتعلق بالجمع كالحركات والسنكات والاعمال
والادغام وغير ذلك ثبت من الواضع حال الوضع قبل الاستعمال فالضرورة تكون مقدما على ما يورث للكلمة بعد الوضع
بل بعد الاستعمال من الصرف والمنع الا ان الواضع كانه تصور عند الوضع ان اليا في الاتخيل عليها الفقه والكسرة مثلا
فقد فاء على الاعمال على اعتبار الاصل لانه اولي به اذا احتج اليه من خلافه فالكلمة ح في حكم التام او لاكثر حكم الكل فاعترض

الاصلي قول من يجوز الحال عن المبدأ ومن غير قول من غير منصرف لعدم تعقيد منع صرف كونه منعقولا من الجمع بحال العلية لانه غير منصرف
لذلك بعد التكملة ايت على ان حضا جريد التكملة منصرف على راي بعد العبد بالجمعية والجمع منع وقيل هو على الخلاف كتاب اهر
مرح به الفاضل الحضري في كتابه يسمى بالارشاد هذا وما جعله حالا من منقول اعيد المقدر فليس هو كالاكتفى وان كان من
وجبه قوله والتايش غير مسلم وعلى بعض شارحي الدباب حيث قال ويجوز ان يكون منع صرف حضا جريد العلية وانما
لا يعلم بضع والضيق لا يقع الا على الاشي قوله لانه علم بغير الضيق والضيق وانما انشئ الضيقان كالحال انما هو منصرف
رح ايت حيث قال بضع هي الاشي والضيقان هو الذكر والجمع ضبا عين كسر حان وسر حين واليه ذهب الفاضل
الندى وقال الرضى وبعض شارحي الدباب والضيق لا يطلق الا على الاشي الا ان حضا جريد علم بغير ضا على الضيق وغيره
وليس علم بغير ضا على الضيق لانه علم المعترض بل على ذلك الحاشية المتقدمة قدس سره الكمية على قوله لانه علم بغير ضا
وهو فعلي بزماني قوله كما لا يصح انه علم ضا على الضيق وغيره لا بغير ضا على الضيق فان منع الاشي منى على انه ليس علم بغير ضا
على كون بضع عام في الفقه نداء الفاضلان الحاشية قد تعلقا عن الصراح ان بضع مثل الذكر والاشي وعبارة انتم قدس سره
يصلح لكل من هذا المعنى ولكن جملة على ما ذكرنا الحاشية المذكورة قوله وهو الاكثر قال الرضى الاكثر من على انه غير منصرف
وقال ابو الحسن ان من العرب من يصر سراويل كونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه يقول بانصرف نظرا الى قوله عرب كما
عرب الآخر وهو غلط لان تشبيه سيبويه اياه بالآخر لاجل التعريب فقط لا لكونه مفردا قوله مثله الا يري الى قوله بعد الا انه
اشبه من كلامهم بالانصرف قوله فقه مثل حال سيبويه ومما هو على انه اسم علمي مفرد وعرب كما عرب الآخر لكنه يشبه من
كلامهم بالانصرف قطعا نحو قنديل محل على ما يشابه فوجه بعضهم قوله باه على قوله غير منصرف لكونه من غير سبب او كتاب
فيه سوى الجمعية وقرائنت المعنوي وهما لا يوترقان بغير العلية وسراويل ليس يعلم وبعضهم بان كل على الموازن سبب مآثر
والاستباح قدس سره بان كل من قبل الجمع حكاه هو الصواب وقال الجوزي فيه عدم النظر والجملة بحسبته قال الرضى و
عدم النظر فيه موجب لكن الكلام في الجملة بحسبته ويجوز ان يعتبر بان الموازن خاصة لا في غيره لانه لا بد من عرف بجمع على
هذا الوزن قوله دليل والتايل المبر وقوله ليس بجمع حقيقة قابل فرضا فلا يتشكل عليه بان المطلق فقط بجمع على الواحد لم يحكى
في الاجناس فلا يخلو بول رجال بل جازك في الاعلام كذا ان في عدية معينة او امتناع المطلق بجمع على الواحد في الجمع الحقيقي
وون الرضى قال فلا اشكال بالنقض فاعترض ما قيل كيف يقع في جنس الاشكال مع انه يتشكل على مصابيح بانه يوازن
مفردا وجوز دليل فينبغي ان يكون منصرفا واجيب عنه بان المراد عدم الموازنة بالمعنى والعربي وهو الجمعي بانه ما ورد بتقدير
الجمع فيه صرف او لم يصر لاختصاص هذا الوزن بالجمع قوله فذهب بعضهم وهو الزجاج وسيبويه في رواية على ما في الدباب
وشرحه قوله لان الاعمال المتعلقة بجمع الكلمة مقدم على منع الصرف او ما يتعلق بالجمع كالحركات والسنكات والاعمال
والادغام وغير ذلك ثبت من الواضع حال الوضع قبل الاستعمال فالضرورة تكون مقدما على ما يورث للكلمة بعد الوضع
بل بعد الاستعمال من الصرف والمنع الا ان الواضع كانه تصور عند الوضع ان اليا في الاتخيل عليها الفقه والكسرة مثلا
فقد فاء على الاعمال على اعتبار الاصل لانه اولي به اذا احتج اليه من خلافه فالكلمة ح في حكم التام او لاكثر حكم الكل فاعترض

1

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فيكون من المعربات التقديرية حقيقة من المبنيات لكن الحكاية تقتضي اعتبار المقد في اجزاء الكلمة ظاهرا فلا يخلو من كمال
 كونها اسما واحدا فلا يحكم عليها بمنع الصرف ثم انه لو قال لانها محكية لدر لا تتأصل على قصه غريبة كان اولى لانها لا تتأصل على الكونين
 ووجه الاحتراس على تقدير الاعراب ما عرفت انما الالان الشارح قدس سره في على انما على المنع من سببية لكن الرضى صرح بخلافه
 بما قلناه حيث قال الجملة لا يوصف قبل العلمية بالاعراب ولا بالبناء لانها من عوارض الكلام لا الكلام واما بعد فسميت رضى
 محكية اللفظ فلا يطلق عليها انما معرفة في اللفظ او سببية وعلى هذا اللفظ وجه الاحتراس في قوله كان على المصدر ان علم انما يتبين
 عند المصدر واما ان كانا معبرين عنه كما هو مذنب البعض ويرى عدم التقيد فلا وروا للسلول قوله كانا كقول في كلمة الشك
 لان كون بنا المركب الذي تضمن الثاني منه حرفا مذكورا ايضا بعد غير متيقن لاحتمال ان يكون المراد من قوله فان تضمن الثاني حرفا
 ما هو المتعارف منه وهو التقين بالفعل فيخرج منه ما صار علما وكذا بنا المركب الذي كان الثاني منه متواترا غير مذكور فيما عتينا لان
 بنا لا يوصف ولا يجوز ان يكون مبنيا بعد التركيب ينع ويكون قوله والاعراب الثاني في محضها بالبعث وان يكون
 مع اربعه منصرف بعده ويكون قوله والاعراب عمومه قال الالف والنون المحدث وان اشارة الى ان الالف للشارة الى ما ذكره
 سابقا في تبادلا سباب وهو الالف والنون الزائدتان اشعارا بان الشوط لا يخصه بحيث يخرج ما ليس منه فيقولوا فشر
 العلمية لا يرجح ما كان علما ولم يكن النون فيه زائدا نحو حسان بن الحسن بخلاف سائر الاسباب فان الشر وطائفة منصفة فلا احتياج
 فيها الى تكاثر الالف فان قبل الشرط الاول وان لم يكن مخصصة لكن الثاني في مخصصة او فضلاته فبني بخصان بلفظ
 منه زائدا مما احتاج في اية اليها قلنا احتياج الالف وفضلاتهم الاطلاق من شرط الاول قبل الوصول الى الثاني قوله
 الما لانهما في قوله الكوفيين قال ابن هشام في معنيته قوله انما في قوله نحو سكران من الصرف لعدو والزيادة ونحو عثمان للعلمية
 والزيادة وما اشبهه بالصواب خلافا لما قد قول الكوفيين فاما البصريون فهم يهملون الالف الزائدة المشبهة بالالف الثانية ولهذا
 قال الجرجاني ينبغي ان لا يمدوا مع الصرف ثمانية لاسمته واما شرطت العلمية في الاسم فزائدة سكران في الصفة لان الشبه لا يمتد
 الا باحد ما يوزن الكوفيين ان يمدوا مع صرف حذفت عانا فان اجابوا بان المعتبر ما هو زائد انما باحدا فما سائر الالف من الالف
 فلا يجدون مخرجا من التعليل بتشابه الالف الثانية فيرجعون الى ما اعتبره البصريون هذا كما قد قولنا انما يشبه الالف الثانية
 بل ذهب البصريون والفرعية على هذا ان الالف والنون فرعان في التاثير الثاني وهذه الفرعية اعتبره البصريون لاعتبرت
 من ذلك كلام الفخري عليه ولان الرضى قال والالف والنون فرعان في التاثير الثاني كما ينبغي بعدا وخرج ما يند عليه انتهى والاول
 اشارة الى مذنب البصرية والثاني اشارة الى مذنب الكوفية وقوله كما ينبغي بعدا اشارة الى ما ذكره في بحث الالف والنون
 وهو ان الالف والنون انما يوتران مشابهما الالف الثانية الممدودة من جهة امتناع دخول التاثير الثاني عليها معا وهما
 هذه الجملة بسطة الالف والنون من التاثير وتشابههما بوجه آخر لا يفرق فواتهما نحو تسادى الصدرين من زمانا سكران
 كمن حرا وكون الزايد بن نحو سكران فخصين بالذكر كما ان الزايد بن في نحو خمر اخمصان بالموث وكون الموث في نحو سكران منته
 اخرى مخالفة للذكر كما ان المذكور في نحو خمر كذلك لان هذه الالوهة الثلاثة موجودة في فعلان معنى غير حاصلة في حمران وعثمان
 وعطفان ونحوها وتشابههما ايضا بوجهين آخرين لا يفيد من دون الامتناع من التاثير واما زيادة الالف والنون معا

فيكون من المعربات التقديرية حقيقة من المبنيات لكن الحكاية تقتضي اعتبار المقد في اجزاء الكلمة ظاهرا فلا يخلو من كمال
 كونها اسما واحدا فلا يحكم عليها بمنع الصرف ثم انه لو قال لانها محكية لدر لا تتأصل على قصه غريبة كان اولى لانها لا تتأصل على الكونين
 ووجه الاحتراس على تقدير الاعراب ما عرفت انما الالان الشارح قدس سره في على انما على المنع من سببية لكن الرضى صرح بخلافه
 بما قلناه حيث قال الجملة لا يوصف قبل العلمية بالاعراب ولا بالبناء لانها من عوارض الكلام لا الكلام واما بعد فسميت رضى
 محكية اللفظ فلا يطلق عليها انما معرفة في اللفظ او سببية وعلى هذا اللفظ وجه الاحتراس في قوله كان على المصدر ان علم انما يتبين
 عند المصدر واما ان كانا معبرين عنه كما هو مذنب البعض ويرى عدم التقيد فلا وروا للسلول قوله كانا كقول في كلمة الشك
 لان كون بنا المركب الذي تضمن الثاني منه حرفا مذكورا ايضا بعد غير متيقن لاحتمال ان يكون المراد من قوله فان تضمن الثاني حرفا
 ما هو المتعارف منه وهو التقين بالفعل فيخرج منه ما صار علما وكذا بنا المركب الذي كان الثاني منه متواترا غير مذكور فيما عتينا لان
 بنا لا يوصف ولا يجوز ان يكون مبنيا بعد التركيب ينع ويكون قوله والاعراب الثاني في محضها بالبعث وان يكون
 مع اربعه منصرف بعده ويكون قوله والاعراب عمومه قال الالف والنون المحدث وان اشارة الى ان الالف للشارة الى ما ذكره
 سابقا في تبادلا سباب وهو الالف والنون الزائدتان اشعارا بان الشوط لا يخصه بحيث يخرج ما ليس منه فيقولوا فشر
 العلمية لا يرجح ما كان علما ولم يكن النون فيه زائدا نحو حسان بن الحسن بخلاف سائر الاسباب فان الشر وطائفة منصفة فلا احتياج
 فيها الى تكاثر الالف فان قبل الشرط الاول وان لم يكن مخصصة لكن الثاني في مخصصة او فضلاته فبني بخصان بلفظ
 منه زائدا مما احتاج في اية اليها قلنا احتياج الالف وفضلاتهم الاطلاق من شرط الاول قبل الوصول الى الثاني قوله
 الما لانهما في قوله الكوفيين قال ابن هشام في معنيته قوله انما في قوله نحو سكران من الصرف لعدو والزيادة ونحو عثمان للعلمية
 والزيادة وما اشبهه بالصواب خلافا لما قد قول الكوفيين فاما البصريون فهم يهملون الالف الزائدة المشبهة بالالف الثانية ولهذا
 قال الجرجاني ينبغي ان لا يمدوا مع الصرف ثمانية لاسمته واما شرطت العلمية في الاسم فزائدة سكران في الصفة لان الشبه لا يمتد
 الا باحد ما يوزن الكوفيين ان يمدوا مع صرف حذفت عانا فان اجابوا بان المعتبر ما هو زائد انما باحدا فما سائر الالف من الالف
 فلا يجدون مخرجا من التعليل بتشابه الالف الثانية فيرجعون الى ما اعتبره البصريون هذا كما قد قولنا انما يشبه الالف الثانية
 بل ذهب البصريون والفرعية على هذا ان الالف والنون فرعان في التاثير الثاني وهذه الفرعية اعتبره البصريون لاعتبرت
 من ذلك كلام الفخري عليه ولان الرضى قال والالف والنون فرعان في التاثير الثاني كما ينبغي بعدا وخرج ما يند عليه انتهى والاول
 اشارة الى مذنب البصرية والثاني اشارة الى مذنب الكوفية وقوله كما ينبغي بعدا اشارة الى ما ذكره في بحث الالف والنون
 وهو ان الالف والنون انما يوتران مشابهما الالف الثانية الممدودة من جهة امتناع دخول التاثير الثاني عليها معا وهما
 هذه الجملة بسطة الالف والنون من التاثير وتشابههما بوجه آخر لا يفرق فواتهما نحو تسادى الصدرين من زمانا سكران
 كمن حرا وكون الزايد بن نحو سكران فخصين بالذكر كما ان الزايد بن في نحو خمر اخمصان بالموث وكون الموث في نحو سكران منته
 اخرى مخالفة للذكر كما ان المذكور في نحو خمر كذلك لان هذه الالوهة الثلاثة موجودة في فعلان معنى غير حاصلة في حمران وعثمان
 وعطفان ونحوها وتشابههما ايضا بوجهين آخرين لا يفيد من دون الامتناع من التاثير واما زيادة الالف والنون معا

فيكون من المعربات التقديرية حقيقة من المبنيات لكن الحكاية تقتضي اعتبار المقد في اجزاء الكلمة ظاهرا فلا يخلو من كمال
 كونها اسما واحدا فلا يحكم عليها بمنع الصرف ثم انه لو قال لانها محكية لدر لا تتأصل على قصه غريبة كان اولى لانها لا تتأصل على الكونين
 ووجه الاحتراس على تقدير الاعراب ما عرفت انما الالان الشارح قدس سره في على انما على المنع من سببية لكن الرضى صرح بخلافه
 بما قلناه حيث قال الجملة لا يوصف قبل العلمية بالاعراب ولا بالبناء لانها من عوارض الكلام لا الكلام واما بعد فسميت رضى
 محكية اللفظ فلا يطلق عليها انما معرفة في اللفظ او سببية وعلى هذا اللفظ وجه الاحتراس في قوله كان على المصدر ان علم انما يتبين
 عند المصدر واما ان كانا معبرين عنه كما هو مذنب البعض ويرى عدم التقيد فلا وروا للسلول قوله كانا كقول في كلمة الشك
 لان كون بنا المركب الذي تضمن الثاني منه حرفا مذكورا ايضا بعد غير متيقن لاحتمال ان يكون المراد من قوله فان تضمن الثاني حرفا
 ما هو المتعارف منه وهو التقين بالفعل فيخرج منه ما صار علما وكذا بنا المركب الذي كان الثاني منه متواترا غير مذكور فيما عتينا لان
 بنا لا يوصف ولا يجوز ان يكون مبنيا بعد التركيب ينع ويكون قوله والاعراب الثاني في محضها بالبعث وان يكون
 مع اربعه منصرف بعده ويكون قوله والاعراب عمومه قال الالف والنون المحدث وان اشارة الى ان الالف للشارة الى ما ذكره
 سابقا في تبادلا سباب وهو الالف والنون الزائدتان اشعارا بان الشوط لا يخصه بحيث يخرج ما ليس منه فيقولوا فشر
 العلمية لا يرجح ما كان علما ولم يكن النون فيه زائدا نحو حسان بن الحسن بخلاف سائر الاسباب فان الشر وطائفة منصفة فلا احتياج
 فيها الى تكاثر الالف فان قبل الشرط الاول وان لم يكن مخصصة لكن الثاني في مخصصة او فضلاته فبني بخصان بلفظ
 منه زائدا مما احتاج في اية اليها قلنا احتياج الالف وفضلاتهم الاطلاق من شرط الاول قبل الوصول الى الثاني قوله
 الما لانهما في قوله الكوفيين قال ابن هشام في معنيته قوله انما في قوله نحو سكران من الصرف لعدو والزيادة ونحو عثمان للعلمية
 والزيادة وما اشبهه بالصواب خلافا لما قد قول الكوفيين فاما البصريون فهم يهملون الالف الزائدة المشبهة بالالف الثانية ولهذا
 قال الجرجاني ينبغي ان لا يمدوا مع الصرف ثمانية لاسمته واما شرطت العلمية في الاسم فزائدة سكران في الصفة لان الشبه لا يمتد
 الا باحد ما يوزن الكوفيين ان يمدوا مع صرف حذفت عانا فان اجابوا بان المعتبر ما هو زائد انما باحدا فما سائر الالف من الالف
 فلا يجدون مخرجا من التعليل بتشابه الالف الثانية فيرجعون الى ما اعتبره البصريون هذا كما قد قولنا انما يشبه الالف الثانية
 بل ذهب البصريون والفرعية على هذا ان الالف والنون فرعان في التاثير الثاني وهذه الفرعية اعتبره البصريون لاعتبرت
 من ذلك كلام الفخري عليه ولان الرضى قال والالف والنون فرعان في التاثير الثاني كما ينبغي بعدا وخرج ما يند عليه انتهى والاول
 اشارة الى مذنب البصرية والثاني اشارة الى مذنب الكوفية وقوله كما ينبغي بعدا اشارة الى ما ذكره في بحث الالف والنون
 وهو ان الالف والنون انما يوتران مشابهما الالف الثانية الممدودة من جهة امتناع دخول التاثير الثاني عليها معا وهما
 هذه الجملة بسطة الالف والنون من التاثير وتشابههما بوجه آخر لا يفرق فواتهما نحو تسادى الصدرين من زمانا سكران
 كمن حرا وكون الزايد بن نحو سكران فخصين بالذكر كما ان الزايد بن في نحو خمر اخمصان بالموث وكون الموث في نحو سكران منته
 اخرى مخالفة للذكر كما ان المذكور في نحو خمر كذلك لان هذه الالوهة الثلاثة موجودة في فعلان معنى غير حاصلة في حمران وعثمان
 وعطفان ونحوها وتشابههما ايضا بوجهين آخرين لا يفيد من دون الامتناع من التاثير واما زيادة الالف والنون معا

[illegible][illegible]

[illegible]

والى فطانتها تحمدش ١٢

[illegible]

في اول المبنيات يخالف ما ذكره قبيل قوله وانواعه رفع ونصب وجروها وانقلته انفا حيث قال انهم وانفتح وانكسر نقاب
مطلق الحركات سواء كانت حركات لبنية كقولك حيث بنى على انهم او حركات المعرب كقولك في زيد انه يتحرك بالضم في حال الرفع
اولا نه لا ذاك كقولك في جميع رجل اذ تحرك بالضم حتى لا لا نقول ليس لك اذ قد فتحة الضم في قوله في زيد انه يتحرك بالضم يقول
في حال الرفع في قولك ترك الالف التقيد يدل على ذلك ما ذكره بعد هذا الكلام من قوله والتميز بين القاب حركات الاعراب وحركات
البناء وسكونها في اصطلاح البصريين بتقدير سيم وتساخيم تعريفا على السات واما الكونيين فيذكر كون القاب الاعراب في المبني و
على العكس واللافتون مبنية هذا اللفظ وبالمثل القاب اول الا يوافق ما ذكره في المبنيات ولا قوله لان الكسر او به يوافق ما ذكره في
المبنيات ان جعل موافقا لما ذكره المحقق الرضوي ولا فاما ذكره في الموضوعين موافق لكنه لا يوافق المشهور ولا ما ذكره المحقق لا يوافق
مبنى على المشهور لا نقول ما ذكره في المبنيات رد له وتعليل فكيف مبنى عليه فان قلت ما ذكره موافق لما ذكره في المبنيات
القول موافقا لما ذكره المحقق لان ترك التقيد اعتمادا على مسياتي والمنته لان الكسر كايطلق على الحركات البنائية فقط فلتايج كون
ما ذكرته خلاف ان التقيد حاصل معنى لان كسر المنصرف لا يكون الا في حالة الجواز ان فاعلة لفظا وقيل ان المبني كالم يوافق في الجواز
الجواز يكون بالفتح كالم يفتل ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية والكسر غير المنصرف يكون بالفتح فلما لم يتشخص الجواز
غير المنصرف بالكسر سبب اللام والاضافة باحدى العيارتين لاجرم جميع بينهما لم يجد وحيث يطر قوله ايضا فانه لا ان المناسب
ان يقول لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية ايضا وما ذكره بعض القضاة في توجيه ان الكسر من القاب انشا فكيف ينكسر
غير المنصرف به وجيز ان لم يكن قوله ايضا آتيا عنه فخال قوله اعني بيان لان نسبة الدخول اليها غاييب قوله اللام او الاضاف
المتران لفظا ومعنى وسائر النظم ليس من هذه المشابهة فانه مع ما قيل من ان القاب لسان الالاف والياء من خواص الماهية انما انصرفت بسببه
قوله ومنهم من يهرب الى غير منصرف مطلقا بهذا في المنهل شرح الواقي وشرح للباب قال الرضوي ما ذكره اللام والاضافة ما فيه علتان
الاضافة من غير منصرف على ما ذكره المصنف من غير منصرف سواء قالوا ان الكسر قطعيا للفتون او قالوا ان الكسر قطعيا لفتون مطلقا مع ذلك ان الكسر
قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف علامته كما في التفتون وجعلوا في الكسر عبارة عن حذف التفتون ثم جبه الكسر بوجه
الاسم غير منصرف وتوهم هذا القول بان ما لم يكن مع اللام والاضافة فتون حتى يحذف منصرف لم يبق الكسر على قول مولانا
نحو لاجرم واهم كم منصرف لان التفتون لم يمد بغير حذف وتعال بعضهم انه لا شابه الفعل حذف الكسر والتفتون معانص الكسر ونحو الامر
واهم كم منصرف لان الكسر التفتون لم يمد بغير حذف ولا احد جامع اللام والاضافة لم ينع الكسر هذا كاسه اقول في الدليلين اللذان
شاذة خال من معنى الاطلاق في نظرنا الى الاول والثالث سواء ثبتت العلتان اولاد وهو لا يخفى من شكك قوله وسقط التفتون
اي لم يبق سقوط من اللفظ لاجل انه غير منصرف ولم يمد كما عاد الكسر لمدم موجب العود وقيل ان شاذة الى روم قيل ان حذف التفتون
في العمل باللام والمضاف لاجل ما شابه الكسر وذلك لان منصرف مقدم عليها بديل انهم جعلوا الاضافة في نحو خارج بيت
سابقة للتفتون المقدر منصرف الكسر دون التفتون المفعول بها والاسرى وذلك ان سبب منصرف لاجل انهم لزم ذلك من غير
على الاستعمال بنا ضرورية يكون مقدما على ما يضره بعد الاستعمال وهو اللام والاضافة قوله ان العلمية نزول باللام اذا
كان للتعريف تحقيقا بخلاف اللام الداخل على العلم الذي هو في الأصل مصدر وصنعة فانه ليس للتعريف تحقيقا بل لوجه التحليل

في قولك ما ذكره قبيل قوله وانواعه رفع ونصب وجروها وانقلته انفا حيث قال انهم وانفتح وانكسر نقاب
مطلق الحركات سواء كانت حركات لبنية كقولك حيث بنى على انهم او حركات المعرب كقولك في زيد انه يتحرك بالضم في حال الرفع
اولا نه لا ذاك كقولك في جميع رجل اذ تحرك بالضم حتى لا لا نقول ليس لك اذ قد فتحة الضم في قوله في زيد انه يتحرك بالضم يقول
في حال الرفع في قولك ترك الالف التقيد يدل على ذلك ما ذكره بعد هذا الكلام من قوله والتميز بين القاب حركات الاعراب وحركات
البناء وسكونها في اصطلاح البصريين بتقدير سيم وتساخيم تعريفا على السات واما الكونيين فيذكر كون القاب الاعراب في المبني و
على العكس واللافتون مبنية هذا اللفظ وبالمثل القاب اول الا يوافق ما ذكره في المبنيات ولا قوله لان الكسر او به يوافق ما ذكره في
المبنيات ان جعل موافقا لما ذكره المحقق الرضوي ولا فاما ذكره في الموضوعين موافق لكنه لا يوافق المشهور ولا ما ذكره المحقق لا يوافق
مبنى على المشهور لا نقول ما ذكره في المبنيات رد له وتعليل فكيف مبنى عليه فان قلت ما ذكره موافق لما ذكره في المبنيات
القول موافقا لما ذكره المحقق لان ترك التقيد اعتمادا على مسياتي والمنته لان الكسر كايطلق على الحركات البنائية فقط فلتايج كون
ما ذكرته خلاف ان التقيد حاصل معنى لان كسر المنصرف لا يكون الا في حالة الجواز ان فاعلة لفظا وقيل ان المبني كالم يوافق في الجواز
الجواز يكون بالفتح كالم يفتل ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية والكسر غير المنصرف يكون بالفتح فلما لم يتشخص الجواز
غير المنصرف بالكسر سبب اللام والاضافة باحدى العيارتين لاجرم جميع بينهما لم يجد وحيث يطر قوله ايضا فانه لا ان المناسب
ان يقول لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية ايضا وما ذكره بعض القضاة في توجيه ان الكسر من القاب انشا فكيف ينكسر
غير المنصرف به وجيز ان لم يكن قوله ايضا آتيا عنه فخال قوله اعني بيان لان نسبة الدخول اليها غاييب قوله اللام او الاضاف
المتران لفظا ومعنى وسائر النظم ليس من هذه المشابهة فانه مع ما قيل من ان القاب لسان الالاف والياء من خواص الماهية انما انصرفت بسببه
قوله ومنهم من يهرب الى غير منصرف مطلقا بهذا في المنهل شرح الواقي وشرح للباب قال الرضوي ما ذكره اللام والاضافة ما فيه علتان
الاضافة من غير منصرف على ما ذكره المصنف من غير منصرف سواء قالوا ان الكسر قطعيا للفتون او قالوا ان الكسر قطعيا لفتون مطلقا مع ذلك ان الكسر
قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف علامته كما في التفتون وجعلوا في الكسر عبارة عن حذف التفتون ثم جبه الكسر بوجه
الاسم غير منصرف وتوهم هذا القول بان ما لم يكن مع اللام والاضافة فتون حتى يحذف منصرف لم يبق الكسر على قول مولانا
نحو لاجرم واهم كم منصرف لان التفتون لم يمد بغير حذف وتعال بعضهم انه لا شابه الفعل حذف الكسر والتفتون معانص الكسر ونحو الامر
واهم كم منصرف لان الكسر التفتون لم يمد بغير حذف ولا احد جامع اللام والاضافة لم ينع الكسر هذا كاسه اقول في الدليلين اللذان
شاذة خال من معنى الاطلاق في نظرنا الى الاول والثالث سواء ثبتت العلتان اولاد وهو لا يخفى من شكك قوله وسقط التفتون
اي لم يبق سقوط من اللفظ لاجل انه غير منصرف ولم يمد كما عاد الكسر لمدم موجب العود وقيل ان شاذة الى روم قيل ان حذف التفتون
في العمل باللام والمضاف لاجل ما شابه الكسر وذلك لان منصرف مقدم عليها بديل انهم جعلوا الاضافة في نحو خارج بيت
سابقة للتفتون المقدر منصرف الكسر دون التفتون المفعول بها والاسرى وذلك ان سبب منصرف لاجل انهم لزم ذلك من غير
على الاستعمال بنا ضرورية يكون مقدما على ما يضره بعد الاستعمال وهو اللام والاضافة قوله ان العلمية نزول باللام اذا
كان للتعريف تحقيقا بخلاف اللام الداخل على العلم الذي هو في الأصل مصدر وصنعة فانه ليس للتعريف تحقيقا بل لوجه التحليل

في قولك ما ذكره قبيل قوله وانواعه رفع ونصب وجروها وانقلته انفا حيث قال انهم وانفتح وانكسر نقاب
مطلق الحركات سواء كانت حركات لبنية كقولك حيث بنى على انهم او حركات المعرب كقولك في زيد انه يتحرك بالضم في حال الرفع
اولا نه لا ذاك كقولك في جميع رجل اذ تحرك بالضم حتى لا لا نقول ليس لك اذ قد فتحة الضم في قوله في زيد انه يتحرك بالضم يقول
في حال الرفع في قولك ترك الالف التقيد يدل على ذلك ما ذكره بعد هذا الكلام من قوله والتميز بين القاب حركات الاعراب وحركات
البناء وسكونها في اصطلاح البصريين بتقدير سيم وتساخيم تعريفا على السات واما الكونيين فيذكر كون القاب الاعراب في المبني و
على العكس واللافتون مبنية هذا اللفظ وبالمثل القاب اول الا يوافق ما ذكره في المبنيات ولا قوله لان الكسر او به يوافق ما ذكره في
المبنيات ان جعل موافقا لما ذكره المحقق الرضوي ولا فاما ذكره في الموضوعين موافق لكنه لا يوافق المشهور ولا ما ذكره المحقق لا يوافق
مبنى على المشهور لا نقول ما ذكره في المبنيات رد له وتعليل فكيف مبنى عليه فان قلت ما ذكره موافق لما ذكره في المبنيات
القول موافقا لما ذكره المحقق لان ترك التقيد اعتمادا على مسياتي والمنته لان الكسر كايطلق على الحركات البنائية فقط فلتايج كون
ما ذكرته خلاف ان التقيد حاصل معنى لان كسر المنصرف لا يكون الا في حالة الجواز ان فاعلة لفظا وقيل ان المبني كالم يوافق في الجواز
الجواز يكون بالفتح كالم يفتل ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية والكسر غير المنصرف يكون بالفتح فلما لم يتشخص الجواز
غير المنصرف بالكسر سبب اللام والاضافة باحدى العيارتين لاجرم جميع بينهما لم يجد وحيث يطر قوله ايضا فانه لا ان المناسب
ان يقول لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية ايضا وما ذكره بعض القضاة في توجيه ان الكسر من القاب انشا فكيف ينكسر
غير المنصرف به وجيز ان لم يكن قوله ايضا آتيا عنه فخال قوله اعني بيان لان نسبة الدخول اليها غاييب قوله اللام او الاضاف
المتران لفظا ومعنى وسائر النظم ليس من هذه المشابهة فانه مع ما قيل من ان القاب لسان الالاف والياء من خواص الماهية انما انصرفت بسببه
قوله ومنهم من يهرب الى غير منصرف مطلقا بهذا في المنهل شرح الواقي وشرح للباب قال الرضوي ما ذكره اللام والاضافة ما فيه علتان
الاضافة من غير منصرف على ما ذكره المصنف من غير منصرف سواء قالوا ان الكسر قطعيا للفتون او قالوا ان الكسر قطعيا لفتون مطلقا مع ذلك ان الكسر
قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف علامته كما في التفتون وجعلوا في الكسر عبارة عن حذف التفتون ثم جبه الكسر بوجه
الاسم غير منصرف وتوهم هذا القول بان ما لم يكن مع اللام والاضافة فتون حتى يحذف منصرف لم يبق الكسر على قول مولانا
نحو لاجرم واهم كم منصرف لان التفتون لم يمد بغير حذف وتعال بعضهم انه لا شابه الفعل حذف الكسر والتفتون معانص الكسر ونحو الامر
واهم كم منصرف لان الكسر التفتون لم يمد بغير حذف ولا احد جامع اللام والاضافة لم ينع الكسر هذا كاسه اقول في الدليلين اللذان
شاذة خال من معنى الاطلاق في نظرنا الى الاول والثالث سواء ثبتت العلتان اولاد وهو لا يخفى من شكك قوله وسقط التفتون
اي لم يبق سقوط من اللفظ لاجل انه غير منصرف ولم يمد كما عاد الكسر لمدم موجب العود وقيل ان شاذة الى روم قيل ان حذف التفتون
في العمل باللام والمضاف لاجل ما شابه الكسر وذلك لان منصرف مقدم عليها بديل انهم جعلوا الاضافة في نحو خارج بيت
سابقة للتفتون المقدر منصرف الكسر دون التفتون المفعول بها والاسرى وذلك ان سبب منصرف لاجل انهم لزم ذلك من غير
على الاستعمال بنا ضرورية يكون مقدما على ما يضره بعد الاستعمال وهو اللام والاضافة قوله ان العلمية نزول باللام اذا
كان للتعريف تحقيقا بخلاف اللام الداخل على العلم الذي هو في الأصل مصدر وصنعة فانه ليس للتعريف تحقيقا بل لوجه التحليل

قال الرضي انما دخلت اللام وان لم يكن محتاجا اليه للموصفة الاصلية فكذلك اخرجهما عن العلية واطلقهما على السلب
بما وصفا والمصادرا جري الصفا فانه في ما قبل فيه ان اللام تجتمع العلية اذا كان في الاصل مصدرا
او صفة كالفعل ولكن قوله في هذا القول انبئ الانسية اذا بقي المصداح على الاطلاق واما اذا قيد باقيد به الشارح
قدس سره لهذا فيقتضيه نحو هذا اذا صرف فلا اذيقه دخول اللام والاضافة يوجب ضعف الشبهة مع بعض فيقول
اعتبار السمين او احد هاتين يكون في الاسم مع اللام والاضافة سببان مقبران كافي بهذا واعتبر معه سكن الهمزة
لا في السمين قوله في منع المرفوع للمرفوعة تمديد وبيان وجه لقوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات ثم ان هذا القول لا يفي
كونه وصفا شئ اخر او عاصلا ان المرفوع في هذا المقام تعيين ان يكون صفة للاسم بقرينة كون الكلام في الاسماء ولو حصل فحقا
بالاسم اصطلاحا كما هو انظر فلان بعد تخصيص اجري مجرى الصفات فيقع صفة للاسم لا موصوفا فانه في ما قبل انظر الى اللفظ
عام وفي الاصطلاح اسم لا صفة قوله لان موصوفا الاسم الى قوله ويصح هذا الجمع صفة المذكور الذي لا يقل فلا يصح كون
بعض ما صدق عليه الاسم موصوفا مخرجة وطلقة لا اخر اض عليه بان بعض الاسماء موصوفا وبان لبعضها يعقل ساقط غاية
المنقولة ذكره الجواب عنه بان المراد بالذكر ما يقابل الموصوف حقيقة اي بانها ذكر من الحيوان والاسماء ليست بانها الذكر
من الحيوان فتدبر قوله الدال عليه المرفوعات ولا يوجب على المرفوع بل يوجب في بيان المرجح وانما يتصل بغير
بيان المرجح وتقدير البتة انفيته قال لا لا فزا واذا استقرت يكون بالجنس والفصل والخاصة وهذا هو غير ما ذهبوا اليه من ان
لا يفيده شرح المعرف من حيث هو بل لابد في ذلك من ذكر الشخصات اي قوله والمراد بالاسم علة لما كان التبادر من
الاشتغال اشتغال الكل على الاجزاء اشتغال المرفوع على المظروف وقد اطلق على اشتغال الموصوف في اللفظ على التام في قال
تعيين المراد واما الاشتباه والمراد بالاشتغال الاسم دار ويكون الاسم موصوفا بالصفة والوود والالف وجو شئ متما مع
وجو والصفة مع الموصوف ويؤيد قوله لفظا او تقدير لا الوصف بدلول المرفوع لدلول الاسم لانه ليس معنى اشتغال الاسم
على علم الصاحبة ولانه لا يكون ح ب قوله لفظا او تقدير كثيرة فائدة فانه في ما قبل مني على عدم متوقفة بين الدال والدلول فان
التصاق بدلول المرفوع لا بدلول الاسم على انه لا حاجة الى اعتبار بدلول الاسم فان الاسم ضعف بدلول المرفوع كالدلول انما الحاجة اليه
في المرفوع فيكون من قبل من الدال على الصفة صفة لاسم ليس ما ذكره ح قوله ان يكون موصوفا بما اي يكون الاسم كونه
العلامة وذكر الصفة مع الموصوف اي كما يكون العلة بعد الموصوف كك يكون علامة الصاحبة بعد الاسم في فضل لفظا او تقدير
اي يكون في الاصل كذلك وان لم يكن بالفعل او كلاما اي يكون بعده حكما باعتبار كونه بعدا فرض في خلقه فزل الواع بعد الات
في كل الاسم المعنى منزهة اوراق بعد تصحيح التوهم كل فاعل مرفوع مع ان الفاعل في ضربته لا مرفوع ولا تقديره وكذا ابره
في جاني هو لا قوله ان معنى المرفوع ان في كل اي الاسم في كل موقع في ذلك اسم مهم معرب لفظه بعده المرفوع فعمل ظهور المرفوع
بعده بغيره ان يكون في المعنى اطلاقا ولا يوجب المرفوع على خلاصة الشرطية وتزبد وهو مرفوع معرب لفظه بعده المرفوع فعمل ظهور المرفوع
قوله وكيف يحسن المرفوع اي يحجب ان لا يحسن التعريف على وجه يوجب خروج الاسماء المبنية اوراق فاعلم انه بان ياء المرفوع ما
يشمل على علم الصاحبة لفظا او تقدير ان مخرجا في جاني هو لا مرفوع حكما هو ظاهر لفظه نحو شئ السندية بن سبيل ما قبل

فان قيل قد يقال ان الموصوف لا يكون في الاصل مصدرا او صفة كالفعل ولكن قوله في هذا القول انبئ الانسية اذا بقي المصداح على الاطلاق واما اذا قيد باقيد به الشارح قدس سره لهذا فيقتضيه نحو هذا اذا صرف فلا اذيقه دخول اللام والاضافة يوجب ضعف الشبهة مع بعض فيقول اعتبار السمين او احد هاتين يكون في الاسم مع اللام والاضافة سببان مقبران كافي بهذا واعتبر معه سكن الهمزة لا في السمين قوله في منع المرفوع للمرفوعة تمديد وبيان وجه لقوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات ثم ان هذا القول لا يفي كونه وصفا شئ اخر او عاصلا ان المرفوع في هذا المقام تعيين ان يكون صفة للاسم بقرينة كون الكلام في الاسماء ولو حصل فحقا بالاسم اصطلاحا كما هو انظر فلان بعد تخصيص اجري مجرى الصفات فيقع صفة للاسم لا موصوفا فانه في ما قبل انظر الى اللفظ عام وفي الاصطلاح اسم لا صفة قوله لان موصوفا الاسم الى قوله ويصح هذا الجمع صفة المذكور الذي لا يقل فلا يصح كون بعض ما صدق عليه الاسم موصوفا مخرجة وطلقة لا اخر اض عليه بان بعض الاسماء موصوفا وبان لبعضها يعقل ساقط غاية المنقولة ذكره الجواب عنه بان المراد بالذكر ما يقابل الموصوف حقيقة اي بانها ذكر من الحيوان والاسماء ليست بانها الذكر من الحيوان فتدبر قوله الدال عليه المرفوعات ولا يوجب على المرفوع بل يوجب في بيان المرجح وانما يتصل بغير بيان المرجح وتقدير البتة انفيته قال لا لا فزا واذا استقرت يكون بالجنس والفصل والخاصة وهذا هو غير ما ذهبوا اليه من ان لا يفيده شرح المعرف من حيث هو بل لابد في ذلك من ذكر الشخصات اي قوله والمراد بالاسم علة لما كان التبادر من الاشتغال اشتغال الكل على الاجزاء اشتغال المرفوع على المظروف وقد اطلق على اشتغال الموصوف في اللفظ على التام في قال تعيين المراد واما الاشتباه والمراد بالاشتغال الاسم دار ويكون الاسم موصوفا بالصفة والوود والالف وجو شئ متما مع وجو والصفة مع الموصوف ويؤيد قوله لفظا او تقدير لا الوصف بدلول المرفوع لدلول الاسم لانه ليس معنى اشتغال الاسم على علم الصاحبة ولانه لا يكون ح ب قوله لفظا او تقدير كثيرة فائدة فانه في ما قبل مني على عدم متوقفة بين الدال والدلول فان التصاق بدلول المرفوع لا بدلول الاسم على انه لا حاجة الى اعتبار بدلول الاسم فان الاسم ضعف بدلول المرفوع كالدلول انما الحاجة اليه في المرفوع فيكون من قبل من الدال على الصفة صفة لاسم ليس ما ذكره ح قوله ان يكون موصوفا بما اي يكون الاسم كونه العلامة وذكر الصفة مع الموصوف اي كما يكون العلة بعد الموصوف كك يكون علامة الصاحبة بعد الاسم في فضل لفظا او تقدير اي يكون في الاصل كذلك وان لم يكن بالفعل او كلاما اي يكون بعده حكما باعتبار كونه بعدا فرض في خلقه فزل الواع بعد الات في كل الاسم المعنى منزهة اوراق بعد تصحيح التوهم كل فاعل مرفوع مع ان الفاعل في ضربته لا مرفوع ولا تقديره وكذا ابره في جاني هو لا قوله ان معنى المرفوع ان في كل اي الاسم في كل موقع في ذلك اسم مهم معرب لفظه بعده المرفوع فعمل ظهور المرفوع بعده بغيره ان يكون في المعنى اطلاقا ولا يوجب المرفوع على خلاصة الشرطية وتزبد وهو مرفوع معرب لفظه بعده المرفوع فعمل ظهور المرفوع قوله وكيف يحسن المرفوع اي يحجب ان لا يحسن التعريف على وجه يوجب خروج الاسماء المبنية اوراق فاعلم انه بان ياء المرفوع ما يشمل على علم الصاحبة لفظا او تقدير ان مخرجا في جاني هو لا مرفوع حكما هو ظاهر لفظه نحو شئ السندية بن سبيل ما قبل

مسدود المتورم الى انظار الشكندى^{١٣} و بوزلانا حصا^{١٤} و درج^{١٥} مسدود المتورم الى انظار الشكندى^{١٦}

[illegible]

بريانه في انطوائه بعد الاذان لانه لا يمتنع ان يكون ناسبا من المتنازع لا يمتنع في ما ضرب واكرم الانا ويقوم
انما حيث يمكن ان يقع ما قام الابهو وما قد لا يزد في اخره الا ان لم يستعمل منه في كلامه بل يستعمل ما قام وما قد لا يزد
بالرعي وفيه انه لو كان كك ثبت في كلام العرب حذف الفاعل بلا شبهة في مسده وح لاسيما لا يحل على تجويز الكسائي
حذف الفاعل وقد قال السيد السند قدس سره في شرح المفتاح وتجويز الكسائي حذف الفاعل مردود وتبركيبا
واكرم الانا لم يوجد في كلام العرب العباء فلم يمتد به وان حمله الجمهور على حذف الفاعل وقال العلامة القنطاري في شرح
المفتاح واما ما جوزه الكسائي من حذف الفاعل في باب التنازع والجمهور في مثل ما ضرب واكرم الانا فلم يوجد في كلام
العرب وهو يشعر بعدم وجدان ما قام وما قد لا يزد في كلام العرب وبالحجة ان ثبت في كلامهم ثبت حذف الفاعل
ايضا قد حذف الفاعل في نحو سمع بهم والبصر وايضا حيث حذف بهم وهو فاعل عندهم بويه ونحو اضرن حيث حذف الفاعل
وهو الواو واكرموا القوم والجماع بان الاشياء المذكورة من باب افعالها من باب حذفها ناسبا والجمهور
في باب التنازع محذوف ليا نسيا ليس بشي لانه لما ثبت ما قام وما قد لا يزد في كلام العرب ثبت حذف الفاعل ولو
نسيا لانه من باب التنازع على ان يكون المحذوف في باب التنازع نسيا كيف وفيه اقتضا ولذا وقعت المنازعة بينه وبين
حاصل في محمول بعد ما جوزه حذف المحمول لا يرفع الاقتضا وايضا هذا الجيب تصحيح بان التنازع في القالب واما بعد التركيب
فلما نزع اذ كل يستعمل محمول من ضمير محذوف او مذكور والعجب من هذا الجيب ان جعل نحو ما ضرب واكرم الانا من باب
تقدير الفاعل وهو اعتراف منه بتقدير الفاعل في باب التنازع لان هذا التركيب منه الا ان يقع هذا بناء على ان هذا التركيب
ليس من باب التنازع قوله واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل عما لا حاجة اليه والاصواب ان يقع الاصل من مذهب الكسائي
فانه يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فانه يعلم ان معاصره يقطع بالحذف على ما هو عليه ومذهبه عند افعال
الاشي في اقتضا الاول الرفع وبالفردية وعدم تصور القطع بما هو طريقة عند افعال الاول واقضا الثاني
الرفع قوله في بيان معالاول ترك الفاعل بالظاهر يشعر بالتشريك مطلقا ان المنقول انما يشترك اذا عمل الثاني وفتح
الاول الرفع واما اذا عمل الاول واقضى الثاني الرفع فانما المحذوف لعدم تصور القطع بما هو طريقة القطع قوله واما على مذهب
غيره الى آخره مما لا حاجة اليه والتقرير بحسن ما ذكره السيد قدس سره في حاشية المتوسط واما الضمير المنفصل الواقع في
نحو قولك ما ضرب واكرم الانا فاضية تنازع فعلى مذهب الكسائي فيلحق بالحذف وعلى مذهب الفراء لانه ما واما على مذهب
غيره فانما يمكن قطعا ولا يتصور رفعه مع الاول لانه لا يقدح في قوله وليس هذا فاعلا للتنازع المذكور قيل لانه
شأنه في ظاهر واحد كالميرل عينا فخره ظاهر وتكثيره ايضا قيل لانه انما انقسم في كل قسم مقيد بان يوجد في قوله قال التنازع من حيث
ان قسم واحد يكون في الفاعلية وقدرو هذا الفاعل على الاول بانه يلزم خروج المثال المذكور عن حيث التنازع لانه ليس تنازعا
في ظاهر واحد بل في بين اقول ان التوجيهين ثبت لان كلام الشايع قدس سره يعني على ان قوله وفي الفاعلية والمفعولة
شامل نحو ضرب واكرام زيد وعمر اوله قال وفلك يكن على وجهين وقال فقوله تختصين تخصيص هذه الصورة بالارادة
وانه جيران المذكور ان بينين على عدم شموله فلا يجوز توجيه عدم التوجه اما انما بينين على ذلك فلا معنى لاختصاص

من الاول ان لا يزد في اخره الا ان لم يستعمل منه في كلامه بل يستعمل ما قام وما قد لا يزد
بالرعي وفيه انه لو كان كك ثبت في كلام العرب حذف الفاعل بلا شبهة في مسده وح لاسيما لا يحل على تجويز الكسائي
حذف الفاعل وقد قال السيد السند قدس سره في شرح المفتاح وتجويز الكسائي حذف الفاعل مردود وتبركيبا
واكرم الانا لم يوجد في كلام العرب العباء فلم يمتد به وان حمله الجمهور على حذف الفاعل وقال العلامة القنطاري في شرح
المفتاح واما ما جوزه الكسائي من حذف الفاعل في باب التنازع والجمهور في مثل ما ضرب واكرم الانا فلم يوجد في كلام
العرب وهو يشعر بعدم وجدان ما قام وما قد لا يزد في كلام العرب وبالحجة ان ثبت في كلامهم ثبت حذف الفاعل
ايضا قد حذف الفاعل في نحو سمع بهم والبصر وايضا حيث حذف بهم وهو فاعل عندهم بويه ونحو اضرن حيث حذف الفاعل
وهو الواو واكرموا القوم والجماع بان الاشياء المذكورة من باب افعالها من باب حذفها ناسبا والجمهور
في باب التنازع محذوف ليا نسيا ليس بشي لانه لما ثبت ما قام وما قد لا يزد في كلام العرب ثبت حذف الفاعل ولو
نسيا لانه من باب التنازع على ان يكون المحذوف في باب التنازع نسيا كيف وفيه اقتضا ولذا وقعت المنازعة بينه وبين
حاصل في محمول بعد ما جوزه حذف المحمول لا يرفع الاقتضا وايضا هذا الجيب تصحيح بان التنازع في القالب واما بعد التركيب
فلما نزع اذ كل يستعمل محمول من ضمير محذوف او مذكور والعجب من هذا الجيب ان جعل نحو ما ضرب واكرم الانا من باب
تقدير الفاعل وهو اعتراف منه بتقدير الفاعل في باب التنازع لان هذا التركيب منه الا ان يقع هذا بناء على ان هذا التركيب
ليس من باب التنازع قوله واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل عما لا حاجة اليه والاصواب ان يقع الاصل من مذهب الكسائي
فانه يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فانه يعلم ان معاصره يقطع بالحذف على ما هو عليه ومذهبه عند افعال
الاشي في اقتضا الاول الرفع وبالفردية وعدم تصور القطع بما هو طريقة عند افعال الاول واقضا الثاني
الرفع قوله في بيان معالاول ترك الفاعل بالظاهر يشعر بالتشريك مطلقا ان المنقول انما يشترك اذا عمل الثاني وفتح
الاول الرفع واما اذا عمل الاول واقضى الثاني الرفع فانما المحذوف لعدم تصور القطع بما هو طريقة القطع قوله واما على مذهب
غيره الى آخره مما لا حاجة اليه والتقرير بحسن ما ذكره السيد قدس سره في حاشية المتوسط واما الضمير المنفصل الواقع في
نحو قولك ما ضرب واكرم الانا فاضية تنازع فعلى مذهب الكسائي فيلحق بالحذف وعلى مذهب الفراء لانه ما واما على مذهب
غيره فانما يمكن قطعا ولا يتصور رفعه مع الاول لانه لا يقدح في قوله وليس هذا فاعلا للتنازع المذكور قيل لانه
شأنه في ظاهر واحد كالميرل عينا فخره ظاهر وتكثيره ايضا قيل لانه انما انقسم في كل قسم مقيد بان يوجد في قوله قال التنازع من حيث
ان قسم واحد يكون في الفاعلية وقدرو هذا الفاعل على الاول بانه يلزم خروج المثال المذكور عن حيث التنازع لانه ليس تنازعا
في ظاهر واحد بل في بين اقول ان التوجيهين ثبت لان كلام الشايع قدس سره يعني على ان قوله وفي الفاعلية والمفعولة
شامل نحو ضرب واكرام زيد وعمر اوله قال وفلك يكن على وجهين وقال فقوله تختصين تخصيص هذه الصورة بالارادة
وانه جيران المذكور ان بينين على عدم شموله فلا يجوز توجيه عدم التوجه اما انما بينين على ذلك فلا معنى لاختصاص

مع القائل المأخوذ من الحكمة ٢٠

40

[illegible]

[illegible]

عالم في البتة أو الخراج لما عرفت ما بعينه من قال المصحح في الایضاح شرح لفصل المعنيين في تعيين العالم بطلبه فذهب
البعيدون المتأخرون إلى ما ذكره وهو كونها مجزئة للاستدلال بذهب المقدمون منهم كون البتة مجزئة عن العوالم لاستدلالها
بالنفي وهو البتة أجمعاً واقعاً لمجرد بذهب الكوفاة إلى أن البتة عالم في الخرج والمصحح في البتة انتهى وقال الرضائي عالم
في البتة فقال البعيدون هو الابتدأ ونسره وهو بخر والام عن العوالم للاستدلال ويكون معنى الابتدأ في البتة أن الشيء بخره الاستدلال عن العوالم
لا سداً له إلى شيء ثم قال المتأخرون كما في مختصره والخرج في البتة ابتدأ هو العالم في الخراج بطلبه لما على السواد أقل الأقسام من حيث
أن العالم في الخرج هو الابتدأ ويمكن هذا من أن يمل وقال الكسائي والعراقية ما زعموا وقال بعضهم البتة الأول يرتفع باسمه والخرج إليه
كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيين البتة الأول يرتفع بالضمير العالم من الخرج إلى ضمير المفسر في الخرج كما جاء في البتة انتهى
بنات خبير بان كلام الرضائي على أن المتقدمين من البعيدين قالوا أن الابتدأ عالم في البتة ولم يبق له عالم الخرج بل انما هو من
المتأخرون منهم وصرح كلام الایضاح وال على أنهم قد عولوا وابتعدوا عن الكوفيين في الایضاح انهم قالوا بانها تارة
وفي الرضائي قال الكوفيين البتة الأول يرتفع بالضمير الأول ان يرفع فالتقدم بذهب إلى الأول وطاعة إلى الثاني قوله تعالى
الابتدأ عالم في البتة والابتدأ عالم في الخرج قد عرفت أن العالم بيسبويه وابو علي وقيل كما في مختصره والخرج في البتة من حيث
لما عرفت من تصريح الرضائي بان الخرج في البتة والخرج في البتة قالوا بان الابتدأ عالم في البتة والخرج في البتة وقال آخرون كل واحداهما بذهب
الابتدأ الكسائي واذا قوله الخرج عالم من أحوالها فبأنه لا يحاط فيه كونه عالم البتة وضعفه فان دل عليه فيها دالاً لا يدل عليه
قوله في داره زيد في البتة ولا خلاف في تعيين الابتدأ في نحو في داره زيد للمعاينة والضمير إلى زيد بوزن لفظاً وترتبة في كلامه إلا
وأن جزئي في المرفوع بعد الفرف غير المعتمد كونه فاعلاً ومبتدأ إلا أنه لم يجوز فيه كونه فاعلاً مانعاً ضمناً قبل الذكر لفظاً وترتبة في البتة
فإن قلت في الإتيان بزيد لم يجوزها الكوفيين بستره ماعلى الفاعلية فلما قدمنا وأما على الابتدأ فلان الضمير يعود على البتة بل على
ما اضيف إليه البتة والضمير التقديم انما هو البتة وأجازها البعيدون على أن يكون المرفوع مبتدأ فاعلاً لقولهم في الكفارة وخرجت
عن قوله مسعاة بك النفي وبما ذكرنا ان اسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه بك هذا كلامه وفي حاشيته يقول المصريح الجازي في هذا
السياق على الوجه المذكور من البعيدين وأما صاحب التيسير فقلعه عن الأخفش فقال ويجوز في داره زيد أجمعاً وذكرنا في داره قيام
زيد في داره ما عرفت عنه الأخفش فظاهره أن البتة البتة بين يمينه وليس لك فالفعل عنهم الإجازة كما لا يخفى في المبطل
بالبعيدون يجوزونها وانهم يعلمون أن مالك في التيسير انحصار الأخفش بإجازة تمامه انتهى فظهر أن تخصيص الإجازة بالابتدأ
على ما وقع في التيسير ليس على ما ينبغي قوله راض صاحبنا في الدار قال الرضائي ومن جو ضرب غلامه زيداً يعني أن يجوز به ما
طلب البتة بالطلب الفعل للمفعول ما ابتدأ بكلامه لكن يجوز حكمه بما عناه على ما يدل عليه كلامه انتهى حيث قال ضرب غلامه
زيد إجازة الأخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله اللطال من الكوفيين وأما الجمهور فيكون في ذلك في النسخة في المفعول نحو إذا
أبراهيم به وفتح بالجمع نحو صاحبنا في الدار لاقبال الضمير لغير الفاعل ونحو ضرب غلاماً عبد بن بغيره لغير المفعول وانما
فيما تقدم الخرج والمفعول في كلامه قوله مثل قوله ما يخص فيه البتة باسمه لفظاً ونحو ما على مسعى ونحو ما على صاحبنا في وقتها
نحو قوله الحسن بن سنان بدرهم أي سنان منه ومعنى يحكمه الخرجية فان عنده الكثرة والصفة متشأن من البتة فمعنى يحكمه على ضربه

[illegible]

كثير من الرجال ضربة فليس هذه الصفة داخلية ما يهتد به لولكم دخول الناطق في ما يهتد به لول الانسان حتى يهتد به لا يكتفي في
تخصيصه لانا نطابق بل لابد من تخصيص الجرح وكذا نحو رجل جاني لانه في معنى رجل صغير فالصفة ليست داخلية في ما يهتد به لول
محصلة ما يهتد به اخرى بانضمامه لصفات الناطق فانه داخل في ما يهتد به لول الانسان قال الانسان اذا وقع مبتدأ لانه فيه من صفات
منه تخصيص بالقياس الى الجرح نحو انسان هندي جا واما جاز نحو حيوان ناطق يلعب بالشرط نج لان الناطق ليس دا
في ما يهتد به الحيوان فيكون محصلا له بعض افراده اذ المبتدأ هو الحيوان فالتخصيص مطلوب فيه وبالحكمة الصفة لابد من ان
يكون مخصصة تخصيصا نوعيا او فرديا في المعنى وليست كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاني لم يجز انتم
هذا المحصل للام لصورة انا فاجل للمدة فالصفة محصلة لفائدة بلارية قوله حيث وصف بالمؤمن تخصيص بالصفة
التخصيص النوعي و لافنا في كونه يسمى بالابتدائية وقد صرح الابداء بالكرة في رجل عالم جاني ورجل طويل جاني لانه
بالصفة تخصيص النوعي على ما صرح به الشريف والعلامة القضاة في قدس سره في شرح الفتح والمطلوب ولا يلزم من صحة
الابتداء نحو ان ناطق يرث القرآن وجسمه نام حافظ للتورية تخصيص المبتدأ فيها هو الحيوان ولجسم بالصفة تخصيص النوعي صحة
الابتداء بانسان يلعب بالشرط نج لعدم تخصيص المبتدأ فيه وهو الانسان شي وعدم كفاية تخصيص الذي في حيوان ناطق
في الانسان اذ تخصيص فيه بالقياس الى الحيوان وتخصيص المطلوب في الانسان بالقياس الى المجموع لانه المبتدأ والتخصيص
انما يطلب في المبتدأ وهو غير مخصوص والتخصيص بالنسبة الى المجموع ان يهتد به انسان هندي جا ولا انتقال في صحة وبالحكمة المبتدأ
في تخصيص شخص بالصفة تخصيص النوعي وفي صورة الاجمال ليس لك كيف تقياس صحة على صحة فكلان ما قيل تخصيص
الفردى بالصفة صحة تخصيص النوعي حالكا في المثال المذكور في كونه معنى انما نشأ لانه لو كان معنى لازم صحة المبتدأ بانسان لصحة المبتدأ
بتفصيله وهو حيوان ناطق وبما منه معنى جسيما تاما ليس على ما ينبغي ثم قال اللهم الا ان يفرق بين تخصيص الراجع لاشراك بالاصل
والخصوصية التابعة للمعروف نفسه ان قلت اذ لم يكن من باب تخصيص بالصفة فمن اي باب هو فكلان من باب تخصيص بهوم
اولا يشترط من هذا الحكم فاعلم في مفهوم مخرج من مخرج الدرة وعندها قلت لو لم يوصف الصبر بالمؤمن
لم يصح الابتداء لعدم صحة الحكم قلنا عرف بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين صحيح والابتداء بان جميعهم
نظر كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينما فان مفهوم في كل رجل جاني من كل وعموم المثال المفروض انما جاني من قبل
الصفة لان التكرار الموصوفه ثم قلنا الصفة جات التحقيق لا تصحح هذا الكلام اقول قوله اللهم الا ان يفرق بين تخصيص المخرج
لاشراك بالفعل لى المقصود منه منع الاشراك بالفعل والخصوصية التابعة للمعروف نفسه في تخصيص ثابت للمعروف في ذاته ولم
منه في الاشراك فيجب ان الفرق في وجود تخصيص في الاجمال وحوال السلسلة كيف تخصيص فعلي الاشراك والمبتدأ في
قولنا انسان يلعب بالشرط نج لم يصل بصفة انه محصلا بخلاف صورة التخصيص نحو جاني ناطق في القرآن فان المبتدأ قد قل
اشراكه بالصفة مخرج غير ناطق منه صحيح بالتخصيص المبتدأ بالكرة دون الاول لعدم تخصيص فان سادس المعنوم في قولنا
المعنوم نفسه مفهوم الحيوان فهو مسلم لكن هذا المعنوم ليس مبتدأ في صورة الاجمال بل هو مبتدأ في صورة التخصيص والاعتماد
في صورة الاجمال معنوم الانسان المتحد بمعنوم حيوان ناطق وان اراد معنوم الانسان فتبوء تخصيص الراجع

الانسان في ما يهتد به لول الانسان حتى يهتد به لا يكتفي في
تخصيصه لانا نطابق بل لابد من تخصيص الجرح وكذا نحو رجل جاني لانه في معنى رجل صغير فالصفة ليست داخلية في ما يهتد به لول
محصلة ما يهتد به اخرى بانضمامه لصفات الناطق فانه داخل في ما يهتد به لول الانسان قال الانسان اذا وقع مبتدأ لانه فيه من صفات
منه تخصيص بالقياس الى الجرح نحو انسان هندي جا واما جاز نحو حيوان ناطق يلعب بالشرط نج لان الناطق ليس دا
في ما يهتد به الحيوان فيكون محصلا له بعض افراده اذ المبتدأ هو الحيوان فالتخصيص مطلوب فيه وبالحكمة الصفة لابد من ان
يكون مخصصة تخصيصا نوعيا او فرديا في المعنى وليست كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاني لم يجز انتم
هذا المحصل للام لصورة انا فاجل للمدة فالصفة محصلة لفائدة بلارية قوله حيث وصف بالمؤمن تخصيص بالصفة
التخصيص النوعي و لافنا في كونه يسمى بالابتدائية وقد صرح الابداء بالكرة في رجل عالم جاني ورجل طويل جاني لانه
بالصفة تخصيص النوعي على ما صرح به الشريف والعلامة القضاة في قدس سره في شرح الفتح والمطلوب ولا يلزم من صحة
الابتداء نحو ان ناطق يرث القرآن وجسمه نام حافظ للتورية تخصيص المبتدأ فيها هو الحيوان ولجسم بالصفة تخصيص النوعي صحة
الابتداء بانسان يلعب بالشرط نج لعدم تخصيص المبتدأ فيه وهو الانسان شي وعدم كفاية تخصيص الذي في حيوان ناطق
في الانسان اذ تخصيص فيه بالقياس الى الحيوان وتخصيص المطلوب في الانسان بالقياس الى المجموع لانه المبتدأ والتخصيص
انما يطلب في المبتدأ وهو غير مخصوص والتخصيص بالنسبة الى المجموع ان يهتد به انسان هندي جا ولا انتقال في صحة وبالحكمة المبتدأ
في تخصيص شخص بالصفة تخصيص النوعي وفي صورة الاجمال ليس لك كيف تقياس صحة على صحة فكلان ما قيل تخصيص
الفردى بالصفة صحة تخصيص النوعي حالكا في المثال المذكور في كونه معنى انما نشأ لانه لو كان معنى لازم صحة المبتدأ بانسان لصحة المبتدأ
بتفصيله وهو حيوان ناطق وبما منه معنى جسيما تاما ليس على ما ينبغي ثم قال اللهم الا ان يفرق بين تخصيص الراجع لاشراك بالاصل
والخصوصية التابعة للمعروف نفسه ان قلت اذ لم يكن من باب تخصيص بالصفة فمن اي باب هو فكلان من باب تخصيص بهوم
اولا يشترط من هذا الحكم فاعلم في مفهوم مخرج من مخرج الدرة وعندها قلت لو لم يوصف الصبر بالمؤمن
لم يصح الابتداء لعدم صحة الحكم قلنا عرف بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين صحيح والابتداء بان جميعهم
نظر كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينما فان مفهوم في كل رجل جاني من كل وعموم المثال المفروض انما جاني من قبل
الصفة لان التكرار الموصوفه ثم قلنا الصفة جات التحقيق لا تصحح هذا الكلام اقول قوله اللهم الا ان يفرق بين تخصيص المخرج
لاشراك بالفعل لى المقصود منه منع الاشراك بالفعل والخصوصية التابعة للمعروف نفسه في تخصيص ثابت للمعروف في ذاته ولم
منه في الاشراك فيجب ان الفرق في وجود تخصيص في الاجمال وحوال السلسلة كيف تخصيص فعلي الاشراك والمبتدأ في
قولنا انسان يلعب بالشرط نج لم يصل بصفة انه محصلا بخلاف صورة التخصيص نحو جاني ناطق في القرآن فان المبتدأ قد قل
اشراكه بالصفة مخرج غير ناطق منه صحيح بالتخصيص المبتدأ بالكرة دون الاول لعدم تخصيص فان سادس المعنوم في قولنا
المعنوم نفسه مفهوم الحيوان فهو مسلم لكن هذا المعنوم ليس مبتدأ في صورة الاجمال بل هو مبتدأ في صورة التخصيص والاعتماد
في صورة الاجمال معنوم الانسان المتحد بمعنوم حيوان ناطق وان اراد معنوم الانسان فتبوء تخصيص الراجع

هذا هو الراجح

حرف الاستفهام لا يخلو من حرف النفي بل هو في الحقيقة في سبيل التوكيد كما في المثالين المذكورين وكما في أمثلة الاستفهام
صرح في المعنى اللاحق لذلك في مثل راجل في الدار راجل راجل في الدار لا يخلو من التوكيد في اللاحقات ويمكن ان يتم ان
الاستفهام ليس باخباري بل لا فائدة في الاخبار عن التوكيد فلهذا من تخصيص بل هو انشاء خبر في الفعل بالتحسين
هو في الاخبار لا في الانشاء قوله اي من الامور التي هي من اجل دأمة العلم كون احد جانبي الدار كأن فيها فتور لم يعلم
صحة سببية اصل وامرأة تخصيص كل واحد هذه الصفة وكون المعلومية صفة لا لا يلزم منه فائدة مع ما قيل ان المعلومية ليست
شما بية لكن واحد بما بل احد من التبيين فكيف تخصيص كل واحد بها قوله فعمل مبتدأ في الدار خبر ظاهر في ان تمييزه بل خبره لكونه
سماوات في الدار خبر لها معا وانما كلام الشريف قدس سره في شرح المتنازع يدل على عدم جواز ذلك حيث قال فان
قلت لم يلزم ان يكون محروفي ان زيد منكم كلام عمر ومطوقا على زيد عطف مفرد على مفرد ولا يشارك في السند المذكور في قوله
كافي قوله كافي تام زيد ومفرد فلا يكون هناك ترك مسند للفعل المذكور قلت لان تقدير الكلام ان زيد حصل او حاصل عندك وفي
ذلك المقعد صفة تراجعي الى زيد وقد تنقل الى الطرف فلا يصح خبر من مجرد اختلاف تام فبما ذكرته من المثال فانه حال على مطوقا
وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد تام وعمر ولم يخرسنا وقام اليها وقام اليها جميعا لاشياء على
تمييز بينهما كلامه وقال في محاشية اي الطرف اشتمل على خبرين زيد لا يصح خبر من عمر فلا يصح جعله خبرا له وهذا لكونه زيد تام
ومفرد فانه لا يجوز ان يجعل تام خبرا عما بل يجب ان يقدر لم وفرد خبري وعمر تام اقول كون الطرف اشتمل على خبرين زيد على تقدير
جعل خبر زيد فقط مسلم فاما على تقدير خبره العا فغير مسلم كيف ولا يدل على رجوعه الى زيد البتة على ذلك التقدير ولان من رجوع
الى احد الامرين لان ام لاحد الامرين بلفظ زيد تام وعمر فان افراد الفعل فيه وليس على رجوع الضمير الى زيد بل على رجوعه الى
سماوات المذكور فيه الواقف قياسا ان زيد عندك ام عمر عليه قياس مع الفارق لا في الامور بل في الطرف احد الامرين لا كلاهما فيقع
الضمير على اول المذكورين لا على الثاني بخلاف ذلك في المقدم والتاخير كما قال العلامة في التفسير في في المطول في بحث السند ان التوحي
قولنا فاشترطنا خبرين كيف واديت جوده وقد كان البرهان من خبر عام فروع جوده وعمره مخدوف والجملة عطف على قوله كان البرهان
ولا يلزم العطف بل تمام المعلوم عليه لان في اللاحقة في نية التاخير في النفي وقد جرد في انت العلم وزيد يكون زيد مبتدأ
خبره وكونه عطف على انت فيكون خبره معناها هي مثال قوله فتعنت اي التكرار يتطوع الاحتمالات اذا الحكم عليه كل احد
ما اذا اخرج من نية انية احتمالا فلا تعين فالمراد بالتحسين في هذا المقام التعيين برغم الاحتمال او بتبديل لكن ارادة هذا المعنى في
العبارة والمصطلح اذا تخصيص عند التامة عبارة عن تقييد الاشتراك الى اصل في التكرار فالمراد من قوله انتم خصصت اذا خصصت التكرار
في منع الاحتمال بسبب كون الحكم على كل الافراد او يكون تخصيص اصلا الى التعيين وخصيص بحيث يثبت الاشتراك بتبديل الاشتراك
وعلى هذا فالاصح ان يقر ان تخصيص يخلو الاحتمال ويندم قوله شبهة اي شبهة المذكور بالفاعل قوله وليست اي البتة
المذكور في موضع المحرر لان قولهم ما اشرنا بالاعتراف على مقام المحرر والمقام ان معناه مني هذا التركيب ليس المقدم ان اصله
كان لك اذا كان مستملا في مقام المحرر وجب ان يكون معلوما فاما ما شبه على ان يكون شرطه لان الضمير في اشرتم قد قدم عليه
لان تقديرهم ما عدا التاخير خبره المحرر كذا ذكره او فيه بحث لان افادة المحرر يحتاج الى القول بالتقديم والتاخير في تقديم

الاستفهام لا يخلو من حرف النفي بل هو في الحقيقة في سبيل التوكيد كما في المثالين المذكورين وكما في أمثلة الاستفهام
صرح في المعنى اللاحق لذلك في مثل راجل في الدار راجل راجل في الدار لا يخلو من التوكيد في اللاحقات ويمكن ان يتم ان
الاستفهام ليس باخباري بل لا فائدة في الاخبار عن التوكيد فلهذا من تخصيص بل هو انشاء خبر في الفعل بالتحسين
هو في الاخبار لا في الانشاء قوله اي من الامور التي هي من اجل دأمة العلم كون احد جانبي الدار كأن فيها فتور لم يعلم
صحة سببية اصل وامرأة تخصيص كل واحد هذه الصفة وكون المعلومية صفة لا لا يلزم منه فائدة مع ما قيل ان المعلومية ليست
شما بية لكن واحد بما بل احد من التبيين فكيف تخصيص كل واحد بها قوله فعمل مبتدأ في الدار خبر ظاهر في ان تمييزه بل خبره لكونه
سماوات في الدار خبر لها معا وانما كلام الشريف قدس سره في شرح المتنازع يدل على عدم جواز ذلك حيث قال فان
قلت لم يلزم ان يكون محروفي ان زيد منكم كلام عمر ومطوقا على زيد عطف مفرد على مفرد ولا يشارك في السند المذكور في قوله
كافي قوله كافي تام زيد ومفرد فلا يكون هناك ترك مسند للفعل المذكور قلت لان تقدير الكلام ان زيد حصل او حاصل عندك وفي
ذلك المقعد صفة تراجعي الى زيد وقد تنقل الى الطرف فلا يصح خبر من مجرد اختلاف تام فبما ذكرته من المثال فانه حال على مطوقا
وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد تام وعمر ولم يخرسنا وقام اليها وقام اليها جميعا لاشياء على
تمييز بينهما كلامه وقال في محاشية اي الطرف اشتمل على خبرين زيد لا يصح خبر من عمر فلا يصح جعله خبرا له وهذا لكونه زيد تام
ومفرد فانه لا يجوز ان يجعل تام خبرا عما بل يجب ان يقدر لم وفرد خبري وعمر تام اقول كون الطرف اشتمل على خبرين زيد على تقدير
جعل خبر زيد فقط مسلم فاما على تقدير خبره العا فغير مسلم كيف ولا يدل على رجوعه الى زيد البتة على ذلك التقدير ولان من رجوع
الى احد الامرين لان ام لاحد الامرين بلفظ زيد تام وعمر فان افراد الفعل فيه وليس على رجوع الضمير الى زيد بل على رجوعه الى
سماوات المذكور فيه الواقف قياسا ان زيد عندك ام عمر عليه قياس مع الفارق لا في الامور بل في الطرف احد الامرين لا كلاهما فيقع
الضمير على اول المذكورين لا على الثاني بخلاف ذلك في المقدم والتاخير كما قال العلامة في التفسير في في المطول في بحث السند ان التوحي
قولنا فاشترطنا خبرين كيف واديت جوده وقد كان البرهان من خبر عام فروع جوده وعمره مخدوف والجملة عطف على قوله كان البرهان
ولا يلزم العطف بل تمام المعلوم عليه لان في اللاحقة في نية التاخير في النفي وقد جرد في انت العلم وزيد يكون زيد مبتدأ
خبره وكونه عطف على انت فيكون خبره معناها هي مثال قوله فتعنت اي التكرار يتطوع الاحتمالات اذا الحكم عليه كل احد
ما اذا اخرج من نية انية احتمالا فلا تعين فالمراد بالتحسين في هذا المقام التعيين برغم الاحتمال او بتبديل لكن ارادة هذا المعنى في
العبارة والمصطلح اذا تخصيص عند التامة عبارة عن تقييد الاشتراك الى اصل في التكرار فالمراد من قوله انتم خصصت اذا خصصت التكرار
في منع الاحتمال بسبب كون الحكم على كل الافراد او يكون تخصيص اصلا الى التعيين وخصيص بحيث يثبت الاشتراك بتبديل الاشتراك
وعلى هذا فالاصح ان يقر ان تخصيص يخلو الاحتمال ويندم قوله شبهة اي شبهة المذكور بالفاعل قوله وليست اي البتة
المذكور في موضع المحرر لان قولهم ما اشرنا بالاعتراف على مقام المحرر والمقام ان معناه مني هذا التركيب ليس المقدم ان اصله
كان لك اذا كان مستملا في مقام المحرر وجب ان يكون معلوما فاما ما شبه على ان يكون شرطه لان الضمير في اشرتم قد قدم عليه
لان تقديرهم ما عدا التاخير خبره المحرر كذا ذكره او فيه بحث لان افادة المحرر يحتاج الى القول بالتقديم والتاخير في تقديم

الاستفهام لا يخلو من حرف النفي بل هو في الحقيقة في سبيل التوكيد كما في المثالين المذكورين وكما في أمثلة الاستفهام
صرح في المعنى اللاحق لذلك في مثل راجل في الدار راجل راجل في الدار لا يخلو من التوكيد في اللاحقات ويمكن ان يتم ان
الاستفهام ليس باخباري بل لا فائدة في الاخبار عن التوكيد فلهذا من تخصيص بل هو انشاء خبر في الفعل بالتحسين
هو في الاخبار لا في الانشاء قوله اي من الامور التي هي من اجل دأمة العلم كون احد جانبي الدار كأن فيها فتور لم يعلم
صحة سببية اصل وامرأة تخصيص كل واحد هذه الصفة وكون المعلومية صفة لا لا يلزم منه فائدة مع ما قيل ان المعلومية ليست
شما بية لكن واحد بما بل احد من التبيين فكيف تخصيص كل واحد بها قوله فعمل مبتدأ في الدار خبر ظاهر في ان تمييزه بل خبره لكونه
سماوات في الدار خبر لها معا وانما كلام الشريف قدس سره في شرح المتنازع يدل على عدم جواز ذلك حيث قال فان
قلت لم يلزم ان يكون محروفي ان زيد منكم كلام عمر ومطوقا على زيد عطف مفرد على مفرد ولا يشارك في السند المذكور في قوله
كافي قوله كافي تام زيد ومفرد فلا يكون هناك ترك مسند للفعل المذكور قلت لان تقدير الكلام ان زيد حصل او حاصل عندك وفي
ذلك المقعد صفة تراجعي الى زيد وقد تنقل الى الطرف فلا يصح خبر من مجرد اختلاف تام فبما ذكرته من المثال فانه حال على مطوقا
وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد تام وعمر ولم يخرسنا وقام اليها وقام اليها جميعا لاشياء على
تمييز بينهما كلامه وقال في محاشية اي الطرف اشتمل على خبرين زيد لا يصح خبر من عمر فلا يصح جعله خبرا له وهذا لكونه زيد تام
ومفرد فانه لا يجوز ان يجعل تام خبرا عما بل يجب ان يقدر لم وفرد خبري وعمر تام اقول كون الطرف اشتمل على خبرين زيد على تقدير
جعل خبر زيد فقط مسلم فاما على تقدير خبره العا فغير مسلم كيف ولا يدل على رجوعه الى زيد البتة على ذلك التقدير ولان من رجوع
الى احد الامرين لان ام لاحد الامرين بلفظ زيد تام وعمر فان افراد الفعل فيه وليس على رجوع الضمير الى زيد بل على رجوعه الى
سماوات المذكور فيه الواقف قياسا ان زيد عندك ام عمر عليه قياس مع الفارق لا في الامور بل في الطرف احد الامرين لا كلاهما فيقع
الضمير على اول المذكورين لا على الثاني بخلاف ذلك في المقدم والتاخير كما قال العلامة في التفسير في في المطول في بحث السند ان التوحي
قولنا فاشترطنا خبرين كيف واديت جوده وقد كان البرهان من خبر عام فروع جوده وعمره مخدوف والجملة عطف على قوله كان البرهان
ولا يلزم العطف بل تمام المعلوم عليه لان في اللاحقة في نية التاخير في النفي وقد جرد في انت العلم وزيد يكون زيد مبتدأ
خبره وكونه عطف على انت فيكون خبره معناها هي مثال قوله فتعنت اي التكرار يتطوع الاحتمالات اذا الحكم عليه كل احد
ما اذا اخرج من نية انية احتمالا فلا تعين فالمراد بالتحسين في هذا المقام التعيين برغم الاحتمال او بتبديل لكن ارادة هذا المعنى في
العبارة والمصطلح اذا تخصيص عند التامة عبارة عن تقييد الاشتراك الى اصل في التكرار فالمراد من قوله انتم خصصت اذا خصصت التكرار
في منع الاحتمال بسبب كون الحكم على كل الافراد او يكون تخصيص اصلا الى التعيين وخصيص بحيث يثبت الاشتراك بتبديل الاشتراك
وعلى هذا فالاصح ان يقر ان تخصيص يخلو الاحتمال ويندم قوله شبهة اي شبهة المذكور بالفاعل قوله وليست اي البتة
المذكور في موضع المحرر لان قولهم ما اشرنا بالاعتراف على مقام المحرر والمقام ان معناه مني هذا التركيب ليس المقدم ان اصله
كان لك اذا كان مستملا في مقام المحرر وجب ان يكون معلوما فاما ما شبه على ان يكون شرطه لان الضمير في اشرتم قد قدم عليه
لان تقديرهم ما عدا التاخير خبره المحرر كذا ذكره او فيه بحث لان افادة المحرر يحتاج الى القول بالتقديم والتاخير في تقديم

على الخبر المشتق فيه خبر محذوف عن كان السند اليه معناه وانما خبره انما هو خبره القاهر وهو سلم فلو كان في الاصل موحدا لا يفيد تخصيصه
تحقيقه فالوجه ان يتم تخصيصه بالوصف المقدركا قال صاحب المنى قوله ولا يخص بالفاعل قبل ذكره وهو موحود كونه محكوما عليه
مصرح في ان الفاعل عند ذكر الفعل وقيل ذكره تخصص بكونه ميمما وقابلا لكونه محكوما عليه بفعل سنده ذلك الفعل اليه بعد ذكره وان
الاسناد بينهما لم ينفذ عند ذكر الفعل بل انما ينفذ بعد ذكر الفاعل تخصيصه مقدم على كونه محكوما عليه لا يحصل عند ذكر الفعل وكونه
محكوما عليه يحصل بعد ذكر الطرفين فانما في ما قبل وما ذكره انما قد يخص بتقديم الفعل عليه ليس بشي لان اختصاصه بالفعل انما يحصل
بعد جعله محكوما عليه بنسب الفعل اليه فكيف يصور اختصاصه بجمع كونه محكوما عليه بايتا خرج كونه محكوما عليه قوله وان قلت قائم
منه شيه الى ان تخصيص مقدم على الحكم لانه مرتب على مجرد ذكر الفعل من غير ان يعتبر اسناده الى شئ والحكم كون احد ما محكوما به
محكوما عليه انما يحصل بعد ذكر الطرفين واعتبار الاسناد بينهما من قال بغيره عليه انه انما يخص يحصل بعد الحكم يقع بعد معرفة
معرفة لا يكون الا بعد تخصيص من هو مضمون كلام الله قدس سره قوله قد يكون خبرا قبل لا بالنسبة الى الكلب انما بالنسبة
اليه فشرحتي وذلك لان الخبر بالقياس اليه فانه لا يكون مفعولا لان المبرجوت الكلب عنه ما في خبره وعجزه عما في قوله في الصواع
هو صوته وكونه بناصر من قلة صبره على البر ولا يشك فيه ما قل فخلا من ان يحرم بقيقه نعم لو ايد كونهما شرا وخبر في الجملة جاز ذلك
لاشكلا فاجاب الاسنادية بما ذكره السيد قدس سره في حاشي البول وفيه نظر لا يراه اذا رأى الغيب
فشا لا يراه غير ما في قوله لانه اذا قيل في الدار علم ما يدركه بناصر في ان انما يحصل قبل ذكره لئلا يربطه على كونه مجرد
في الدارين غير ان لم يتركه محكوما به اذ هو لا يحصل الا بعد ذكره لئلا يربطه واعتبار الاسناد بينهما فاختصيص مقدم على الحكم حاصل قبل
حصوله فانه ما قبل انما يحصل الحكم انما خبر الحكم فخصخص ثم ان ما ذكره كجزي في قائم رجل فمضني ان يجوز واجيب بان الغاية
شرط التقيد انما في الطرف لا مطلقا وذلك لان اسناده في الطرف لا لا يستلزم في خبره او لا لا يتعين كونه خبرا بخلاف قائم رجل فانه
لا يتعين كونه خبرا لانه ان يكون قائم مبتدأ على قول من يجوز اعماله بالاعتقاد واما في الدار رجل فلا التباس فيه لان الدار والجار والاصح
ان يكون مبتدأ بها ما ذكره السيد قدس سره في حاشي السوط وفيه بحث لانه ارادة لا التباس فيه بالابتداء فهو غير تام كما لا يعمل
ان يلتبس شيئا اخر او انما في الخاص لا يدل على نفي العام فان ارادة لا التباس فيه بوجوب الوجود فهو محتمل وقيل ان لا يكون الطرف
جبرلا مساويا للفعل ورافعا لرجل على ان يكون فاعلا له على قول الاخشى والكومين فانهم كما قالوا باعمال الصفة بلما اعتما
لك قالوا باعمال الطرف بلما اعتما وقال العلامة الفتازاني في الطول لا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لانه ان يكون
قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الطرف فانه يتعين كونه خبرا انتهى وفيه بحث لا يدل على تقدير كون رجل بدلا منه لا يصدق عليه شي
من معنى المبتدأ الا الاول وهو هو ولا الثاني لانه ليس صفة واقعة بنحوه الالتباس وانما في نفي ولا رافعة لطرفه كيف يكون مبتدأ
لم يحصل رجلا فاعلا لكان من القسم الثاني من المبتدأ اعمد الاخشى والكومين على ما عرفت وبطل البدل والمبدل منه مبتدأ
قائم تحلف بار وكذا جعل قائم صفة لموصوف مقدمه شي ونحوه لا لا بد للصفين من ضمير جعل فيه اذ لم يكن لها في انما فاعل
او يصير التقدير بكذا شئ قائم رجل ثم لا بد من تقدير الخبر به ولا يخفى في ركاكة على ان عدم كون الفاعل في انما محتمل ولا ضرورة
في جعل رجل بدلا من قائم ولم لا يجوز ان يكون فاعلا قائم على مذهب الاخشى ويجوز حرف الاستعانة على مذهب باقي
في الخبر المشتق فيه خبر محذوف عن كان السند اليه معناه وانما خبره انما هو خبره القاهر وهو سلم فلو كان في الاصل موحدا لا يفيد تخصيصه
تحقيقه فالوجه ان يتم تخصيصه بالوصف المقدركا قال صاحب المنى قوله ولا يخص بالفاعل قبل ذكره وهو موحود كونه محكوما عليه
مصرح في ان الفاعل عند ذكر الفعل وقيل ذكره تخصص بكونه ميمما وقابلا لكونه محكوما عليه بفعل سنده ذلك الفعل اليه بعد ذكره وان
الاسناد بينهما لم ينفذ عند ذكر الفعل بل انما ينفذ بعد ذكر الفاعل تخصيصه مقدم على كونه محكوما عليه لا يحصل عند ذكر الفعل وكونه
محكوما عليه يحصل بعد ذكر الطرفين فانما في ما قبل وما ذكره انما قد يخص بتقديم الفعل عليه ليس بشي لان اختصاصه بالفعل انما يحصل
بعد جعله محكوما عليه بنسب الفعل اليه فكيف يصور اختصاصه بجمع كونه محكوما عليه بايتا خرج كونه محكوما عليه قوله وان قلت قائم
منه شيه الى ان تخصيص مقدم على الحكم لانه مرتب على مجرد ذكر الفعل من غير ان يعتبر اسناده الى شئ والحكم كون احد ما محكوما به
محكوما عليه انما يحصل بعد ذكر الطرفين واعتبار الاسناد بينهما من قال بغيره عليه انه انما يخص يحصل بعد الحكم يقع بعد معرفة
معرفة لا يكون الا بعد تخصيص من هو مضمون كلام الله قدس سره قوله قد يكون خبرا قبل لا بالنسبة الى الكلب انما بالنسبة
اليه فشرحتي وذلك لان الخبر بالقياس اليه فانه لا يكون مفعولا لان المبرجوت الكلب عنه ما في خبره وعجزه عما في قوله في الصواع
هو صوته وكونه بناصر من قلة صبره على البر ولا يشك فيه ما قل فخلا من ان يحرم بقيقه نعم لو ايد كونهما شرا وخبر في الجملة جاز ذلك
لاشكلا فاجاب الاسنادية بما ذكره السيد قدس سره في حاشي البول وفيه نظر لا يراه اذا رأى الغيب
فشا لا يراه غير ما في قوله لانه اذا قيل في الدار علم ما يدركه بناصر في ان انما يحصل قبل ذكره لئلا يربطه على كونه مجرد
في الدارين غير ان لم يتركه محكوما به اذ هو لا يحصل الا بعد ذكره لئلا يربطه واعتبار الاسناد بينهما فاختصيص مقدم على الحكم حاصل قبل
حصوله فانه ما قبل انما يحصل الحكم انما خبر الحكم فخصخص ثم ان ما ذكره كجزي في قائم رجل فمضني ان يجوز واجيب بان الغاية
شرط التقيد انما في الطرف لا مطلقا وذلك لان اسناده في الطرف لا لا يستلزم في خبره او لا لا يتعين كونه خبرا بخلاف قائم رجل فانه
لا يتعين كونه خبرا لانه ان يكون قائم مبتدأ على قول من يجوز اعماله بالاعتقاد واما في الدار رجل فلا التباس فيه لان الدار والجار والاصح
ان يكون مبتدأ بها ما ذكره السيد قدس سره في حاشي السوط وفيه بحث لانه ارادة لا التباس فيه بالابتداء فهو غير تام كما لا يعمل
ان يلتبس شيئا اخر او انما في الخاص لا يدل على نفي العام فان ارادة لا التباس فيه بوجوب الوجود فهو محتمل وقيل ان لا يكون الطرف
جبرلا مساويا للفعل ورافعا لرجل على ان يكون فاعلا له على قول الاخشى والكومين فانهم كما قالوا باعمال الصفة بلما اعتما
لك قالوا باعمال الطرف بلما اعتما وقال العلامة الفتازاني في الطول لا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لانه ان يكون
قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الطرف فانه يتعين كونه خبرا انتهى وفيه بحث لا يدل على تقدير كون رجل بدلا منه لا يصدق عليه شي
من معنى المبتدأ الا الاول وهو هو ولا الثاني لانه ليس صفة واقعة بنحوه الالتباس وانما في نفي ولا رافعة لطرفه كيف يكون مبتدأ
لم يحصل رجلا فاعلا لكان من القسم الثاني من المبتدأ اعمد الاخشى والكومين على ما عرفت وبطل البدل والمبدل منه مبتدأ
قائم تحلف بار وكذا جعل قائم صفة لموصوف مقدمه شي ونحوه لا لا بد للصفين من ضمير جعل فيه اذ لم يكن لها في انما فاعل
او يصير التقدير بكذا شئ قائم رجل ثم لا بد من تقدير الخبر به ولا يخفى في ركاكة على ان عدم كون الفاعل في انما محتمل ولا ضرورة
في جعل رجل بدلا من قائم ولم لا يجوز ان يكون فاعلا قائم على مذهب الاخشى ويجوز حرف الاستعانة على مذهب باقي

الحق على رسول الله محمد بن عبد الله

تفویذ
مجلس
تفویذ

[illegible]

منه لا يفتي قال في ذلك المقام فان قيل فيجوز ان الضمير بانما هو الزيدان قلنا والزيدون قلنا قلنا يتبين بالبدل من ضمير فان
لم يجز في انما هو الضمير لان الضمير لا يفتي ليس على ما ينبغي وان المخصوص من حيث الامتداد وان جواز الاستباس بالبدل في نعم الرجل
وكما لم يمتد الاخر مقدر قلنا لا معنى لتمييزه فيه وعدم تميزه في الزيدان قلنا بدون فارق مع ان المخصوص من حيث الامتداد
قلنا يكون كليهما خلاف الاصل فيكون من قيل جواز الاستباس لان الاستباس لا يمتد من حيث هو بل من حيث هو المذكور
يستلزم تقديم الخبر وهو انما خلاف الاصل فيكون خلاف الاصل لا يستلزم خلاف الاصل والابتداء يستلزم ان يكون
صدر الاستباس وفيه ان الابدال اليعني يستلزم خلاف الاصل وهو ان يكون البدل من في حكم التسمية صريح به الفاضل السندى في نحو
وبالحكمة الفرق الذي ذكره الفاضل السندى بين صور جواز الاستباس والانتباس ان كان من غير انما هو الضمير فالجواب ليس في شي
اجاود الا انما هو الجواب في كليهما فالقول بوجوب التقديم في الزيدان قلنا دون في نعم الرجل زيدكم نعم على ان تفسيره المذكور
ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في شرح الفصل حيث قال كون المخصوص خبر مبتدأ من اولي من وبين لفظا ومعنى ما لفظه فلان
المبتدأ اذا كان خبره فلما قلنا ان لا يتقدم عليه وفي جملة ذلك كك مخرج من هذه القاعدة وهو بغيره والاخر اذا كان خبره
جملة فلما يد من ضمير ولا ضمير بنا وما هو من ان الرجل الجنس فقد تقدم سواء ووجوده في وقوعه بجنس موضع الضمير
قائما ليعني من حيث هو ان الابهام يناسب التفسير وهذا جعل خبر مبتدأ كان التفسير فيه محققا وهو المفهوم منه واذا جعل مبتدأ
لم يكن محققا فلان الوجه هو الثاني لان هذا الكلام صريح في وجوب التقديم في المثال المذكور مع ان الفعل ليس سندا للضمير
المبتدأ بل سندا الى الظاهر ولو كان مقصودا من قوله وان كان الخبر فلما ذكره الرضي لما قال بوجوب فالقصر منه ان يكون الفعل
سندا الى ضمير المبتدأ مستمرا او بارزا وان يكون سندا الى الظاهر يكون المبتدأ التفسير من ذلك يستلزم المبتدأ بالبدل من الفاعل
منه اخرج نحو زيد قام ابو لهو واخر فالقصر ان السند في الجملة الواقعة خبرا اذا كان فلما تباين على نحو ما ذكرنا وجب تفسيره فلان
في نحو السندى وان كان الخبر فلما له لاجل جملته باعتبار الصورة فلما يد ونحوه فلان الزيدان لان الجملة صورة لافضل خلاف نحو زيد
قام فان الجملة فعل لاجل صورة ليس على ما ينبغي بل ان قول المصنف كون المخصوص خبر مبتدأ من اولي ليس على ما ينبغي بل
قوله ووضع المخصوص الضمير في المعنى والثالث من روابط الجملة بما هي خبر مبتدأ من اولي المبتدأ بلفظه واكثر وقوعه في مقام التفسير
والقديم نحو ما قلنا انما هو الجواب في كليهما فالقول بوجوب التقديم في الزيدان قلنا دون في نعم الرجل زيدكم نعم على ان تفسيره المذكور
ابو عبد الله وان كان ابو عبد الله كقوله اجازة ابو الحسن وقال الرضي وضع المخصوص الضمير فلان في موضع تمييز جازي سواء
لم يكن فمفسر سيبويه يجوز في الشرط ان يكون بلفظه الاول لم يجر عنه وقال الاخصر يرجح نحو وان لم يكن بلفظه الاول
في الشرط ان وفي غيره قوله وكون الخبر تفسير المبتدأ لم يجر عنه كثير من الفاعل من الربط وعدم من صاحب المعنى حيث قال وما
من روابط الجملة بما هي خبر مبتدأ من اولي المعنى ومن هذا اجاب ضمير الشان والعلقة نحو هو واحد ونحو فا وحي
شأنه فمفسر ابي زيد كفروا وما ذكره الرضي من ان الجملة الواقعة خبرا لانج من ان يكون هي المبتدأ معني او لا فان كانت كقوله
الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قوله مقول زيد قائم لا يتألفا به بلا ضمير لانها هو يدل على ان كون الخبر تفسير
المبتدأ لا يحتاج الى الضمير ولا يدل على عدم احتياجه الى العائد يعني الربط او نفي الخاص لا يدل على نفي العام فانه مع ما قيل

المراد من قوله انما هو الجواب في كليهما فالقول بوجوب التقديم في الزيدان قلنا دون في نعم الرجل زيدكم نعم على ان تفسيره المذكور
ابو عبد الله وان كان ابو عبد الله كقوله اجازة ابو الحسن وقال الرضي وضع المخصوص الضمير فلان في موضع تمييز جازي سواء
لم يكن فمفسر سيبويه يجوز في الشرط ان يكون بلفظه الاول لم يجر عنه وقال الاخصر يرجح نحو وان لم يكن بلفظه الاول
في الشرط ان وفي غيره قوله وكون الخبر تفسير المبتدأ لم يجر عنه كثير من الفاعل من الربط وعدم من صاحب المعنى حيث قال وما
من روابط الجملة بما هي خبر مبتدأ من اولي المعنى ومن هذا اجاب ضمير الشان والعلقة نحو هو واحد ونحو فا وحي
شأنه فمفسر ابي زيد كفروا وما ذكره الرضي من ان الجملة الواقعة خبرا لانج من ان يكون هي المبتدأ معني او لا فان كانت كقوله
الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قوله مقول زيد قائم لا يتألفا به بلا ضمير لانها هو يدل على ان كون الخبر تفسير
المبتدأ لا يحتاج الى الضمير ولا يدل على عدم احتياجه الى العائد يعني الربط او نفي الخاص لا يدل على نفي العام فانه مع ما قيل
منه لا يفتي قال في ذلك المقام فان قيل فيجوز ان الضمير بانما هو الزيدان قلنا والزيدون قلنا قلنا يتبين بالبدل من ضمير فان
لم يجز في انما هو الضمير لان الضمير لا يفتي ليس على ما ينبغي وان المخصوص من حيث الامتداد وان جواز الاستباس بالبدل في نعم الرجل
وكما لم يمتد الاخر مقدر قلنا لا معنى لتمييزه فيه وعدم تميزه في الزيدان قلنا بدون فارق مع ان المخصوص من حيث الامتداد
قلنا يكون كليهما خلاف الاصل فيكون من قيل جواز الاستباس لان الاستباس لا يمتد من حيث هو بل من حيث هو المذكور
يستلزم تقديم الخبر وهو انما خلاف الاصل فيكون خلاف الاصل لا يستلزم خلاف الاصل والابتداء يستلزم ان يكون
صدر الاستباس وفيه ان الابدال اليعني يستلزم خلاف الاصل وهو ان يكون البدل من في حكم التسمية صريح به الفاضل السندى في نحو
وبالحكمة الفرق الذي ذكره الفاضل السندى بين صور جواز الاستباس والانتباس ان كان من غير انما هو الضمير فالجواب ليس في شي
اجاود الا انما هو الجواب في كليهما فالقول بوجوب التقديم في الزيدان قلنا دون في نعم الرجل زيدكم نعم على ان تفسيره المذكور
ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في شرح الفصل حيث قال كون المخصوص خبر مبتدأ من اولي من وبين لفظا ومعنى ما لفظه فلان
المبتدأ اذا كان خبره فلما قلنا ان لا يتقدم عليه وفي جملة ذلك كك مخرج من هذه القاعدة وهو بغيره والاخر اذا كان خبره
جملة فلما يد من ضمير ولا ضمير بنا وما هو من ان الرجل الجنس فقد تقدم سواء ووجوده في وقوعه بجنس موضع الضمير
قائما ليعني من حيث هو ان الابهام يناسب التفسير وهذا جعل خبر مبتدأ كان التفسير فيه محققا وهو المفهوم منه واذا جعل مبتدأ
لم يكن محققا فلان الوجه هو الثاني لان هذا الكلام صريح في وجوب التقديم في المثال المذكور مع ان الفعل ليس سندا للضمير
المبتدأ بل سندا الى الظاهر ولو كان مقصودا من قوله وان كان الخبر فلما ذكره الرضي لما قال بوجوب فالقصر منه ان يكون الفعل
سندا الى ضمير المبتدأ مستمرا او بارزا وان يكون سندا الى الظاهر يكون المبتدأ التفسير من ذلك يستلزم المبتدأ بالبدل من الفاعل
منه اخرج نحو زيد قام ابو لهو واخر فالقصر ان السند في الجملة الواقعة خبرا اذا كان فلما تباين على نحو ما ذكرنا وجب تفسيره فلان
في نحو السندى وان كان الخبر فلما له لاجل جملته باعتبار الصورة فلما يد ونحوه فلان الزيدان لان الجملة صورة لافضل خلاف نحو زيد
قام فان الجملة فعل لاجل صورة ليس على ما ينبغي بل ان قول المصنف كون المخصوص خبر مبتدأ من اولي ليس على ما ينبغي بل
قوله ووضع المخصوص الضمير في المعنى والثالث من روابط الجملة بما هي خبر مبتدأ من اولي المبتدأ بلفظه واكثر وقوعه في مقام التفسير
والقديم نحو ما قلنا انما هو الجواب في كليهما فالقول بوجوب التقديم في الزيدان قلنا دون في نعم الرجل زيدكم نعم على ان تفسيره المذكور
ابو عبد الله وان كان ابو عبد الله كقوله اجازة ابو الحسن وقال الرضي وضع المخصوص الضمير فلان في موضع تمييز جازي سواء
لم يكن فمفسر سيبويه يجوز في الشرط ان يكون بلفظه الاول لم يجر عنه وقال الاخصر يرجح نحو وان لم يكن بلفظه الاول
في الشرط ان وفي غيره قوله وكون الخبر تفسير المبتدأ لم يجر عنه كثير من الفاعل من الربط وعدم من صاحب المعنى حيث قال وما
من روابط الجملة بما هي خبر مبتدأ من اولي المعنى ومن هذا اجاب ضمير الشان والعلقة نحو هو واحد ونحو فا وحي
شأنه فمفسر ابي زيد كفروا وما ذكره الرضي من ان الجملة الواقعة خبرا لانج من ان يكون هي المبتدأ معني او لا فان كانت كقوله
الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قوله مقول زيد قائم لا يتألفا به بلا ضمير لانها هو يدل على ان كون الخبر تفسير
المبتدأ لا يحتاج الى الضمير ولا يدل على عدم احتياجه الى العائد يعني الربط او نفي الخاص لا يدل على نفي العام فانه مع ما قيل

المراد من قوله انما هو الجواب في كليهما فالقول بوجوب التقديم في الزيدان قلنا دون في نعم الرجل زيدكم نعم على ان تفسيره المذكور
ابو عبد الله وان كان ابو عبد الله كقوله اجازة ابو الحسن وقال الرضي وضع المخصوص الضمير فلان في موضع تمييز جازي سواء
لم يكن فمفسر سيبويه يجوز في الشرط ان يكون بلفظه الاول لم يجر عنه وقال الاخصر يرجح نحو وان لم يكن بلفظه الاول
في الشرط ان وفي غيره قوله وكون الخبر تفسير المبتدأ لم يجر عنه كثير من الفاعل من الربط وعدم من صاحب المعنى حيث قال وما
من روابط الجملة بما هي خبر مبتدأ من اولي المعنى ومن هذا اجاب ضمير الشان والعلقة نحو هو واحد ونحو فا وحي
شأنه فمفسر ابي زيد كفروا وما ذكره الرضي من ان الجملة الواقعة خبرا لانج من ان يكون هي المبتدأ معني او لا فان كانت كقوله
الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قوله مقول زيد قائم لا يتألفا به بلا ضمير لانها هو يدل على ان كون الخبر تفسير
المبتدأ لا يحتاج الى الضمير ولا يدل على عدم احتياجه الى العائد يعني الربط او نفي الخاص لا يدل على نفي العام فانه مع ما قيل

[illegible]

[illegible][illegible]

سواء بشرط ان يكون فضله بغير الطرف اليه نحو كون زيد ضاربا بذا كلامه وهو يشهد بعدم جواز الفضل بين كان وجزا الفاعل
تدبر ان الفضل بين العامل والمعمول يكون بالفاعل قويا وصرح بان الافعال التي تصير عمل ضعيفة وعدم جواز الفضل بين الفعل
والفاعل اي حيث قيد جواز الفضل بين العامل والقوى وهو لان يكون المعمول فضله لكن جواز افعال الاول عند البصريين وانما
غيره صريح في جواز الفضل بين الفعل والفاعل مطلقا اذ لا ضرورة لهم في باب التنازع ليجعل في ذلك حتى يقتصر على موافقة
ان يتجازع الضعيف حسن ومع القوة قبيح او الجواز على الاطلاق مذهب بعض الجواز على التفضيل مذهب آخرون ثم قال
المعترض ثم انما انتفاع على المعجزة متوكل بالاجنبى وان متنع وان كان المعمول نفا كما لا يجزى في سلة العمل انه
لم يجزى وارفع حسن على انه جواز لكل لما يلزم الفضل بالاجنبى بين حسن ومحمول وهو منه بالكل وهو اجنبى مع ان المعمول طرف او
جواز له ولكن كيف الجزى متوكل على المعجزة كعمل المذكور تفسير المعجزة بذا لفظه اقول وفيه بحث ايضا اما اولها فلان لا مزيل
بالاجنبى كيف وقد قال العلامة الثاني الحق التنازلى في شرح المفتاح في القانون الثاني من لمعاني في السباب
الثاني من ان علة تلك في قوله كعمله تلك يا جبر وخاله قد عدا قد حلت على عشارى بوجوه اوليت جبره وكم طرف ومصدر
لوقوع حلت وش هذا لا بد من الفضل بين العامل والمعمول بالاجنبى كما تقول عمر ١١٠ يوم الجملة او ضارب يده يضر يده
او زيد ضارب وصرح به ايضا السيد السد قدس سره في ذلك الباب مما ثانيا فلان لا يلزم من عدم جواز الفضل بالاجنبى
بين العامل والضعيف ومحمول كاسم تفضيل ولو بالطرف عدم جواز الفضل مطلقا ولو بالطرف كيف وقد قال الشيخ الرضى في
سلسلة الكحل لورفع حسن على انه جواز لكل لزم الفضل بين العامل والضعيف ومحمول بالاجنبى ولا يجوز ذلك بل قد يجوز ذلك في العامل
القوى نحو زيد كان عمرو ضاربا بذا كلامه نظرا عن دعوى الانفصال والاختصاص في الانتفاع او الجواز على التقدير ليس بضا
فالانظر انية ما في الآية يبنى على مذهب الجواز للامكان الى التكميل الذي ذكره الفاضل السندى مع انه ليس تمام والتقدير الذي
قال به المعترض قوله كمن في جانب التبريد اشار الى ان لفظ الحق مصروف عن الظواهر اطلاق المبدأ لظرف الضمير مع انه ليس ك
قوله الما قبل بالمرءه تكون ان الضمير مضمرة للجملة الاسمية كما ان الجملة الفعلية فيها اول الاسمية بمصدرية جزمها مضى خالى الاسم
اخا ان الجزم شق او معنى المصدر او يكون مطلق معناه نحو بقلتي ان زيد اقام اى بقلتي قيام زيد او بقلتي ان زيد اخوك اى بقلتي
اخوة زيد لك او بقلتي ان هذا زيدى بقلتي كونه زيد اقال خوف ليس ان المقصود وفيه ان خوف ليس مرجح لا موجب ولا اقال المصدر
في شرطية التفسيره ونظرا بالنسب عند خوف لبس الغيرة بالصنعة قال مثل عندى انك قائم تدين عند تعقيم الجركون ان المقصود
اسما وجزمها بالمال بالمرءه مبتدأ والمقدم خبره اذ لا يجوز كون مقدم متعلقا بخبر ان او خبر المبتدأ جزمها مقصود كان او مكسورة لان
الاولى موصولة وما في غير الوصول لا يتقدم عليه ولثانية صدر الكلام فلا يتقدم عليه ما في مرده وذا اذا لم يقع ان بعد التعيين
كونها مفتوحة بعده كقولها اقال وقد تعذر والجزم قال الرضى قد اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انة
يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط ويدخل ايضا على
المضارع فيضاف الى التحقيق في الاغلب التفسير وقد يستعمل التحقيق مجرما من معنى التفسير يستعمل التفسير في موضع الترجع بذا كلامه وصرح
به الشرح قدس سره ايضا في بحث قد قد في التحقيق مع التفسير فاقبل لفظ قد التحقيق ليس على ما يبنى مما قيل في مرده ومن قال

والجزم انما يكون في
المرءه بذا كلامه وهو يشهد بعدم جواز الفضل بين كان وجزا الفاعل
تدبر ان الفضل بين العامل والمعمول يكون بالفاعل قويا وصرح بان الافعال التي تصير عمل ضعيفة وعدم جواز الفضل بين الفعل
والفاعل اي حيث قيد جواز الفضل بين العامل والقوى وهو لان يكون المعمول فضله لكن جواز افعال الاول عند البصريين وانما
غيره صريح في جواز الفضل بين الفعل والفاعل مطلقا اذ لا ضرورة لهم في باب التنازع ليجعل في ذلك حتى يقتصر على موافقة
ان يتجازع الضعيف حسن ومع القوة قبيح او الجواز على الاطلاق مذهب بعض الجواز على التفضيل مذهب آخرون ثم قال
المعترض ثم انما انتفاع على المعجزة متوكل بالاجنبى وان متنع وان كان المعمول نفا كما لا يجزى في سلة العمل انه
لم يجزى وارفع حسن على انه جواز لكل لما يلزم الفضل بالاجنبى بين حسن ومحمول وهو منه بالكل وهو اجنبى مع ان المعمول طرف او
جواز له ولكن كيف الجزى متوكل على المعجزة كعمل المذكور تفسير المعجزة بذا لفظه اقول وفيه بحث ايضا اما اولها فلان لا مزيل
بالاجنبى كيف وقد قال العلامة الثاني الحق التنازلى في شرح المفتاح في القانون الثاني من لمعاني في السباب
الثاني من ان علة تلك في قوله كعمله تلك يا جبر وخاله قد عدا قد حلت على عشارى بوجوه اوليت جبره وكم طرف ومصدر
لوقوع حلت وش هذا لا بد من الفضل بين العامل والمعمول بالاجنبى كما تقول عمر ١١٠ يوم الجملة او ضارب يده يضر يده
او زيد ضارب وصرح به ايضا السيد السد قدس سره في ذلك الباب مما ثانيا فلان لا يلزم من عدم جواز الفضل بالاجنبى
بين العامل والضعيف ومحمول كاسم تفضيل ولو بالطرف عدم جواز الفضل مطلقا ولو بالطرف كيف وقد قال الشيخ الرضى في
سلسلة الكحل لورفع حسن على انه جواز لكل لزم الفضل بين العامل والضعيف ومحمول بالاجنبى ولا يجوز ذلك بل قد يجوز ذلك في العامل
القوى نحو زيد كان عمرو ضاربا بذا كلامه نظرا عن دعوى الانفصال والاختصاص في الانتفاع او الجواز على التقدير ليس بضا
فالانظر انية ما في الآية يبنى على مذهب الجواز للامكان الى التكميل الذي ذكره الفاضل السندى مع انه ليس تمام والتقدير الذي
قال به المعترض قوله كمن في جانب التبريد اشار الى ان لفظ الحق مصروف عن الظواهر اطلاق المبدأ لظرف الضمير مع انه ليس ك
قوله الما قبل بالمرءه تكون ان الضمير مضمرة للجملة الاسمية كما ان الجملة الفعلية فيها اول الاسمية بمصدرية جزمها مضى خالى الاسم
اخا ان الجزم شق او معنى المصدر او يكون مطلق معناه نحو بقلتي ان زيد اقام اى بقلتي قيام زيد او بقلتي ان زيد اخوك اى بقلتي
اخوة زيد لك او بقلتي ان هذا زيدى بقلتي كونه زيد اقال خوف ليس ان المقصود وفيه ان خوف ليس مرجح لا موجب ولا اقال المصدر
في شرطية التفسيره ونظرا بالنسب عند خوف لبس الغيرة بالصنعة قال مثل عندى انك قائم تدين عند تعقيم الجركون ان المقصود
اسما وجزمها بالمال بالمرءه مبتدأ والمقدم خبره اذ لا يجوز كون مقدم متعلقا بخبر ان او خبر المبتدأ جزمها مقصود كان او مكسورة لان
الاولى موصولة وما في غير الوصول لا يتقدم عليه ولثانية صدر الكلام فلا يتقدم عليه ما في مرده وذا اذا لم يقع ان بعد التعيين
كونها مفتوحة بعده كقولها اقال وقد تعذر والجزم قال الرضى قد اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انة
يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط ويدخل ايضا على
المضارع فيضاف الى التحقيق في الاغلب التفسير وقد يستعمل التحقيق مجرما من معنى التفسير يستعمل التفسير في موضع الترجع بذا كلامه وصرح
به الشرح قدس سره ايضا في بحث قد قد في التحقيق مع التفسير فاقبل لفظ قد التحقيق ليس على ما يبنى مما قيل في مرده ومن قال

[illegible]

للتفصيل والتحقيق ردود اللفظين بمعنى تحقيق أو المجازي من غير صراف من الحقيقة بل ليس على ما ينبغي تخدير قوله من غير تقدير
عن إشارة إلى أن تعدد الخبر بحسب تعدد المبدء أو مظهره غير محتاج إلى البيان إذا المبدء المبدء لا يتصور بدون الخبر بل هو ليس
بتعدد وفي الحقيقة فالتعدد وإن يكون لمبدء أو صرح بان أو أكثر فقولك بها عالم وجايل ليس من تعدد الخبر قوله فانها في الحقيقة
خبر واحد أو اثبات في جميع الأجزاء الكيفية المتوسطة لا كأحد من الطرفين فافهم ان تضامنا معاً خبراً واحداً بتأويل خبر لفظي
ففيه بحث لأنه إن أراد أن ليس المقصد اثبات كل منهما على وجه الكمال فهو مسلم لكن ذلك لا يوجب التناول كيف هو محتمل أن يكون
المقصد اثبات كل منهما في الجملة وإن أراد أن ليس المقصد اثبات كل منهما على وجه الكمال ولأن الجملة فهو محتمل كيف والمجموع بين
الحلولة والخمسة على ما قال الله قدس سره في الحاشية ومواثبات لها في الجملة قوله وفي هذه الصورة أي في الصورة التي
تعددية الخبر بحسب اللفظ فقط والمبدء واحد كما صرحوا فافهم ففهم أن ما قيل قوله في هذه الصورة ترك العطف أو إلى أنما يتم إذا تم
المبدء أو مجموعاً عالم وجايل فانه ح العطف واجب ليس على ما ينبغي لأن وجوب العطف لا يفي في قدس سره لأنه ليس من أواد
الصورة المذكورة وبالمجمل حكم الشايد ولو ترك العطف في صورة فاصلة لا ساطعاً فإن قلت يلزم من العطف انصاف كل منهما
بالعلم والمجمل من المراد أحد عالم والأخر جايل فكيف يصح قيل اعتبر العطف ثم جعل المجموع خبراً على إرادة التفصيل اعتماداً على غير
السامع قوله وجوز العطف في الصورة المذكورة ثم العطف فيها لا يحتاج إلى اعتباره أو لا ثم جعل المجموع خبراً كما قيل قوله والمبدء
بالعطف أي الذي حصل تعدد الخبر بحسب عطف على الخبر وهو العطف فافهم في قوله بل هو راجع إلى الالف واللام في قوله المتعدد
الذي هو عبارة عن العطف فانه من ما قيل غير من العبارة أن التوابع عالم وعاقل في قولنا زيد عالم وعاقل وليس الأمر كـ
فألاولى أن يقول الله قدس سره بل العطف من توابع الخبر قوله وهو سببية الاول للثاني في قوله يكون الاول مبدءاً والثاني
لأنما كانت به في بحث نظم الحاشية ما احتاج إلى قولها والحكمه قال الرضى لا يلزم مع الفاعل أن يكون الاول سبباً للثاني بل اللازم
أن يكون ما بعد الفاعل لازماً لمضمون ما قبله كما في جميع بشرطه والخبر أي قوله لم يقل أن الموت الذي تقومون الآية للملاقاة لازمة
للفرا وليس الفاعل سبباً للملاقاة وكذلك في قوله تم وما يلزم من نعمته فمن الله كون النعمة ثم قوله لازمة فصوله معناه فلا يربك قوله
أن بشرطه سبباً للخبر وهذا الكلام وهو مرجح أن القائل سببية الشرط لبعض النعمه فافهم في سبب الجمود النعمه ليس على ما ينبغي
قوله فلا بد أي إذا قيل أو الحكمه لا يرد الآية الكريمة لأن حصول النعمه للثاني ملتبس أن لم يكن سبباً لكونها من الله تعالى لكنه سبب
الحكمه بانها منه ثم قال فيصير دخول الفاعل في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظر إلى مجرد تضمن المبدء أسنى بشرطه إلى أن جوازاً لا
الشرطية قوله فيصير أنها جازية مبتدأ نظري في الخبر وتضمنه معنى بشرطه ولم يقتضيه لعل لا عليه ولا بعدم قصد وعند قصد العلة لا يجب
الدخول مطلقاً كما لا يجب عدم الدخول عند عدم قصد التقيد لجوازها وذكرنا في مقابلة ما بالحق تفصيل المجل يدل على ذلك
كما لا يخفى وفيه بحث أما ودخل الفاعل المسمى مرجح بان جوازاً لا من أنها قصد سببية لا غير حيث قال فيصير دخول الفاعل في خبر
إذا قصد سببية أو المازنة والأفلاقتية ثم دخل الفاعل بقصد سببية بشرطه بان جوازاً عند عدم قصد وهو عالم مثلاً إذا قصد
بعدم قصد ما يتل على مجرد التضمن وقوله والأفلاقتية في ذلك وأما ما قلنا من الرضى مرجح بان دخول الفاعل في خبر التقيد لا يذكر
بأنه لا واجب حيث قلنا علم أن الفاعل يدخل في خبر المبدء الواقع بعداً وجوازاً يدخل جوازاً في مبتدأ مذكورة وهو شئان أحدهما

[illegible][illegible]

[illegible]

وجواب القسم الاكبر اني الاغلب قوله منسوب الى الفاعل او المفعول او كليهما مع الغضاب وغيره والذكر في الواضحة البديهة لمن
 وشرح الغضاب والرضى كونه مضافا الى الفاعل او المفعول او كليهما فان لم يشترط في الضابط كونه مضافا فالجواب ما ذكره الله تعالى
 فان شئت كما يدل عليه ما شئت من بين العلامات ان اضافة المصدر في نحو ضربني زيد في الدار فتدبر المصدر ما ذكره الرضي في وجه اعادة
 ضربني زيد المصدر اسم الجنس اذا اتصل بغيره فيتم تخصيصه بغيره فيكون في قوله ضربني زيد في الدار فتدبر المصدر ما ذكره الرضي في وجه اعادة
 ما ذكره ثم الرضي وغيره من الغضاب اليها نحو تضاربنا فاشين وهو بظاهره غير مستقيم او معناه كونه من جنس ضرب كمن في صدر والغضاب لا يكون
 كل ضارب بآخر وبالآخرة وايضا هو لازم لا ينقول من ضارب الله تعالى واحد قوله بعده حال مفردا وحمله على قوله فاعلمنا ان الله تعالى
 مسمى بغيره كان فاما من التقدير على بغيره حاصل اذا كان كان ذال في لا يخلو ما فيه من تكرار الكون فلم يخل كان ذال في خبر العلي
 قلنا لا يجوز ذلك على ما ذكرنا بولي لان البصير في كان ان عاد الى على زمان يكون الحرف الاما لادان عاد الى زيد في البيت اولا عايداً
 اية كسب معهما الواو وغيره كسا في آخر صلحهم اقرب ما يكون البصير من ربه وهو صاحب احوال خلة وقد وقعت من العدة فيجب معها
 صلاته الحالية والسا في يجوز تجزئها عن الواو وتوهم ما سوي خبر البيت قوله مضافا الى ذلك المصدر انما يشترط ذلك لان البيت في انما يشترط
 ان يكون مصدر حقيقة وحكاية اسم التفضيل الغضاب الى المصدر يعني المصدر لا لبعض وايضا ان يكون مصدر احكاما وتأويله
 ان جعل قوله او كان اسم التفضيل مقابلاً لقوله او كان مصدر بصورة او تبا ويغيره مناسب قوله واخطب ما يكون الا سيبر قائماً بال الرضي
 يجوز في الحال السامد لم يجر من فعل الغضاب الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون عند الانشراح والمبرد ومنه سيبويه والاول
 جواز ذلك لا يخلو ذلك ان يكون الخطب ياراً فجاز حمله قائماً ايضاً ولا يجوز في ذلك بعد صريح المصدر في الضرورة فلا تقول
 ضربني زيد قائماً اولاً لاجاز في اول الكلام ولا شك ان الجازي ليس الجازي في الفعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون
 مجازاً اكثر شري العودين وضربني زيد فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الا سيبر قائم فيكون قد مضت الوقت اخطب قائماً
 كما فيهم مناراً صائراً وليله قائماً ويرجع هذا التقدير انما سمع اخطب ما يكون الا سيبر يوم الجمعة بفتح يوم الجمعة هذا الكلامه قوله اذا كان
 قائماً اذا مضى على ظرفية وهي ضربني زيد افاضل في وقت قيامه وكذا اخطب الوان الا سيبر حاصل في وقت قيامه ويجوز كونه
 مرفوع المعلى ايضاً على انه خبر البيت بعد افعال المضاف الى ما المصدرية تقدير زمان مضاف الى المصدرية والتقدير اخطب اوقات كون
 الا سيبر وقت قيامه وذلك لكثرة وقوع المصدرية موقع الظرف بجملات المصدر المرفوع فان وقوعه موقعه قليل وعنه لبعضهم يجوز
 كون اذا مرفوع المحل في مصدره فيكون ايضاً تقدير زمان مضاف اليه والتقدير وقت ضربني زيد اوقات قيامه وانما قد الزمان لا
 المصدر لا يجر عنه الزمان بما ذكر في شرح الباب وقال المصريح في الايضاح نعم بعض النحويين ان ما في اخطب ما يكون الا سيبر
 قائماً يجوز ان يكون ظرفية فيكون اخطب زماناً ضرورة ان فعل لا يضاف الا الى ما هو مبني له ويكون الجواز ان نفس اذا المقدر
 غير متعلق لانها هي المحنة فظهر ان ما قبل لا يجوز تقدير زمان مضاف الى المصدرية في المثال المذكور ونحوه على تقدير نصب قائماً
 وانما يجوز على تقدير رفعه على الجزية ليس بسيد غير مرفوع على القائل بالتقدير ان الضابط مشروط بكون البيت المصدر او اسماً
 بمعنى المصدر كما فعل المضاف الى المصدر وفضل التخصيص على ذلك التقدير يظن لا مصدر وجعل الاعمال المضاف الى المصدر رافع
 من المضاف اليه واسطاً وبواسطه لا يجدي في ذلك نفعاً ولو سلم شكل بصري زيد قائماً اذا قدر زمان ضربني الا ان يقر المراء

قوله لا يخلو ذلك على ما ذكرنا بولي لان البصير في كان ان عاد الى على زمان يكون الحرف الاما لادان عاد الى زيد في البيت اولا عايداً
 اية كسب معهما الواو وغيره كسا في آخر صلحهم اقرب ما يكون البصير من ربه وهو صاحب احوال خلة وقد وقعت من العدة فيجب معها
 صلاته الحالية والسا في يجوز تجزئها عن الواو وتوهم ما سوي خبر البيت قوله مضافا الى ذلك المصدر انما يشترط ذلك لان البيت في انما يشترط
 ان يكون مصدر حقيقة وحكاية اسم التفضيل الغضاب الى المصدر يعني المصدر لا لبعض وايضا ان يكون مصدر احكاما وتأويله
 ان جعل قوله او كان اسم التفضيل مقابلاً لقوله او كان مصدر بصورة او تبا ويغيره مناسب قوله واخطب ما يكون الا سيبر قائماً بال الرضي
 يجوز في الحال السامد لم يجر من فعل الغضاب الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون عند الانشراح والمبرد ومنه سيبويه والاول
 جواز ذلك لا يخلو ذلك ان يكون الخطب ياراً فجاز حمله قائماً ايضاً ولا يجوز في ذلك بعد صريح المصدر في الضرورة فلا تقول
 ضربني زيد قائماً اولاً لاجاز في اول الكلام ولا شك ان الجازي ليس الجازي في الفعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون
 مجازاً اكثر شري العودين وضربني زيد فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الا سيبر قائم فيكون قد مضت الوقت اخطب قائماً
 كما فيهم مناراً صائراً وليله قائماً ويرجع هذا التقدير انما سمع اخطب ما يكون الا سيبر يوم الجمعة بفتح يوم الجمعة هذا الكلامه قوله اذا كان
 قائماً اذا مضى على ظرفية وهي ضربني زيد افاضل في وقت قيامه وكذا اخطب الوان الا سيبر حاصل في وقت قيامه ويجوز كونه
 مرفوع المعلى ايضاً على انه خبر البيت بعد افعال المضاف الى ما المصدرية تقدير زمان مضاف الى المصدرية والتقدير اخطب اوقات كون
 الا سيبر وقت قيامه وذلك لكثرة وقوع المصدرية موقع الظرف بجملات المصدر المرفوع فان وقوعه موقعه قليل وعنه لبعضهم يجوز
 كون اذا مرفوع المحل في مصدره فيكون ايضاً تقدير زمان مضاف اليه والتقدير وقت ضربني زيد اوقات قيامه وانما قد الزمان لا
 المصدر لا يجر عنه الزمان بما ذكر في شرح الباب وقال المصريح في الايضاح نعم بعض النحويين ان ما في اخطب ما يكون الا سيبر
 قائماً يجوز ان يكون ظرفية فيكون اخطب زماناً ضرورة ان فعل لا يضاف الا الى ما هو مبني له ويكون الجواز ان نفس اذا المقدر
 غير متعلق لانها هي المحنة فظهر ان ما قبل لا يجوز تقدير زمان مضاف الى المصدرية في المثال المذكور ونحوه على تقدير نصب قائماً
 وانما يجوز على تقدير رفعه على الجزية ليس بسيد غير مرفوع على القائل بالتقدير ان الضابط مشروط بكون البيت المصدر او اسماً
 بمعنى المصدر كما فعل المضاف الى المصدر وفضل التخصيص على ذلك التقدير يظن لا مصدر وجعل الاعمال المضاف الى المصدر رافع
 من المضاف اليه واسطاً وبواسطه لا يجدي في ذلك نفعاً ولو سلم شكل بصري زيد قائماً اذا قدر زمان ضربني الا ان يقر المراء

[illegible][illegible][illegible][illegible]

وان من اياك بطلان صدارة ابن ومن ان لم يقد على ان و بطلان صدارة ابن قد علم ان قلت كل ما يغير معنى الكلام
ويؤثر في معنوه فترتبة الصدارة كرت النفي وحرف التثنية والاستفهام وتثنية وتخصيص والعوض وغير ذلك وان المكسورة وك
معنى الجوز فخط وان كيد فتربا لثبات التثنية المعنى فقام ذلك كان حرف ابتداء فذلك وجب تقديرها بالكلام صرح به الرشي
قوله لان هذه الحروف فروع فان قلت هذا الديل جاز فيها المجازية ان علمنا ليس فترامل ليس قلنا لان معنى ما ومعنى
ليس شيء واحد كان ترتيب معمولها كترتيب معمولي ليس تطبيقا للفظ بالمعنى فخلت ان فانه ليس بمعنى العمل المتدبر على السواء
بل معناه يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظها بالكلام الرضي قوله في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة فكلما يجوز تقديم خبر المتب
اذا كان مبتدأ مع خطا فترتبة كونه خبرا قائم بغيره كذا في خبر ان اذا كان ظاهرا قوله وفي وجوب اذا كان الاسم
معرفة فكلما يجوز تقديم خبر المتبدا عنه فكذلك التثنية التثنية فكلما يجوز تقديم خبر المتبدا عنه فكلما يجوز تقديم خبر المتبدا عنه
عن شيخنا القاهر قدس سره العزوة من ضايع ان تبيد النكرة لان يصليع مبتدأ القول ان شوا او شوا وجب ان ياتي
الافعال فاعلم ان في هذا التركيب نكرة وجوه وفروع وهو من لذة العيش في المعراج الثاني فلو كان التقديم عند ذلك وجب
لوجب فيه ايضه ولا يخفى ان هذا على العالمين بالتخصيص دون العالمين بالفائدة لانهم ضبطوا موطن الفائدة وصرحوا
بشرطه وبميت واحد منها وهو العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه ما يسوغ الابداء وقال لا الكثرة قد
استعمل مع فاعلم ان لم يقصد فيه المحدث فالقلام حرف تعريف لا موصول فلو سلم حذف الموصول مع بعض الصلة جاز
اداسا من انما انما لم يقصد فيه المحدث فالقلام حرف تعريف لا موصول فلو سلم حذف الموصول مع بعض الصلة جاز
عند بعض مخرج به السيد قدس سره العزيز في اول شرح الفتح على ما مر قوله اي معنى صفة الى آخره لا نفي الجنس والذات
بدون ملاحظة الصفات غير معقول فدلنا في نحو قولك لابل موجودا وبالدان نفي الوجود عن الرجل وان كان يستلزم نفي الرجل نفسه
وايضا الغالب هو نفي صفة الجنس فانه في قولك لابل موجودا وبالدان نفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس ثم يتم التسمية فيا هو نفي الوجود ولو
على نفي الجنس لم يتم في ما هو نفي صفة الجنس فلا بد في التسمية من ملاحظة حال بعض الافراد وحينئذ يصح عمل العبارة على الظن ولا
حاجة الى الصرف عنه قوله فلما يرد نحو يضرب في لابل يضرب البوه اذا اثر اللفظ وبو لث لم يورث لاني يضرب فخطب في
مجموع الفعل والغافل وكذا اثر المعنوي اذا لا ينفق عن الرجل يضرب بل ضرب الاب وكونه ضار باثم ارتفاع الجرح بل في انما
الذكر عند الاختش والاكترين واما سيويو فقال ارتفاع خبرا عن افرادهما فخطا بل قائم بما كان مرفوعا بقل وخلا
لا بهما ولا خلاف بين البصريين في ارتفاعهما بها اذا كانا صهبا ما ملخصه في النفي واما الكوفيون فيقولون ارتفاع خبرا بالابتداء لا بها
وكذا خبر ان كما حفت فالله من جميع النفاة في قول الرضي وارتفاع خبرا بها ان لم يكن اسمها مبتدأ عند جميع النفاة وان كان اسمها مبتدأ
نحو لابل فليت قال سيويو بارتفاعه بكونه خبرا مبتدأ ولا راجع مرفوع المحل بالابتداء هو البصريون اعلم ان خبرا لا يتقدم على
اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا صرح به في النفي قال لا اعلام ربل فليت قال الرضي والظن في البصرية الاستفراق مع ارتفاع
المبتدأ المنكر بعد بالان النكرة في سياق غير الموصوب للعموم على انما سواء كانت مع لا او ليس واخر جاس حروف النفي
او النفي والاستفهام ومثل ان يكون لغير الاستفراق مع القرينة نحو لابل في الدار بل رجلا وانما اذا انتصب اسمها

ان من اياك بطلان صدارة ابن ومن ان لم يقد على ان و بطلان صدارة ابن قد علم ان قلت كل ما يغير معنى الكلام
ويؤثر في معنوه فترتبة الصدارة كرت النفي وحرف التثنية والاستفهام وتثنية وتخصيص والعوض وغير ذلك وان المكسورة وك
معنى الجوز فخط وان كيد فتربا لثبات التثنية المعنى فقام ذلك كان حرف ابتداء فذلك وجب تقديرها بالكلام صرح به الرشي
قوله لان هذه الحروف فروع فان قلت هذا الديل جاز فيها المجازية ان علمنا ليس فترامل ليس قلنا لان معنى ما ومعنى
ليس شيء واحد كان ترتيب معمولها كترتيب معمولي ليس تطبيقا للفظ بالمعنى فخلت ان فانه ليس بمعنى العمل المتدبر على السواء
بل معناه يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظها بالكلام الرضي قوله في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة فكلما يجوز تقديم خبر المتب
اذا كان مبتدأ مع خطا فترتبة كونه خبرا قائم بغيره كذا في خبر ان اذا كان ظاهرا قوله وفي وجوب اذا كان الاسم
معرفة فكلما يجوز تقديم خبر المتبدا عنه فكذلك التثنية التثنية فكلما يجوز تقديم خبر المتبدا عنه فكلما يجوز تقديم خبر المتبدا عنه
عن شيخنا القاهر قدس سره العزوة من ضايع ان تبيد النكرة لان يصليع مبتدأ القول ان شوا او شوا وجب ان ياتي
الافعال فاعلم ان في هذا التركيب نكرة وجوه وفروع وهو من لذة العيش في المعراج الثاني فلو كان التقديم عند ذلك وجب
لوجب فيه ايضه ولا يخفى ان هذا على العالمين بالتخصيص دون العالمين بالفائدة لانهم ضبطوا موطن الفائدة وصرحوا
بشرطه وبميت واحد منها وهو العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه ما يسوغ الابداء وقال لا الكثرة قد
استعمل مع فاعلم ان لم يقصد فيه المحدث فالقلام حرف تعريف لا موصول فلو سلم حذف الموصول مع بعض الصلة جاز
اداسا من انما انما لم يقصد فيه المحدث فالقلام حرف تعريف لا موصول فلو سلم حذف الموصول مع بعض الصلة جاز
عند بعض مخرج به السيد قدس سره العزيز في اول شرح الفتح على ما مر قوله اي معنى صفة الى آخره لا نفي الجنس والذات
بدون ملاحظة الصفات غير معقول فدلنا في نحو قولك لابل موجودا وبالدان نفي الوجود عن الرجل وان كان يستلزم نفي الرجل نفسه
وايضا الغالب هو نفي صفة الجنس فانه في قولك لابل موجودا وبالدان نفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس ثم يتم التسمية فيا هو نفي الوجود ولو
على نفي الجنس لم يتم في ما هو نفي صفة الجنس فلا بد في التسمية من ملاحظة حال بعض الافراد وحينئذ يصح عمل العبارة على الظن ولا
حاجة الى الصرف عنه قوله فلما يرد نحو يضرب في لابل يضرب البوه اذا اثر اللفظ وبو لث لم يورث لاني يضرب فخطب في
مجموع الفعل والغافل وكذا اثر المعنوي اذا لا ينفق عن الرجل يضرب بل ضرب الاب وكونه ضار باثم ارتفاع الجرح بل في انما
الذكر عند الاختش والاكترين واما سيويو فقال ارتفاع خبرا عن افرادهما فخطا بل قائم بما كان مرفوعا بقل وخلا
لا بهما ولا خلاف بين البصريين في ارتفاعهما بها اذا كانا صهبا ما ملخصه في النفي واما الكوفيون فيقولون ارتفاع خبرا بالابتداء لا بها
وكذا خبر ان كما حفت فالله من جميع النفاة في قول الرضي وارتفاع خبرا بها ان لم يكن اسمها مبتدأ عند جميع النفاة وان كان اسمها مبتدأ
نحو لابل فليت قال سيويو بارتفاعه بكونه خبرا مبتدأ ولا راجع مرفوع المحل بالابتداء هو البصريون اعلم ان خبرا لا يتقدم على
اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا صرح به في النفي قال لا اعلام ربل فليت قال الرضي والظن في البصرية الاستفراق مع ارتفاع
المبتدأ المنكر بعد بالان النكرة في سياق غير الموصوب للعموم على انما سواء كانت مع لا او ليس واخر جاس حروف النفي
او النفي والاستفهام ومثل ان يكون لغير الاستفراق مع القرينة نحو لابل في الدار بل رجلا وانما اذا انتصب اسمها

ان من اياك بطلان صدارة ابن ومن ان لم يقد على ان و بطلان صدارة ابن قد علم ان قلت كل ما يغير معنى الكلام
ويؤثر في معنوه فترتبة الصدارة كرت النفي وحرف التثنية والاستفهام وتثنية وتخصيص والعوض وغير ذلك وان المكسورة وك
معنى الجوز فخط وان كيد فتربا لثبات التثنية المعنى فقام ذلك كان حرف ابتداء فذلك وجب تقديرها بالكلام صرح به الرشي
قوله لان هذه الحروف فروع فان قلت هذا الديل جاز فيها المجازية ان علمنا ليس فترامل ليس قلنا لان معنى ما ومعنى
ليس شيء واحد كان ترتيب معمولها كترتيب معمولي ليس تطبيقا للفظ بالمعنى فخلت ان فانه ليس بمعنى العمل المتدبر على السواء
بل معناه يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظها بالكلام الرضي قوله في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة فكلما يجوز تقديم خبر المتب
اذا كان مبتدأ مع خطا فترتبة كونه خبرا قائم بغيره كذا في خبر ان اذا كان ظاهرا قوله وفي وجوب اذا كان الاسم
معرفة فكلما يجوز تقديم خبر المتبدا عنه فكذلك التثنية التثنية فكلما يجوز تقديم خبر المتبدا عنه فكلما يجوز تقديم خبر المتبدا عنه
عن شيخنا القاهر قدس سره العزوة من ضايع ان تبيد النكرة لان يصليع مبتدأ القول ان شوا او شوا وجب ان ياتي
الافعال فاعلم ان في هذا التركيب نكرة وجوه وفروع وهو من لذة العيش في المعراج الثاني فلو كان التقديم عند ذلك وجب
لوجب فيه ايضه ولا يخفى ان هذا على العالمين بالتخصيص دون العالمين بالفائدة لانهم ضبطوا موطن الفائدة وصرحوا
بشرطه وبميت واحد منها وهو العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه ما يسوغ الابداء وقال لا الكثرة قد
استعمل مع فاعلم ان لم يقصد فيه المحدث فالقلام حرف تعريف لا موصول فلو سلم حذف الموصول مع بعض الصلة جاز
اداسا من انما انما لم يقصد فيه المحدث فالقلام حرف تعريف لا موصول فلو سلم حذف الموصول مع بعض الصلة جاز
عند بعض مخرج به السيد قدس سره العزيز في اول شرح الفتح على ما مر قوله اي معنى صفة الى آخره لا نفي الجنس والذات
بدون ملاحظة الصفات غير معقول فدلنا في نحو قولك لابل موجودا وبالدان نفي الوجود عن الرجل وان كان يستلزم نفي الرجل نفسه
وايضا الغالب هو نفي صفة الجنس فانه في قولك لابل موجودا وبالدان نفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس ثم يتم التسمية فيا هو نفي الوجود ولو
على نفي الجنس لم يتم في ما هو نفي صفة الجنس فلا بد في التسمية من ملاحظة حال بعض الافراد وحينئذ يصح عمل العبارة على الظن ولا
حاجة الى الصرف عنه قوله فلما يرد نحو يضرب في لابل يضرب البوه اذا اثر اللفظ وبو لث لم يورث لاني يضرب فخطب في
مجموع الفعل والغافل وكذا اثر المعنوي اذا لا ينفق عن الرجل يضرب بل ضرب الاب وكونه ضار باثم ارتفاع الجرح بل في انما
الذكر عند الاختش والاكترين واما سيويو فقال ارتفاع خبرا عن افرادهما فخطا بل قائم بما كان مرفوعا بقل وخلا
لا بهما ولا خلاف بين البصريين في ارتفاعهما بها اذا كانا صهبا ما ملخصه في النفي واما الكوفيون فيقولون ارتفاع خبرا بالابتداء لا بها
وكذا خبر ان كما حفت فالله من جميع النفاة في قول الرضي وارتفاع خبرا بها ان لم يكن اسمها مبتدأ عند جميع النفاة وان كان اسمها مبتدأ
نحو لابل فليت قال سيويو بارتفاعه بكونه خبرا مبتدأ ولا راجع مرفوع المحل بالابتداء هو البصريون اعلم ان خبرا لا يتقدم على
اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا صرح به في النفي قال لا اعلام ربل فليت قال الرضي والظن في البصرية الاستفراق مع ارتفاع
المبتدأ المنكر بعد بالان النكرة في سياق غير الموصوب للعموم على انما سواء كانت مع لا او ليس واخر جاس حروف النفي
او النفي والاستفهام ومثل ان يكون لغير الاستفراق مع القرينة نحو لابل في الدار بل رجلا وانما اذا انتصب اسمها

[illegible][illegible]

1

مختار

عنه انما في قوله تعالى انما يصالحكم الله في الدين والكافين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عن أبيه

[illegible]

[illegible]

مرف اللفظ من القباور بل اقربته وكون بعض اخره والمرد ولا يصدق عليه الحد لولا ان على القباور لا يصدق قرينة والاولى
ان يقيد ان غره الامثلة في حكم الالهياد والتاثير وان الفعل سندا في القائل وقائم به كافي صورة الالهياد وقوله والمرد ليس
القائل بآية قيامه به وكونه وصفا فلا يرد ضربا لان زيد وان لم يكن فاعلا حقيقة لكنه فاعل حكما وانضرب
وان لم يكن قائما به لكنه وصف له على ان عدم القيام هم قال العلامة المتعارف في في التلويح في بحث الالفاظ العامة في
بحث اى ان الضرب صفة اضافية لها تعلق بالفعل وبهذا الاعتبار هو وصف له وتعلق بالمفعول به وبهذا الاعتبار
هو وصف له ولا انتفاع في قيام الالفاظيات بالمضامين فاقيل يرد عليه نحو ضرب زيد ضربا مع صيغة مجهول فان الضرب
ليس قائما بزيد سوا جعل الفاعل وهم من المتعدي اليه او ليس به ما ينبغي قوله وانما زيد لفظ الاسم قال المصريح انما قلت
انهم مجلات سلم الحدود ونحوه ضربت الثاني في قولك ضربت فانه شئ فعله المظهر الذي هو فاعل الفعل المذكور
درة ما لا حاجة الى ذكر الاسم لا يخرج ضربت الثاني لان كلمة ليس عبارة عن مطلق الشئ بل الشئ الذي هو مفعول فاعل
الفعل المذكور لا شك ان ضربت الثاني ليس مفعولا فاعل الفعل المذكور بل المفعول الثالث الذي هو مفعول له الضمة فصرحت الثاني
ليس بدخل في التعريف لان المفعول لمطابق شئ فعله فاعل فعل مذكور هو ليس بمفعول فان قلت نخرج عن التعريف فربما
في ضربت ضربا لا ليس مفعولا فاعل الفعل المذكور بل المفعول المذكور الذي هو الحدث تكتحل مفعولا باجراء صفة المدلول
المطابق ويكون مفعولا على الدال بهم يخرج صفات المدلول المطابق على الدال ولا يخرج صفات المدلول التي هي على الدال
ولذلك لم يحل ضربت مفعولا فاعل الفعل المذكور باجراء صفة المدلول التي هي على الدال فان قد اجري صفة المدلول التي
على الدال في قول المصنف تعريف الفاعل على جهة قيامه به لان ضمة قيامه به يرجع الى الفعل والقيام ليس صفة الفعل بل صفة
الحدث الذي هو مفعول الضمة فقلت هو مجهول على حذف التعريف اى على جهة قيامه به مدلول الفعل بافعال مع ذال الاحمال
لا يكون دليلا على تجرير اجزاء صفة المدلول التي هي على الدال فان قلت فاعل الفعل المطلق الذي للتعريف والحدث فحسنت
جلست فانه قد اجري فيه صفة المدلول التي هي على صفة المدلول التي هي على الحدث لا يدل على الحدث وانزع او العدد على
الدال تكتل ما كان المقصد الاول في المفعول المطلق هو الحدث لانه الذي تصداه فعله فاعل فعل مذكور وان الفعل شئ عليه
جعل الخبر اذا ذكره ليس بدلول لما لا يحمل المصدر الذي للتعريف والحدث فحسنت جلست فانه قد اجري فيه صفة المدلول التي هي على
بمنزلة جلست جلست صفة والجلست في ذلك جلست جلست بمنزلة جلست جلست بوجه صفة بانه واحدة جعل الخبر اذا ذكره ليس بدلول
الصفة لا مدلول المصدر وانما خبر بان الجواب تكتل وتصف وايضا قالوا اسمى فعل مفعول الضمة الفعل الاخرى فيكون من تسوية
الدال باسم المدلول الضمى فهو من باب اجزاء صفة المدلول التي هي على الدال لان الالهياد تسوية من باب اجزاء الصفة وعلى
الباعث على ان كتاب التكملة وعدم القول باجراء صفة المدلول التي هي على الدال عدم وجوده وشبه في موارد استعمال العرب في
لا يخفى انه على تقدير زيادة الاسم لا يخرج ضربت الثاني في قولك ضربت ضربا لا يخرج ضربت الثاني في قولك ضربت ضربا لا يخرج
اسما لان معنى التعريف ان المفعول المطلق اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور ضربا لا يخرج ضربت الثاني في قولك ضربت ضربا لا يخرج
التي هي صفة الحدث وعلى تقدير عدم زيادة الاسم والقول بان المفعول المطلق فاعله فاعل فعل مذكور لم يزل في التعريف

هذا هو اللفظ من القباور بل اقربته وكون بعض اخره والمرد ولا يصدق عليه الحد لولا ان على القباور لا يصدق قرينة والاولى
ان يقيد ان غره الامثلة في حكم الالهياد والتاثير وان الفعل سندا في القائل وقائم به كافي صورة الالهياد وقوله والمرد ليس
القائل بآية قيامه به وكونه وصفا فلا يرد ضربا لان زيد وان لم يكن فاعلا حقيقة لكنه فاعل حكما وانضرب
وان لم يكن قائما به لكنه وصف له على ان عدم القيام هم قال العلامة المتعارف في في التلويح في بحث الالفاظ العامة في
بحث اى ان الضرب صفة اضافية لها تعلق بالفعل وبهذا الاعتبار هو وصف له وتعلق بالمفعول به وبهذا الاعتبار
هو وصف له ولا انتفاع في قيام الالفاظيات بالمضامين فاقيل يرد عليه نحو ضرب زيد ضربا مع صيغة مجهول فان الضرب
ليس قائما بزيد سوا جعل الفاعل وهم من المتعدي اليه او ليس به ما ينبغي قوله وانما زيد لفظ الاسم قال المصريح انما قلت
انهم مجلات سلم الحدود ونحوه ضربت الثاني في قولك ضربت فانه شئ فعله المظهر الذي هو فاعل الفعل المذكور
درة ما لا حاجة الى ذكر الاسم لا يخرج ضربت الثاني لان كلمة ليس عبارة عن مطلق الشئ بل الشئ الذي هو مفعول فاعل
الفعل المذكور لا شك ان ضربت الثاني ليس مفعولا فاعل الفعل المذكور بل المفعول الثالث الذي هو مفعول له الضمة فصرحت الثاني
ليس بدخل في التعريف لان المفعول لمطابق شئ فعله فاعل فعل مذكور هو ليس بمفعول فان قلت نخرج عن التعريف فربما
في ضربت ضربا لا ليس مفعولا فاعل الفعل المذكور بل المفعول المذكور الذي هو الحدث تكتحل مفعولا باجراء صفة المدلول
المطابق ويكون مفعولا على الدال بهم يخرج صفات المدلول المطابق على الدال ولا يخرج صفات المدلول التي هي على الدال
ولذلك لم يحل ضربت مفعولا فاعل الفعل المذكور باجراء صفة المدلول التي هي على الدال فان قد اجري صفة المدلول التي
على الدال في قول المصنف تعريف الفاعل على جهة قيامه به لان ضمة قيامه به يرجع الى الفعل والقيام ليس صفة الفعل بل صفة
الحدث الذي هو مفعول الضمة فقلت هو مجهول على حذف التعريف اى على جهة قيامه به مدلول الفعل بافعال مع ذال الاحمال
لا يكون دليلا على تجرير اجزاء صفة المدلول التي هي على الدال فان قلت فاعل الفعل المطلق الذي للتعريف والحدث فحسنت
جلست فانه قد اجري فيه صفة المدلول التي هي على صفة المدلول التي هي على الحدث لا يدل على الحدث وانزع او العدد على
الدال تكتل ما كان المقصد الاول في المفعول المطلق هو الحدث لانه الذي تصداه فعله فاعل فعل مذكور وان الفعل شئ عليه
جعل الخبر اذا ذكره ليس بدلول لما لا يحمل المصدر الذي للتعريف والحدث فحسنت جلست فانه قد اجري فيه صفة المدلول التي هي على
بمنزلة جلست جلست صفة والجلست في ذلك جلست جلست بمنزلة جلست جلست بوجه صفة بانه واحدة جعل الخبر اذا ذكره ليس بدلول
الصفة لا مدلول المصدر وانما خبر بان الجواب تكتل وتصف وايضا قالوا اسمى فعل مفعول الضمة الفعل الاخرى فيكون من تسوية
الدال باسم المدلول الضمى فهو من باب اجزاء صفة المدلول التي هي على الدال لان الالهياد تسوية من باب اجزاء الصفة وعلى
الباعث على ان كتاب التكملة وعدم القول باجراء صفة المدلول التي هي على الدال عدم وجوده وشبه في موارد استعمال العرب في
لا يخفى انه على تقدير زيادة الاسم لا يخرج ضربت الثاني في قولك ضربت ضربا لا يخرج ضربت الثاني في قولك ضربت ضربا لا يخرج
اسما لان معنى التعريف ان المفعول المطلق اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور ضربا لا يخرج ضربت الثاني في قولك ضربت ضربا لا يخرج
التي هي صفة الحدث وعلى تقدير عدم زيادة الاسم والقول بان المفعول المطلق فاعله فاعل فعل مذكور لم يزل في التعريف

عاشق المصطفى المصطفى

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

مع الحاصل من مولاتنا عصا أم ولدین ۴۴

١٠٠

[illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

ثم لم يصح ولا انفاء بالموصوف المقدر لاجل الاحتياط وجب ان لا يلتقي بالموصول المقدر ليعضل اولى لكثرة حذف الموصوف وقلة حذف
الموصول فلما يتبين ان قيل يستعمل الموصول المقدر باعتبار انه في تقديره في قولنا يا ايها الطالع جيل على لا دليل على ان
هذا كلامه ما قول قد ذكر الشيخ الرضوي في بحث الموصول ان يشترط عدم قوله بتقدير الموصوف وممكن بان نحو يا طالع الجبل ليس مستند الى
شاهد من كلامه من يوثق به الا ان هذا اخص منه النجاة بقوله بتقدير الموصوف فيه امثال لان جمهور النجاة ليسوا قائلين بتقدير
الموصوف كما ذكره ذلك البعض حيث قال والدليل على ان اللام في اسم الفاعل والمفعول موصول وجميع الضمير اليها في السبعة ثم لم يرد
به زيد واجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فسمى الضارب علامة زيد لاجل الضارب علامة زيد فيما ارتكبه لانه قد ورد
احدهما افعال يسمى الفاعل والمفعول غير متقدم ظاهر على احد الامور الخمسة وعلمنا من غير اعتناء وبسبب الاختصاص والكوفيين ودومهم في
هذا فيزيد بهم الثاني رجوع الضمير الى موصوف مقدر فان قال بالاحتياط على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله ثم لم يرد
نفسه فان ظلم على في الجواب والجر ولا اعتماد على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه قلنا الموصوف المقدر بعد نحوهم ومنهم
كان القوة الدالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف نحو قوله ومن ذلك وقوله فانك من جالي بنى اقيس وايضا الجار بكيفية
راثة معنى الفعل وما قول النجاة يا صامرا يا صامرا يا صامرا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فقال لم غير مستند الى شاهد
من كلامه موثق به انتهى كلامه وتعلم منه انه لا مقال في تقدير الموصوف اذا كانت القرينة عليه قوية وان مجرد اقتضاء الصفة
الموصوف ليس قرينة قوية وان تقديره المازني قياسا على الآية الكريمة قياس مع الفارق اذ في المقيس عليه قرينة قوية وفي الآخر
ليس كذلك وان ما ذهب اليه جمهور النجاة ليس له شاهد من كلام العرب والعباء وانت خبير بان احتماله على الجمهور ما يصح ولم يكن
القرينة في الشاهد هي قوية وهو م كلف وقد مر ج بعض الفضلاء في حواشي المطول بان الاحتياط على مقدر انما يلحق بجملة اذا قرئ
المقتضى لتقديره كما في يا طالع جيل او يا ركبنا فرسا انضمام اقتضاء معرف النداء الى اقتضاء اسم الفاعل ولما اذا كانت القرينة
قوية فالاحتياط ساقط اذ الحذف يكون قياسا سببيا على كون القرينة قوية وهي غير مضمرة في شيء ثابتا بشاهد من كلام الملوك
العلماء على ان كون تقدير الموصوف مشروطا بالقرينة القوية على الاطلاق مما لم يشر وط اذا كانت الصفة جملة او ظرفا او جارا
ومحرورا وما في غير ذلك فالتقدير مشروط بوجود القرينة ولا يشك ان نحو يا صامرا يا صامرا وجهه ليس من ذلك القبيل
قال الشيخ الرضوي في بحث الوصف ان الموصوف كذا في كثير من علم لم يوصف بظرف او جملة كقوله ثم بعد م قاصرات الطرف
فان وصف بانهما جاز كثير البعير لكن لا الاول في الكثرة لان العالم مقام الشيء يعني ان يكون مثله والجملة هي لغة المذمومة والذكر
هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما كثر حذف موصوفها بشرط ان يكون الموصوف يعرف بجملة
من الجرح ويرى وان لم يكن كذا لم يرد الظرف والجملة متقدمة الا في الشعر وانما كثر الشرط المذكور بقوة الدلالة عليه بذكر ما استعمل
عليه قبله كما يكون كانه مذكور هذا كلامه وما ذكرنا من ان ما قيل ان كفى في جملة الاحتياط على موصوف مقدر لا يتصور الا لانه لا عدم الاحتياط
كما قالوا في الديك يزدان ضارعا على في الخصومة وان لم يرد على شيء ساقط قوله مقولا بغير معنى لشارة الى ان الجار متعلق
بقوله مقولا الواقع حاله ان قوله رجلا بانه مفعول به ثم الحال انما يتولد رجلا وهو غير صحيح لانه يكون اجنبى ان رجلا يورد وشا لا لشدة
في وقت كونه مقولا لغير معنى في التفسير شعره بان في وقت كونه مقولا ليس لانه يكون مثالا لشدة مع ان رجلا المنسوب لا يحيل تعيين

منه انما هو المقدر على الاحتياط وجب ان لا يلتقي بالموصول المقدر ليعضل اولى لكثرة حذف الموصوف وقلة حذف
الموصول فلما يتبين ان قيل يستعمل الموصول المقدر باعتبار انه في تقديره في قولنا يا ايها الطالع جيل على لا دليل على ان
هذا كلامه ما قول قد ذكر الشيخ الرضوي في بحث الموصول ان يشترط عدم قوله بتقدير الموصوف وممكن بان نحو يا طالع الجبل ليس مستند الى
شاهد من كلامه من يوثق به الا ان هذا اخص منه النجاة بقوله بتقدير الموصوف فيه امثال لان جمهور النجاة ليسوا قائلين بتقدير
الموصوف كما ذكره ذلك البعض حيث قال والدليل على ان اللام في اسم الفاعل والمفعول موصول وجميع الضمير اليها في السبعة ثم لم يرد
به زيد واجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فسمى الضارب علامة زيد لاجل الضارب علامة زيد فيما ارتكبه لانه قد ورد
احدهما افعال يسمى الفاعل والمفعول غير متقدم ظاهر على احد الامور الخمسة وعلمنا من غير اعتناء وبسبب الاختصاص والكوفيين ودومهم في
هذا فيزيد بهم الثاني رجوع الضمير الى موصوف مقدر فان قال بالاحتياط على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله ثم لم يرد
نفسه فان ظلم على في الجواب والجر ولا اعتماد على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه قلنا الموصوف المقدر بعد نحوهم ومنهم
كان القوة الدالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف نحو قوله ومن ذلك وقوله فانك من جالي بنى اقيس وايضا الجار بكيفية
راثة معنى الفعل وما قول النجاة يا صامرا يا صامرا يا صامرا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فقال لم غير مستند الى شاهد
من كلامه موثق به انتهى كلامه وتعلم منه انه لا مقال في تقدير الموصوف اذا كانت القرينة عليه قوية وان مجرد اقتضاء الصفة
الموصوف ليس قرينة قوية وان تقديره المازني قياسا على الآية الكريمة قياس مع الفارق اذ في المقيس عليه قرينة قوية وفي الآخر
ليس كذلك وان ما ذهب اليه جمهور النجاة ليس له شاهد من كلام العرب والعباء وانت خبير بان احتماله على الجمهور ما يصح ولم يكن
القرينة في الشاهد هي قوية وهو م كلف وقد مر ج بعض الفضلاء في حواشي المطول بان الاحتياط على مقدر انما يلحق بجملة اذا قرئ
المقتضى لتقديره كما في يا طالع جيل او يا ركبنا فرسا انضمام اقتضاء معرف النداء الى اقتضاء اسم الفاعل ولما اذا كانت القرينة
قوية فالاحتياط ساقط اذ الحذف يكون قياسا سببيا على كون القرينة قوية وهي غير مضمرة في شيء ثابتا بشاهد من كلام الملوك
العلماء على ان كون تقدير الموصوف مشروطا بالقرينة القوية على الاطلاق مما لم يشر وط اذا كانت الصفة جملة او ظرفا او جارا
ومحرورا وما في غير ذلك فالتقدير مشروط بوجود القرينة ولا يشك ان نحو يا صامرا يا صامرا وجهه ليس من ذلك القبيل
قال الشيخ الرضوي في بحث الوصف ان الموصوف كذا في كثير من علم لم يوصف بظرف او جملة كقوله ثم بعد م قاصرات الطرف
فان وصف بانهما جاز كثير البعير لكن لا الاول في الكثرة لان العالم مقام الشيء يعني ان يكون مثله والجملة هي لغة المذمومة والذكر
هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما كثر حذف موصوفها بشرط ان يكون الموصوف يعرف بجملة
من الجرح ويرى وان لم يكن كذا لم يرد الظرف والجملة متقدمة الا في الشعر وانما كثر الشرط المذكور بقوة الدلالة عليه بذكر ما استعمل
عليه قبله كما يكون كانه مذكور هذا كلامه وما ذكرنا من ان ما قيل ان كفى في جملة الاحتياط على موصوف مقدر لا يتصور الا لانه لا عدم الاحتياط
كما قالوا في الديك يزدان ضارعا على في الخصومة وان لم يرد على شيء ساقط قوله مقولا بغير معنى لشارة الى ان الجار متعلق
بقوله مقولا الواقع حاله ان قوله رجلا بانه مفعول به ثم الحال انما يتولد رجلا وهو غير صحيح لانه يكون اجنبى ان رجلا يورد وشا لا لشدة
في وقت كونه مقولا لغير معنى في التفسير شعره بان في وقت كونه مقولا ليس لانه يكون مثالا لشدة مع ان رجلا المنسوب لا يحيل تعيين

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in Arabic script, providing commentary or additional information related to the main text.

يقع التقدير متبنا او فيه تشبيه بجميع اذهان ان رجل بور وشال الغيب المناوي حال كون فيه تقدير في وقت كونه مقولا لغير معين او
وقت كونه مقولا لمعين لا يكون منصوبا واذا اشار الى بقوله وهذا توقيت لغيب رجلا لا تقدير له في ان قوله لغير معين تقدير لغيب رجلا
لا تقدير له رجلا فاعلم ان الغيب رجلا موثوق به متقوله لغير معين لا تقدير لغيب رجلا اذ ليس لغيب رجلا حال ان كونه لغير معين
والغيب متى يقيد بحدس معين لم يجره وان كان من وجبه قوله لان قوله المناوي المربى باله فلفظ مقصودا لانه مقول بالبريد وجره
بجره حر وولا يجوز ان يفسر على الحمل بطور اعراب المتبوع وجميع التواريخ سواء في ان المناوي اذا كان معربا يكون تابعة للفظه
لانه اما المعطوف الجرح عن اللام فلا مخرج بالزماني واجازة يسيويه باحد البعدين وذاك بنا على انه قد يجوز في التايخ
لا يجوز في المتبوع بما ذكره في هذا المقام والاعمال فلا ذكره الشيخ الرضي في بحث البديل ولا يمكن للبديل معنى في المتبوع متى كان
الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم منه من المتبوع كما فهم ذلك في ما لا يكاد جازا اعتبارا مستقلا وكان اعرابا بتبعيته الاول
جاء ان يفسر غير مستقل فلا دل على ان يزداد في النسخة في ما لا يكاد جازا اعتبارا مستقلا وكان اعرابا بتبعيته الاول
فان قيل على تقدير بناها لغير معين فيكون انما يكونان منصوبا الحمل اذ هو جرحه فطران ما قبل قوله المناوي المربى
غير البديل والمعطوف الا في حكمه ليس على ما ينبغي قوله لانه يدخل فيه المضافات في المعطوف على التسميه من ان ليس بضاف فلما جاز في قوله
بالاضافة المفعول في المعطوف على التسميه فطما واما وقت دخول المشبه بالمضاف في المعطوف على التسميه من ان ليس بضاف فلما جاز في قوله
في ان التسميه فلا في لانه شرط قدس سره المعطوف الحقيقي بالذي لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا مشبه بضاف فتعني ذلك ان كان
بمشبه بالمضاف ليس بجزء حقيقة والحكم الاتي جازا في قوله ضرورة جعل معطوف على التسميه من ان ليس بضاف فلما جاز في قوله
فسر التسميه من ان ليس بجزء حقيقة والحكم الاتي جازا في قوله ضرورة جعل معطوف على التسميه من ان ليس بضاف فلما جاز في قوله
لم فصل بعض التواريخ الى الكل وبعد تفصيل البعض قديم البعض بقية وعلى هذا لا بد وان عدم الجرحان المذكور لا يستدعي التفصيل بل
التقدير قوله في التواريخ كلها عند اكل والا فاشيخ الرضي قال في هذا البحث واجازة يسيويه بالبريد وجره واما على الوجه اذ بين ما شرعنا
الذات حقيقة يمين ما هو في حكم المبدا شرفه وعلى ما جاز لا يتبع نحو ما زيد وجره بالرف على الفظ وقال في بحث البديل جازا في قوله
بشره وجره بالبريد وجره على ما عرفت قوله لانه المقدر لم يقل او الحمل لان الكلام في المناوي الذي كان معربا قبل النداء ثم
عرض له البناء على العزم بواسطة حرف النداء بدليل قول المهرج وبنى على ما يرينه باننا من معرنا معرفة والقبض بالبيان في قوله المناوي
البنى على ما يرينه به وهو المبني بواسطة حرف النداء في قوله المناوي المربى على ما يرينه به والبريد وجره لان بناء المناوي حرف
تقديره قوله المناوي المربى على ما يرينه به وهو المبني بواسطة حرف النداء في قوله المناوي المربى على ما يرينه به والبريد وجره لان بناء المناوي حرف
في قوله المناوي المربى على ما يرينه به وهو المبني بواسطة حرف النداء في قوله المناوي المربى على ما يرينه به والبريد وجره لان بناء المناوي حرف
لاننا اذا وقت منادى نصب فغيره اذا وقت قوله او في الاضافة في قوله المناوي المربى على ما يرينه به وهو المبني بواسطة حرف النداء في قوله المناوي المربى على ما يرينه به والبريد وجره لان بناء المناوي حرف
فان جرحا جرحين جرحا الاضافة في قوله المناوي المربى على ما يرينه به وهو المبني بواسطة حرف النداء في قوله المناوي المربى على ما يرينه به والبريد وجره لان بناء المناوي حرف
وجهه الاضافة في قوله المناوي المربى على ما يرينه به وهو المبني بواسطة حرف النداء في قوله المناوي المربى على ما يرينه به والبريد وجره لان بناء المناوي حرف
ليس كونه التقدير المقدر كونه متوقفا في تقديره الا فلفظا في قوله المناوي المربى على ما يرينه به وهو المبني بواسطة حرف النداء في قوله المناوي المربى على ما يرينه به والبريد وجره لان بناء المناوي حرف

Handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the commentary or providing additional examples and explanations.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, likely concluding the commentary or providing a summary of the main points.

ان النصب ليس بواجب فيما قوله فاعبد مثل يانيزه فيه ان يدل الكل ان يكون اذا كان اللفظان متغايرين مضمونا
متساويين مبعثا واليه يشير قول الشيخ في بحثه البديل يعني تمدان فاما لان تمدن مضمونا ليكونا متساويين فالشيخ الومني وفي جعل
الي على يانيزه يانيزه بدلا ومن سبويه اياه عطف بيان نظرا لان البديل وعطف البيان بعينه ان الالفين الاول من غير
سنى الكاكية والثاني فيهما نحن فيه لا يعيد الالف الكاكية وان وصفت الثاني تخويا يانيزه زيد الطويل فابومر ويعلم ان في ايتم على انه
ما كلفني للاول موصوف اذ بدل منه بما حصل لمن الوصف كما في قوله تم بالاسمية باسمية كما ذبته قوله اي واذا زيد يانيزه
انما اول لان اللفظ يقتضي تعريعا يا ايها الرجل على وجوده والمعرف باللام مع ان وجوده هو يا ايها الرجل قال مثل مثله
بلان يا ايها الرجل مضمون لا يتفرع على مطلق نزهة المعرفة باللام قال لانا نتا ارجع معرب قال الشيخ الومني يشيلى ان المعرب
لا يحمل لاولى انه لا يحمل على محله ويرى ظاهريه وفي الموضعين نظرا في الاول فلان المضاف اليه اضافته غير محصلة على من
الاعراب مع كونه مرفعا فلما وكذا المضاف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظاهرا مسموياً من اجل على موضع ما ضيف اليه مع ما كان
والمفعول والصيغة مشبهة والمصدر وان جاء في الظاهر يوجب خلاف ذلك فهو مفعول له ما كان كذا الشكل بانها على جواز العطف على
محل اسم ان في نحو ان زيد مطلق وعمر وولد ان يتركب ان الجملة معنى محروسة خبره المقدرة عطف على الجملة اعني ان مع اسمه وخبره
ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم هذا كلامه وانت خير بان قوله واما الثاني في قوله كذا الشكل الى آخره يدل دلالة ظاهره
بل صرحه على ان المراد بالاتفاق جميع الفاظه وان سبويه داخل فيه فقوله وله ان يتركب ليس على ما ينبغي وانما جواب الفاعل المستتر
عن جواز العطف على محل اسم ان بان التبعين في حرب للوحدة والمعنى لانا نتا ارجع معرب واحد خلف ان زيد ايا قالم وعمر
وغير ذلك مما يتبع المحب لفظا وحلا لان المتبع منه باجاء رتد واحراه معربان لا معرب واحد وقال بعض الفاضل السندية
تاما لان تاج النادى والجور يتبع غير اعرابه اللفظي مع كونه معربين باعتبار رتد والاعراب ولان ان صفة المسموع معرب واحد
يف وانما ندوى معنى فيكون منصوب المحل لا محالة واجاب الشيخ بقوله لفظ النادى حيث قال لانا نتا ارجع النادى معرب
وتوابع منادى معرب لا يتبع غير اعرابه اللفظي الا ان يافى تمام بالمعرب وجهه وتدين وجهه بعض فضلا والى السندية حيث قال فان
قلت لم لا يجوز النصب في توابع النادى والجور باللام مع ان محله النصب على المفعولية اي قلت قلت على التوابع على المحل غير جائز الا
اذا تعدد على اللفظ كما في قولنا ما جادى من احد الا زيدا وكان المقدرة اقوى من الظاهر ان يكون المقدرة حركة اعراب والظاهرة
بناء كما في تخويا زيد الظريف قال الالاندسى بانظم كلام سبويه من اجل على موضع الجور باسم الفاعل وبالصفة والمصدر
وان جاء يانيزه على المحل فهو مفعول له ما كان قد اعترض باسمه الفاعل على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيد مطلق
ومعرب استرأها المقدرة وانما يكون كل منها حركة اعراب ولا تعد رايه ويجوز ان ياب بان كلمة ان من حيث انها لا تفسر في جملة
بنزلة عدم فكان الرغ الذي هو اثر الابداء اظهر ارضيه مفعول محله واما محل التابع على محل اسم الالبترية فباستارانه فرب
ان اخذت حكما ثم امتنع من التوابع على النادى والجور وان كان مذهب سبويه لا يخرج ولا اشكال فيه وان كان بانها تقع فالتبع
بين تخويا ضارب محروم وخالد تخويا زيد محروم حيث انه يجوز المحل على الاول دون الثاني فيشكل ويمكن ان يقر بالوجه
بأن نصب في الجور وبالصفات والمصدر جائز الا انما قطع الامانة وكذا انما الرغ المقدرة في اسم ان جازا انما اذ اختلف باجر

منه ان النصب ليس بواجب فيما قوله فاعبد مثل يانيزه فيه ان يدل الكل ان يكون اذا كان اللفظان متغايرين مضمونا
متساويين مبعثا واليه يشير قول الشيخ في بحثه البديل يعني تمدان فاما لان تمدن مضمونا ليكونا متساويين فالشيخ الومني وفي جعل
الي على يانيزه يانيزه بدلا ومن سبويه اياه عطف بيان نظرا لان البديل وعطف البيان بعينه ان الالفين الاول من غير
سنى الكاكية والثاني فيهما نحن فيه لا يعيد الالف الكاكية وان وصفت الثاني تخويا يانيزه زيد الطويل فابومر ويعلم ان في ايتم على انه
ما كلفني للاول موصوف اذ بدل منه بما حصل لمن الوصف كما في قوله تم بالاسمية باسمية كما ذبته قوله اي واذا زيد يانيزه
انما اول لان اللفظ يقتضي تعريعا يا ايها الرجل على وجوده والمعرف باللام مع ان وجوده هو يا ايها الرجل قال مثل مثله
بلان يا ايها الرجل مضمون لا يتفرع على مطلق نزهة المعرفة باللام قال لانا نتا ارجع معرب قال الشيخ الومني يشيلى ان المعرب
لا يحمل لاولى انه لا يحمل على محله ويرى ظاهريه وفي الموضعين نظرا في الاول فلان المضاف اليه اضافته غير محصلة على من
الاعراب مع كونه مرفعا فلما وكذا المضاف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظاهرا مسموياً من اجل على موضع ما ضيف اليه مع ما كان
والمفعول والصيغة مشبهة والمصدر وان جاء في الظاهر يوجب خلاف ذلك فهو مفعول له ما كان كذا الشكل بانها على جواز العطف على
محل اسم ان في نحو ان زيد مطلق وعمر وولد ان يتركب ان الجملة معنى محروسة خبره المقدرة عطف على الجملة اعني ان مع اسمه وخبره
ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم هذا كلامه وانت خير بان قوله واما الثاني في قوله كذا الشكل الى آخره يدل دلالة ظاهره
بل صرحه على ان المراد بالاتفاق جميع الفاظه وان سبويه داخل فيه فقوله وله ان يتركب ليس على ما ينبغي وانما جواب الفاعل المستتر
عن جواز العطف على محل اسم ان بان التبعين في حرب للوحدة والمعنى لانا نتا ارجع معرب واحد خلف ان زيد ايا قالم وعمر
وغير ذلك مما يتبع المحب لفظا وحلا لان المتبع منه باجاء رتد واحراه معربان لا معرب واحد وقال بعض الفاضل السندية
تاما لان تاج النادى والجور يتبع غير اعرابه اللفظي مع كونه معربين باعتبار رتد والاعراب ولان ان صفة المسموع معرب واحد
يف وانما ندوى معنى فيكون منصوب المحل لا محالة واجاب الشيخ بقوله لفظ النادى حيث قال لانا نتا ارجع النادى معرب
وتوابع منادى معرب لا يتبع غير اعرابه اللفظي الا ان يافى تمام بالمعرب وجهه وتدين وجهه بعض فضلا والى السندية حيث قال فان
قلت لم لا يجوز النصب في توابع النادى والجور باللام مع ان محله النصب على المفعولية اي قلت قلت على التوابع على المحل غير جائز الا
اذا تعدد على اللفظ كما في قولنا ما جادى من احد الا زيدا وكان المقدرة اقوى من الظاهر ان يكون المقدرة حركة اعراب والظاهرة
بناء كما في تخويا زيد الظريف قال الالاندسى بانظم كلام سبويه من اجل على موضع الجور باسم الفاعل وبالصفة والمصدر
وان جاء يانيزه على المحل فهو مفعول له ما كان قد اعترض باسمه الفاعل على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيد مطلق
ومعرب استرأها المقدرة وانما يكون كل منها حركة اعراب ولا تعد رايه ويجوز ان ياب بان كلمة ان من حيث انها لا تفسر في جملة
بنزلة عدم فكان الرغ الذي هو اثر الابداء اظهر ارضيه مفعول محله واما محل التابع على محل اسم الالبترية فباستارانه فرب
ان اخذت حكما ثم امتنع من التوابع على النادى والجور وان كان مذهب سبويه لا يخرج ولا اشكال فيه وان كان بانها تقع فالتبع
بين تخويا ضارب محروم وخالد تخويا زيد محروم حيث انه يجوز المحل على الاول دون الثاني فيشكل ويمكن ان يقر بالوجه
بأن نصب في الجور وبالصفات والمصدر جائز الا انما قطع الامانة وكذا انما الرغ المقدرة في اسم ان جازا انما اذ اختلف باجر

لان النصب ليس بواجب فيما قوله فاعبد مثل يانيزه فيه ان يدل الكل ان يكون اذا كان اللفظان متغايرين مضمونا
متساويين مبعثا واليه يشير قول الشيخ في بحثه البديل يعني تمدان فاما لان تمدن مضمونا ليكونا متساويين فالشيخ الومني وفي جعل
الي على يانيزه يانيزه بدلا ومن سبويه اياه عطف بيان نظرا لان البديل وعطف البيان بعينه ان الالفين الاول من غير
سنى الكاكية والثاني فيهما نحن فيه لا يعيد الالف الكاكية وان وصفت الثاني تخويا يانيزه زيد الطويل فابومر ويعلم ان في ايتم على انه
ما كلفني للاول موصوف اذ بدل منه بما حصل لمن الوصف كما في قوله تم بالاسمية باسمية كما ذبته قوله اي واذا زيد يانيزه
انما اول لان اللفظ يقتضي تعريعا يا ايها الرجل على وجوده والمعرف باللام مع ان وجوده هو يا ايها الرجل قال مثل مثله
بلان يا ايها الرجل مضمون لا يتفرع على مطلق نزهة المعرفة باللام قال لانا نتا ارجع معرب قال الشيخ الومني يشيلى ان المعرب
لا يحمل لاولى انه لا يحمل على محله ويرى ظاهريه وفي الموضعين نظرا في الاول فلان المضاف اليه اضافته غير محصلة على من
الاعراب مع كونه مرفعا فلما وكذا المضاف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظاهرا مسموياً من اجل على موضع ما ضيف اليه مع ما كان
والمفعول والصيغة مشبهة والمصدر وان جاء في الظاهر يوجب خلاف ذلك فهو مفعول له ما كان كذا الشكل بانها على جواز العطف على
محل اسم ان في نحو ان زيد مطلق وعمر وولد ان يتركب ان الجملة معنى محروسة خبره المقدرة عطف على الجملة اعني ان مع اسمه وخبره
ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم هذا كلامه وانت خير بان قوله واما الثاني في قوله كذا الشكل الى آخره يدل دلالة ظاهره
بل صرحه على ان المراد بالاتفاق جميع الفاظه وان سبويه داخل فيه فقوله وله ان يتركب ليس على ما ينبغي وانما جواب الفاعل المستتر
عن جواز العطف على محل اسم ان بان التبعين في حرب للوحدة والمعنى لانا نتا ارجع معرب واحد خلف ان زيد ايا قالم وعمر
وغير ذلك مما يتبع المحب لفظا وحلا لان المتبع منه باجاء رتد واحراه معربان لا معرب واحد وقال بعض الفاضل السندية
تاما لان تاج النادى والجور يتبع غير اعرابه اللفظي مع كونه معربين باعتبار رتد والاعراب ولان ان صفة المسموع معرب واحد
يف وانما ندوى معنى فيكون منصوب المحل لا محالة واجاب الشيخ بقوله لفظ النادى حيث قال لانا نتا ارجع النادى معرب
وتوابع منادى معرب لا يتبع غير اعرابه اللفظي الا ان يافى تمام بالمعرب وجهه وتدين وجهه بعض فضلا والى السندية حيث قال فان
قلت لم لا يجوز النصب في توابع النادى والجور باللام مع ان محله النصب على المفعولية اي قلت قلت على التوابع على المحل غير جائز الا
اذا تعدد على اللفظ كما في قولنا ما جادى من احد الا زيدا وكان المقدرة اقوى من الظاهر ان يكون المقدرة حركة اعراب والظاهرة
بناء كما في تخويا زيد الظريف قال الالاندسى بانظم كلام سبويه من اجل على موضع الجور باسم الفاعل وبالصفة والمصدر
وان جاء يانيزه على المحل فهو مفعول له ما كان قد اعترض باسمه الفاعل على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيد مطلق
ومعرب استرأها المقدرة وانما يكون كل منها حركة اعراب ولا تعد رايه ويجوز ان ياب بان كلمة ان من حيث انها لا تفسر في جملة
بنزلة عدم فكان الرغ الذي هو اثر الابداء اظهر ارضيه مفعول محله واما محل التابع على محل اسم الالبترية فباستارانه فرب
ان اخذت حكما ثم امتنع من التوابع على النادى والجور وان كان مذهب سبويه لا يخرج ولا اشكال فيه وان كان بانها تقع فالتبع
بين تخويا ضارب محروم وخالد تخويا زيد محروم حيث انه يجوز المحل على الاول دون الثاني فيشكل ويمكن ان يقر بالوجه
بأن نصب في الجور وبالصفات والمصدر جائز الا انما قطع الامانة وكذا انما الرغ المقدرة في اسم ان جازا انما اذ اختلف باجر

المستشفى في مدينة القاهرة
والتي تسمى مستشفى القصر العيني
وهي من أقدم المستشفيات في مصر
وكانت تسمى في السابق مستشفى
القصر العيني نسبة إلى قصر
العيني الذي كان يقيم فيه
الملك الناصر محمد بن قلاوون
في القرن الرابع عشر الميلادي
وقد تم تحويلها إلى مستشفى
عام في عهد السلطان سليم
الثاني في القرن السادس عشر
ميلادي.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مراد فالفعل المذكور في زيد امرت به الناصب لزيد وهو جاوز في جاوزت مراد فطر في مررت به اذا العقل بمراد منه
صيغة الفعل بدون الفاعل بقرينة الترادف والكان اشيرة اياية للفعل مع ضميره المتصل به فعل كما هو في العلامة التقديرية
في بكت الاسانيد النشئة من المحول فلما ساءلته في قول الله قدس سره اي ما يناسب بالترادف كقوله في ساءلته لان الترادف
انما يكون في المفردات نعم يلزم الساءلة ظاهر في قول الله قدس سره فان مررت بعد تقديره بالباء مراد فطر جاوزت واما
فان جاوزت مناسب لمررت بعد تقديره بالباء ومراد فطر لهما لا مجموع مررت بالباء وما هو به لان مررت وعده بمعنى جاوزت
الا انه بواسطه الباء فطير وما قيل ان فيه ساءلته وان الترادف في المفردات فليس بموجبه والكان من وجوه قائل قال
او اللزوم اي فعل يناسب الفعل المذكور سبب كونه لازما للفعل المذكور كانه في زيد امرت به فان الباء في زيد لازم
لاخر ب باعتبار وقوله على فلام زيد فان ضرب العلم يستلزم الباء في المولى بخلاف زيد امرت به عدوه فانه يستلزم اكرامه
فيقدر فيه اكرامه قوله خرج كونه زيد ضربته فيه ان هذا اخرج الخرج لان التفسير كونه بالماضى في قوله كل اسم
كل مفعول الا ان الية ان لم يخرج من هذا التعريف وكذا الحال في قوله خرج خبر كان قوله ولا يتصور الا تقديره تسلطاه
اي بلما ارتكاب تقديره ويجوز فطير وما قيل ان الرضي جوز تقديم الفعل المذكور بعينه في نحو زيد امرت به اي ضربت زيد
اي علم زيد كذا الفئات من المنسوب وهو المستعمل الذي يشتغل الفعل المذكور او يجعل ضرب العلم كانه ضرب زيد
تجوزا قوله والا حاشي في ترتيبها حاشي لكون اشتد الاشتغال بالضمير مذكورة مع حاشي غير فعل بينها بشال الاشتغال
بالمستعمل ويمكن ان الية فيما ذكره العم اشارة الى ان نحو زيد امرت به علم قدما على نحو زيد احببت عليه لان فيه تقديره
باللزم متعين بخلاف زيد امرت به علم فان فيه جواز تقدير الفعل المذكور بعينه الية كما عرفت والاصل ان يقدر الفعل
المذكور بعينه ثم تقدير الفعل المناسب بالتراذف ثم تقدير الفعل المناسب باللزم قوله فان مررت بعد تقديره بالباء مراد فطر
لما جاوزت وفيه ان معنى مررت بعد التقديره على ما كان عليه قبلها من اللزوم اذ الباء لم يغير معناه ولم يجعله متعديا بخلاف اللزوم
بل هو لازم وان صار متعديا بمعنى ان فاعله الجار والمجرور به فاعله غير فاعله في قوله الى الاشارة الى قول الله قدس سره في اول
بكت المفعول به انهم يقولون في ضربت به ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت به ان المراد واقع عليه بل سبب به
وشرح العلامة التقديرية في ان في شرح اللزوم في ان في التقدير الذي يثبت عنه ويجعل مقابلا للزوم من تغير الحرف معناه كما في
ذهب بزيد بخلاف مررت به لم يجمع الية في كل جار ومجرور ان الفعل متعدي اليه كايه متعدي الى النظر وغيره لكن لا باعتبار الترادف
الذي نحن فيه ولا غير شيء من حروف الجر معنى الفعل لا الباء في بعض المواضع نحو ذهب بزيد بخلاف مررت به وقال صاحب الفنا
والباء لما لصاق نحو مررت بزيد والتقديره وقال شارحنا كونه للتقديره فيما مره مع ان جميع حروف الجر موصوفة لا تفصل
الفعل من تقديره الى الاسم ومع ان الباء في الاقسام الباقية للتقديره الية لان معنى التقديره المطلقة ان فيه الحرف المتعدي
معنى الفعل كالحرف وبه المعنى مخفص بالباء من بين حروف الجر ومخفص بهذا القسم من اقسام معانيها نحو ذهب بزيد اي على وجهه
كيفيت يجعل اللزوم مراد فاعله المتعدي وكيفيت الية انه صار مراد فاعله بسبب التقديره وتعدية التاجير عن اللزوم ولو كان مجرد فاعله
الجار والمجرور بالفعل كجعله متعديا مقابلا للزوم اللزم ان يكون قدس على زيد مراد فاعله لاقت زيدا واللازم بل باللازم ثم

[illegible]

مطهر بن احمد الخاقاني شمس الدين

[illegible]

على غير التامر بعد ان يكون نصيبا فلا عدم الوقوع اذا القياس لا يقتضي المنع وان كان لا يصلح وليلا على عدم الجواز لعدم
الوقوع ثم لو وقع في الشمس والقمر ان يعقل لا يلزم من التذكير في الآية اتفاق القراء على غير التامر وانما يلزم ذلك لو كان
بوجه التذكير هو الجواز غير التامر لا غير وهو في الآية ثم كيف ويجوز ان يكون وجه التذكير هو تغليب المذكور المعطوف وهو القدر على الموصوف
وهو الشمس كما قالوا في التغليب غالب في الموصوف مخرج الرضي بقية زيد وبنه ان ضاربون وبعد التغليب
يتعين التذكير فضلا عن ان يكون غير مختار فلا يكون الآية الكريمة وليلا على ان لا يتبع اتفاق القراء على احد الجاهلين في ذلك
موجبا على حذف ناصب المعول فيها من قايلا لكل لا بد في وجوب حذف القياس من قرينة دالة على تعيين المحدث
وقيام شئ مقابله والقرينة في النصب والقام فان التصديق مقام التحدير يدل على تعيين المحدث والقام مقام المحدث
هو المعول المنصوب اذا شئ غير معول قيل بقاسته مقامه يلزم فرق قاعدة وجوب حذف القياس في الآية قد قال المصنف قدس
سره في بحث المعول المطلق باقائه ليكن مقام الفعل المحدث فان قلت فينبغي ان يجب الحذف في قوله زيد في جواب من قال
من قام بوجه والقرينة هو السؤال وقام الفاعل مقام المحدث فلم قالوا الجواز فيه قلت وجود القرينة وقيام شئ مقام المحدث
شرط وجوب الحذف لا محالة فلا بد لوجوب الحذف القياس من وجودها لوجوب وجود الشرط عنه وجوده واشهد ذلك بالضرورة من قول
وجود الحذف اذا يلزم من وجود الشرط وجود المحدث في وجوب الحذف موضع الوقت كما ذكره المصنف قوله اي هم
على فيه النصب اشارة الى ان اثر العامل هو النصب والاسم محل اثره فاطلاق المعول وهو الاثر على الاسم باعتبار ان معمول فيه
قوله على صيغة الجمل عطف على حذره او ذكره كونه في جايها كما ذكره الرضي من ان ذكر مصدره في عطف على قوله
معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المحدث منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحدير
هو المنصوب فلا يصح الرابع ذكره فيصوب حكمه كما ذكر في بعض النسخ او ذكر على صيغة المجرول ليس بوجه لان اوجه متصلة من حيث
المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاني زيدا وعمرو ولو كان منفصلة جازت التي لغة بين ما يحددها وما قبلها يعقل
انما يقيم ثم يبدو ذلك معقول او شئ بمعنى بل ان شئ فيكون للاضرب عن الاول والاثبات للثاني قال سيبويه في قوله
تعدوا انتم منهم انما او كقولهم لا قطع كقولهم لا انقلاب المعنى لانها اذن اضربية بمعنى بل فيكون للاضرب عن البقي من
الطاعة لا ثم علو كقوله او ذكر كان اضربا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا بد من قديم فعل كما هو في لفظ نظر قوله انهم اي انهم
لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه الا ان الضمير اعم من ان يكون موجبا في اللفظ او في المعنى والضمير في المعنى
فيه وان لم يكن موجبا في اللفظ لكنه موجود في المعنى وانما المظهر مقام الضمير لانه في المعنى موجود في التقدير وفي المعنى موضع
المظهر موضع الضمير عبارة من كون الضمير في المعنى وقسم من الضمير الا ان التمهيد فيما سبق من قوله فلا بد من عايد
قوله الضمير متبلا له ولا يصح جله متبلا له في هذا المقام اذ لا معنى لتعديق ان اثبات الضمير واجب في المعطوف
كما في المعطوف عليه ثم الاستدراك باثبات المقابل في المعطوف الا ان يقع معناه ان الاتصال والواجب هو الضمير
الا انه يوتي غير من الرباط وهو وضع المظهر موضع الضمير لانه في المعنى عايد من الضمير كما قيل فليس على ما ينبغي
اذا استدركت ان آية عنه قال قوله لا تحذير بانها الا ان المعنى من قول المصنف بعد الاستدراك من نفسك تجد في طلب لا تحذير الاستدراك

على غير التامر بعد ان يكون نصيبا فلا عدم الوقوع اذا القياس لا يقتضي المنع وان كان لا يصلح وليلا على عدم الجواز لعدم
الوقوع ثم لو وقع في الشمس والقمر ان يعقل لا يلزم من التذكير في الآية اتفاق القراء على غير التامر وانما يلزم ذلك لو كان
بوجه التذكير هو الجواز غير التامر لا غير وهو في الآية ثم كيف ويجوز ان يكون وجه التذكير هو تغليب المذكور المعطوف وهو القدر على الموصوف
وهو الشمس كما قالوا في التغليب غالب في الموصوف مخرج الرضي بقية زيد وبنه ان ضاربون وبعد التغليب
يتعين التذكير فضلا عن ان يكون غير مختار فلا يكون الآية الكريمة وليلا على ان لا يتبع اتفاق القراء على احد الجاهلين في ذلك
موجبا على حذف ناصب المعول فيها من قايلا لكل لا بد في وجوب حذف القياس من قرينة دالة على تعيين المحدث
وقيام شئ مقابله والقرينة في النصب والقام فان التصديق مقام التحدير يدل على تعيين المحدث والقام مقام المحدث
هو المعول المنصوب اذا شئ غير معول قيل بقاسته مقامه يلزم فرق قاعدة وجوب حذف القياس في الآية قد قال المصنف قدس
سره في بحث المعول المطلق باقائه ليكن مقام الفعل المحدث فان قلت فينبغي ان يجب الحذف في قوله زيد في جواب من قال
من قام بوجه والقرينة هو السؤال وقام الفاعل مقام المحدث فلم قالوا الجواز فيه قلت وجود القرينة وقيام شئ مقام المحدث
شرط وجوب الحذف لا محالة فلا بد لوجوب الحذف القياس من وجودها لوجوب وجود الشرط عنه وجوده واشهد ذلك بالضرورة من قول
وجود الحذف اذا يلزم من وجود الشرط وجود المحدث في وجوب الحذف موضع الوقت كما ذكره المصنف قوله اي هم
على فيه النصب اشارة الى ان اثر العامل هو النصب والاسم محل اثره فاطلاق المعول وهو الاثر على الاسم باعتبار ان معمول فيه
قوله على صيغة الجمل عطف على حذره او ذكره كونه في جايها كما ذكره الرضي من ان ذكر مصدره في عطف على قوله
معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المحدث منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحدير
هو المنصوب فلا يصح الرابع ذكره فيصوب حكمه كما ذكر في بعض النسخ او ذكر على صيغة المجرول ليس بوجه لان اوجه متصلة من حيث
المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاني زيدا وعمرو ولو كان منفصلة جازت التي لغة بين ما يحددها وما قبلها يعقل
انما يقيم ثم يبدو ذلك معقول او شئ بمعنى بل ان شئ فيكون للاضرب عن الاول والاثبات للثاني قال سيبويه في قوله
تعدوا انتم منهم انما او كقولهم لا قطع كقولهم لا انقلاب المعنى لانها اذن اضربية بمعنى بل فيكون للاضرب عن البقي من
الطاعة لا ثم علو كقوله او ذكر كان اضربا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا بد من قديم فعل كما هو في لفظ نظر قوله انهم اي انهم
لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه الا ان الضمير اعم من ان يكون موجبا في اللفظ او في المعنى والضمير في المعنى
فيه وان لم يكن موجبا في اللفظ لكنه موجود في المعنى وانما المظهر مقام الضمير لانه في المعنى موجود في التقدير وفي المعنى موضع
المظهر موضع الضمير عبارة من كون الضمير في المعنى وقسم من الضمير الا ان التمهيد فيما سبق من قوله فلا بد من عايد
قوله الضمير متبلا له ولا يصح جله متبلا له في هذا المقام اذ لا معنى لتعديق ان اثبات الضمير واجب في المعطوف
كما في المعطوف عليه ثم الاستدراك باثبات المقابل في المعطوف الا ان يقع معناه ان الاتصال والواجب هو الضمير
الا انه يوتي غير من الرباط وهو وضع المظهر موضع الضمير لانه في المعنى عايد من الضمير كما قيل فليس على ما ينبغي
اذا استدركت ان آية عنه قال قوله لا تحذير بانها الا ان المعنى من قول المصنف بعد الاستدراك من نفسك تجد في طلب لا تحذير الاستدراك

في قوله

في قوله

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

اوصل حذف الفعل بهذا وجكون المفعول له مصدر الزجاج وصاحب الباب وعلى التقديرين يكون مصدر امر من
لفظ فعله وقال الشيخ الرضى انه يسمي النجاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لراى من كون مضمون عامل المفعول تفصيلا
وبما انما كان في ضربته تاريا فان معناه اذ به بالضرب فالتا ديب محل والضرب بيان له فكذلك قلت اذ به بالضرب تاريا ويصح
ان لغة الضرب هو التا ديب فصار مثل ضرب ضربا فيكون مضمون العامل هو المفعول انتهى على الاولين من التوجيهين يكون مفعولا
من جنس فعله وعلى الثاني في لفظ فعله نعم ان ما ذكره الرضى كمثل احتملين الاول انه لا رأى في ضربته تاريا وبما ان العامل
للمفعول له وهو مفعول متعده اعتبره مصدرا من غير حذف وفي سائر المواضع التي لم يستقم فيها التوجيهان اعتبره مصدرا
المضاهى وحذف العامل ليكون الباب مسمى بترية واحدة الثانية انه اعتقد ان التوجيهين بجران في جميع المواضع وهو مذهب
والله ذهب الرضى حيث قال ولا يبرور هذا في جميع انواع المفعول له فان المفعول ليس بيا للجنس ولان قوله مفعول من الاعمال
وكذا قوله حيثك اصلا حال كالك بالاعطاء او النفع ونحوه فان المفعول ليس بيا للاملا بل بيا للاعطاء او النفع والى هذا
في شدة مفعول من وجهي اصلاح على حذف المضاف وهو كلف انتهى وما ذكرنا من قول السارح من غير حذف فعله لا يوجب
اختلال وقوله فانه من عنده في التاميين المذكورين الى قوله مفعول من وجهي مبادى على صوت على اختلافه وظلاله لا مابة في اصل تقييد
عن الحرب جينا مصدره اختيار اللفظ فعله الى ان يرا بالجنس اثر الكيفية القائمة بالنفس هو المفعول عن الحرب كايما وبالشهادة الا
التيه على الكيفية النفسانية وهو الاقدام كقولنا ان الزجاج لا يقول به فلا حاجة الى ارتكاب المجازيل بل في ذلك ما ذكرنا وما
ذكره انه بقوله حيثك في الحرب عن المفعول جينا او ضربته ضرب تاريا وقدمت مفعول من وجهي على ان يصح المثال الخامس لا ليس له
يفنى من وجهي او المفعول من قول الشيخ فانه عنده مصدر من غير لفظ فعله ان يجمع افعالا للمفعول له مصدر من غير لفظ فعله عنده
ان قول الشيخ الرضى فالتا ديب محل والضرب بيان له دليل على معانيه الضرب والتا ديب بالذات والمفعول لايكون بيا للنفس
فالتا ديب محل الشيء موديا وهو محل كقولنا ان يجمع الضرب والتا ديب الضرب هو التا ديب الضرب هو التا ديب الضرب هو التا ديب
جاء الضرب والتا ديب مسمى في المعنى كاجاء واختار من معنى هذا كجب محل التا ديب في ضربته تاريا وبما على معنى ليا لمرضى الضرب
ليكون مخلصا من السمات الذي ذكره الرضى في نصبه على المفعول له فاذا علمت ما ذكرت فذلك ان ما قيل من جهة ان ما يستلزم
مفعولا هو المفعول المطلق من غير لفظ الفعل ويكون معناه اذ به فلا حاجة الى ان يكون المفعول له بالمراد بالضرب التا ديب كما في قوله الرضى
اذ به بالضرب تاريا وبما ان يرا بالتا ديب ضرب تاريا على حذف المضاف ليس بوجه والحق من وجهي فتأمل حتى يعرف ذلك
ما عليه قوله وروى قول الزجاج قال الشيخ الرضى وروى المعنى ضربته تاريا وبما ضربته لتا ديب اتفاقا وقوله للتا ديب
ليس لمفعول مطلق فكذا تاريا الذي لم يناء قوله ليس لمفعول مطلق معناه لم يذهب احد الى ان للتا ديب مفعول مطلق لانه
لم يرد الزجاج الى المفعول المطلق حتى يرد انه ليس لمفعول مطلق ولا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق
وقال الشيخ الرضى وفي الرد انه وذلك ان ضرب تاريا لا يغير معنى للتا ديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا ومن
الثاني واما من في ان يتفق في المعنى المقصود المتفقان في الاعراب الا ترى ان معنى حيث راكبا جئت وقت ركوبى والاول
حال والثاني مفعول فيه قوله اي شروا تصحاب المفعول لا اشارة الى ان النصب مصدر من المفعول لا العامل او تقديره

في سائر المواضع التي لم يستقم فيها التوجيهان اعتبره مصدرا
المضاهى وحذف العامل ليكون الباب مسمى بترية واحدة الثانية انه اعتقد ان التوجيهين بجران في جميع المواضع وهو مذهب
والله ذهب الرضى حيث قال ولا يبرور هذا في جميع انواع المفعول له فان المفعول ليس بيا للجنس ولان قوله مفعول من الاعمال
وكذا قوله حيثك اصلا حال كالك بالاعطاء او النفع ونحوه فان المفعول ليس بيا للاملا بل بيا للاعطاء او النفع والى هذا
في شدة مفعول من وجهي اصلاح على حذف المضاف وهو كلف انتهى وما ذكرنا من قول السارح من غير حذف فعله لا يوجب
اختلال وقوله فانه من عنده في التاميين المذكورين الى قوله مفعول من وجهي مبادى على صوت على اختلافه وظلاله لا مابة في اصل تقييد
عن الحرب جينا مصدره اختيار اللفظ فعله الى ان يرا بالجنس اثر الكيفية القائمة بالنفس هو المفعول عن الحرب كايما وبالشهادة الا
التيه على الكيفية النفسانية وهو الاقدام كقولنا ان الزجاج لا يقول به فلا حاجة الى ارتكاب المجازيل بل في ذلك ما ذكرنا وما
ذكره انه بقوله حيثك في الحرب عن المفعول جينا او ضربته ضرب تاريا وقدمت مفعول من وجهي على ان يصح المثال الخامس لا ليس له
يفنى من وجهي او المفعول من قول الشيخ فانه عنده مصدر من غير لفظ فعله ان يجمع افعالا للمفعول له مصدر من غير لفظ فعله عنده
ان قول الشيخ الرضى فالتا ديب محل والضرب بيان له دليل على معانيه الضرب والتا ديب بالذات والمفعول لايكون بيا للنفس
فالتا ديب محل الشيء موديا وهو محل كقولنا ان يجمع الضرب والتا ديب الضرب هو التا ديب الضرب هو التا ديب الضرب هو التا ديب
جاء الضرب والتا ديب مسمى في المعنى كاجاء واختار من معنى هذا كجب محل التا ديب في ضربته تاريا وبما على معنى ليا لمرضى الضرب
ليكون مخلصا من السمات الذي ذكره الرضى في نصبه على المفعول له فاذا علمت ما ذكرت فذلك ان ما قيل من جهة ان ما يستلزم
مفعولا هو المفعول المطلق من غير لفظ الفعل ويكون معناه اذ به فلا حاجة الى ان يكون المفعول له بالمراد بالضرب التا ديب كما في قوله الرضى
اذ به بالضرب تاريا وبما ان يرا بالتا ديب ضرب تاريا على حذف المضاف ليس بوجه والحق من وجهي فتأمل حتى يعرف ذلك
ما عليه قوله وروى قول الزجاج قال الشيخ الرضى وروى المعنى ضربته تاريا وبما ضربته لتا ديب اتفاقا وقوله للتا ديب
ليس لمفعول مطلق فكذا تاريا الذي لم يناء قوله ليس لمفعول مطلق معناه لم يذهب احد الى ان للتا ديب مفعول مطلق لانه
لم يرد الزجاج الى المفعول المطلق حتى يرد انه ليس لمفعول مطلق ولا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق
وقال الشيخ الرضى وفي الرد انه وذلك ان ضرب تاريا لا يغير معنى للتا ديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا ومن
الثاني واما من في ان يتفق في المعنى المقصود المتفقان في الاعراب الا ترى ان معنى حيث راكبا جئت وقت ركوبى والاول
حال والثاني مفعول فيه قوله اي شروا تصحاب المفعول لا اشارة الى ان النصب مصدر من المفعول لا العامل او تقديره

هذا هو الوجه الثاني في تخصيص اللام...
والوجه الثالث في تخصيص اللام...
والوجه الرابع في تخصيص اللام...

شرط انصاف المفعول لا لا شرطا جله منصوبا قوله وحسن اللام بالذكر انما تضمن لوجه تخصيص اللام...
في المفعول فيه لان الحروف الداخلة على المفعول له سوى اللام كشيعة لا هنا فاشته فاحت بها فترض للوجه...
بجلاف الراجل على المفعول فيه سوى في فانه قليل لانه واحد نموت بالعدم فلا حاجة الى الترض للوجه لان في كانه متعين لما لا...
الباو لعلته بالعدم فانه في ما قبل الترض لوجه تخصيص اللام...
المفعول فيه فتمت بالمسجد في احد فاعله وخاله فاعله قال الشيخ الرضي وبطلان الترض لا يشترط تشابه كمال الفاعل وهو ان...
يعتبر في فني وان كان لا طلب هو الدال والليل على عوان عدم التشاك قول امير المؤمنين على كرم الله وجهه في نعي ابينا...
فأعطاه الله النعمة استحقها السوطا يستحقها البلية والستى السوطا البليس والمطى النعمة هو العدم ولا يجوز ان يكون...
حالا من المفعول لا يستحقها لان يكون حالا من الفاعل وكذا انما لا لعله ولا ابلغ حال الفاعل على المفعول انتهى قوله...
ولا يجوز ان يكون آه فيع لما يمت كيف يكون القول وليلا على ما ذكره في الاحتمال لكن قال في اول بحث الحال ويجوز حفظ...
حالي الفاعل والمفعول على الآخر فتوكل لقيت زيدا راكبا واشيا قوله ومثاله قال الشيخ الرضي قال المصنف وانما شرط...
حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الاحال كثيرا ما ياتي جازمة لشرطين انصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في...
والرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقرة المقتضية للعلية وحصول الشرطين دليل عليها قوله واعتذر عن انصاف...
كذلك لزم انصاف كيف يقوم مقام الفاعل قال الشيخ الرضي الغير المنصرف من الحروف مالم يتصل بالمراد فاقترع في ادنى...
من وقترع في باي وحكي الية ويخرج من باي الية مع عدم تضرعها واعلم ان لا يدخل على جميع الظروف الغير المنصرف...
على بعضها فخص بك من فلك ومن بعدك ومن بينها وبينك حجاب وبسبك من عندك وبسبك من لك وفي بعض كتب...
الغير المنصرف هو المتصل فرفا لا غير هو بالزم انصاف فخرنا ذات مرة وقترع بعدا بين وبكرا وسحوا وسحوا ونحو ومنشأ...
وتحتمل ومثالا اذا ردت سحر العينة ونحو برك وحشيرة وحشيرة لسانك مساها ثم قال وقرب من المتصل فرفا لا غير...
عند فانه لا يدخل عليها لاس من مثله دون ورياء كبري قال ومن مع قدما ودخل من عليها في قولهم كان معها فاقترع...
من سحوا ومثله ان قول الشافعي لاكثر ليس بسيد انا على ما قلنا عن بعض كتب التوقفا لا غير المنصرف على طريقة هو المتصل...
فرفا لا غير والمجرور ليس من قريب منه وليس لغير المنصرف فانه غير منصرف على الطريقة وبعلى سبيل العلة حتى يتسدد...
والاعلى ما ذكره الرضي فلان من لا يتصل على جميع غير المنصرف حتى اية غالب فانه انصاف قد يخرج بصفة التقيد وليس الكلام...
في لازم انصاف الخاص بل في مطلق لازم انصاف فلا يفيد التقيد وليس الية المجرور من كثير حتى يفة لاكثر حكم على قوله...
اي جله جاريا على ما في انصاف هو اي لازم انصاف كما في على ذلك انصاف وح يصح ان يكون قوله جاريا مفعولا لقوله...
وتركه منصوبا بمعنى جله جاريا على انصاف قوله ان هذا الراي شريف جدا ويزول الاستكثار الغلطي وهو جعل لازم انصاف...
او منصوبا على انه مفعول به في اللفظ قال الرضي وزعم الاخفش ان سوا اذا خرج من الطريقة الية منصوبة يستكثار الية...
يقولون جاري سواك وفي الدار سواك وشك في استكثار الية فيما غلب انصاف على الطريقة قوله ومنهم من ذلك واقد قطع بكم ومنه...
طهران المراد باللام في قول الشافعي بين لازم طريقة الغلبة قوله وقيل الوجه ان يحمل المفعول منه من قبيل وقد جعل بين الية

هذا هو الوجه الثاني في تخصيص اللام...
والوجه الثالث في تخصيص اللام...
والوجه الرابع في تخصيص اللام...
هذا هو الوجه الثاني في تخصيص اللام...
والوجه الثالث في تخصيص اللام...
والوجه الرابع في تخصيص اللام...

هذا هو الوجه الثاني في تخصيص اللام...
والوجه الثالث في تخصيص اللام...
والوجه الرابع في تخصيص اللام...
هذا هو الوجه الثاني في تخصيص اللام...
والوجه الثالث في تخصيص اللام...
والوجه الرابع في تخصيص اللام...

[illegible]

وجوه العدد من ان القصة التي هي الاصل الى التامة مع ان يصلح خبرا كذا بعد فان قلت المذكور على تقدير الجزئية يحتاج الى ان
بنظريها ما عطفها بخلاف ما اذا جعل كان تامة قلت قد اشترطنا ان يربط في هذا اللفظ فانه ليس بتاويل على ان لا حاجة الى التاويل لا
اللفظ الاصطلاحي هو المعقول واليه قد جعل لفظ كان في قوله وان كان معني ما مقبلة مع ان المذكور في معرض الجزئية يحتاج الى التاويل
ولذا قال اي امر مستويا فحقول اي انفعليها مالا حاجة اليه الا ان القصة تامة بعد الجزاء لان الواجب للسباق والسباق حجة مقبلة
قوله اي ما يدل على الحدس يدل في الفعل على ان التفسير ظرف الزمان والمكان والالة مع انها ليست عاملة فالصواب ان يراد
بالفعل الفعل الاصطلاحي ولم تستثنا في حكمه فالتعريف بذكره عن ذكر ما قوله اي لم يحجب العطف ولم يمنع فسر الجزاء بالامكان انما
لما يقتضيه بالمثل المذكور وكما قالوا فسرهم بالامكان العام المقيد بحاجب الوجود فانه يقتضيه بالمثل المذكور اذا لم يكن
المقيد بحاجب الوجود وعبارته من سلب الضرورة من الجانب الخالي عن الحكم سواء كان الجانب الموافق مزورا ولا فيشمل وهو يعطف
مع انه لا يربط عليه قوله فالوجه ان قوله اي العطف والنصب على المعنوية فان قلت يلزم ان كانا الشرطا والجزاء لان الزاد لغيره
وجاز العطف انه جاز العطف والنصب قلت المراد به جاز العطف وعدمه وهو باعتبار المعلوم اهم قوله جاز ان قدر في بحث
الترجم المضارع وجعل المذكور فاعله وجعل المذكور مبتدأ والمقدّر خبره تنبيها على صفة تقديره كذا الامور مع استواء كلا الموضوعين في
صلاحيتهما الجزاء كونه جملة اسمية وفعلية واشعارا بان في امثال هذه الموضوع قد يفقد الاستمرار والبقوة باعتبار التجدد وعلى سبيل المثال
باعتبار آخر قوله بل تنوع اشارة الى ان الجزاء لا يربط على مجرد فعل الجزاء بالمعنى بالامكان الخالص لان تفكيكه ان يكون باثبات
في الجانب الخالف وبما اشاع العطف وان يكون باثبات الضرورة في الجانب الموافق وهو وجوب العطف والاشكال ان انفعليها
لا تماثل لا يربط عليه الجزاء فلذا ضرب عنه وعين القصور قوله اي وان لم يحجب العطف بل انفعليها ليعدم الانتفاع فنفى ذلك
المفسر لعدم الانتفاع انتفاع فالمناسب ان يقال اي انتفع قوله اي من حيث هو فاعل اسند اليه الفعل وسد عنه وقام الفعل
من حيث هو بفعل وقام عليه الفعل والمعنى الحال فخطيبين البنية التي كانت للفاعل في وقت اسناد الفعل اليه وكانت الفعل في
وقت وقوع الفعل عليه فالحقيقة تقديره تفيد البنية بانها التي كانت للفاعل والمفعول في وقت اسناد الفعل اليه او كانت وقود عليه
وبانه دفع ما قبل ان الحال لا تثبت الذات الماخوذة مع صفته الفاعلية بل انفس الذات في وقت الفاعلية وان دفع اليه ما قبل
ان الحال لا تثبت على بنية الفاعل والمفعول التوحي على بنية مصدر عنه الفعل او علق به اما الاول فلان الحقيقة ترجح باعتبار
ان الى وقت اسناد الفعل اليه او وقت وقوع الفعل عليه ولا عار عليه واما الثاني فلان الفاعل الاصطلاحي هو ما اسند
اليه الفعل على جهة القيام والمفعول ما وقع عليه الفعل وبما قال الحقيقة قوله فيدل على الحال لا يفيده وجه لتقديره بالمفعول
ان ثبت وقوع الحال مما ساءه التوحيون بمفعول معه ومفعول اصطلاحا في استعمال العرب حتى يحتاج الى تحلف التفسير لان استعمال
ضم النون ان لم يثبت فالتقدير هو بقوله ولو قرئ لا بد من بداس قيد الحقيقة لاخراج الصفة بغير المعنى من حيث هو فاعل ما ومن
حيث هو مفعول ما او مفعول مضاف فاعل ما ومن حيث هو مفعول مضاف فاعل ما ومن حيث هو مفعول مضاف فاعل ما ومن حيث هو مفعول مضاف
الحال عند استعمال العرب وان ثبت فاعل ما ومن حيث هو مفعول مضاف فاعل ما ومن حيث هو مفعول مضاف فاعل ما ومن حيث هو مفعول مضاف
من غير حاجة الى تمييز الفاعل والمفعول من غير حاجة الى التمييز قول حال الواقع عن كل سنا وعلى هذا فاعل ما ومن حيث هو مفعول مضاف

[illegible][illegible]

استثناء منقطع يعني كسر الجملة الى التعميم مستلزم دخول ما وقع مالا من المضاف اليه قوله فان مفعوليه زيد بن ابي اسد والاشارة
من الماد علينا سبب ان يؤخذ من ذا الشيء ويكون المفعول هو زيد بن ابي اسد وتنبه على ان اعتبارا على الحال لغير المعنى المقصود وبالأخص
على مفعوليات ذلك كجمل في مفعوليه زيد بن ابي اسد والاشارة على مفعوليه زيد بن ابي اسد والاشارة على مفعوليه زيد بن ابي اسد والاشارة
الكلام زيد بن ابي اسد والاشارة على مفعوليه زيد بن ابي اسد والاشارة على مفعوليه زيد بن ابي اسد والاشارة على مفعوليه زيد بن ابي اسد والاشارة
ذا الحال يكون مفعولا كمن باعتباره ذا الحال واعتبارا للعامل في تغيير المعنى الذي يقصد الحكم اخباره وتغيير اعتبارا للاعتراف
فما قال شارح اللباب نحو ما هو زيد بن ابي اسد مفعولا مقبلا على الحال والعامل فيه معنى تنبيهه في ما هي انبساط حاله اقبالا على هذه الجملة وهو
هو زيد بن ابي اسد والاشارة على مفعوليه زيد بن ابي اسد والاشارة على مفعوليه زيد بن ابي اسد والاشارة على مفعوليه زيد بن ابي اسد والاشارة
والا لزم ان لا يكون العامل في الحال وفي الحال واصد لان العامل في زيد الذي هو خبر ليس من التثنية بل التثنية من العوامل المتغيرة
ليس على ما ينبغي انما ولا فلان التثنية والى الفهم من قولك هو زيد مفعولا مقبلا على الحال وهو زيد كما في هذا زيد قائما والمحل على ما ذكره
قدس سره خلاف المقادير واما ثانيا فلان لا يلزم اختلاف العامل في الحال وفي الحال ولا يلزم اختلاف العامل في الحال وفي الحال ولا يلزم اختلاف العامل في الحال وفي الحال
عالم في زيد بن ابي اسد كونه خبرا له وهو بمنزلة اعتبارا ليس في حال على تقدير كونه ذا حال على معنى تنبيهه الذي هو العامل
في الحال ايضا واما ثانيا فلان المفعول المعنوي لا بد ان يكون له باعتبارا لفظا الكلام اسم واما اعتبارا آخر فتغير ذلك عند اعتبار
مفعولا على ما ذكره الشارح قدس سره ليس لك واما باعتبارا فلان عبارة لا حرج من فحشة لان الضمير في كمن لم يكن له عامل ضمه
الحال راجعا الى ذي الحال كما هو الظاهر يكون قوله والا لزم ان لا يكون العامل على ما ذكره فحشة لان الضمير في كمن لم يكن له عامل ضمه
يكون يسمى مسمى الاما ان الواجب ان يقول فيها اذ في الحال موشة سماي قوله بل باعتبارا معنى الاشارة والتثنية اولوية على
في الثاني لان المعنى المقصود بالاختصاص بكما تغير بالاشارة في تغيير بالاول المعنى ثم الاشارة والتثنية المعنويان من لفظ هذا والحال مستوفيان
الى المتكلم الا ان اعتبارا واحد بهما في اللفظ ليس لان لفظ الكلام ومنطوقه يقتضي اعتبارا وان المعنى المقصود بالاختصاص يتوقف على
اعتبارا حتى يكون مفعوليه زيد بن ابي اسد والاشارة على مفعوليه زيد بن ابي اسد والاشارة على مفعوليه زيد بن ابي اسد والاشارة
لفظيا ومفعولا معنويا على استثناء لفظ الكلام ومنطوقه ومعناه المقصود من اعتبارا للعامل وعلا سببه ان يكون ذلك المفعول مفعولا
مفعولا وعدم استثناء ذلك الاعتبار وعلا سببه ان لا يكون ذلك الاسم مفعولا لفظيا بل مفعولا على مفعوليه زيد بن ابي اسد والاشارة
او التثنية مشوبين الى المتكلم اولا والاشارة بالشارح قدس سره بقوله ولا شك انما الى آخره فاقبل هو جواب سوال وهو
ان لغة ان معنى ما وذا الشيء وابنه فكيف يقر بان ليس مفعولا بل معنى خارج عنه وتقر الجواب ان ما يقصد المتكلم بالاشارة
والثنية مفعولا الاشارة والتثنية المتروكان الى المتكلم فلا يكونان مفعولين بل مفعولين وقد يقر ان الاشارة والتثنية المشوبين
الى المتكلم ما يقصد المتكلم كافي جميع الاخبار والاشارة فان معنى زيد قائما اخبار المتكلم قائما لا الاخبار مفعولا فيكونان
مفعولين لا مفعولين ليس بوجه والحال من وجه بل لا معنى له اصلا قوله وهو من تركبها اي وهو ما هو من تركب الفعل
ومبنيه شق من جرحه ووضعي لا يكون هم فعل من فعلين شبه الفعل وقد جعله في صدره لرفع فحاش من شبه الفعل حيث قدس سره
بما يشبه في الفعل وقال انما قال ذلك ليشا دل اسم العامل والصيغة المشبهة والمصدر واسم الفعل داخل المتفصيل والظهور

هذا الكلام على ما ذكره الشارح قدس سره ليس لك واما باعتبارا فلان عبارة لا حرج من فحشة لان الضمير في كمن لم يكن له عامل ضمه
الحال راجعا الى ذي الحال كما هو الظاهر يكون قوله والا لزم ان لا يكون العامل على ما ذكره فحشة لان الضمير في كمن لم يكن له عامل ضمه
يكون يسمى مسمى الاما ان الواجب ان يقول فيها اذ في الحال موشة سماي قوله بل باعتبارا معنى الاشارة والتثنية اولوية على
في الثاني لان المعنى المقصود بالاختصاص بكما تغير بالاشارة في تغيير بالاول المعنى ثم الاشارة والتثنية المعنويان من لفظ هذا والحال مستوفيان
الى المتكلم الا ان اعتبارا واحد بهما في اللفظ ليس لان لفظ الكلام ومنطوقه يقتضي اعتبارا وان المعنى المقصود بالاختصاص يتوقف على
اعتبارا حتى يكون مفعوليه زيد بن ابي اسد والاشارة على مفعوليه زيد بن ابي اسد والاشارة على مفعوليه زيد بن ابي اسد والاشارة
لفظيا ومفعولا معنويا على استثناء لفظ الكلام ومنطوقه ومعناه المقصود من اعتبارا للعامل وعلا سببه ان يكون ذلك المفعول مفعولا
مفعولا وعدم استثناء ذلك الاعتبار وعلا سببه ان لا يكون ذلك الاسم مفعولا لفظيا بل مفعولا على مفعوليه زيد بن ابي اسد والاشارة
او التثنية مشوبين الى المتكلم اولا والاشارة بالشارح قدس سره بقوله ولا شك انما الى آخره فاقبل هو جواب سوال وهو
ان لغة ان معنى ما وذا الشيء وابنه فكيف يقر بان ليس مفعولا بل معنى خارج عنه وتقر الجواب ان ما يقصد المتكلم بالاشارة
والثنية مفعولا الاشارة والتثنية المتروكان الى المتكلم فلا يكونان مفعولين بل مفعولين وقد يقر ان الاشارة والتثنية المشوبين
الى المتكلم ما يقصد المتكلم كافي جميع الاخبار والاشارة فان معنى زيد قائما اخبار المتكلم قائما لا الاخبار مفعولا فيكونان
مفعولين لا مفعولين ليس بوجه والحال من وجه بل لا معنى له اصلا قوله وهو من تركبها اي وهو ما هو من تركب الفعل
ومبنيه شق من جرحه ووضعي لا يكون هم فعل من فعلين شبه الفعل وقد جعله في صدره لرفع فحاش من شبه الفعل حيث قدس سره
بما يشبه في الفعل وقال انما قال ذلك ليشا دل اسم العامل والصيغة المشبهة والمصدر واسم الفعل داخل المتفصيل والظهور

بحث اذ وجب القول به كم كيف و قوله انما العطف على كونه ذوالحال نكرة موصوفة ومنه ان لا يعلم ستكون ذى الحال نكرة
اي ما يكون الحال واقعا بعد الانقضاء العطف على كونه ذوالحال نكرة موصوفة ومنه ان لا يعلم ستكون ذى الحال نكرة
مع ان الكلام مسوق له ثم تنكير ذى الحال كونه مفعولية فمما لا يعرف به هو ما هو قوله في غير النفي وعسى هذا علة ما ذكره كبره
بل الاول ان يكسب وقوله في غير النفي والنفي ولا يستفهم وجوب الاستمرار قال الرضي يجوز تنكير ذى الحال اذا سبقه نفي او
شبهه ونهى او استفهام لا يتبعه الشك من سبق هذه الاشياء مستمرة فلا يبقى فيها إشكال قال شيخ اللباب قال المرح وأمكن
تنكيره لان الانقضاء ما بعده مما قبله فلا يصح الحال ان يكون صفة لا لفظا معناه وفيه نظر لم يلزم بالبعد لا صفة لما قبله ورد عليه
بعضهم بان منع الاول كان معي الصبح جازي في رجل الا عالا ولغني قوله انقضاء النفي وأما من قال لا يشع لاجل الوجود وقوله الصفة بعد الانقضاء
ففيه بلا ممة لان الصفة النحوية لا يكون بعد الاداء فاما هو الصفة المعنوية من غير البتة والحال انتهى اقول وفيه بحث اما ذلك فلان
نقطة قوله لو كان معي الصبح هكذا لكنه ليس بصيغة ان ليس معي وهذا انما يتم لو كان وجود عدم الصفة التباس الحال بالصفة في المثال المذكور
وهو عند القائلين بقطع الاتم بل الوجود عدم استقامة المعنى في الموجب في المعرغ وبه نظر فائدة قوله انقضاء النفي واما ثانيا فلان
قوله لان الصفة ان ان اراد به ان لا يكون احد من النفاة فهو محتمل وصريح الرضي في بحث الاستثناء المعرغ بوقوف الصفة النحوية
التي هي احد من التوابع بعد الا وصرح به العلامة التفتا في في المطلق في آخر بحث القصر حيث قال بالقصر كاي تقع بين المتبادر
والجزم بين الفصل والفاعل وبين الصفة والموصوف نحو ما جاء في رجل الا فاضل وصرح به صاحب اللباب ايضا في بحث الاستثناء
وقال صاحب النخعي واما ما ذكرنا من قرينة الاول ان الكتاب معلوم فله صفة ما كان الواو والواو لم ير في النخعي واما ما ذكرنا من
منها فانه ان اراد به ان لا يكون كذا عند بعض فهو سلم لكنه غير مفيد بالجمي الحكم النفي على الاطلاق كما هو الظن من كلامه وشرحه
على الجوزة تشبيها بليغا عند كون السمة اخلافا ليس على ما ينبغي قوله ويجعل قوله وصاحبها بالانصب عطف على قوله يعرف الكلام
على وجه التفسير قوله مبتدأ وخبر كما قال السيد السند في حواشي المتوسط قال ولا يجوز ان يكون صاحبها من فاعل عطف على المتكسر
في ان يكون وصرفه منصوب باعضا على نكرة لان تعريف ذى الحال ليس بشرط وجب يكون معرفة منصوبا وتقدر الكلام بهذا بشرط
صاحبها ان يكون معرفة وهذا الفصل معنى كما ذكره ولفظ الالة يلزم العطف على التعريف الجوزي ولا اعادة الجواز متى والتمس المعنى بالجمي
اشارة اليه بقوله لان تعريف ذى الحال ليس بشرط وقع بما ذكره الشرح قدس سره والفصل العطف على التوجيه التي لا يرتفع بارتكاب
صرف المضاد في المعصوف قوله وكان المراد بالارسال البعث والتخلي لان الارسال يخص بذى العلم والشك انما هو في
ارادة احدى من الامرين قوله والدخال هو ان يشرب البعير ثم يخرج عن الحوض قبل تمام الشرب الى العطن ثم يخرج من الرد
على صيغة الجمل قوله يشرب ذلك البعير المدخل بين بعيرين عطشانين منه اى من الحوض ما اى ما لم يكن ذلك البعير يشرب
اى شربه منه اى من الحوض في الكثرة الاولى قوله لعل المراد اى من الدخال نفس مباحة بعضها في بعض من قبيل اراؤا وقر
من المقيد لان الدخال خاص بالبعير وان يدخل بعيرين عطشانين والمراد في البيت المراجعة والازدحام او المعنى
او المراد من الدخال معناه التحقيق والمعنى على التشبيه قال تناول اى المتعصب المعروف الذي يرى فيما انه حال قيل
اى كل واحد منهما قيل وكذا نصير نحوه بل هو احتج بالتأويل اقول بنا والهم كين انصير في نحوه راجعا الى حررت به وحده واما قيل

فان كان المراد من قوله لا يكون احد من النفاة فهو محتمل وصريح الرضي في بحث الاستثناء المعرغ بوقوف الصفة النحوية
التي هي احد من التوابع بعد الا وصرح به العلامة التفتا في في المطلق في آخر بحث القصر حيث قال بالقصر كاي تقع بين المتبادر
والجزم بين الفصل والفاعل وبين الصفة والموصوف نحو ما جاء في رجل الا فاضل وصرح به صاحب اللباب ايضا في بحث الاستثناء
وقال صاحب النخعي واما ما ذكرنا من قرينة الاول ان الكتاب معلوم فله صفة ما كان الواو والواو لم ير في النخعي واما ما ذكرنا من
منها فانه ان اراد به ان لا يكون كذا عند بعض فهو سلم لكنه غير مفيد بالجمي الحكم النفي على الاطلاق كما هو الظن من كلامه وشرحه
على الجوزة تشبيها بليغا عند كون السمة اخلافا ليس على ما ينبغي قوله ويجعل قوله وصاحبها بالانصب عطف على قوله يعرف الكلام
على وجه التفسير قوله مبتدأ وخبر كما قال السيد السند في حواشي المتوسط قال ولا يجوز ان يكون صاحبها من فاعل عطف على المتكسر
في ان يكون وصرفه منصوب باعضا على نكرة لان تعريف ذى الحال ليس بشرط وجب يكون معرفة منصوبا وتقدر الكلام بهذا بشرط
صاحبها ان يكون معرفة وهذا الفصل معنى كما ذكره ولفظ الالة يلزم العطف على التعريف الجوزي ولا اعادة الجواز متى والتمس المعنى بالجمي
اشارة اليه بقوله لان تعريف ذى الحال ليس بشرط وقع بما ذكره الشرح قدس سره والفصل العطف على التوجيه التي لا يرتفع بارتكاب
صرف المضاد في المعصوف قوله وكان المراد بالارسال البعث والتخلي لان الارسال يخص بذى العلم والشك انما هو في
ارادة احدى من الامرين قوله والدخال هو ان يشرب البعير ثم يخرج عن الحوض قبل تمام الشرب الى العطن ثم يخرج من الرد
على صيغة الجمل قوله يشرب ذلك البعير المدخل بين بعيرين عطشانين منه اى من الحوض ما اى ما لم يكن ذلك البعير يشرب
اى شربه منه اى من الحوض في الكثرة الاولى قوله لعل المراد اى من الدخال نفس مباحة بعضها في بعض من قبيل اراؤا وقر
من المقيد لان الدخال خاص بالبعير وان يدخل بعيرين عطشانين والمراد في البيت المراجعة والازدحام او المعنى
او المراد من الدخال معناه التحقيق والمعنى على التشبيه قال تناول اى المتعصب المعروف الذي يرى فيما انه حال قيل
اى كل واحد منهما قيل وكذا نصير نحوه بل هو احتج بالتأويل اقول بنا والهم كين انصير في نحوه راجعا الى حررت به وحده واما قيل
فان كان المراد من قوله لا يكون احد من النفاة فهو محتمل وصريح الرضي في بحث الاستثناء المعرغ بوقوف الصفة النحوية
التي هي احد من التوابع بعد الا وصرح به العلامة التفتا في في المطلق في آخر بحث القصر حيث قال بالقصر كاي تقع بين المتبادر
والجزم بين الفصل والفاعل وبين الصفة والموصوف نحو ما جاء في رجل الا فاضل وصرح به صاحب اللباب ايضا في بحث الاستثناء
وقال صاحب النخعي واما ما ذكرنا من قرينة الاول ان الكتاب معلوم فله صفة ما كان الواو والواو لم ير في النخعي واما ما ذكرنا من
منها فانه ان اراد به ان لا يكون كذا عند بعض فهو سلم لكنه غير مفيد بالجمي الحكم النفي على الاطلاق كما هو الظن من كلامه وشرحه
على الجوزة تشبيها بليغا عند كون السمة اخلافا ليس على ما ينبغي قوله ويجعل قوله وصاحبها بالانصب عطف على قوله يعرف الكلام
على وجه التفسير قوله مبتدأ وخبر كما قال السيد السند في حواشي المتوسط قال ولا يجوز ان يكون صاحبها من فاعل عطف على المتكسر
في ان يكون وصرفه منصوب باعضا على نكرة لان تعريف ذى الحال ليس بشرط وجب يكون معرفة منصوبا وتقدر الكلام بهذا بشرط
صاحبها ان يكون معرفة وهذا الفصل معنى كما ذكره ولفظ الالة يلزم العطف على التعريف الجوزي ولا اعادة الجواز متى والتمس المعنى بالجمي
اشارة اليه بقوله لان تعريف ذى الحال ليس بشرط وقع بما ذكره الشرح قدس سره والفصل العطف على التوجيه التي لا يرتفع بارتكاب
صرف المضاد في المعصوف قوله وكان المراد بالارسال البعث والتخلي لان الارسال يخص بذى العلم والشك انما هو في
ارادة احدى من الامرين قوله والدخال هو ان يشرب البعير ثم يخرج عن الحوض قبل تمام الشرب الى العطن ثم يخرج من الرد
على صيغة الجمل قوله يشرب ذلك البعير المدخل بين بعيرين عطشانين منه اى من الحوض ما اى ما لم يكن ذلك البعير يشرب
اى شربه منه اى من الحوض في الكثرة الاولى قوله لعل المراد اى من الدخال نفس مباحة بعضها في بعض من قبيل اراؤا وقر
من المقيد لان الدخال خاص بالبعير وان يدخل بعيرين عطشانين والمراد في البيت المراجعة والازدحام او المعنى
او المراد من الدخال معناه التحقيق والمعنى على التشبيه قال تناول اى المتعصب المعروف الذي يرى فيما انه حال قيل
اى كل واحد منهما قيل وكذا نصير نحوه بل هو احتج بالتأويل اقول بنا والهم كين انصير في نحوه راجعا الى حررت به وحده واما قيل

هذا هو الوجه الثاني

هذا هو المقصد من هذا الكتاب...
الذي هو المقصد من هذا الكتاب...
الذي هو المقصد من هذا الكتاب...

التي بين زيد وخبره المقدر معنى كانه قيل ان زيد في الدار او في السوق ولا وجه لتقدير القول بهذا ما ذكره الشريف قدس سره
في حاشية المطول وشرح المفتاح وهو شبيه بنظم حاصل ما ذكر قدس سره ان الاستغناء في اين زيد واصل على المبتدأ
صحيح وليس داخل على الوجه المقدر واللاما وجب تقديم اي على زيد كما لا يجب في زيد اين هو اقول الملائمة من جهة كيف ويجوز
ان يكون كفاية الصدر على جملة الخبر بشرط ما يكون الخبر جملة صورة كافي في زيد اين هو لا مطلقا واما اذا لم يكن الخبر جملة صورة
فصدره على جملة المقدر غير كافية بل يجب ان يقدم على المبتدأ بخلاف زيد رعاية لصورة وعدم الالتفات الى معناه فاما
في الصورة فبمنزلة جرة الاستغناء فكلما يجب صدره ككيفية صدره ان على زيد فقياس اين زيد على اين هو قياس
مع العارق وقد اشار اليه الشريف قدس سره في شرح المفتاح في مباحث الاستغناء في الباب الثالث حيث قال
خص بالذكر به الفروق المقدر على الجملة على الاصح كقوله في جملة ما كان فيه فكلما يجب تقديرها على ما هو مقتضى
عنه وانما وجب ذلك لانها في صور المفردات وكذا الحال في اني واما ان لانها في معناها وموصورتها انتهى ولا يجب عليك ان
هذا الكلام صريح في ان الاستغناء في اين زيد واصل على الخبر المقدر فتم الغرض من قوله قدس سره واما مثل اين زيد
متى القتال آه هو الجواب عما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح ثم وقوع الانشاء من الطلب وغيره كقوله في الكلام
والثاني بل تقدير القول بالماضورة اليه بل بآية المعنى في كثير من المواضع سيما باب المرح والزم من غير محيل المخصوص مبتدأ
وفي الدعاء كقوله اتم لامرجا بك في مثل اين زيد ومتى القتال وكيف الحال وما شبه ذلك هذا الكلام ثم العلامة قدس سره
قد ذكر في شرح المفتاح وجه اداء المعنى في اين زيد ومتى القتال وكيف الحال بقوله في الاشتراك في جملة ظاهريه متفتحة
متقدمة على المبتدأ ولا شبهة في ان المنكح بها مستقيم بالخبر عن مقولية الاستغناء انتهى وكذا في قوله اتم لامرجا بك المقصود
الانشاء والدعاء عليهم لا الاخبار عن استحقاقهم الدعاء عليهم وكذا المقصود في افعال المرح والزم انشاء المرح والزم لا الا
عن استحقاق المرح والزم والسيد قدس سره قال بان الخبر يجب ان يلاحظ كونه حالاً من احوال المبتدأ ومعنى
الانشائية وان كان حاصلها كونه قائماً بالطالب والنشئ لا بالمسند اليه لكن قال في حاشيته شرح المفتاح لكن هذا
لا يحدى لغيره ان يكون المسند اليه هو النشئ والطالب ويكن ان يقره ان قيل فمحل كعدمه وحكمه بان على الاطلاق فإدعى في
وقوع الجملة الانشائية خبر المبتدأ من تاويل يكون معناها بسبب التاويل من احوال المبتدأ وقال بالتاويل فيما يصح جريانه في خبر
زيد اضربه بانتم لامرجا بك ولما رأى ان التاويل لا يصح في اين زيد ومتى القتال وكيف الحال على حكمه العلامة التفتازاني
ادعى ان هذه الامثلة ليست مما نحن فيها وليس الاستغناء فيها داخل على الخبر بل على المبتدأ وادعى عليه قدس سره ان ذلك
غير تام قوله القوة الاستيعابية في الاستقلال بانفس الاستقلال فظروا القوة فلان الاستيعابية لدرامتها على القوت والدرام تاتى
عن وقوعها حالاً ووجهاً على الاصل في الحال وهو الاشتغال وعدم الدوام لغيرها فنفس الاستقلال يقتضي نفس الربط والقوة
فيه يقتضي زيادة الربط قوله لان الغير لا يجب ان يقع في الاجتهاد هذا الدليل يدل على ان الاكتفاء بالضمير على الاطلاق ضعيف
واما ان ادعى في الصدر فلا يدل على ان الضمير كيف وهو يدل على الربط في اول الامر اللهم الا ان يقع افعالهم في الوقوع بطريق
الوجوب فكيف ليس بواقع اوليس بدال والحق التفصيل قال الشيخ الرضي ان كان الضمير في صدره بالجملة سواء كان مبتدأً أو جواباً في

هذا هو المقصد من هذا الكتاب...
الذي هو المقصد من هذا الكتاب...
الذي هو المقصد من هذا الكتاب...

هذا هو المقصد من هذا الكتاب...
الذي هو المقصد من هذا الكتاب...
الذي هو المقصد من هذا الكتاب...

يؤكد انهم من انظار الله من كونه قايما بالقسط فهو موكد ليعتدوا لفظه الله لا المعنوي المجاز كما قلنا من سيد قدس سره وان
اراد ان يؤكد ان لا يخلو فهو لا يخلو لا وجه للاعتراض عنه بقوله اسميته على حجب ان تحريمه بما يترتب من قوله ثم واد
لناس رسول الله فان البديل منه في حكم التسمية اي ليس مقصودا بالنسبة فذكره ليس من حيث انه يسمي مقصودا بل
بالبديل بل اتيان البديل لما ان مقصودا بالنسبة لا السهل منه في بدل الاشتغال وان جازا لجمال وتفصيل بل ان بعض
ايضا لا ليس مقصودا او ذكر البديل فيما ليس من حيث انه رافع للابهام بل من حيث انه المقصود وكون البديل منه فذكر
البديل منه والبديل لا يقصد فيه رفع الابهام بل هو ترك بهم وادامع فيقول فلو ليس يرفع الابهام اي البديل ليس المقصد
منه رفع الابهام لانه لا يرفع وقوله بل هو اي البديل بالقياس الى البديل منه ترك بهم وادامع فيقول فلو ليس يرفع الابهام لان
قوله بل هو ترك بهم وادامع فيقول مستندا بانهم حوا ان في بدل الاشتغال اجمالا وتفصيلا وتفسير الابهام غير واقع فوجه
قوله فان البديل اشارة الى دفع اعتراض الرضي حيث قال المستقر هو الثابت مطلقا سواء كان وضعا او غير وضعي فلا
يدل المستقر على الوضعي قوله لكن المطلق قال سيد مرتضى في حاشي الرضي ما غاية المطلق ينصرف الى الكمال عرفا وهو الوضعي
قوله غير مستقر بحسب الوضع كلفا فشرع مثلا فانه موضوع لعدد ومفهوم من اي جنس كان فالابهام فيه وضعي مستقر
وفي العين فلا غير مستقر فاما ذكره الشريف قدس سره في حاشي الرضي المستقر هو الوضع عن شكل الماده ان اراد ان يشرع
شرا موضوع شي معدود وهذا العدد اي شي كان فالابهام على هذا يكون في الموضوع لكن يرد وجه اتفاق النفا على ان
الوصف في اربع في مرتب بنسبة اربع عارضي اذ لو كان الالام كسما قالوا ابر وضه وان اراد انه موضوع لم مرتبة من العدد
معدود بحدته متعلقه بامام معدود وكان فليس فيه ابهام فضلا عن ان يكون وضعا وابهام العدد ولا يستلزم ابهاما في مرتبة
معينة من العدد واما التبرير في غير عشرة من واما في الابهام عن المعدود والاعراض العدد وما ذكره الرضي من قوله فانه ترفع الابهام عن
الاشترك في غير العبر عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي ثبت بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع
لفظا معني بغيره على كل نوع كالمعدود والوزن والكيل لان يضع لفظا معني معين ثم انفس الماسن ذلك الواضع اوسع غيره
ان يضع ذلك اللفظ معني آخر غير من الابهام عن المعدود لاجل الاشتراك العارض فنش هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل
عوضه بسبب الاشتراك العارض بغيره على وجه قدس سره وان اراد بقوله كالمعدود الى ان المعدود والوزن والكيل موضوع معدود
ووزن ومكيل معدود وموزون ومكيل بهذا العدد والوزن والكيل ايا كان اذ هو ايضا قابل اعراض الوضع في اربع
والالمثبت الابهام فضلا عن ان يكون وضعا وما قيل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي فليس شئ اذ انشا و
من الوضع عند الاطلاق هو الوضع المفيد لغيره في محل الالفاظ على المتبادر واجب مطلقا فكيف في التعليلات ويمكن
ان يقر ارادة المقدرات من المتبادر وان كانت بطرق المجاز لا ان الابهام فيها ليس ثابتا مع حيث انما معني مجازي بل
الابهام انما نشأ من الوضع فيصدق ان التبرير فيها يرفع الابهام الراسخ في الموضوع كما اولى المجاز المشهور حقيقة كما ان الحقيقة
المجردة مجاز قوله انما نشأ من الوضع لعدد الموضوع كما ان الوضع وانت جبر بان الابهام وان نشأ من تعدد الموضوع
لكن تعدد نشأ من الوضع الواحد فان لفظنا هذا مثلا موضوع دفعة واحدة بارادتك انما ياتي بالمخصوصة فلا يتصور

هذا هو اللفظ الذي هو الموضوع في قوله لا يخلو فهو لا يخلو لا وجه للاعتراض عنه بقوله اسميته على حجب ان تحريمه بما يترتب من قوله ثم واد
لناس رسول الله فان البديل منه في حكم التسمية اي ليس مقصودا بالنسبة فذكره ليس من حيث انه يسمي مقصودا بل
بالبديل بل اتيان البديل لما ان مقصودا بالنسبة لا السهل منه في بدل الاشتغال وان جازا لجمال وتفصيل بل ان بعض
ايضا لا ليس مقصودا او ذكر البديل فيما ليس من حيث انه رافع للابهام بل من حيث انه المقصود وكون البديل منه فذكر
البديل منه والبديل لا يقصد فيه رفع الابهام بل هو ترك بهم وادامع فيقول فلو ليس يرفع الابهام اي البديل ليس المقصد
منه رفع الابهام لانه لا يرفع وقوله بل هو اي البديل بالقياس الى البديل منه ترك بهم وادامع فيقول فلو ليس يرفع الابهام لان
قوله بل هو ترك بهم وادامع فيقول مستندا بانهم حوا ان في بدل الاشتغال اجمالا وتفصيلا وتفسير الابهام غير واقع فوجه
قوله فان البديل اشارة الى دفع اعتراض الرضي حيث قال المستقر هو الثابت مطلقا سواء كان وضعا او غير وضعي فلا
يدل المستقر على الوضعي قوله لكن المطلق قال سيد مرتضى في حاشي الرضي ما غاية المطلق ينصرف الى الكمال عرفا وهو الوضعي
قوله غير مستقر بحسب الوضع كلفا فشرع مثلا فانه موضوع لعدد ومفهوم من اي جنس كان فالابهام فيه وضعي مستقر
وفي العين فلا غير مستقر فاما ذكره الشريف قدس سره في حاشي الرضي المستقر هو الوضع عن شكل الماده ان اراد ان يشرع
شرا موضوع شي معدود وهذا العدد اي شي كان فالابهام على هذا يكون في الموضوع لكن يرد وجه اتفاق النفا على ان
الوصف في اربع في مرتب بنسبة اربع عارضي اذ لو كان الالام كسما قالوا ابر وضه وان اراد انه موضوع لم مرتبة من العدد
معدود بحدته متعلقه بامام معدود وكان فليس فيه ابهام فضلا عن ان يكون وضعا وابهام العدد ولا يستلزم ابهاما في مرتبة
معينة من العدد واما التبرير في غير عشرة من واما في الابهام عن المعدود والاعراض العدد وما ذكره الرضي من قوله فانه ترفع الابهام عن
الاشترك في غير العبر عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي ثبت بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع
لفظا معني بغيره على كل نوع كالمعدود والوزن والكيل لان يضع لفظا معني معين ثم انفس الماسن ذلك الواضع اوسع غيره
ان يضع ذلك اللفظ معني آخر غير من الابهام عن المعدود لاجل الاشتراك العارض فنش هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل
عوضه بسبب الاشتراك العارض بغيره على وجه قدس سره وان اراد بقوله كالمعدود الى ان المعدود والوزن والكيل موضوع معدود
ووزن ومكيل معدود وموزون ومكيل بهذا العدد والوزن والكيل ايا كان اذ هو ايضا قابل اعراض الوضع في اربع
والالمثبت الابهام فضلا عن ان يكون وضعا وما قيل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي فليس شئ اذ انشا و
من الوضع عند الاطلاق هو الوضع المفيد لغيره في محل الالفاظ على المتبادر واجب مطلقا فكيف في التعليلات ويمكن
ان يقر ارادة المقدرات من المتبادر وان كانت بطرق المجاز لا ان الابهام فيها ليس ثابتا مع حيث انما معني مجازي بل
الابهام انما نشأ من الوضع فيصدق ان التبرير فيها يرفع الابهام الراسخ في الموضوع كما اولى المجاز المشهور حقيقة كما ان الحقيقة
المجردة مجاز قوله انما نشأ من الوضع لعدد الموضوع كما ان الوضع وانت جبر بان الابهام وان نشأ من تعدد الموضوع
لكن تعدد نشأ من الوضع الواحد فان لفظنا هذا مثلا موضوع دفعة واحدة بارادتك انما ياتي بالمخصوصة فلا يتصور

في حاشي الرضي

هذا الوضع ان كان موضوعا لمعين معلوم فحينئذ الابهام من تعدد الموضوع كما في التشريك فان كان الابهام فيه
وضعي قد يقصد منه التميز نحو ما اذا راوا اليد هذا متشككا وقد يقصد بالصفة نحو مرت بهذا الرجل فان قلت يميز ما ذكره التميز
بقوله وتحقيق ذلك انه ان الابهام في الجنس يرغ بالتمييز لا بوصف والمحال فلا يكون ما ذكره مجرى قلت ما ذكره منقوض
بما ذكر في باب الوصف للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المتقضي لبيان الجنس فان قلت الابهام في الجنس
انما يرغ بالتمييز اذا كان مستقويا في الوضع والابهام في الجنس في المباحات ليس مضميا في رغب بالصفة فلا يكون ما ذكره منقوضا بحت
لا بوصف ثم على ما عرفت وايضا قوله بحسب اصل الوضع مشير الى انه في الجنس ما يوضع على ان يكون الابهام في جنس الرجل مضميا
كم كيف فاذا اريد به الموزون يكون جنسه مما لكن ذلك المعنى مشتق مما يري له لا حقيقيا واذا اريد به مرتبة معينة من مراتب الوزن
لا يكون فيها ابهام اصلا فخلا من ان يكون الابهام في الجنس فظن ان قول الشارح قدس سره ولا ابهام فيه الا من حيث
ذاته اى جنسه لا من حيث خل قوله في نفس قولك الوصف محرا بالقيود المذكور وان حصل الاحتراز عن عطف البيان الى انصر الواقف
في المثال الخامس على ما ذكره لكن لم يحصل الاحتراز عن عطف البيان في قولهم المؤن العائدات الطير فان الطير عطف بيان
لغيره العائدات مع ان التعريف يقصد في عليه فان الطير يرغ الابهام المستقر في العائدات المبهم من حيث الجنس مضميا قوله
لا في الذات اى لا يرغ في الابهام المستقر الواقع في الذات واما الابهام الواقع في الجنس بسبب العارض لا بسبب الذات
نحو زمان يرغ بالوصف نحو مرت بهذا الرجل فان هذا من حيث الجنس كان مباحا في رغب ذلك الابهام الوصف لكن ذلك
الابهام ليس بحسب اصل الوضع بل بحسب العارض وهو تعدد الموضوع له وفيه ان معنى حقيقته لا ابهام انه كان الشيء بحسب
اصل الوضع مضميا معلوما فحينئذ حصل الابهام بسبب العارض ولا يتصور ذلك في هذا ما عرفت وايضا قول الشارح قدس سره
الابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المتقضي لبيان الجنس يخالف في القول لضعف الابهام في اسما الاشارة قوله فانه
في قوة قولنا طاب ثمنى منسوب الى زيد لانه لا اسما للطيب الى زيد علم ان طيبه يكون باعتبار طيب ثمنى من اشياء له او طيبه محرا اذا
لا معنى لثمن ان الله قدس سره لم يقره الشيء مضافا الى زيد كما فعله الرضي ايرادا لا احتمال آخر اذ قيلين بطريق التقدير ليس بعرو
ثم ان ما ذكره البته قدس سره تقدير لما يقتضيه المثال المذكور انما يحكى في جميع مواضع الذات المحذرة متى تيمم عليه لا في باب
في كفى زيد رجلا بل المناسب فيه كفى ثمنى زيد على ان زيد عطف بيان او يدل على ان كفى جريانه في كفى زيد رجلا ايضا فان قيل
كفى شيء منسوب الى زيد هو رطلية وكذا في كفى زيد شئير كفى ثمنى منسوب الى زيد وهو شئير ومطلات الكفاية انما يكون باعتبار
صنفه من صفاته في رطلية كفى ثمنى بالاعتبار المحلوه وشبهها والمصنف شبه المحلوه كحل فالحق في مقابل المحلوه والمصنف وهو معنى
حقيق له والمفرد في هذا المقام وان كان متقابلا في الحقيقة لاسية اذ المعنى بالمفرد ان ذواته يقتضيه اقر من غير ان يقتضيه ذات مقدرة
باعتبار نسبة الشيء اليه كما في المحلوه وشبهها والمصنف الا انه لم يعتبر ذلك لان المفرد المحلوه مقابل الله سبحانه ولا يرد عليه على وجه
تشابها زيدا مثال المفرد انه مصنف لان تشابها زيدا مفردا بالمعنى المذكور وان كان مضافا الى الضمير يدل على ما ذكرنا من ان
قدس سره مقابلتنا في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي لمحور النسبة لا غير قوله اى رغب الابهام مطلقا اى
سواء كان الذات المذكور مفردا مقدرا او غير مقدرا قوله فحينئذ في ضمن هذا الرغب تحقق العام في ضمن الخاص لكن لا ينظر

لما التفتير كشيء فائدة وكانه لرفع في ضمن قولهم نحن في أنفسنا قوله هو يشابه اجراء اي يشترك بوزن الكل في الكلام
الاسم فلما يطلق على الكل يطلق على كل جزء كالخاف يطبق على التور على كل قطرة منه قوله اي المفرد المقدر هذا هو الوجه لان
بيان المفرد المقدر قوله والعني ان جبره يعني يجوز ان يتغير كانه يرجع الى التغير ليدقق قوله فيرد وقوله ومع من ان
الاول موجود فيه ايضا والعني ان التغير متلبسا بتغير المفرد المقدر او بتغيره اذا قرأ التغير بما ذكره عبارة ومن ان
المفرد المقدر تام بالثنتين وبتغير التثنية الا ان العدم وحده معنى الناقصة الذي هو الاصل الى ما لا يمتد ما لا يجره ويجا
ذكرنا ان ما قبل اوله والاحتمال الثاني وان كان خلاف الظاهر الا احتمال الاول لا يلزم جواز الاضافة بجملة الثاني و
ذلك لان تمام الاسم به لا يقتضي تميز الاجزاء للاضافة للاحتمال الثاني بالفضل التام بما علة فينصب فلا يلزم ترتيب جواز الاضافة عليه
وتسليمه بجملة الثاني لان التثنية فيكون المقدر وفون التثنية فانه ليس فيه قوة عند ليس بوجه وان كان من وجهه فمال وكذا
ما قبل الوجه الثاني في كذا والحداد من قوله جازت الاضافة جازت اضافة التثنية في غير النسخ بل المتبادر منها
المفرد المقدر الى التثنية كيف يكون التغير متلبسا بتغير المفرد المقدر مثلا عبارة ومن وقوع التغير بوجهه فكيف تبادر اضافة
التغير اليه قوله لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وذلك طلالا ليجعل النسبة بينهما متعديتين
وبما به فالطرف الثاني معلوم بالاشخص يكون له نسبة معلوم بالاشخص او تنحصرها بالاشخص الطرف وان كان معلوم بوجه
يكون النسبة معلوم بوجه والا يكون معلوم بوجه النسبة بالاشخص او تنحصرها بعبارة عن شخص الطرف فلما ان الطرف بهته في عندك ظل
بشخص النسبة بوجه بالاشخص فالقول بالابهام الطرف فيه ومنع الابهام النسبة مكابرة متعديتين ومنع الابهام عن
يستلزم الرفع عنه على حسب رغبته فان رغب الابهام عنها بالكل رفع عنه بالكل وان رغب عنها بوجه رفع عنه بوجه
فالتغير في طاب رطل بعدا ديا لا يرفع الابهام عن النسبة من وجهه كانه يرفع عن الطرف على ذلك الوجه وكما ان الطرف
بهته في من حيث الجنس كلك النسبة بهته على ذلك الوجه فالقول فيه رفع الابهام عن النسبة وعدم الرفع عن الطرف على الاطلاق
في غير المنع قال ثم ان كان اسم الرفع قوله والا فمتعلقة قبل في هذه العبارة شيئا مشهورا وهي انتعاض الشرطية الاولى
بطالب تميز نفسا فان نفسا اسم جمع جملته لا انتعاض عنه ولا يصح ان يكون متعلقا واما به التثنية فليس قدس سمة تقييده مقبولا
يكون التميز لم يكن نصفا فله انتعاض عنه وكذلك قدس مقدم الشرطية الثانية به ذلك المتعلق بتميز طالب زيد نفسا وانما
بان شمول قوله اسم الجمع جملته لا انتعاض عنه لقوله طالب زيد نفسا انما هو اذ جعل الصيغة عبارة عن الامكان المتعدي كجانب
الوجه واذا ضرورة فيتم سلبه من الجانب الثاني للغة والباب المتوافق جازان يكون مفردا لا كذا كان التميز نصفا
عنه ولم يكن مفردا بل جازان يكون التميز لخصيص عنه وان يكون متعلقة الا انه لا قيد للتثنية قدس سره المقدم بالقيد
الذكور خرج تحت طالب زيد نفسا عنه فبقي الجواز المحذور وحده لا يلزم على تقرير التثنية تمام الشرط والجواز فبته الانتعاض
والثبات مستفاد من العبارة تقييده التثنية يلزم اتحاد الشرط والجواز الذي يرد على ما قلناه لبعض الشارحين من ان
ان كان اسم الجمع جملته لا انتعاض عنه ومتعلقة جازان يكون له متعلقة فلا فائدة في العدم ولعمدة الى ما ذكره قدس
سرهم المتعدي الشرطية الثانية ما كان ثباتا في الشرطية الاولى بعينه وهو جواز الامر من من كون التميز متعديا بمتعلقه

عنه انما هو في طرف النسبة

الاسم فلما يطلق على الكل يطلق على كل جزء كالخاف يطبق على التور على كل قطرة منه قوله اي المفرد المقدر هذا هو الوجه لان
بيان المفرد المقدر قوله والعني ان جبره يعني يجوز ان يتغير كانه يرجع الى التغير ليدقق قوله فيرد وقوله ومع من ان
الاول موجود فيه ايضا والعني ان التغير متلبسا بتغير المفرد المقدر او بتغيره اذا قرأ التغير بما ذكره عبارة ومن ان
المفرد المقدر تام بالثنتين وبتغير التثنية الا ان العدم وحده معنى الناقصة الذي هو الاصل الى ما لا يمتد ما لا يجره ويجا
ذكرنا ان ما قبل اوله والاحتمال الثاني وان كان خلاف الظاهر الا احتمال الاول لا يلزم جواز الاضافة بجملة الثاني و
ذلك لان تمام الاسم به لا يقتضي تميز الاجزاء للاضافة للاحتمال الثاني بالفضل التام بما علة فينصب فلا يلزم ترتيب جواز الاضافة عليه
وتسليمه بجملة الثاني لان التثنية فيكون المقدر وفون التثنية فانه ليس فيه قوة عند ليس بوجه وان كان من وجهه فمال وكذا
ما قبل الوجه الثاني في كذا والحداد من قوله جازت الاضافة جازت اضافة التثنية في غير النسخ بل المتبادر منها
المفرد المقدر الى التثنية كيف يكون التغير متلبسا بتغير المفرد المقدر مثلا عبارة ومن وقوع التغير بوجهه فكيف تبادر اضافة
التغير اليه قوله لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وذلك طلالا ليجعل النسبة بينهما متعديتين
وبما به فالطرف الثاني معلوم بالاشخص يكون له نسبة معلوم بالاشخص او تنحصرها بالاشخص الطرف وان كان معلوم بوجه
يكون النسبة معلوم بوجه والا يكون معلوم بوجه النسبة بالاشخص او تنحصرها بعبارة عن شخص الطرف فلما ان الطرف بهته في عندك ظل
بشخص النسبة بوجه بالاشخص فالقول بالابهام الطرف فيه ومنع الابهام النسبة مكابرة متعديتين ومنع الابهام عن
يستلزم الرفع عنه على حسب رغبته فان رغب الابهام عنها بالكل رفع عنه بالكل وان رغب عنها بوجه رفع عنه بوجه
فالتغير في طاب رطل بعدا ديا لا يرفع الابهام عن النسبة من وجهه كانه يرفع عن الطرف على ذلك الوجه وكما ان الطرف
بهته في من حيث الجنس كلك النسبة بهته على ذلك الوجه فالقول فيه رفع الابهام عن النسبة وعدم الرفع عن الطرف على الاطلاق
في غير المنع قال ثم ان كان اسم الرفع قوله والا فمتعلقة قبل في هذه العبارة شيئا مشهورا وهي انتعاض الشرطية الاولى
بطالب تميز نفسا فان نفسا اسم جمع جملته لا انتعاض عنه ولا يصح ان يكون متعلقا واما به التثنية فليس قدس سمة تقييده مقبولا
يكون التميز لم يكن نصفا فله انتعاض عنه وكذلك قدس مقدم الشرطية الثانية به ذلك المتعلق بتميز طالب زيد نفسا وانما
بان شمول قوله اسم الجمع جملته لا انتعاض عنه لقوله طالب زيد نفسا انما هو اذ جعل الصيغة عبارة عن الامكان المتعدي كجانب
الوجه واذا ضرورة فيتم سلبه من الجانب الثاني للغة والباب المتوافق جازان يكون مفردا لا كذا كان التميز نصفا
عنه ولم يكن مفردا بل جازان يكون التميز لخصيص عنه وان يكون متعلقة الا انه لا قيد للتثنية قدس سره المقدم بالقيد
الذكور خرج تحت طالب زيد نفسا عنه فبقي الجواز المحذور وحده لا يلزم على تقرير التثنية تمام الشرط والجواز فبته الانتعاض
والثبات مستفاد من العبارة تقييده التثنية يلزم اتحاد الشرط والجواز الذي يرد على ما قلناه لبعض الشارحين من ان
ان كان اسم الجمع جملته لا انتعاض عنه ومتعلقة جازان يكون له متعلقة فلا فائدة في العدم ولعمدة الى ما ذكره قدس
سرهم المتعدي الشرطية الثانية ما كان ثباتا في الشرطية الاولى بعينه وهو جواز الامر من من كون التميز متعديا بمتعلقه

[illegible]

قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا نعم الله اليكم التي لا تحصى ان كنتم تعلمون ان الله قد ارسل رسله بالبينات وانزل معه الكتاب بالهدى والرحمة لعلكم تتقون وان كنتم في ريب مما نزلنا بالهدى والرحمة فقل ان الله قد ارسل رسله بالبينات وانزل معه الكتاب بالهدى والرحمة لعلكم تتقون وان كنتم في ريب مما نزلنا بالهدى والرحمة فقل ان الله قد ارسل رسله بالبينات وانزل معه الكتاب بالهدى والرحمة لعلكم تتقون

[illegible][illegible][illegible]

والجوابية انما هو بعد ما قلنا انما هو صيرورتها بغيره كما قيل في فعل الحب قالان صار ما يعني بالاصح ما صار ما بعد ما منصوبا
على الاستثناء فانه قد قيل كون صرا وخلا جري من المنسوب اليه ليس بصحيح كيف وما هو فان النسبة فيكون ان متاخرين عنها
وما قيل ان المنسوب بعد خلا وما مضى فعله من اللغات بالمعقول ثم الضمير في صرا وخلا يجوز ان يرجع الى القوم
المذكورين في المثال الثاني وذكر في الشرح الا انه لم يتعرض له الشارح كونه ظاهر للاضاحية وتعرض لما هو خلاف انطفا فان قلت
الضمير في وكيف يرجع الى القوم قلت القوم وان كان جمعا معني الا انه مفرد لفظا فيجوز صيغة الجمع والمفرد نظر الى المعنى واللفظ
يدل عليه قول الرضي فيما قلنا عنه انما القوم المخرج عنهم زيد جاء وقول العلامة التقطت ان في التوضيح في بحث انطفا انما القوم
اسم لما دون العشرة من الرجال لا يكون فيه امرأة والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد يدل على اثنين فيجمع ويوحده
الضمير العائد اليه مثل اللفظ دخل والقوم خرج هذا الكلام على انه يصح افراد الفعل للسند الى ضمير الجمع بتا ويلد الجمع ويصح ان يقال كما
حكم بلام واما انما الفاعل حكم بلام واما الافراد فيكونا اشبه بالانفراد في فعل المخرج والزم فانه قد قيل انما القوم
يجعل اجمالا لكل لان صيغة الفعل مفرد وما قيل القوم جمعا للضمير في البعض لانه لا يستقيم تقدير الكل في جاء في القوم ليس
زيد لانه يصحبه التقدير ليس كل القوم زيدا وفساده ظاهرا في قوله في اخواته طرد الباء على ان عدم استقامته تقدير الكل على
الاطلاق ثم كيف ويجوز ان يكون المعنى ليس القوم زيدا معناه وايضا يلزم منه ان لا يجوز ارجاع الضمير في خلا وما الى مصدر
الفعل المتقدم لان ذلك ليس محتملا في ليس ولا يكون اذا لمعني القوم كاسم لغيره فيجب ان لا يجوز في اخواته طرد الباء
وكون ما ذكره ثلثه بعد الوقوع والتكثير لا يلزم ان تكون مطردة انما يصح لو لم يكن ارجاع الضمير الى المستثنى منه جائزا في خلا وما
وهو اول المسئلة قوله قال السيرة في لم اعلم خلا في جواز الجري بها الا ان المنصب بها اكثر من في الجواز في السيرة وفي الرضي قال
السيرة في لم اجد ارجاء الا ان المنصب فانه قربنا في بعض ما ذكره بخلاف جواز الجري بها وقال السيد السيرة في لم اعلم خلا
في جواز الجري بخلاف الا ان المنصب بها اكثر واغلب كما ذكره سيدي انتهى وفي الفصل بعضهم يحكم بخلافه ويحمل بها ولم يورد هذا القول
سيدي ولا المبرر هذا لفظه نظر ان ما في المشرح والمحاكي ليس بسيد قوله عن لا احش انه اجاز الجري بها على ان ما فيها ازمنة
في المعنى وزعم المحرمي والربيعي والكسائي والفارسي وابن جني انه قد يجوز الجري على تقدير كون ما زائدة فان قالوا ذلك بالسيا
نفسا لانه لا يراى وقيل الجاء والمجور بل بعده نحو ما قيل في جزمته من انه وان قالوا بالاسماع في من الشدة وبكيفية
لا يقاس عليه تارة الكلام قوله حال من الضمير الجور وان حاره على البديل ليكون القيد ان في الكلام على نسق واحد مع ان المعنى
في البديلية حسن منه في الحالية او المعنى في الحالية ما ذكره وهو لا يخفى عن الصبح والمعنى على البديلية ويجوز المنصب بخلاف البديل
المستثنى في مستثنى واقع بعد الا ولا يخفى لفظ هذا المعنى وكونه احسن من المعنى على طريق الحالية وكونه اظهر في التقييد اذا بدل
مستثنى واقع بعد الا من مطلق المستثنى المحكوم عليه كذا المنصب واختيار البديل بينا دى باعلى صوت على ان ذلك لا يجوز
في مستثنى وقع بين غير باس اللغات لكان الحال بينا دى ايض على ذلك ولا تغاوت بين الحالية والبديلية في هذا المعنى
حتى نحتاج احدهما على الآخر فاقبل اختيار هذا التوجيه لانه يشترح ان اختيار البديل فيما بعد الادوات خير من ادوات الاستثناء
بخلاف توجيه البديل فانه يشترح ان ما بعد الا هو المقصود بالنسبة ولا يشترح في البديل في غير الا ليس لموجه وان كان من وجه

والجوابية انما هو بعد ما قلنا انما هو صيرورتها بغيره كما قيل في فعل الحب قالان صار ما يعني بالاصح ما صار ما بعد ما منصوبا
على الاستثناء فانه قد قيل كون صرا وخلا جري من المنسوب اليه ليس بصحيح كيف وما هو فان النسبة فيكون ان متاخرين عنها
وما قيل ان المنسوب بعد خلا وما مضى فعله من اللغات بالمعقول ثم الضمير في صرا وخلا يجوز ان يرجع الى القوم
المذكورين في المثال الثاني وذكر في الشرح الا انه لم يتعرض له الشارح كونه ظاهر للاضاحية وتعرض لما هو خلاف انطفا فان قلت
الضمير في وكيف يرجع الى القوم قلت القوم وان كان جمعا معني الا انه مفرد لفظا فيجوز صيغة الجمع والمفرد نظر الى المعنى واللفظ
يدل عليه قول الرضي فيما قلنا عنه انما القوم المخرج عنهم زيد جاء وقول العلامة التقطت ان في التوضيح في بحث انطفا انما القوم
اسم لما دون العشرة من الرجال لا يكون فيه امرأة والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد يدل على اثنين فيجمع ويوحده
الضمير العائد اليه مثل اللفظ دخل والقوم خرج هذا الكلام على انه يصح افراد الفعل للسند الى ضمير الجمع بتا ويلد الجمع ويصح ان يقال كما
حكم بلام واما انما الفاعل حكم بلام واما الافراد فيكونا اشبه بالانفراد في فعل المخرج والزم فانه قد قيل انما القوم
يجعل اجمالا لكل لان صيغة الفعل مفرد وما قيل القوم جمعا للضمير في البعض لانه لا يستقيم تقدير الكل في جاء في القوم ليس
زيد لانه يصحبه التقدير ليس كل القوم زيدا وفساده ظاهرا في قوله في اخواته طرد الباء على ان عدم استقامته تقدير الكل على
الاطلاق ثم كيف ويجوز ان يكون المعنى ليس القوم زيدا معناه وايضا يلزم منه ان لا يجوز ارجاع الضمير في خلا وما الى مصدر
الفعل المتقدم لان ذلك ليس محتملا في ليس ولا يكون اذا لمعني القوم كاسم لغيره فيجب ان لا يجوز في اخواته طرد الباء
وكون ما ذكره ثلثه بعد الوقوع والتكثير لا يلزم ان تكون مطردة انما يصح لو لم يكن ارجاع الضمير الى المستثنى منه جائزا في خلا وما
وهو اول المسئلة قوله قال السيرة في لم اعلم خلا في جواز الجري بها الا ان المنصب بها اكثر من في الجواز في السيرة وفي الرضي قال
السيرة في لم اجد ارجاء الا ان المنصب فانه قربنا في بعض ما ذكره بخلاف جواز الجري بها وقال السيد السيرة في لم اعلم خلا
في جواز الجري بخلاف الا ان المنصب بها اكثر واغلب كما ذكره سيدي انتهى وفي الفصل بعضهم يحكم بخلافه ويحمل بها ولم يورد هذا القول
سيدي ولا المبرر هذا لفظه نظر ان ما في المشرح والمحاكي ليس بسيد قوله عن لا احش انه اجاز الجري بها على ان ما فيها ازمنة
في المعنى وزعم المحرمي والربيعي والكسائي والفارسي وابن جني انه قد يجوز الجري على تقدير كون ما زائدة فان قالوا ذلك بالسيا
نفسا لانه لا يراى وقيل الجاء والمجور بل بعده نحو ما قيل في جزمته من انه وان قالوا بالاسماع في من الشدة وبكيفية
لا يقاس عليه تارة الكلام قوله حال من الضمير الجور وان حاره على البديل ليكون القيد ان في الكلام على نسق واحد مع ان المعنى
في البديلية حسن منه في الحالية او المعنى في الحالية ما ذكره وهو لا يخفى عن الصبح والمعنى على البديلية ويجوز المنصب بخلاف البديل
المستثنى في مستثنى واقع بعد الا ولا يخفى لفظ هذا المعنى وكونه احسن من المعنى على طريق الحالية وكونه اظهر في التقييد اذا بدل
مستثنى واقع بعد الا من مطلق المستثنى المحكوم عليه كذا المنصب واختيار البديل بينا دى باعلى صوت على ان ذلك لا يجوز
في مستثنى وقع بين غير باس اللغات لكان الحال بينا دى ايض على ذلك ولا تغاوت بين الحالية والبديلية في هذا المعنى
حتى نحتاج احدهما على الآخر فاقبل اختيار هذا التوجيه لانه يشترح ان اختيار البديل فيما بعد الادوات خير من ادوات الاستثناء
بخلاف توجيه البديل فانه يشترح ان ما بعد الا هو المقصود بالنسبة ولا يشترح في البديل في غير الا ليس لموجه وان كان من وجه

هذا هو الأصل في اللغة العربية وهو لا يخلو من بعض الألفاظ التي هي من لغة العرب
ولكنها قد دخلت في لغة الفرس واليونان والرومان وغيرهم من الأمم
وذلك إما لأنها كانت من لغة العرب أو لأنها كانت من لغة الفرس
أو لأنها كانت من لغة اليونان والرومان وغيرهم من الأمم
وذلك إما لأنها كانت من لغة العرب أو لأنها كانت من لغة الفرس
أو لأنها كانت من لغة اليونان والرومان وغيرهم من الأمم

فإن قلت القديسيان حال السنتي ولو جعل قوله فيما بعد لا بد لا يلزم أن لا يكون السنتي مقصودا بل في حكم تنبيه ففعل السنتي
قد سببه اختار إلى الية لما قيل القديسيان بقوله ويجوز أنه سنتي وقع به لا لا مطلق السنتي والمحمود عليه التسمية
لأول قوله والمال أنه قد ذكر السنتي منه إشارة إلى تقدير قد لان الماضي لثبوت لا بد فيه من قد ظاهره أو مقدره فأنوحو
حالا واما الضمير الواو فقد يكون فيه كهاجا واحد بها وفيها نحن فيه ليس فيه ضمير على الواو فقط لكن الشيخ الرضوي صرح بأنه إذا لم
فيه ضمير وجب الظاهر قد الواو حيث قال وإن لم يكن منه ضمير فالواو قد لا بد منها ولاية جازي في زيد قد خرج عمرو ولا جازي في
وخرج عمرو وتسمى به الفاضل الهندى في الاشتراك حيث قال وتجب الظاهر قد وقد اتفق الضمير ما ذكره الرضوي فلو في أنه
لم يكن ضمير في اللفظ وجب الواو والها تدر وليس السنتي على أنه ان لم يكن فيه ضمير لا لفظا ولا معنى كيف وجازي في زيد وخرج عمرو
يمكن فيه تقدير الضمير ولو كان اللام كما قلت لا حكم لعدم جواز هـ إمكان تقدير الضمير على حكم على الإطلاق بعدم جواز هـ علم
أن المراد عدم كونه في اللفظ فقط قوله على حسب العوال أى على حسب اقتضاها فان اقتضى العامل الرفع يرفع وان اقتضى
النصب نصب وان اقتضى الجرجر ولا ينصب ح على الاستثناء وكونه شبهها بالمفعول حتى يكون العامل فيه الفعل متوسط الأداة
سقط ما قيل أن يريد عامل السنتي لا يصح التقدير بقوله إذا كان السنتي منه ضمير كذا رأيت السنتي يرفع ابدأ على حسب علمه
أن يريد عامل السنتي منه شيك بقوله ما مررت الأبريد فانه مغرب لعامل نفسه لا لعامل السنتي منه والبعض جاب باقتضائه
الاضمر وان لزيد جوا الغليا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت واخلة في السنتي منه وعامل نصبه هو مررت متوسط
تلك الباء وهو العامل في نصب المحلى للسنتي منه لأن مررت بدون الباء لازم فلا يقتضى نصب واما اقتضائه بالاضمير
متعديا فظهر أنه لا مدخل لكلمة التي في نصبه للسنتي نصبا محليا واما كان له مدخل لو كان نصب على الاستثناء وليس كذلك القول بأن
عامل الفعل هو واسطة الاليس كما ينبغي وكذا قوله ومن قال وعامله الفعل هو واسطة الباء فقد سمى الاليس على ما ينبغي قوله
فيكون المعنى ثبت زيد واما ما قال قلت معنى ما زال ثبت على ما قال السنتي من أن شي يعين الدوام فقلت يعين من الدليل لأن ففى
يضيد الدوام فان قلت الأصل في النفي الاستمرار فوجب أن يكون نفي النفي اثباتا في الجملة لورود على النفي دائم واذا اتفق
ولما دام النفي ثبتت الاثبات في الجملة فقلت قال سيد محمد بن سنده الدقيقين في حواشي المطول النفي ادا ورد على النفي كان للنفي
المورد على جازية الاثبات والنفي الوارد على جازية الضمير واما انتفاء النفي في الجملة فهو دوام الاثبات اتمام العمل الدليل على النفي فيما نحن فيه هو
الزوال على ثبوت النفي فحقته في الجملة كالفعل الدليل على الاثبات مشروط بحدوث قوليل على الاثبات في الجملة ليس دخول النفي عليه فيكون نفيها
واما بلا ضا انا انتفاء واما قوله دخل النفي على الصحيح فانه لا بد من بيان وجه دخول النفي في الورد على جازية الاثبات ولم يترك على صله كالورد
على بذا هو ان يقول السنتي قد سببه معنى ما زال ثبت واما لان نفي النفي اثبات واما قوله قيل انما وضعه به لئلا يلزم معنى لو لم يصنف يلزم
استثناء ما شئ من نفسه فلما ان يرد لزوم ذلك في الواقع او باوى الراى على التقديرين يرد عليه قوله ولا ينبغي اما على الاول ففهم واما على الثاني
فلما لا جرة لباوى الراى فينبغي ان يامى ما علة ليدقروا والها قد وبنا نفع ما قيل لو قال يلزم قوله استثناء ما شئ من نفسه للضعف قوله ولا
ينبغي قوله فهو مخرج على انه محمول على احد جان قلت فادخل النفي على الباء او غير خاتمة لكن على ما علة تقديره اذا كان النفي مخرجنا لا غير المعنى فقلت
جاء اعتبار ذلك تقديره مخرجه وان ردا قام وهو مخرجه واما اذا كان النفي مخرجه فاعتبرا تقديره في المثال المذكور النفي مخرجه

هذا هو الأصل في اللغة العربية وهو لا يخلو من بعض الألفاظ التي هي من لغة العرب
ولكنها قد دخلت في لغة الفرس واليونان والرومان وغيرهم من الأمم
وذلك إما لأنها كانت من لغة العرب أو لأنها كانت من لغة الفرس
أو لأنها كانت من لغة اليونان والرومان وغيرهم من الأمم
وذلك إما لأنها كانت من لغة العرب أو لأنها كانت من لغة الفرس
أو لأنها كانت من لغة اليونان والرومان وغيرهم من الأمم

هذا هو الأصل في اللغة العربية وهو لا يخلو من بعض الألفاظ التي هي من لغة العرب
ولكنها قد دخلت في لغة الفرس واليونان والرومان وغيرهم من الأمم
وذلك إما لأنها كانت من لغة العرب أو لأنها كانت من لغة الفرس
أو لأنها كانت من لغة اليونان والرومان وغيرهم من الأمم
وذلك إما لأنها كانت من لغة العرب أو لأنها كانت من لغة الفرس
أو لأنها كانت من لغة اليونان والرومان وغيرهم من الأمم

هذا هو الأصل في اللغة العربية وهو لا يخلو من بعض الألفاظ التي هي من لغة العرب
ولكنها قد دخلت في لغة الفرس واليونان والرومان وغيرهم من الأمم
وذلك إما لأنها كانت من لغة العرب أو لأنها كانت من لغة الفرس
أو لأنها كانت من لغة اليونان والرومان وغيرهم من الأمم
وذلك إما لأنها كانت من لغة العرب أو لأنها كانت من لغة الفرس
أو لأنها كانت من لغة اليونان والرومان وغيرهم من الأمم

هذا هو الأصل في اللغة العربية وهو لا يخلو من بعض الألفاظ التي هي من لغة العرب
ولكنها قد دخلت في لغة الفرس واليونان والرومان وغيرهم من الأمم
وذلك إما لأنها كانت من لغة العرب أو لأنها كانت من لغة الفرس
أو لأنها كانت من لغة اليونان والرومان وغيرهم من الأمم
وذلك إما لأنها كانت من لغة العرب أو لأنها كانت من لغة الفرس
أو لأنها كانت من لغة اليونان والرومان وغيرهم من الأمم

هذا هو الأصل في اللغة العربية وهو لا يخلو من بعض الألفاظ التي هي من لغة العرب
ولكنها قد دخلت في لغة الفرس واليونان والرومان وغيرهم من الأمم
وذلك إما لأنها كانت من لغة العرب أو لأنها كانت من لغة الفرس
أو لأنها كانت من لغة اليونان والرومان وغيرهم من الأمم
وذلك إما لأنها كانت من لغة العرب أو لأنها كانت من لغة الفرس
أو لأنها كانت من لغة اليونان والرومان وغيرهم من الأمم

اعجز قلب معنى قوله لا يجوز ان يكون المقدار لا يجوز بل ضرورة وانما اذا دعيت اليه يجوز وفيما نحن كذلك فانه لم يبق طريق للاعتناء
 بذلك المقدار هذا ما ذكره الرضوي وقال ابن برهان ان رفع وصف بني لافي نحو لا غلام طريف وقيل على ان لا غير ما عدا لافي محل
 الاسم ولا في الجزل هي لغاة والجزل المقدر مخرج كونه غير المبتدأ لا لوجوده في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام كانت
 كليت ولعل وكان نحو لا غلام طريف وصف اسمها لا لم يخرج من اوصاف اسماء تلك لا تغاير معنى الابتداء اسمها كلها واجاب
 عنه الشيخ الرضوي بقوله ولعل ان لا يفرق بين لا وبين ليست ولعل ونحوها لضعف محل لا لا تسمى انه يجل بالعضل وهو
 على المعرفة ويجوز ان لا تغاير التكرار ومن دونها يصح على ما في المخرج من عامل ضعيف يعمل لمشاكلة ان مشابهة حقيقة فلا جرم يجوز اعتبارها
 اعراب اسمها الا على الرغوى فليجوز لا غلام او لا غلام رجل طريف من الوجه فيرفع وصف البني مضافا كان البني
 او مفردا مضافا كان الوصف او مفردا هذا الكلام ومنه ليطران ما ذكره في بحث الاستثناء من ان اذا وجد منه مند وقدم
 على ما في الاعراب المحلى فلا يرفع ما زيد رجلا طريف وما هو رجلا وامرأة بالرفع فاذا اضطر الى المحل حذيفة نحو ما زيد شيئا او
 شيئا الاشياء وفي نحو ما زيد رجلا طريف او قائما بل قائما ولكن قاعدا فالواجب المحل عليها جابة لدل على الضرورة مخصوص بغيره لا
 نفق الجبس بهذا الرفع ما قيل وفيه نظر اذ لفت اسم لا البني الاول المعروف بالعضل نحو لا رجل طريف جاز رفعة والعضف
 على محل اسم لا جاز نحو لا رجل طريف او ابن قوله محل قريب وهو نصبه بكونه لا فان محل لافي الاسم هو النصب لان المفرد بني تعينه
 معنى من قال التثنية في النصب بل التي النصب اسم لا هو النصب بها لفظا كالمضاف وشبهها وحملها كما هو معنى على
 الا انه ليس منصوب المحل عند سيبويه وانما عملان لا لا اثرهما ولا محل في الاسم البني والجزل مخرج على ما كان قبل فالبني عنده
 مخرج محلا على انه مبتدأ والجزل المرفوع خبره وزعم جاز سيبويه الى ان محل اسمها البني رفع ونصب قال صاحب المعنى
 ارتفاع خبرها عند ايراد اسمها نحو لا رجل قائم ما كان مرفوعا به قبل دخولها لاسما وبقا قول سيبويه وقاعدا لا غلام لا كقول
 وقال القاصي في تفسيره ولا ريب في المشورة بمعنى الضمعة معنى من منصوب المحل على انه اسم لانيه النصب لجنس العامة عمل لان
 يقتضيتها ولا ريب في السواء وهذا الرفع ما قيل انما ليس لاحد في المثال لا محل بعد قوله كسر السين ومنها مع القصر
 قال الشيخ الرضوي كسر القصر مشهور وانما الضمعة فيه مشهور قوله كسر السين وكسرها مع الرفع قال الشيخ الرضوي القصر مع المشهور وكسر
 سيبويه مشهور قوله فكان لا يجوز كناية جواب عما قيل ان غير قائم مقام الا ولمعناه فيكون واسطة لاعراب المستثنى كالا فاق
 ان يجري الاعراب على المستثنى فلم يجري على غير وحاصل الجواب ان المستثنى لا يشتغل بالجزل لانه غير الية جري اعراب على
 غير كونه فارغا كما جرى اعراب الجواب الا في الاول في عبد الله فالاعراب الذي لغير جارية له وهو ما بعده على الحقيقة قال ابن
 الرضوي والدليل على ان الحركة لا بعده غير حقيقة تجوز العطف على محل ما بعده نحو ما جاز في زيد وعمر بالرفع عطف على محل زيد لان
 المعنى ما جاز في الا زيد واتي كلمة كان لان الانتقال ليس على الحقيقة اذ الاعراب اجري على غير ابتداء لانه كان على المستثنى
 او لا ثم انتقل اليه قوله وقد لا يتعدى في غير المحصول نحو ما جاز في رجال الا واحد او ارجل او اهل الخانات رجال في خبر النفي
 للعموم لا على كل رجل فكل واحد غير محصور ثم كيف وح لا يخرج منه فواصلا ويؤيده استثناء الرجل والواحد وان كانت بمعنى كل
 جماعته منوطة فكل مجموع اخره مدلوله ونحوه الواحد والاثنتين لا يضر في كون الجبس محصورا ولو سلم انه غير محصور فحق الاستثناء

لا يجوز ان يكون المقدار لا يجوز بل ضرورة وانما اذا دعيت اليه يجوز وفيما نحن كذلك فانه لم يبق طريق للاعتناء
 بذلك المقدار هذا ما ذكره الرضوي وقال ابن برهان ان رفع وصف بني لافي نحو لا غلام طريف وقيل على ان لا غير ما عدا لافي محل
 الاسم ولا في الجزل هي لغاة والجزل المقدر مخرج كونه غير المبتدأ لا لوجوده في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام كانت
 كليت ولعل وكان نحو لا غلام طريف وصف اسمها لا لم يخرج من اوصاف اسماء تلك لا تغاير معنى الابتداء اسمها كلها واجاب
 عنه الشيخ الرضوي بقوله ولعل ان لا يفرق بين لا وبين ليست ولعل ونحوها لضعف محل لا لا تسمى انه يجل بالعضل وهو
 على المعرفة ويجوز ان لا تغاير التكرار ومن دونها يصح على ما في المخرج من عامل ضعيف يعمل لمشاكلة ان مشابهة حقيقة فلا جرم يجوز اعتبارها
 اعراب اسمها الا على الرغوى فليجوز لا غلام او لا غلام رجل طريف من الوجه فيرفع وصف البني مضافا كان البني
 او مفردا مضافا كان الوصف او مفردا هذا الكلام ومنه ليطران ما ذكره في بحث الاستثناء من ان اذا وجد منه مند وقدم
 على ما في الاعراب المحلى فلا يرفع ما زيد رجلا طريف وما هو رجلا وامرأة بالرفع فاذا اضطر الى المحل حذيفة نحو ما زيد شيئا او
 شيئا الاشياء وفي نحو ما زيد رجلا طريف او قائما بل قائما ولكن قاعدا فالواجب المحل عليها جابة لدل على الضرورة مخصوص بغيره لا
 نفق الجبس بهذا الرفع ما قيل وفيه نظر اذ لفت اسم لا البني الاول المعروف بالعضل نحو لا رجل طريف جاز رفعة والعضف
 على محل اسم لا جاز نحو لا رجل طريف او ابن قوله محل قريب وهو نصبه بكونه لا فان محل لافي الاسم هو النصب لان المفرد بني تعينه
 معنى من قال التثنية في النصب بل التي النصب اسم لا هو النصب بها لفظا كالمضاف وشبهها وحملها كما هو معنى على
 الا انه ليس منصوب المحل عند سيبويه وانما عملان لا لا اثرهما ولا محل في الاسم البني والجزل مخرج على ما كان قبل فالبني عنده
 مخرج محلا على انه مبتدأ والجزل المرفوع خبره وزعم جاز سيبويه الى ان محل اسمها البني رفع ونصب قال صاحب المعنى
 ارتفاع خبرها عند ايراد اسمها نحو لا رجل قائم ما كان مرفوعا به قبل دخولها لاسما وبقا قول سيبويه وقاعدا لا غلام لا كقول
 وقال القاصي في تفسيره ولا ريب في المشورة بمعنى الضمعة معنى من منصوب المحل على انه اسم لانيه النصب لجنس العامة عمل لان
 يقتضيتها ولا ريب في السواء وهذا الرفع ما قيل انما ليس لاحد في المثال لا محل بعد قوله كسر السين ومنها مع القصر
 قال الشيخ الرضوي كسر القصر مشهور وانما الضمعة فيه مشهور قوله كسر السين وكسرها مع الرفع قال الشيخ الرضوي القصر مع المشهور وكسر
 سيبويه مشهور قوله فكان لا يجوز كناية جواب عما قيل ان غير قائم مقام الا ولمعناه فيكون واسطة لاعراب المستثنى كالا فاق
 ان يجري الاعراب على المستثنى فلم يجري على غير وحاصل الجواب ان المستثنى لا يشتغل بالجزل لانه غير الية جري اعراب على
 غير كونه فارغا كما جرى اعراب الجواب الا في الاول في عبد الله فالاعراب الذي لغير جارية له وهو ما بعده على الحقيقة قال ابن
 الرضوي والدليل على ان الحركة لا بعده غير حقيقة تجوز العطف على محل ما بعده نحو ما جاز في زيد وعمر بالرفع عطف على محل زيد لان
 المعنى ما جاز في الا زيد واتي كلمة كان لان الانتقال ليس على الحقيقة اذ الاعراب اجري على غير ابتداء لانه كان على المستثنى
 او لا ثم انتقل اليه قوله وقد لا يتعدى في غير المحصول نحو ما جاز في رجال الا واحد او ارجل او اهل الخانات رجال في خبر النفي
 للعموم لا على كل رجل فكل واحد غير محصور ثم كيف وح لا يخرج منه فواصلا ويؤيده استثناء الرجل والواحد وان كانت بمعنى كل
 جماعته منوطة فكل مجموع اخره مدلوله ونحوه الواحد والاثنتين لا يضر في كون الجبس محصورا ولو سلم انه غير محصور فحق الاستثناء

[illegible]

فقط در کتب کون قوامهوا اسم همدار غافلان حال
علا سولت لایحه طبعیم قوامهوا اسم همدار غافلان حال

فقد ادى مرشح الاول وفتح الثاني قوله على التوجيه الاول وهو ان يكون لاني الاول معنى ليس في الثاني نفي الجنس قوله والا
اي وان لم يتعين لمطع جملة على جملة بل يجوز عطف مفرد على مفرد بان يفيد ما جاز واحد يلزم ان يكون قوله لا ابا منه منصوبا به مرفوعا
لان خبر لا معنى ليس يكون منصوبا وجعل نفي الجنس كونه مرفوعا قوله وعلى التوجيه الثاني وهو ان يكون لاني الاول
نفي الجنس الميت ضمن العمل لوجود شرط وهو التكرير وفي الثاني نفي الجنس ايضا الا انها ليست لغاية بل حاملة قوله لمطع
جملة على جملة بان يفيد لكل منها جاز قوله لمطع مفرد على مفرد بان يفيد لما جاز واحد على ما مر من ان قدس سره لمطع
المفرد على المفرد والمجمل على المجمل وقبيلنا يلزم توارر والموتيرين المتع اصطلاحا واما الابداء وكلمة لا على اثر واحد وهو الجاز
الواحد قوله اي تاتيه بالاشارة الى ان العمل محمول على معناه اللغوي اذ العمل اصطلاحا مختص بالعرب وكل عليه وجوب
اخراج نحو لا رجل في الدار اذ لا عمل لكلمة لاني رجل بل هو مبني مع انه مقصود بالبيان في هذه المسئلة قوله حيث لا يدعي تاتيه
بكان التمني لا يكون الا في الخ والمكن الذي لا مطع في وقوعه قوله ولكنه نون الضرورة الشرح قال بعض الفضلاء وفيه
ما عرف من اشباع متون البني لاجل الضرورة حتى قيل ان قوله سلام امر يسطر عليها شاذ فيج قوله لكان الاتحاد
ثبت الاتحاد بين النعت والنعت معنى لانها عبارة عن شي واحد هذا اللفظ على احد ما كانه داخل على الاتحاد فاصل
بين لا والنعت وهو المنفوت كانه ليس بفاصل والنعت في الحقيقة قريب من لا غير مفصول عنها فذا الوجه في الحقيقة بيان
لغريب النعت من لا التي هي سبب البناء فاقبل ترك هذا الوجه نظره لان النعت الاول لا يكون الا قريبا لمين بوجه وان كان
من وجبه قوله والاتصال بينهما الغطاء والافتقار الفصل الا نادى قوله وتوجه النفي اليه ان المصنف في النفي اذ داخل على كلام
فيه تعبير بوجه بان يتوجه الى القيد خاصة وان يقع له خصوصاً نحو لا رجل نظير في المعنى لا طريف وهذا اليعربان لقرينة
قوله لاي حكمه الاعراب اشارة الى انه مخذوف المبتدأ المخذوف العمل لا قال صاحب النفي اخذوا بالاعراب المخذوف فعلا
والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الجوز فالحذف من الثابت فيكون حذفه فاعلا حذف
اما الفعل فانه غير الفاعل لانه قال اللهم ان يعضد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بوضع اخرى شبيهة او موضع آخر فانه
ح الاول اولى وفيما نحن فيه كلك لان قوله وان كان معرفة او مفصولا وجب الرفع موبه بقدر العمل بان يعقوب الرفع في
فيه تفتيش الى حذف بالنسبة الى قوله حكمه الاعراب لا غير وكلا العبارتين صير كان في نفي المبتدأ لانه لا يحد بها على الاخر في العارضة
وعبره فاقبل لم يقل فاعلا عراب واجب نفي البناء صيرها مع انها بيان في الدلالة على الاعراب فخطا في ما قيل الاول
ان يقدر فيجب الرفع ليس بوجه وان كان من وجبه قوله لكان الفصل بالعاطف مع ضعف تاتيه لاجي يجوز في اسم الرفع عند
التكرير والتعريف والفصل وبدءه عند المبرر بخلاف ما فان تاتيه قوي فيؤثر في بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمر مع الفصل
بالعاطف وعلى هذا الحاجة الى قوله في نفي الفصل بالموكدة وعلى ما قررنا من ان الجواب عنه بان الفصل بالعاطف لا يكفي في
منع البناء كما في المعطوف على المنادى ليس بوجه وان كان من وجبه قوله وسائر التواريخ اي ما في التواريخ بعد الوصف لمطع
من البديل وعطف البيان والتاكيد الغفلي اذ بالمعنى لا يكون الا يعرف فلا يكون الا كما سمى لان كنهه قوله ينبغي ان يكون حكمها
حكم تواريخ المنادى هذا ما ذكره الرضي فاعلم ان الالف في ضم فصل ذلك حكم الجواب بناء البديل اذا كان مفردا وكذا نحو لا رجل

لا بد من ان يكون لاني الاول معنى ليس في الثاني نفي الجنس قوله والا
اي وان لم يتعين لمطع جملة على جملة بل يجوز عطف مفرد على مفرد بان يفيد ما جاز واحد يلزم ان يكون قوله لا ابا منه منصوبا به مرفوعا
لان خبر لا معنى ليس يكون منصوبا وجعل نفي الجنس كونه مرفوعا قوله وعلى التوجيه الثاني وهو ان يكون لاني الاول
نفي الجنس الميت ضمن العمل لوجود شرط وهو التكرير وفي الثاني نفي الجنس ايضا الا انها ليست لغاية بل حاملة قوله لمطع
جملة على جملة بان يفيد لكل منها جاز قوله لمطع مفرد على مفرد بان يفيد لما جاز واحد على ما مر من ان قدس سره لمطع
المفرد على المفرد والمجمل على المجمل وقبيلنا يلزم توارر والموتيرين المتع اصطلاحا واما الابداء وكلمة لا على اثر واحد وهو الجاز
الواحد قوله اي تاتيه بالاشارة الى ان العمل محمول على معناه اللغوي اذ العمل اصطلاحا مختص بالعرب وكل عليه وجوب
اخراج نحو لا رجل في الدار اذ لا عمل لكلمة لاني رجل بل هو مبني مع انه مقصود بالبيان في هذه المسئلة قوله حيث لا يدعي تاتيه
بكان التمني لا يكون الا في الخ والمكن الذي لا مطع في وقوعه قوله ولكنه نون الضرورة الشرح قال بعض الفضلاء وفيه
ما عرف من اشباع متون البني لاجل الضرورة حتى قيل ان قوله سلام امر يسطر عليها شاذ فيج قوله لكان الاتحاد
ثبت الاتحاد بين النعت والنعت معنى لانها عبارة عن شي واحد هذا اللفظ على احد ما كانه داخل على الاتحاد فاصل
بين لا والنعت وهو المنفوت كانه ليس بفاصل والنعت في الحقيقة قريب من لا غير مفصول عنها فذا الوجه في الحقيقة بيان
لغريب النعت من لا التي هي سبب البناء فاقبل ترك هذا الوجه نظره لان النعت الاول لا يكون الا قريبا لمين بوجه وان كان
من وجبه قوله والاتصال بينهما الغطاء والافتقار الفصل الا نادى قوله وتوجه النفي اليه ان المصنف في النفي اذ داخل على كلام
فيه تعبير بوجه بان يتوجه الى القيد خاصة وان يقع له خصوصاً نحو لا رجل نظير في المعنى لا طريف وهذا اليعربان لقرينة
قوله لاي حكمه الاعراب اشارة الى انه مخذوف المبتدأ المخذوف العمل لا قال صاحب النفي اخذوا بالاعراب المخذوف فعلا
والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الجوز فالحذف من الثابت فيكون حذفه فاعلا حذف
اما الفعل فانه غير الفاعل لانه قال اللهم ان يعضد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بوضع اخرى شبيهة او موضع آخر فانه
ح الاول اولى وفيما نحن فيه كلك لان قوله وان كان معرفة او مفصولا وجب الرفع موبه بقدر العمل بان يعقوب الرفع في
فيه تفتيش الى حذف بالنسبة الى قوله حكمه الاعراب لا غير وكلا العبارتين صير كان في نفي المبتدأ لانه لا يحد بها على الاخر في العارضة
وعبره فاقبل لم يقل فاعلا عراب واجب نفي البناء صيرها مع انها بيان في الدلالة على الاعراب فخطا في ما قيل الاول
ان يقدر فيجب الرفع ليس بوجه وان كان من وجبه قوله لكان الفصل بالعاطف مع ضعف تاتيه لاجي يجوز في اسم الرفع عند
التكرير والتعريف والفصل وبدءه عند المبرر بخلاف ما فان تاتيه قوي فيؤثر في بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمر مع الفصل
بالعاطف وعلى هذا الحاجة الى قوله في نفي الفصل بالموكدة وعلى ما قررنا من ان الجواب عنه بان الفصل بالعاطف لا يكفي في
منع البناء كما في المعطوف على المنادى ليس بوجه وان كان من وجبه قوله وسائر التواريخ اي ما في التواريخ بعد الوصف لمطع
من البديل وعطف البيان والتاكيد الغفلي اذ بالمعنى لا يكون الا يعرف فلا يكون الا كما سمى لان كنهه قوله ينبغي ان يكون حكمها
حكم تواريخ المنادى هذا ما ذكره الرضي فاعلم ان الالف في ضم فصل ذلك حكم الجواب بناء البديل اذا كان مفردا وكذا نحو لا رجل

[illegible]

صاحب بل وهو يبنى على تجزئة جعل البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل ولذا احكم كما ان البدل في البدل عن المنادى ولعلنا
عليه حيث قال ولما لم يكن البدل معنى في التبع حتى يحتاج الى التبع كما احتاج ادا صفت ولم يفهم معناه من التبع كما فهم
ذلك في التاكيد جانا اعتبارا مستقلا لفظا الى صاغا لان المقوم مقام التبع ولما كان اعرابا بغيره الاول جازا ان يجر
مستقل اخرى فلما دل على ما زيد ارجح واياها يذهبون والثاني في اعلام بشر وبشره امر بابا وجسين وعطف البيان عنه بدل فله
م قل واما التاكيد فالاولى كما ذكرناه في المنادى كونه على لفظ الموكدة ومن التنوين وجازا لرفع والنصب كما ذكرناه هناك
استحقاقا لغيره ان قوله لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم تولج المنادى فيقتضي وجوب البدل في البدل اذا كان نكرة والمعلوم
من كلام الشيخ الرضي جواز البدل ان اراد ان ذلك يقتضي الوجوب عند الشيخ الرضي فهو مكم كيف وهو مصرح بالجاز في شبهة
اراد ان ذلك يقتضي الوجوب عند المعمر وغيره من القائلين بالوجوب حكم الرضي بالجاز لا يضرهم كيف فهو قد كرهوا فيه
ومثاره وان كان في الفاذا ذكره غيره وبالجمله الاخرى ليس بسديد لان لفظا تحقيق لكن انظر من العبارة اذ اعترض قوله
قد جاء على فله لكن لا على حد الشدة وذكرنا في الرضي قوله في جواب اراد جازا بالاخ لا غير اذ اشأت الالف تختص بالاب
والاخ من بين الاسماء الستة صرح بالرضي وشارح اللباب وصاحب المنهل قال في مثل هلا من اراد مثل هلا من
كل شئ ولا يختص حذف النون شئ من ومنه ولا يطلق الشئ بل شئ في كل شئ ومجروح قال لم يجر تركيب لا اياها قد اقر
لان لا اياها لا يصلح فاعلا للفعل كونه جملة والفاعل لا يكون جملة كونه فاسم الاسم فاعلا على التحقيق تركب معناه
الى لا اياها وفيها يلزم اضافة غير ظرف واية وذو في يدي تسلل الى الجمله وهو غير جائز فالاولى ان يقرأ آمنونا ولا اياها
صحة لغيره كذا في البدل اى هو لا اياها قوله فاسم امراته بكسر التاء في حالة النصب ولولم يكن لا عمل بالنصب اما حمل
يجب رفعه لكن انصب فاعلم ان له علما قوله اى زائدة وليست باقية لكنها تشابه النافية لفظا مكان لان النافية فيه
على نفى والنفي اذا دخل على النفي افا والايجاب مضارا لان كالا النافية نفى قوله ونافية موكدة قال الشيخ الرضي نافية لا
زائدة عند الكوفيين ولعلهم لم يقرن هي نافية زيدت لتأكيد النفي والا فاعلم ان اذا دخل على النفي افا والايجاب ورد عليهم بانها
يجمع بين الحرفين فتعني المعنى الا مفعولا بينهما شئ كما في ان زيد القاطم عالم الجمع بين اللام وقد في نحو قد سمع العدمع ان في كليهما
سوى تحقيق والتاكيد وفي الا ان مع ان في الاسمي لتحقيق فلان قد شيعرهما سنين آخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن
لجمع التحقيق وكذا في الاسمي النبوية ايضا فان قلت قد وقع في القرآن ولات حين مناص نصيب حين قل هو لا اية تارة ولا
ليس لفظا اخر قلت قال صاحب المنفى اختلف فيها في امرين احدهما في حقيقة وفي ذلك شئ نذهب احدهما في كلمة واحد
فضل ما ضم اختلف هو لا اى قولين احدهما انه في الاصل بمعنى نقص من قوله لم لا يلزم من اعمالك شيئا فانه لفظ لا اية
لا اية الت يالت وقد قرئ بها فم استعملت للنفي كما ان قل لذلك قال ابو ذر الغفاري والثاني ان اصلها ليس بكسر الهمزة
فصلت لغيرها والفتاح ما قبلها وايدلت السين تاء ولقد ذهب الثاني انها كلثان لا النافية والتا والتا في اللفظ
كما في ثت ورئت قال الشيخ الرضي اما ثا في الكلمة اى لا اى لفظا لغيره النفي كما في علالة واما وجب تحريكها لا افتاد الثا
قالا لجملة والثالث انها كلمة وبعض كلمة ذلك انها لا النافية والتا زائدة في اول السين قال ابو عبيدة

[illegible][illegible]

ابن طراوة فاستدل ابو حنيفة بانه وجد في الامام وهو مصنف حتمان رضي الله عنه فخطه يحيى بن النعمان في الخط في خط المصحف من مائة وخارجة من حد القياس وشهد له به انها يوقف عليها بالها واشارت منفصلة عن الحين وان
 القاء اليك على اصل حركة التقاء الساكنين وهو معنى قول الزمخشري وقرئ بالكسر على البناء وكين انتهى ولو كان فعلا
 ماضيا لم يكن للكسر من وجه وقال الشيخ الرضي وفيه ضعف لعدم شهرة تقيين في اللغات واشتارلات وايضا فانه يقولون
 مات اوان ولات هتا ولا يفتتا وان وتسا الثماني في محله وفي ذلك ايضا ثلثة غايب ايضا احد بالاسنالا تعلق شيئا فان ولها
 مرفوع فثبت الحدف جزاء او منصوب ففعل فعل محذوف وهذا قول الاخشاش والمقدريه في قوله في الآية لا يري حين مناسم وهو
 قراءة الرفع ولا يرين مناسم كما نرى لم قال الشيخ الرضي وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وجبر المبتدأ له موضع
 متبنيته ولا يتبين دعوى كون لات هي لا التبشيرة وليقويه لزوم تكثير ما مضى حين اليه فاذا انقلب حين بعد ما فخر محذوف
 كما في لاجول واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات حين مناسم كما في لا عليك الثاني انما تعلق عمل ان فتنصب الاسم
 وترفع الخبر وهذا قول آخر لا يخش والاشارة انما تعلق عمل ليس وهو قول الجمهور وعلى كل قول فلا يترك بعد الا احد المكونين
 والغالب ان يكون المحذوف هو المرفوع واختلف في ممولها فنصب القراء على اسنالا تعلق الثاني لفظ الحين وهو قول
 سيبويه وذهب العباسي وجماحه الى انما تعلق في الحين وفي مرادوه قال الزمخشري زيدت التاء على لا وحصلت لفظي الايام
 قوله اي اسم يخرج لو لم يفسر كلمة بالاسم مخرج الحروف الا واحدا ايضا اذ المراد بانتقال الشئ على علم المضاف اليه ان يكون
 ذلك الشئ موصوفا لا شك ان الموصوف به هو الاسم لا الحرف الا في معنى كون الشئ موصوفا بانه مذكور بعده وذكر الصفة
 بعد الموصوف والا عراب بمنزلة الصفة للكلمة لا الحرف الا في قول لفظا لا يتغير اركان على الثم ان يقول او محلا كما قال
 في المرفوعات وكون المعبرح ذكر اقسام الموعوب لا يصلح ثلثه لعدم ذكره لوجوده في المرفوعات ايضا وكذا كون البحر
 محليا غير مشترك بين الكسرة والفتحة والياء اذ كون الرفع محليا غير مشترك بين الضمة والواو والالف فيقال في المرفوعات
 او محلا وايضا عدم الشمول لكل لا يقتضي عدم الزكركل القول على وجه تقيس بالكسر قوله ما هو شبهه باري ومن اسم هو شبه
 بالمضاف اليه حين حيث ان جرحه حصل بالعامل كما ان جرح المضاف اليه بالحرف المقدر سواء كان اللفظية نفعية او معنوية على
 صلي ما ذهب اليه المعبرح واما على ما ذهب اليه الجمهور من ان الحرف ليس بمقدر في اللفظية فانما عمل المضاف البحر في المضاف
 اليه لاشابهته للمضاف في المعنوية في التجربة عن التنوين او النون للاضافة فكما يعمل المضاف في المضاف اليه البحر في الضمة
 لسانية من الحرف كعمل المضاف في اللفظية فكان الحرف فيه مقدر حكما فلا يتنقص تعريف البحر والجرح على غير وجه وقوله
 المستوفى من غير فان الشهور انه اذا اطلق المضاف اليه بوجه ما يخرج باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة قوله
 اي ماضيا كما كان جعل الشئ قدس سره لفظا وتقدير اجزا كان المحذوفه جعل المصدر يعني للمفعول ليكون التركيب موقفا
 لا هو الاكثر فيه وفي امثاله من وقوح كان وان كان ذلك محتاجا الى الحذف الا ان الحذف قياسي اذ قالوا حذف كان فما كثر
 قوله قياسي ولا شك في ان وقوحه في مثل هذا التركيب اكثر من ان يحكي بخلاف جملة حال من حرف جرحه وان لم يحذف الى
 الحذف الا ان يخرج التركيب عما هو الاكثر فيه وفي امثاله وليست تلزم كون المصدر محالا وهو سماحي عند الاكثرين ومن اجاب بالبر

الذين هم في كل خط
 كما هو من كل خط
 في خط المصحف من مائة وخارجة من حد القياس وشهد له به انها يوقف عليها بالها واشارت منفصلة عن الحين وان
 القاء اليك على اصل حركة التقاء الساكنين وهو معنى قول الزمخشري وقرئ بالكسر على البناء وكين انتهى ولو كان فعلا
 ماضيا لم يكن للكسر من وجه وقال الشيخ الرضي وفيه ضعف لعدم شهرة تقيين في اللغات واشتارلات وايضا فانه يقولون
 مات اوان ولات هتا ولا يفتتا وان وتسا الثماني في محله وفي ذلك ايضا ثلثة غايب ايضا احد بالاسنالا تعلق شيئا فان ولها
 مرفوع فثبت الحدف جزاء او منصوب ففعل فعل محذوف وهذا قول الاخشاش والمقدريه في قوله في الآية لا يري حين مناسم وهو
 قراءة الرفع ولا يرين مناسم كما نرى لم قال الشيخ الرضي وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وجبر المبتدأ له موضع
 متبنيته ولا يتبين دعوى كون لات هي لا التبشيرة وليقويه لزوم تكثير ما مضى حين اليه فاذا انقلب حين بعد ما فخر محذوف
 كما في لاجول واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات حين مناسم كما في لا عليك الثاني انما تعلق عمل ان فتنصب الاسم
 وترفع الخبر وهذا قول آخر لا يخش والاشارة انما تعلق عمل ليس وهو قول الجمهور وعلى كل قول فلا يترك بعد الا احد المكونين
 والغالب ان يكون المحذوف هو المرفوع واختلف في ممولها فنصب القراء على اسنالا تعلق الثاني لفظ الحين وهو قول
 سيبويه وذهب العباسي وجماحه الى انما تعلق في الحين وفي مرادوه قال الزمخشري زيدت التاء على لا وحصلت لفظي الايام
 قوله اي اسم يخرج لو لم يفسر كلمة بالاسم مخرج الحروف الا واحدا ايضا اذ المراد بانتقال الشئ على علم المضاف اليه ان يكون
 ذلك الشئ موصوفا لا شك ان الموصوف به هو الاسم لا الحرف الا في معنى كون الشئ موصوفا بانه مذكور بعده وذكر الصفة
 بعد الموصوف والا عراب بمنزلة الصفة للكلمة لا الحرف الا في قول لفظا لا يتغير اركان على الثم ان يقول او محلا كما قال
 في المرفوعات وكون المعبرح ذكر اقسام الموعوب لا يصلح ثلثه لعدم ذكره لوجوده في المرفوعات ايضا وكذا كون البحر
 محليا غير مشترك بين الكسرة والفتحة والياء اذ كون الرفع محليا غير مشترك بين الضمة والواو والالف فيقال في المرفوعات
 او محلا وايضا عدم الشمول لكل لا يقتضي عدم الزكركل القول على وجه تقيس بالكسر قوله ما هو شبهه باري ومن اسم هو شبه
 بالمضاف اليه حين حيث ان جرحه حصل بالعامل كما ان جرح المضاف اليه بالحرف المقدر سواء كان اللفظية نفعية او معنوية على
 صلي ما ذهب اليه المعبرح واما على ما ذهب اليه الجمهور من ان الحرف ليس بمقدر في اللفظية فانما عمل المضاف البحر في المضاف
 اليه لاشابهته للمضاف في المعنوية في التجربة عن التنوين او النون للاضافة فكما يعمل المضاف في المضاف اليه البحر في الضمة
 لسانية من الحرف كعمل المضاف في اللفظية فكان الحرف فيه مقدر حكما فلا يتنقص تعريف البحر والجرح على غير وجه وقوله
 المستوفى من غير فان الشهور انه اذا اطلق المضاف اليه بوجه ما يخرج باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة قوله
 اي ماضيا كما كان جعل الشئ قدس سره لفظا وتقدير اجزا كان المحذوفه جعل المصدر يعني للمفعول ليكون التركيب موقفا
 لا هو الاكثر فيه وفي امثاله من وقوح كان وان كان ذلك محتاجا الى الحذف الا ان الحذف قياسي اذ قالوا حذف كان فما كثر
 قوله قياسي ولا شك في ان وقوحه في مثل هذا التركيب اكثر من ان يحكي بخلاف جملة حال من حرف جرحه وان لم يحذف الى
 الحذف الا ان يخرج التركيب عما هو الاكثر فيه وفي امثاله وليست تلزم كون المصدر محالا وهو سماحي عند الاكثرين ومن اجاب بالبر

بالفعل قوية لا من حيث اللفظ والمعنى فكان اسم الفاعل والفعول ادعى للمعول فافادفت فالعطف على محل مجرور بها
خارج من من قال العطف على المحل بشرط ثلثة اعمد بها امكن ان يكون ذلك المحل في الفعيل الا ترى انه يجوز في ليس زيد يعاقب
وما جاء في من امره ان تسقط عنها اقتضاب ومن فترغ وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد ومما اخطا فلا بد من جملته لا يجوز فلا يجوز
مررت بزيد الثاني ان يكون الموضع تحت الاقتضاب فلا يجوز هذا ضرب زيدا واحدا عليه فلا بعدا وبين لان الوصف المتوفى بشرط
العمل الاصل اعماله لا اضافته والثالث وجود المجرى الطالب لذلك العمل بها ما ذكره صاحب المنى ولا يخفى في وجود الشرط
الاولين في الجور باسم الفاعل والفعول وكذا الثالث لان الطالب الاسم الفاعل والفعول القوي علمها وهو موجودا طالب
لعمل ولا كانت الامانة فلا اضافته وجوده والاضافه بالفعل لا يبعد في حكم العدم كيف ولو كان كالك لكانت الاضافه كالا
اضافه وايضا لو كان كالك لكان ليس زيد لتمام في حكم العدم فلا يجوز ان يضاف اليه بالعطف على المحل مع انه جائز
فقط ان ما ذكره صاحب المنى وهو ان يضاف زيد ومما يضاف اليه بضم الفاء او بفتحها او بضمها او بفتحها او بضمها او بفتحها
ففتح حمزة من شرطه المجرى على تامل نعم العطف على المحل فتح حمزة من شرطه المجرى على تامل نعم العطف على المحل فتح حمزة من شرطه المجرى
اللفظ على امر قوله الثاني لفظ المضان فقط وذلك في اسمي الفاعل والفعول للمضان في الجنب قوله اما في المضان اي
او لفظ المضان والمضان اليه معاني يبيى او في لفظ المضان فقط حمزة وجهه وكان على التام شرح رحمه الله ان يذكره ولعله
لم يذكره لكونه مختلفا فيه يسيو به وجميع البعيرين يجوز ونها على قبح في ضرورة الشرط والكونيون يجوز ونها على قبح في السبعة
ومما ارسن بانها قد قول القائل خلاصه بالرفع والنصب واما بالجر فتعني اتفاقا فاذت الضمير من علامه فيه انه وان حذف
لكنه ابدل هذا الاسم قال الرضي جنى باللام في المضان اليه لتعرف الوجه باللام كما كان متوقفا بالضمير المضان اليه واللام بدل
الضمير في مثل هذا المقام عطاو في غيره اليه عند الكونيين والاولى ان يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير الثاني الصلة او الصفة
اذا كانت جملة وغير ذلك كما يشترط فيه الضمير ليقوم فكيف حصل التحفيف قامت لعل حصوله لان الضمير كان متوقفا باللام سكت
فالا واخف من الضمير صرح الشيخ الرضي قوله واستمر في القام فيه ان استثناء الضمير في مثل هذا لا يجوز لان مجرور بتمام الضمير
بالسبب لا يدل على صفة بل هو صوف في ذاته والاستثناء انما جاء اذا كانت الصفة والذمعي صفة الموصوف في نفسه وانما
هي الصفة المذكورة كافي في زيد حسن الوجه فانه يحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي تليج وجهه ان لم يدل على صفة لم
يجز استكان الضمير فيما يتبع زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ايضا الشور و زيد اصغر غلاما لانه لا معنى لمعجم الامانة هنا
سبب مقصود بالوصف المذكور فتعني ان يحل صفة سببه صفة نفسه في غير نفسه لزم بدل صفة سببه على صفة نفسه
فان قلت ليس بدل الصفة في نحو زيد ايضا ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت معنى كونه صاحب
مفهوم من كون ثوره سببا لزيد لامن صفة السبب في الكلام الرضي قوله واخفف القام اليه اي الى الغلام لكن بعد جملة
منصوبه بان يشيها بالفعول اذ الموضع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب فانه ليس له انما المنصوب ولا يجوز اضافته لنت
الى الموصوف في الاصل اي الصنوية فلا يجوز في الفرع ايضا اي اللفظية قوله والمراد ان المشترا اليه انه ويمكن ان يقال المشترا
اليه ثم كلفوا حد من الامور التي لا تلتزم الا انه فرع على كل عطية ولا محذور في ذلك فخرج على وجوده التحفيف عا تقار التعريف

هذا هو الوجه في قوله لا من حيث اللفظ والمعنى فكان اسم الفاعل والفعول ادعى للمعول فافادفت فالعطف على محل مجرور بها
خارج من من قال العطف على المحل بشرط ثلثة اعمد بها امكن ان يكون ذلك المحل في الفعيل الا ترى انه يجوز في ليس زيد يعاقب
وما جاء في من امره ان تسقط عنها اقتضاب ومن فترغ وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد ومما اخطا فلا بد من جملته لا يجوز فلا يجوز
مررت بزيد الثاني ان يكون الموضع تحت الاقتضاب فلا يجوز هذا ضرب زيدا واحدا عليه فلا بعدا وبين لان الوصف المتوفى بشرط
العمل الاصل اعماله لا اضافته والثالث وجود المجرى الطالب لذلك العمل بها ما ذكره صاحب المنى ولا يخفى في وجود الشرط
الاولين في الجور باسم الفاعل والفعول وكذا الثالث لان الطالب الاسم الفاعل والفعول القوي علمها وهو موجودا طالب
لعمل ولا كانت الامانة فلا اضافته وجوده والاضافه بالفعل لا يبعد في حكم العدم كيف ولو كان كالك لكانت الاضافه كالا
اضافه وايضا لو كان كالك لكان ليس زيد لتمام في حكم العدم فلا يجوز ان يضاف اليه بالعطف على المحل مع انه جائز
فقط ان ما ذكره صاحب المنى وهو ان يضاف زيد ومما يضاف اليه بضم الفاء او بفتحها او بضمها او بفتحها او بضمها او بفتحها
ففتح حمزة من شرطه المجرى على تامل نعم العطف على المحل فتح حمزة من شرطه المجرى على تامل نعم العطف على المحل فتح حمزة من شرطه المجرى
اللفظ على امر قوله الثاني لفظ المضان فقط وذلك في اسمي الفاعل والفعول للمضان في الجنب قوله اما في المضان اي
او لفظ المضان والمضان اليه معاني يبيى او في لفظ المضان فقط حمزة وجهه وكان على التام شرح رحمه الله ان يذكره ولعله
لم يذكره لكونه مختلفا فيه يسيو به وجميع البعيرين يجوز ونها على قبح في ضرورة الشرط والكونيون يجوز ونها على قبح في السبعة
ومما ارسن بانها قد قول القائل خلاصه بالرفع والنصب واما بالجر فتعني اتفاقا فاذت الضمير من علامه فيه انه وان حذف
لكنه ابدل هذا الاسم قال الرضي جنى باللام في المضان اليه لتعرف الوجه باللام كما كان متوقفا بالضمير المضان اليه واللام بدل
الضمير في مثل هذا المقام عطاو في غيره اليه عند الكونيين والاولى ان يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير الثاني الصلة او الصفة
اذا كانت جملة وغير ذلك كما يشترط فيه الضمير ليقوم فكيف حصل التحفيف قامت لعل حصوله لان الضمير كان متوقفا باللام سكت
فالا واخف من الضمير صرح الشيخ الرضي قوله واستمر في القام فيه ان استثناء الضمير في مثل هذا لا يجوز لان مجرور بتمام الضمير
بالسبب لا يدل على صفة بل هو صوف في ذاته والاستثناء انما جاء اذا كانت الصفة والذمعي صفة الموصوف في نفسه وانما
هي الصفة المذكورة كافي في زيد حسن الوجه فانه يحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي تليج وجهه ان لم يدل على صفة لم
يجز استكان الضمير فيما يتبع زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ايضا الشور و زيد اصغر غلاما لانه لا معنى لمعجم الامانة هنا
سبب مقصود بالوصف المذكور فتعني ان يحل صفة سببه صفة نفسه في غير نفسه لزم بدل صفة سببه على صفة نفسه
فان قلت ليس بدل الصفة في نحو زيد ايضا ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثور كذا قلت معنى كونه صاحب
مفهوم من كون ثوره سببا لزيد لامن صفة السبب في الكلام الرضي قوله واخفف القام اليه اي الى الغلام لكن بعد جملة
منصوبه بان يشيها بالفعول اذ الموضع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب فانه ليس له انما المنصوب ولا يجوز اضافته لنت
الى الموصوف في الاصل اي الصنوية فلا يجوز في الفرع ايضا اي اللفظية قوله والمراد ان المشترا اليه انه ويمكن ان يقال المشترا
اليه ثم كلفوا حد من الامور التي لا تلتزم الا انه فرع على كل عطية ولا محذور في ذلك فخرج على وجوده التحفيف عا تقار التعريف

negotiations

(The page contains dense handwritten Arabic script, likely from a manuscript related to the study of numbers or arithmetic.)

ذلك احترازاً لرفع الوجود بما على اشتراك الحال مع الشئ في الدلالة على بنية الذات وانحرافاً في التقييد والاطلاق ونظير
بذلك احترازاً قد وقع في تعريف الحال فان قلت فعله بذا الشكل بالأكيد والمعطف فقلت يخرج بذه الشئ ما ذكره
قدس سره واما الثاني فقلت فلان صدقه على الأكيد والبدل ثم كيف يخرج هو البدل والمعطف بقوله لفظاً وما
ذكره السيد قدس سره ثم انير على انه تعريف انه يخرج منه بعض أفراد الماد وهو قولك العجني بذا العلم فان كل ما لا يخرج
نعت اخرى من انه لا يدل على ذات ومعنى كان في تلك الذات فان العلم يدل على معنى ولا يدل على ذات يقوم بها ذلك المعنى
ولما اجابته بعض الفضلاء من انه ليس المراد بالذات ما يقابل المعنى بل المستقل بالعينية فليس شئ لان اذ ما يقابل المعنى
من الذات اذا وقعت في مقابلة المعنى خصوصاً اذا اعتبر ثبوت ذلك المعنى في تلك الذات فمقتضى ذلك متعين وحمل اللفظ على
على المتبادر واجب مطلقاً فكيف في التعريفات ولان ارادة الاستقلال عما ليس من المعنى من جرح لا لا بد من اعتبار
ذلك المعنى في تلك الذات والذات والاشتغال المراد بالذات في تركيب المذكور هو المعنى القائم بالغير المدلول بالعلم ليس شئ اخر
مدلول للعلم يقوم به المعنى والبعض لا ياراد بالذات ما يقوم به غيره لما يقوله بنفسه الخارج عن التعريف انفت في قولك العجني
بذا السواد والاشهاد بالمعنى ما يقوم به غيره وهو ان يخرج العجني بذا السواد والشد يدلك بالمتبع خروج العجني بذا العلم فقال
واخرج بذا بغير التثنية بعض اخر والحمد وفضل جاني في القوم الشامل لزيد فانه يدل على معنى في قبوله وهو التثنية واما
ما قال بعض الافاضل انير على ان تفسير قولك جاني في زيد انك سوا جيل بدلا لا عطف بيان فانه يدل على معنى في قبوله
وهو المذكور فليس بمراد وقد بر قوله ولا يراد عليه الوجه فلا يراد بالغاير قوله فان دلالة التوليع دليل لقوله ولا يراد عليه
قوله فانما هي بخصوص مواد باعني اسما وان دلت ببنية تركيبها مع قبولها على حصول معنى في قبولها الا ان تلك الدلالة
ليست مطلقة كتحقق في كل بدل ومعطف وتأكيدها لا تخلت في العجني زيد فلامه والعجني زيد ولامه وجاني في زيد
نفسه بهذا نظر ان ما قيل في ذلك في العجني القوم كلهم بل لان تركيب التأكيد مع المتيقن يعيد تقرير التثنية فلو لا ذلك
على حصول التثنية في قبوله لم يبق تقرير التثنية الذي يدل عليه المتيقن ليس على ما ينبغي قوله لا تجد لهما ولا تعلم انما
لا يدل على معنى في قبولهما ولا دلالة مطلقة بل مقيدة بخصوص الماد فخرج عن الصفة اذا الصفة تدل ببنية تركيبها مع قبولها على معنى
في قبولها ولا دلالة مطلقة بحيث لوحي مكان صفة اخرى واخرى الى غير النية كان يدل على معنى في قبوله ثم المعنى ثابت في التثنية
اعلم ان ان يكون وصفاً حقيقياً المتيقن كالمعنى في جاني رجل حائل او وصفاً اعتبارياً كالكونه حائلاً في جاني رجل من غدا
قوله ولم يكن بذا من مبادي المبرج رده انظر ان العجنيين معطوفان على جملة بشرط والجواب الا ان الجامع ليس بوجوده فهو مقيد
لا بقرينة السبق قال اذا كان وضعه فان قلت ثلثة في قولك جاني رجل ثلثة صفة جادة يدل على معنى في قبوله الا ان ليست
موضوعة فخرج عن ان يكون صفة قبل المراد بالوضع الاستعمال ومثل الوضع اعم من التثنية الذي يكون في الجازم والخيال ان
يكون المراد من الوضع التثنية اي اذا كان تعيينه لغرض المعنى قوله اي لغرض الدلالة على المعنى جاني لاسل المعنى لا ثمة
لادلالة في انفسهم او المتفرع والترتيب على الوضع هو الدلالة على المعنى ومثل اي رجل منك لا يدل على هذا المعنى لان اي رجل
في هذا التركيب يحذف الاستغناء فليس له دلالة على معنى حتى يكون صالحاً لان يقع لثمة قوله التي هي في علم النكرة لان الجمع

في قوله لا تجد لهما ولا تعلم انما لا يدل على معنى في قبولهما ولا دلالة مطلقة بل مقيدة بخصوص الماد فخرج عن الصفة اذا الصفة تدل ببنية تركيبها مع قبولها على معنى في قبولها ولا دلالة مطلقة بحيث لوحي مكان صفة اخرى واخرى الى غير النية كان يدل على معنى في قبوله ثم المعنى ثابت في التثنية اعلم ان ان يكون وصفاً حقيقياً المتيقن كالمعنى في جاني رجل حائل او وصفاً اعتبارياً كالكونه حائلاً في جاني رجل من غدا قوله ولم يكن بذا من مبادي المبرج رده انظر ان العجنيين معطوفان على جملة بشرط والجواب الا ان الجامع ليس بوجوده فهو مقيد لا بقرينة السبق قال اذا كان وضعه فان قلت ثلثة في قولك جاني رجل ثلثة صفة جادة يدل على معنى في قبوله الا ان ليست موضوعة فخرج عن ان يكون صفة قبل المراد بالوضع الاستعمال ومثل الوضع اعم من التثنية الذي يكون في الجازم والخيال ان يكون المراد من الوضع التثنية اي اذا كان تعيينه لغرض المعنى قوله اي لغرض الدلالة على المعنى جاني لاسل المعنى لا ثمة لادلالة في انفسهم او المتفرع والترتيب على الوضع هو الدلالة على المعنى ومثل اي رجل منك لا يدل على هذا المعنى لان اي رجل في هذا التركيب يحذف الاستغناء فليس له دلالة على معنى حتى يكون صالحاً لان يقع لثمة قوله التي هي في علم النكرة لان الجمع

في قوله لا تجد لهما ولا تعلم انما لا يدل على معنى في قبولهما ولا دلالة مطلقة بل مقيدة بخصوص الماد فخرج عن الصفة اذا الصفة تدل ببنية تركيبها مع قبولها على معنى في قبولها ولا دلالة مطلقة بحيث لوحي مكان صفة اخرى واخرى الى غير النية كان يدل على معنى في قبوله ثم المعنى ثابت في التثنية اعلم ان ان يكون وصفاً حقيقياً المتيقن كالمعنى في جاني رجل حائل او وصفاً اعتبارياً كالكونه حائلاً في جاني رجل من غدا قوله ولم يكن بذا من مبادي المبرج رده انظر ان العجنيين معطوفان على جملة بشرط والجواب الا ان الجامع ليس بوجوده فهو مقيد لا بقرينة السبق قال اذا كان وضعه فان قلت ثلثة في قولك جاني رجل ثلثة صفة جادة يدل على معنى في قبوله الا ان ليست موضوعة فخرج عن ان يكون صفة قبل المراد بالوضع الاستعمال ومثل الوضع اعم من التثنية الذي يكون في الجازم والخيال ان يكون المراد من الوضع التثنية اي اذا كان تعيينه لغرض المعنى قوله اي لغرض الدلالة على المعنى جاني لاسل المعنى لا ثمة لادلالة في انفسهم او المتفرع والترتيب على الوضع هو الدلالة على المعنى ومثل اي رجل منك لا يدل على هذا المعنى لان اي رجل في هذا التركيب يحذف الاستغناء فليس له دلالة على معنى حتى يكون صالحاً لان يقع لثمة قوله التي هي في علم النكرة لان الجمع

[illegible]

بضره ليس على ما ينبغي تامل قوله ليعيد لعدم القرينة على تقديره لكن شهرة تامل الانشاء الواقع جزا او ثمتا واصله
بالمقول بحيث لا يحتاج الى القرينة قوله واذ لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية فان قلت الرابط اعم من الضمير فان
الرابط قد يكون الالف واللام وقد يكون بالعموم وانتفاء الى ما يدل على انتفاء العام فكيف يلزم من انتفاء الضمير
كون جملة الصفة اجنبية من الموصوف خيمه ربطه قلت ان النحاة لم يعيروا في جملة الصفة مطلق الرابط كما اعتبروه في خبر ليل
بل اعتبروا فيها الضمير فقط في المعنى من الاشياء التي تحتاج الى الرابط الجملة الموصوفة بها ولا يربطها الا الضمير ما ذكره او
مقدار الامر فوعا وضموبا او مجردا وكل وجهان البتة لا بد من الخبر فيضمير المبتدأ الجملة التي فيها الربط بوجه ما الى نفسه مثلا
الصفة فانه ليس من ضروريات الموصوف فاشترط فيه الرابط القوي وهو الضمير قوله اي كمال قائمه يري بالموصوف يعني
يوصف كمال مثل العبارة على قيامها بالموصوف سواء كان قياما حقيقيا نحو ما رجل من اعتبارها نحو مرت بهذا الرجل فان تعيينه وان كان
في الاشياء الالهية لا ليس قياما بالاشياء الالهية حقيقة بل هو وصف استعاري قال ويجعل متعلقا اي يوصف شئ بحال قائمه بتعلقه اي يدل على
على قيام تلك الحال بالمتعلق لان تلك الحال وصف حقيقي للمتعلق واعتباري الموصوف مثلا كون فلام الرجل منادى اعتباري للرجل و
بالجملة حمل المسمى على الفاعل وصفه الرجل وصف اعتباري لرفق الوصف وان دل على قيام بحسن بالاعلام الا ان يدل على حصول معنى اعتباري
في الرجل وهو كونه حسن الفاعل واليد اشار الشاهد سر واقع الذي يصفه اعتبارا يتحصل له انه لا ياول نحو مرت برجل كان فلام بقوله
مرت برجل كان بحيث يحسن فلام حتى يلزم ان يكون الوصف في التركيب المذكور زاحس ما يؤول الى ٤ اي كان
بحيث يحسن فلامه مع ان هذا الوصف تابع للموصوف في الالامو العشرة كالموصوف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاني
رجل كان بحيث يحسن فلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية يحصل بسبب يتعلق قوله لانه اذا كان حقيقيا
في المذكر والمؤنث استثناء عن متابعه الوصف للموصوف في التذكير والتانيث والاول اي يتشبه باليتوي فيه الواحد والثنائية
والجمع كالصدر نحو رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل وكذا اسم التعيين المتعلق من فانه مفرد ولا يفرق قوله لان فاعله
بوالضمير بوجه بيان لوجه كون الوصف بحال الموصوف في الخمسة الباقية كالفاعل منه يعلم ان الوجه في كونه كالفعل فاعله بوجه
كون الوصف بحال المتعلق كالفاعل الوجه ان الفعل عند الاسناد الى الضمير ليطيح الالف في التثنية والواو في الجمع المذكور والنون في الجمع
المؤنث كذا الصفة ليطيح عند الاسناد الى الضمير الالف والواو والالف والواو في الجمع المذكور والنون في الجمع
في مجرد الالحاق لان الالف والواو في الفعل ضمير الفاعل والفعل مجرد وكما كان بكلمات الصفة فان الالف والواو علامة
تثنية وجموع فلا يكون كالفاعل ولو قيل يكون الالف والواو في الفعل علامة تثنية الفعل وجموع ضمير الفاعل ايضا لما كان
وجبا لا يلزم على هذا قوله الموشرين على اثر واحد وهو الالف والواو وحيت اثر فيه الفعل والتثنية لانا نقول المتعصب مطلقا
توار للموشرين اللفظيين او احدهم اللفظ والآخر من صفة اللفظ وهو ليس كذلك اذا الموشر الآخر موصوف المتكلم بكونه للتثنية
والجمع الالهية ياتي عن هذا الوجه كون التثنية والجمع من خواص الاسم لا يجري في الفعل اصلا صرح به النحاة نعم يكون
بحال الموصوف كالفاعل في الخمسة الباقية على منذهب الاختشاع في حيث قال لا يكون الواو في الرجال ضروري مثلا
حرفا والفاعل مستتر وكذا الزيدان قاما وكذا احمد ميموبه العا وحرف وال على الجملة كما ان التانيث في قامت بغير حرف

من قوله ان لا يكون الالف والواو في الفعل ضمير الفاعل والفعل مجرد وكما كان بكلمات الصفة فان الالف والواو علامة تثنية وجموع فلا يكون كالفاعل ولو قيل يكون الالف والواو في الفعل علامة تثنية الفعل وجموع ضمير الفاعل ايضا لما كان وجبا لا يلزم على هذا قوله الموشرين على اثر واحد وهو الالف والواو وحيت اثر فيه الفعل والتثنية لانا نقول المتعصب مطلقا توار للموشرين اللفظيين او احدهم اللفظ والآخر من صفة اللفظ وهو ليس كذلك اذا الموشر الآخر موصوف المتكلم بكونه للتثنية والجمع الالهية ياتي عن هذا الوجه كون التثنية والجمع من خواص الاسم لا يجري في الفعل اصلا صرح به النحاة نعم يكون بحال الموصوف كالفاعل في الخمسة الباقية على منذهب الاختشاع في حيث قال لا يكون الواو في الرجال ضروري مثلا حرفا والفاعل مستتر وكذا الزيدان قاما وكذا احمد ميموبه العا وحرف وال على الجملة كما ان التانيث في قامت بغير حرف

من قوله ان لا يكون الالف والواو في الفعل ضمير الفاعل والفعل مجرد وكما كان بكلمات الصفة فان الالف والواو علامة تثنية وجموع فلا يكون كالفاعل ولو قيل يكون الالف والواو في الفعل علامة تثنية الفعل وجموع ضمير الفاعل ايضا لما كان وجبا لا يلزم على هذا قوله الموشرين على اثر واحد وهو الالف والواو وحيت اثر فيه الفعل والتثنية لانا نقول المتعصب مطلقا توار للموشرين اللفظيين او احدهم اللفظ والآخر من صفة اللفظ وهو ليس كذلك اذا الموشر الآخر موصوف المتكلم بكونه للتثنية والجمع الالهية ياتي عن هذا الوجه كون التثنية والجمع من خواص الاسم لا يجري في الفعل اصلا صرح به النحاة نعم يكون بحال الموصوف كالفاعل في الخمسة الباقية على منذهب الاختشاع في حيث قال لا يكون الواو في الرجال ضروري مثلا حرفا والفاعل مستتر وكذا الزيدان قاما وكذا احمد ميموبه العا وحرف وال على الجملة كما ان التانيث في قامت بغير حرف

والله اعلم بالصواب
هذا هو اللفظ الذي هو المراد
من قوله تعالى ان الله
يختار ما يشاء ويختار
ما يشاء من غير ان
يكون له اختيار
فان الله تعالى
يختار ما يشاء
من غير ان يكون
له اختيار
فان الله تعالى
يختار ما يشاء
من غير ان يكون
له اختيار

والله اعلم بالصواب
هذا هو اللفظ الذي هو المراد
من قوله تعالى ان الله
يختار ما يشاء ويختار
ما يشاء من غير ان
يكون له اختيار
فان الله تعالى
يختار ما يشاء
من غير ان يكون
له اختيار
فان الله تعالى
يختار ما يشاء
من غير ان يكون
له اختيار

والله اعلم بالصواب
هذا هو اللفظ الذي هو المراد
من قوله تعالى ان الله
يختار ما يشاء ويختار
ما يشاء من غير ان
يكون له اختيار
فان الله تعالى
يختار ما يشاء
من غير ان يكون
له اختيار
فان الله تعالى
يختار ما يشاء
من غير ان يكون
له اختيار

والله اعلم بالصواب
هذا هو اللفظ الذي هو المراد
من قوله تعالى ان الله
يختار ما يشاء ويختار
ما يشاء من غير ان
يكون له اختيار
فان الله تعالى
يختار ما يشاء
من غير ان يكون
له اختيار
فان الله تعالى
يختار ما يشاء
من غير ان يكون
له اختيار

نسبة النتائج لان النتائج مقصود بالنسبة فظن ان سبب الفساد هو تحقق قوله بالنسبة بالمقصود الراجح فيه الى النتائج
 اعمير كمال المعنى ان النتائج مقصود ومراود من نسبة وليس كذلك بل المقصود والمراد من نسبة هو نسبة النتائج مقصود
 متعلق بالمقصود ولو ضمن الفعل وليس المراد ان متعلق بالمصدر لا بالفعل ويمكن ان يقال معنى قوله مقصود بالنسبة انه تابع
 به الفعل بسبب قصدية او نسبة شئ الى المراد من النسبة للنسبة التي يكمل للنتائج اعراب بواسطة الشكر في مع النتائج
 وهو الاسنادية والتعليقية والتعديدية لكن يشكك بالمعطوف في قوله وانواعه رفع ونصب وجر اذا المعطوف عليه فيه
 ليس منسوبا الى شئ حتى يكون المعطوف ما يفسر به الى ذلك الشئ بواسطة اذا النسب الى قوله وانواعه المجموع لا كل واحد
 لاجراء الاعراب على كل واحد وقد ذكرنا الجواب عنه في صدر الكتاب وما قيل النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة البهنية لان
 جعل المجموع جزءا من البهنية كل مناهيا المعطوف مقصود وبهذه النسبة فبما كانت النسبة ليست محصلة الاعراب لكل واحد
 منها بل موصولة لعدم الاعراب على كل واحد فادنا في حصول الاعراب على كل لا يسير ولا يعني من جرح قال بالنسبة الوهم
 في الكلام قيل في الكلام الذي فيه قبوه من السنادية تقض بجاوذا فداخوك وجاوذا فداخوك وان كان مقصودا بالنسبة
 مع المجموع وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد فيكبت اذا لا انتفاص على تقدير عدم التعديدية وزيد في جاوذا وعمر
 ليس بقبوه على فداخوك لان مقبوه ما يدل فداخوك من غير ان فداخوك لزيد المذكور في جاوذا وعمر بل هو ما ذكر قبلا
 كذا لا يصح على زيد المذكور في ذلك التركيب مفهوم مقبوع فداخوك وهو ظن وان صدق عليه مفهوم المقبوع الا ان صدق بها
 لا يتكلم صدق الخ من حتى يحتاج الى التعديدية قوله لا يخرج بقوله الفاعل الشيخ الرضي قوله واجب بان المراد قيل في الجواب
 غير صحيح لصدق التعديدية بهذا المعنى على بدل الخطب باقسامه الثلاثة وليس المقبوع فيها ذكر التولية ذكر البديل وذلك ان
 المقبوع فيه اما غلط صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جاد في حماره فبك ساسك الى رجل فم تذكره فقلت حمارا وغلطت
 وهو ان تنسب المقم فم ذكر ما هو غلط فم تذكره بذكر المقم او غلط جاد وهو ان تذكر البديل من غير قصد فم تذكره بذكر
 مقم الشرا كغيرها لغيره وتفتش بشرط ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هذا بخرم شمس كلك ان كنت متدرا كقولك
 فقط فمذكر و تسمى انك لم تقصد الا تشبهها بالبديل وكذا قولك بخرم شمس فظن المقبوع في القسم الاول ليس تولية تذكر البديل
 بل تذكر غلط البديل لسان الله وكذا في الثاني لانه ذكر مقم لسانه المقم وكذا في الثالث ذكر مقم لسانه المقم
 التعديدية فاعلم ان الغيرية فلا يصح قول التخرج ولما تم الحد بذكر جماد ومنا وقدا جيب عن المعطوف بدل ان المعطوف عليه
 بل مقصود ابتداء المعطوف انتهت بتبدل الراي فكلاهما مقصود وان به الطريق وهو الفرق بينه وبين بدل الخطب لان مقبوعه غير
 مقصود واسلاما لا متناه على سبق لسان وقية كذا لسان ارا والفرق بينه وبين بدل الخطب هو غلط صريح محقق فهو سلم لكنه
 يشكك بالقسم الثاني والثالث لان المقبوع في القسم الثاني مقصودا ابتداء والبديل بامتداد في الثالث مقصودا وانما وان اراد
 الفرق بينه وبين بدل الخطب باقسامه الثلاثة فكون المقبوع غير مقصود اصله كقوله والمقبوع في القسم الثاني وانما المقصود
 وقوله لا تشبه على سبق لسان جاد في القسم الاول والثاني والثالث وما ذكرنا من ان ما قيل المراد بالتولية ان لا يكون
 مقصودا اصلها لان لا يكون مقصودا اصلها فالمقبوع في بل يعني ان يكون مقصودا في الجملة وليس كذلك فلا يجوز ما ذكره

هذا المقام كمال المعنى ان النتائج مقصود ومراود من نسبة وليس كذلك بل المقصود والمراد من نسبة هو نسبة النتائج مقصود
 متعلق بالمقصود ولو ضمن الفعل وليس المراد ان متعلق بالمصدر لا بالفعل ويمكن ان يقال معنى قوله مقصود بالنسبة انه تابع
 به الفعل بسبب قصدية او نسبة شئ الى المراد من النسبة للنسبة التي يكمل للنتائج اعراب بواسطة الشكر في مع النتائج
 وهو الاسنادية والتعليقية والتعديدية لكن يشكك بالمعطوف في قوله وانواعه رفع ونصب وجر اذا المعطوف عليه فيه
 ليس منسوبا الى شئ حتى يكون المعطوف ما يفسر به الى ذلك الشئ بواسطة اذا النسب الى قوله وانواعه المجموع لا كل واحد
 لاجراء الاعراب على كل واحد وقد ذكرنا الجواب عنه في صدر الكتاب وما قيل النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة البهنية لان
 جعل المجموع جزءا من البهنية كل مناهيا المعطوف مقصود وبهذه النسبة فبما كانت النسبة ليست محصلة الاعراب لكل واحد
 منها بل موصولة لعدم الاعراب على كل واحد فادنا في حصول الاعراب على كل لا يسير ولا يعني من جرح قال بالنسبة الوهم
 في الكلام قيل في الكلام الذي فيه قبوه من السنادية تقض بجاوذا فداخوك وجاوذا فداخوك وان كان مقصودا بالنسبة
 مع المجموع وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد فيكبت اذا لا انتفاص على تقدير عدم التعديدية وزيد في جاوذا وعمر
 ليس بقبوه على فداخوك لان مقبوه ما يدل فداخوك من غير ان فداخوك لزيد المذكور في جاوذا وعمر بل هو ما ذكر قبلا
 كذا لا يصح على زيد المذكور في ذلك التركيب مفهوم مقبوع فداخوك وهو ظن وان صدق عليه مفهوم المقبوع الا ان صدق بها
 لا يتكلم صدق الخ من حتى يحتاج الى التعديدية قوله لا يخرج بقوله الفاعل الشيخ الرضي قوله واجب بان المراد قيل في الجواب
 غير صحيح لصدق التعديدية بهذا المعنى على بدل الخطب باقسامه الثلاثة وليس المقبوع فيها ذكر التولية ذكر البديل وذلك ان
 المقبوع فيه اما غلط صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جاد في حماره فبك ساسك الى رجل فم تذكره فقلت حمارا وغلطت
 وهو ان تنسب المقم فم ذكر ما هو غلط فم تذكره بذكر المقم او غلط جاد وهو ان تذكر البديل من غير قصد فم تذكره بذكر
 مقم الشرا كغيرها لغيره وتفتش بشرط ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هذا بخرم شمس كلك ان كنت متدرا كقولك
 فقط فمذكر و تسمى انك لم تقصد الا تشبهها بالبديل وكذا قولك بخرم شمس فظن المقبوع في القسم الاول ليس تولية تذكر البديل
 بل تذكر غلط البديل لسان الله وكذا في الثاني لانه ذكر مقم لسانه المقم وكذا في الثالث ذكر مقم لسانه المقم
 التعديدية فاعلم ان الغيرية فلا يصح قول التخرج ولما تم الحد بذكر جماد ومنا وقدا جيب عن المعطوف بدل ان المعطوف عليه
 بل مقصود ابتداء المعطوف انتهت بتبدل الراي فكلاهما مقصود وان به الطريق وهو الفرق بينه وبين بدل الخطب لان مقبوعه غير
 مقصود واسلاما لا متناه على سبق لسان وقية كذا لسان ارا والفرق بينه وبين بدل الخطب هو غلط صريح محقق فهو سلم لكنه
 يشكك بالقسم الثاني والثالث لان المقبوع في القسم الثاني مقصودا ابتداء والبديل بامتداد في الثالث مقصودا وانما وان اراد
 الفرق بينه وبين بدل الخطب باقسامه الثلاثة فكون المقبوع غير مقصود اصله كقوله والمقبوع في القسم الثاني وانما المقصود
 وقوله لا تشبه على سبق لسان جاد في القسم الاول والثاني والثالث وما ذكرنا من ان ما قيل المراد بالتولية ان لا يكون
 مقصودا اصلها لان لا يكون مقصودا اصلها فالمقبوع في بل يعني ان يكون مقصودا في الجملة وليس كذلك فلا يجوز ما ذكره

اور دله الغرض كمين فانه اذ قيل المال بيني وبين زيد علم يقينا ان بين احمد للعطف لانه اور لمعنى والا يلزم مضافة
البين الى المعرفة مع ان ليس لكس اذ البينة لا يكون الا في المتعد واما اذا لم يتحصل برده للعطف فلا يجوز فلا يقال هناك
وخلام زيد وانت تريد خلما واما اذ اذ دل عليه فربما قوله الفصل من الفعل بتقديم المعقول والنظرف والي لم
عليه لانه ان كان الجو فانه لا يتصل على جاره بتقديم ما ذكرنا الفصل بالحوث لا يركب كانه ليس بجعل فانه يتعطف قوله والجو ولا يتصل
عن جاره بقوله جاره من من الله ولا يتوصل من غير ما جرم على ان ينادى من مع المضاف قليل بلحق بالعدم وان يصنع قال ان
في الموضوعين نكرة والجو ويرد بل منها قوله اذ بين لا يضاف الى المتعد وهذا الدليل يدل على ان بين لا معنى له في الموضوع
الثاني والا يلزم مضافة البين الى المفرد وهو باطل وهو المقصود واما انه ينادى في مثل بين زيد وبين عمر فلا يصح في دلالة
الدليل المذكور بل يلزم من الدليل عدم صحة المثال المذكور بل انكته قوله ستمه ليل بالاشعار ولا دليل فيها اذ المفرد وحقا
عليه والاختلاف معها ولقوله تعالى تسألون به والارحام بالجوقة حمزة واجيب بان الباء مقدره والجو بها وهو ضعيف
لان حرف الجر لا يلزم مقدرا في الاختيار لا في اللفظ لانه لا يجوز ان يكون الواو المقصود لانه يكون ح قسم السؤال لان تبسده
واقتوا الله الذي تسألون به قسم السؤال لا يكون الا مع الباء وانظم ان حمزة يجوز ذلك بناء على انهم لم يكونوا في كوفي
بن الكلام الرضي وفي شرح الشاطبي قوله حمزة والارحام بالجوقة حمزة على الغير الجوزي بن غير عادة الجار كما قال شاحوم
فاليوم قربت تبجروا تشمتنا فذهب فابك والايام من عجب وهي رواية كثير من الصحابة والتابعين كابن مسعود وابن عباس
ولكن البصري ومجاهد قتادة والاعشى بن عمرو فلا تعلق فيها لا ثابت بطريق التواتر وليس لاحد ان يبتدع رواية في ذلك
تتمشك لا سيما وقد ورد في اشعارهم نحوه ولا يقال ورد في الشعر ضرورة لانه جرى بلا دليل ولو فتح باب الضرورة في
ليحل اكثر استشهادهم بانه كلام الرضي للشيخ عن ضعف وظايف ضعف قليل ان هذه القراءة شاذة
قوله جاء في كلامه قبل الا اشكال في جواز جأ في كلامه وجوز عجبني جمالك لوجود الفصل قالوا في التفسير بجاء واكثره
اراجبت جمالك زيد انتهى وانت خبير بان هذا ما قلته في المثال قوله قوي معطوف على يخرج في يخرج المتصل فانما
بل المتعين في قوي قوله كالا حراب والبنار والمراد بالاعراب كونه غير مناسب لمبنى الاصل وبالبنار كونه ناسبا لوكنا
ان من الاحوال العارضة لمن حيث نفسه قوله لم تعد عدم التعيين كحل الاضافة على العهد الذهبي والغير غير التعريف
او التعريف هو الاشارة الى معلوم والنكرة معلوم من وجه فالغير الذي اشير به الى تلك النكرة المعلومة معرفة قوله
او محمول على نكرة الغير بان اشارة الغير الى النكرة لانه من حيث انه معلوم لكن ذلك بطريق الشذوذ وذلك قال على الشذوذ
فان شذوذ الاذم محل الفصيص على النكرة اذا كان المرجح مذكورا فليس يجوز ان تحذف او الشذوذ الذي جعل جوابا
آخروا عدم كون المعطوف كالمعطوف عليه في رب شاة وسملتها لان المعطوف عليه نكرة والمعطوف ليس لك لكونه معرفة
لاضافة الى الغير مع ان رب يقتضي كونه نكرة قوله لم يكره في تركيب ما يزدنا لم قد مر ما عليه وله قال فتبين الفرق
ولا يجوز للعطف للمعطوف عن الغير في اللفظ وعدم الحاجة الى ارتكاب التقدير الذي هو خلاف الاصل لوجود الوجهين
الحالي من التقدير قوله على ان يكون خبر اللفظ ان التعيين على الوجه المذكور غير ضروري لوزان ان يكون ولا ذاهب عليه

استقامت في قولك ان بيني وبين زيد علم يقينا ان بين احمد للعطف لانه اور لمعنى والا يلزم مضافة
البين الى المعرفة مع ان ليس لكس اذ البينة لا يكون الا في المتعد واما اذا لم يتحصل برده للعطف فلا يجوز فلا يقال هناك
وخلام زيد وانت تريد خلما واما اذ اذ دل عليه فربما قوله الفصل من الفعل بتقديم المعقول والنظرف والي لم
عليه لانه ان كان الجو فانه لا يتصل على جاره بتقديم ما ذكرنا الفصل بالحوث لا يركب كانه ليس بجعل فانه يتعطف قوله والجو ولا يتصل
عن جاره بقوله جاره من من الله ولا يتوصل من غير ما جرم على ان ينادى من مع المضاف قليل بلحق بالعدم وان يصنع قال ان
في الموضوعين نكرة والجو ويرد بل منها قوله اذ بين لا يضاف الى المتعد وهذا الدليل يدل على ان بين لا معنى له في الموضوع
الثاني والا يلزم مضافة البين الى المفرد وهو باطل وهو المقصود واما انه ينادى في مثل بين زيد وبين عمر فلا يصح في دلالة
الدليل المذكور بل يلزم من الدليل عدم صحة المثال المذكور بل انكته قوله ستمه ليل بالاشعار ولا دليل فيها اذ المفرد وحقا
عليه والاختلاف معها ولقوله تعالى تسألون به والارحام بالجوقة حمزة واجيب بان الباء مقدره والجو بها وهو ضعيف
لان حرف الجر لا يلزم مقدرا في الاختيار لا في اللفظ لانه لا يجوز ان يكون الواو المقصود لانه يكون ح قسم السؤال لان تبسده
واقتوا الله الذي تسألون به قسم السؤال لا يكون الا مع الباء وانظم ان حمزة يجوز ذلك بناء على انهم لم يكونوا في كوفي
بن الكلام الرضي وفي شرح الشاطبي قوله حمزة والارحام بالجوقة حمزة على الغير الجوزي بن غير عادة الجار كما قال شاحوم
فاليوم قربت تبجروا تشمتنا فذهب فابك والايام من عجب وهي رواية كثير من الصحابة والتابعين كابن مسعود وابن عباس
ولكن البصري ومجاهد قتادة والاعشى بن عمرو فلا تعلق فيها لا ثابت بطريق التواتر وليس لاحد ان يبتدع رواية في ذلك
تتمشك لا سيما وقد ورد في اشعارهم نحوه ولا يقال ورد في الشعر ضرورة لانه جرى بلا دليل ولو فتح باب الضرورة في
ليحل اكثر استشهادهم بانه كلام الرضي للشيخ عن ضعف وظايف ضعف قليل ان هذه القراءة شاذة
قوله جاء في كلامه قبل الا اشكال في جواز جأ في كلامه وجوز عجبني جمالك لوجود الفصل قالوا في التفسير بجاء واكثره
اراجبت جمالك زيد انتهى وانت خبير بان هذا ما قلته في المثال قوله قوي معطوف على يخرج في يخرج المتصل فانما
بل المتعين في قوي قوله كالا حراب والبنار والمراد بالاعراب كونه غير مناسب لمبنى الاصل وبالبنار كونه ناسبا لوكنا
ان من الاحوال العارضة لمن حيث نفسه قوله لم تعد عدم التعيين كحل الاضافة على العهد الذهبي والغير غير التعريف
او التعريف هو الاشارة الى معلوم والنكرة معلوم من وجه فالغير الذي اشير به الى تلك النكرة المعلومة معرفة قوله
او محمول على نكرة الغير بان اشارة الغير الى النكرة لانه من حيث انه معلوم لكن ذلك بطريق الشذوذ وذلك قال على الشذوذ
فان شذوذ الاذم محل الفصيص على النكرة اذا كان المرجح مذكورا فليس يجوز ان تحذف او الشذوذ الذي جعل جوابا
آخروا عدم كون المعطوف كالمعطوف عليه في رب شاة وسملتها لان المعطوف عليه نكرة والمعطوف ليس لك لكونه معرفة
لاضافة الى الغير مع ان رب يقتضي كونه نكرة قوله لم يكره في تركيب ما يزدنا لم قد مر ما عليه وله قال فتبين الفرق
ولا يجوز للعطف للمعطوف عن الغير في اللفظ وعدم الحاجة الى ارتكاب التقدير الذي هو خلاف الاصل لوجود الوجهين
الحالي من التقدير قوله على ان يكون خبر اللفظ ان التعيين على الوجه المذكور غير ضروري لوزان ان يكون ولا ذاهب عليه

المركب منسوب او منسوب اليه قوله من الفعل اي غفلة السامع عن سماع لفظ المنسوب او المنسوب اليه قوله
عن السامع متعلق بقوله له في قوله لفظ اي ظن السامع قوله بكثرة اللفظ الذي ظن منكم غفلة السامع او ظن السامع ان
ما يحكم غفلة به لا بتكريره معنى لما يك لو قلت ضرب زيد نفسه من ظن بك انك اردت ضرب لم وقلت نفسه بناء على ان المركب
مركب وكذا ان قلت به الفعل عن سماع لفظ زيد فتوكلك نفسك لا يفتكك قوله كوضرب زيد واو ضرب ضرب زيد فانه لم
يوك لي بقا احتمال ظن الحكم بالسامع انه لم يحكم على كل واحد من لفظه او لفظه بالمحكم الغلط او لفظه به الجزم قوله واذا عرفت هذا
ان الغرض من جميع الفاظ التاكيد بتقرير امر المتبوع في النسبة او الاشتغال لان كل واحد منها يقرر امر المتبوع اما في النسبة
او الاشتغال ومنه يعلم صدق الحد على جميع افراد المحدود وهو الجمع الذي لا بد في الحد منه فاعلم كونه انما الية ليقوم امر الحد فيقول
الى آخره قوله اخرج المصريح الى قوله هذا حاصل ما ذكره المصريح في شرح عبارة السيد السند قدس سره بعينه في حاشي الك
قوله فظهر خروجهما لا يقران امر المتبوع اما العطف فظ او اما البدل فلانه وان يوجد فيه تقرير امر المتبوع الا انه
ليس مقصودا اصليا بل يقصد ضمنا فكان لا يقرر وليس المعنى ان التقرير فيه صلا كيف وقد قال العلامة التفتازاني
قدس سره في الطول والثالثة في ان قال المصريح في التاكيد فلنقرر وفي البدل فزيادة التقرير الا بما الى ان البدل
هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة في المقصود بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بد
اكثر ظاهرا من لشيئية والتكرير والاشعار بان الطوبى المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين في بيل البعض الاشتغال
باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكورا ولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتغال فلان المتبوع يتكسب
ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع هذا كلامه ومنه نظرا ان ما قيل قوله فظهر خروجهما بلك في اذ اخرج بدل الكل جميع
الى منه وهو ان المبدل منه في حكم التبعية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا والينا هذا ليس على ما ينبغي اذ تخصيص ان اخرج
بدل الكل يحتاج الى اذ كذا لا معنى لك كيف وبدل البعض والاشتغال ايضا يحتاج الى قوله لكن لا في النسبة اي لا يقرر امر متبوع
في ان منسوب او منسوب اليه لا يقرر مما يفتق به فتوكلك في قولك جاء ابو حنيفة فموضح متبوعه فذا لا اشتباهه لكن لا يقرر
في ان المنسوب اليه لمجيء بما يوضح لاجره لان ذلك انما يتصور اذا دل التابع على ما دل عليه المتبوع وذلك لا يتشبه
في جميع عطف البيان كقولك جاء العالم زيد قوله اي مكر اللفظ اذ التاكيد تابع فلا يمكن عليه التكرير بدون التاويل ثم ذكر
التاكيد اللفظي مكر اللفظ الاول ومعناه حقيقة وكلما ناهي في الغالب والا فاللفظي قد يطلق على غيره قال الشيخ المرفعي
التاكيد اللفظي على ضربين لا يك اما ان تعيد اللفظ الاول بعينه او تقويه بواحدة مع اتفاقا في الحروف الاخر وهو على ثلثة
اضرب لانه اما ان يكون للنش في معنى ظاهر نحو هذا مرسيا وهو مكرر ثم لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتقرير الكلام
له ظاهرا وتقويه بمعنى وان لم يكن له في حال الامراء معنى فتوكلك حسن بسن او يكون له معنى يتكلف فيه ظاهر نحو حيث بنيت
من بيت الشراي ستم حجة وقومكم اتبعون البصعون اتبعون قيل من قسم الثاني اذ لا معنى لما سألوه وقيل شق
من قول كنع اي قام الى آخره ما ذكره الشارح رح ثم قال على الوجهين يمكن ان يحل على ما قال ابن بري ان
البا لفظا تأكيدا لا جمعا لالمركب الاول فكاهه جعلها اما من قسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى المضمون

[illegible]

[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style, written diagonally from top-left to bottom-right. The text is highly cursive and fills most of the page area.]

[illegible]

(The page contains dense handwritten Arabic script, likely from a manuscript. The text is written diagonally across the page. A large number '٢١٩' is visible in the upper left corner.)

في هذا الموضع لا بد من ان يكون اللفظ متقدما على المعنى في كل واحد من هذه الامور الثلاثة
فان كان اللفظ متقدما على المعنى في كل واحد من هذه الامور الثلاثة كان اللفظ متقدما على المعنى في كل واحد من هذه الامور الثلاثة
فان كان اللفظ متقدما على المعنى في كل واحد من هذه الامور الثلاثة كان اللفظ متقدما على المعنى في كل واحد من هذه الامور الثلاثة
فان كان اللفظ متقدما على المعنى في كل واحد من هذه الامور الثلاثة كان اللفظ متقدما على المعنى في كل واحد من هذه الامور الثلاثة

على المتكلم والمخاطب والغائب الاله ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم ذكره فان الاسماء الظاهرة كلها
موضوعه الحقيقية مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر من ثم قلت يا سميع كتم نظرا الى اصل المناوي قبل النداء واما يقول بل
يزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جازيا سميع لان ما يدل على الخطاب وليس فيه زيد ضرب بل الكلام المسمى
فما خرج زيدا اذ جره الكلام عن نفسه بقية الحقيقة ليس على ما ينبغي لانه اخراج المخرج قوله ويخرج بهذا القيد مثل يعني به
لفظا المتكلم والمخاطب فانها ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما وكذا يخرجان عن الحد بالقياس اليه لان المراد بالمتكلم
والمخاطب ذاتهما لفظ المتكلم والمخاطب موضوعان للمصنوع ولقيد الحقيقة بهما كذا يخرج زيدا اذ جره المسمى بزيد عن نفسه بزيد
انتمى قول جعل المشار اليه بهذا قوله هو الظاهر المتبادر واما اخراج لفظ المتكلم والمخاطب بما احرجه لبقية الحقيقة مما لا ينظر
وجمع ان قول الشارح فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعات للخطاب بل لا ليس شيئا من حيث انه متكلم ولا في خطاب
من حيث انه مخاطب يشترط ان لفظ المتكلم والمخاطب يخرج بقية الحقيقة وقيل يخرج بهذا القيد اي بقية الوضع كونه لاسم
الثانية ولهذا اخذ القيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من نفسه المتكلم والمخاطب اما الثاني فظاهر واما الاول فظاهر
ظروما اما المخاطب فمخاطب لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب ولا معنى للمخاطب الا ما توجه
اليه الخطاب الا ان يادى بهما الخطاب اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطبه توجه اليه الخطاب بل لفظ المخاطب لانه
انت انتمى ولا يخرج عليك جعل المشار اليه بهذا قيد الوضع لكونه لاحد الامور الثلاثة ليس بسيد زيدا ولا يخرج به لفظ المتكلم
والمخاطب بل بقية الحقيقة وبقوله المتكلم يتكلم به وكذا يخرج بقية الحقيقة لفظ المتكلم يخرج به اللفظ المخاطب لان ليس موضوعا
لمخاطب من حيث انه مخاطب يدل عليه فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعات للخطاب ولا معنى ان مال بقية الحقيقة وقوله المتكلم
يتكلم به الى امر واحد وهو ان موضوع المتكلم من حيث انه متكلم وانت موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب اليه وعلى هذا فلا يبعد
ان يتم ويخرج بهذا القيد الذي واحد كمالا وان كان اثنين عبارة هذا ولوايد بانا وانت وهو الجريان لموضوعه المتعلقة بوجه
امر مشترك بينهما لا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان للمفهوم الكلي الا ان هذا لا يناسب نذهب المصريح لان هذا هو
المتأخر من المتقدمين ويذهبهم ان الضمات والموصولات واسماء الاشارة موضوعات للمفهوم كلى مشروطا باستعماله في
جزيائته في المفهوم الكلي ولوايد يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان للمفهوم الكلي مستعملان فيه قال
لغائب مطلقا من غير شرط تقدم الذكر قوله فكذلك متقدم من حيث المعنى الغائب يقال فكذلك متقدم من حيث اللفظ اذ ان
انما هو في التقدم من حيث اللفظ لا في التقدم من حيث المعنى قوله فكذلك تقدم ذكره معنى اللفظ فكذلك تقدم ذكره لفظا على ما
قوله ويكون كالجواب منه كونه مقبلا في مطلق المتصل محل تردد كيف ولو كان كذلك لاسكن الباء في ضربك للملازم تولى
اربع حركات فيما هو كالكلية الواحدة كما في ضربن قوله الشئيين قد يرتفع الى داو لعل بدل من الضمير الترتيب في التبيين
الراجح الى ضربن وضمن بدل البعض من الكل لانهما بدل كل واحد من اللفظين واما قوله فاما جازيا سميع لان ما يدل على الخطاب وليس فيه زيد ضرب بل الكلام المسمى
الكل من الكل قيل انما يرد بقوله الشئيين لان كلمة الى الاسقاط لانهما بدل كل واحد من اللفظين فاما جازيا سميع لان ما يدل على الخطاب وليس فيه زيد ضرب بل الكلام المسمى
بمعنى فان فائدة الى الاسقاطية انما هي اسقاط ما وراة الغاية وليس هي شئ وراة الغاية حتى يكون الى الاسقاط شيئا

في هذا الموضع لا بد من ان يكون اللفظ متقدما على المعنى في كل واحد من هذه الامور الثلاثة
فان كان اللفظ متقدما على المعنى في كل واحد من هذه الامور الثلاثة كان اللفظ متقدما على المعنى في كل واحد من هذه الامور الثلاثة
فان كان اللفظ متقدما على المعنى في كل واحد من هذه الامور الثلاثة كان اللفظ متقدما على المعنى في كل واحد من هذه الامور الثلاثة
فان كان اللفظ متقدما على المعنى في كل واحد من هذه الامور الثلاثة كان اللفظ متقدما على المعنى في كل واحد من هذه الامور الثلاثة

في هذا الموضع لا بد من ان يكون اللفظ متقدما على المعنى في كل واحد من هذه الامور الثلاثة
فان كان اللفظ متقدما على المعنى في كل واحد من هذه الامور الثلاثة كان اللفظ متقدما على المعنى في كل واحد من هذه الامور الثلاثة
فان كان اللفظ متقدما على المعنى في كل واحد من هذه الامور الثلاثة كان اللفظ متقدما على المعنى في كل واحد من هذه الامور الثلاثة
فان كان اللفظ متقدما على المعنى في كل واحد من هذه الامور الثلاثة كان اللفظ متقدما على المعنى في كل واحد من هذه الامور الثلاثة

معاذ الله

[illegible]

عائقہ فیروز خان

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

قوله كيب بالياء لان الفعول الاصل محل على الياء لا اشتغال الكسرة فليس بكلمة بها الفتحة في الاول والواو في
قوله يعني يدخل الى ان الحق يقتضي اعتبار اصل اوله ولا يقتضي ان يقتضيه بالآخر لان الظاهر ان بيان لمصداق حقيقة قوله
لاشباع وقوع الظاهر موقعا قبل فيه ان ضمير الفعل ولا تفعل ما يتبع وقوع الظاهر موقعه مع اندساسه كجلب ابتداء
وقوع الظاهر موقعا يقتضي الحرفية لولم يوجد فيه دليل آخر على الاسمية وقوعه في ضمير الفعل ولا تفعل دليل الاسمية وهو ان
القياس في ضمير الفعل مثل ليس من مقرر الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه وفيه ان المعنوي وان لم يكن بلفظا حقيقيا
بل بلفظا محكي بوجوب احكام اللفظ عليه كلفظ حقيقة في اصطلاح النحاة فالعرق ليس سديرا وديعة قائم هو مقام اللفظ هنا
لان ان لفظه لفظا مقامه قوله وهي اي حروف الخطاب حرة تامة في التذكير في حروف الخطاب والحرف في ذكره ونون
قوله لولا ان المصنف كثر استعمال كل من هذه آه قيل يستعمل كل مقام الاخر بالتأويل التي يحمل البعيدة لمثل القريب
واستعمال ما هو القريب فيها وحمل القريب على البعيدة وحمل ما هو البعيدة فيه لا يكون سببا لعدم اتحاد العرف المذكور
نفسه في قوله حال كون ما بين الاخيرين في الحرفية الهندية حال من ذلك وتأنيك الحكم عليها بالماضي فيكونان قان
معنى وقيدان الى الال لا تقدم على العامل المعنوي انتهى وقيدان العامل اذا كان ذا حيزين كجوز التقديم وفيما نحن فيه كك على
ما ذكرناه وايضا المنع مطلقا من سببه واما الانشراح فغير تقديم الى على العامل المعنوي اذا تارة عن الميتة فغير عنده
قائما في الدار واما كما زيد في الدار فتشيع اتفاقا وفيما نحن فيه الى الال متاخرا عن الميتة قوله مشدودين التشديد بدل من الال
في ذلك وتأنيك عند المبروك اذ دخل اللام مسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كافي في ذلك ولا كافي
الشان فثبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المشين الى الثاني واما ما قبلت التثنية الى الاولى لم يبق النون
الدالة على التثنية وحيث ان يدخل اللام قبل النون فيغيره النكس قلبت اللام نونا فادغمها هو القياس والاول اولى ليكون
اللام بعد تمام الكلمة وعند غير المبروك التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا في تثنيتها الذي والى
واللذان شدوى النون عوضا عن الياء المحذوفة وايدى لو كان التشديد عوضا عن اللام لم يقل هذا بالتشديد مع
ما كان لا ليعال بذلك قال الازدس لا فرق عند اللغويين من الشدة ونجعت في القرب البعيدة والنحاة في قوله بينهما هذا لفظ الشيخ الرضي
قوله لا يجد ان يحيل ذلك الى لفظ ذلك في قوله شش ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا في قوله والقرب وذلك
للبعيد وذلك المتوسط وهو ان جرى ذكره عن قريب لكنه غائب قال الله الرضي لفظ ذلك ليعلم ان اشارة الى كل غائب
عينا كان او معنى محكي عنه ولا يتم في باسم الاشارة لقول في العين جازي في جعل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضارفا
مترابعا فافهم في ذلك الضرب واما ما يورد واسم الاشادة بلفظ البعيد لان المحكي عنه غائب في هذه الصورة على قدر ان
اسم الاشارة بلفظ الجاهل القريب فقلت لذلك الرجل وبالنسبة الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه والفتحة غائبا
الا ان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضرا انتهى فاقبل تبعية ان كلمة ذلك هناك اشارة الى البعيدة متوسطة في ذلك ليس غائبا
قوله خاصة يعني ان الالف خاصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صلوة كل اشارة الى مكانا كان او غيره وقد يجب
سما الشدة والكاف ولا يجب ثم قوله كساك خطأ وميتا لازم انظر قوله المتصوبا او نحو ما بين الال فقط قوله من الال

قوله كيب بالياء لان الفعول الاصل محل على الياء لا اشتغال الكسرة فليس بكلمة بها الفتحة في الاول والواو في
قوله يعني يدخل الى ان الحق يقتضي اعتبار اصل اوله ولا يقتضي ان يقتضيه بالآخر لان الظاهر ان بيان لمصداق حقيقة قوله
لاشباع وقوع الظاهر موقعا قبل فيه ان ضمير الفعل ولا تفعل ما يتبع وقوع الظاهر موقعه مع اندساسه كجلب ابتداء
وقوع الظاهر موقعا يقتضي الحرفية لولم يوجد فيه دليل آخر على الاسمية وقوعه في ضمير الفعل ولا تفعل دليل الاسمية وهو ان
القياس في ضمير الفعل مثل ليس من مقرر الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه وفيه ان المعنوي وان لم يكن بلفظا حقيقيا
بل بلفظا محكي بوجوب احكام اللفظ عليه كلفظ حقيقة في اصطلاح النحاة فالعرق ليس سديرا وديعة قائم هو مقام اللفظ هنا
لان ان لفظه لفظا مقامه قوله وهي اي حروف الخطاب حرة تامة في التذكير في حروف الخطاب والحرف في ذكره ونون
قوله لولا ان المصنف كثر استعمال كل من هذه آه قيل يستعمل كل مقام الاخر بالتأويل التي يحمل البعيدة لمثل القريب
واستعمال ما هو القريب فيها وحمل القريب على البعيدة وحمل ما هو البعيدة فيه لا يكون سببا لعدم اتحاد العرف المذكور
نفسه في قوله حال كون ما بين الاخيرين في الحرفية الهندية حال من ذلك وتأنيك الحكم عليها بالماضي فيكونان قان
معنى وقيدان الى الال لا تقدم على العامل المعنوي انتهى وقيدان العامل اذا كان ذا حيزين كجوز التقديم وفيما نحن فيه كك على
ما ذكرناه وايضا المنع مطلقا من سببه واما الانشراح فغير تقديم الى على العامل المعنوي اذا تارة عن الميتة فغير عنده
قائما في الدار واما كما زيد في الدار فتشيع اتفاقا وفيما نحن فيه الى الال متاخرا عن الميتة قوله مشدودين التشديد بدل من الال
في ذلك وتأنيك عند المبروك اذ دخل اللام مسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كافي في ذلك ولا كافي
الشان فثبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المشين الى الثاني واما ما قبلت التثنية الى الاولى لم يبق النون
الدالة على التثنية وحيث ان يدخل اللام قبل النون فيغيره النكس قلبت اللام نونا فادغمها هو القياس والاول اولى ليكون
اللام بعد تمام الكلمة وعند غير المبروك التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا في تثنيتها الذي والى
واللذان شدوى النون عوضا عن الياء المحذوفة وايدى لو كان التشديد عوضا عن اللام لم يقل هذا بالتشديد مع
ما كان لا ليعال بذلك قال الازدس لا فرق عند اللغويين من الشدة ونجعت في القرب البعيدة والنحاة في قوله بينهما هذا لفظ الشيخ الرضي
قوله لا يجد ان يحيل ذلك الى لفظ ذلك في قوله شش ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا في قوله والقرب وذلك
للبعيد وذلك المتوسط وهو ان جرى ذكره عن قريب لكنه غائب قال الله الرضي لفظ ذلك ليعلم ان اشارة الى كل غائب
عينا كان او معنى محكي عنه ولا يتم في باسم الاشارة لقول في العين جازي في جعل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضارفا
مترابعا فافهم في ذلك الضرب واما ما يورد واسم الاشادة بلفظ البعيد لان المحكي عنه غائب في هذه الصورة على قدر ان
اسم الاشارة بلفظ الجاهل القريب فقلت لذلك الرجل وبالنسبة الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه والفتحة غائبا
الا ان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضرا انتهى فاقبل تبعية ان كلمة ذلك هناك اشارة الى البعيدة متوسطة في ذلك ليس غائبا
قوله خاصة يعني ان الالف خاصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صلوة كل اشارة الى مكانا كان او غيره وقد يجب
سما الشدة والكاف ولا يجب ثم قوله كساك خطأ وميتا لازم انظر قوله المتصوبا او نحو ما بين الال فقط قوله من الال

قوله كيب بالياء لان الفعول الاصل محل على الياء لا اشتغال الكسرة فليس بكلمة بها الفتحة في الاول والواو في
قوله يعني يدخل الى ان الحق يقتضي اعتبار اصل اوله ولا يقتضي ان يقتضيه بالآخر لان الظاهر ان بيان لمصداق حقيقة قوله
لاشباع وقوع الظاهر موقعا قبل فيه ان ضمير الفعل ولا تفعل ما يتبع وقوع الظاهر موقعه مع اندساسه كجلب ابتداء
وقوع الظاهر موقعا يقتضي الحرفية لولم يوجد فيه دليل آخر على الاسمية وقوعه في ضمير الفعل ولا تفعل دليل الاسمية وهو ان
القياس في ضمير الفعل مثل ليس من مقرر الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه وفيه ان المعنوي وان لم يكن بلفظا حقيقيا
بل بلفظا محكي بوجوب احكام اللفظ عليه كلفظ حقيقة في اصطلاح النحاة فالعرق ليس سديرا وديعة قائم هو مقام اللفظ هنا
لان ان لفظه لفظا مقامه قوله وهي اي حروف الخطاب حرة تامة في التذكير في حروف الخطاب والحرف في ذكره ونون
قوله لولا ان المصنف كثر استعمال كل من هذه آه قيل يستعمل كل مقام الاخر بالتأويل التي يحمل البعيدة لمثل القريب
واستعمال ما هو القريب فيها وحمل القريب على البعيدة وحمل ما هو البعيدة فيه لا يكون سببا لعدم اتحاد العرف المذكور
نفسه في قوله حال كون ما بين الاخيرين في الحرفية الهندية حال من ذلك وتأنيك الحكم عليها بالماضي فيكونان قان
معنى وقيدان الى الال لا تقدم على العامل المعنوي انتهى وقيدان العامل اذا كان ذا حيزين كجوز التقديم وفيما نحن فيه كك على
ما ذكرناه وايضا المنع مطلقا من سببه واما الانشراح فغير تقديم الى على العامل المعنوي اذا تارة عن الميتة فغير عنده
قائما في الدار واما كما زيد في الدار فتشيع اتفاقا وفيما نحن فيه الى الال متاخرا عن الميتة قوله مشدودين التشديد بدل من الال
في ذلك وتأنيك عند المبروك اذ دخل اللام مسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كافي في ذلك ولا كافي
الشان فثبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المشين الى الثاني واما ما قبلت التثنية الى الاولى لم يبق النون
الدالة على التثنية وحيث ان يدخل اللام قبل النون فيغيره النكس قلبت اللام نونا فادغمها هو القياس والاول اولى ليكون
اللام بعد تمام الكلمة وعند غير المبروك التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا في تثنيتها الذي والى
واللذان شدوى النون عوضا عن الياء المحذوفة وايدى لو كان التشديد عوضا عن اللام لم يقل هذا بالتشديد مع
ما كان لا ليعال بذلك قال الازدس لا فرق عند اللغويين من الشدة ونجعت في القرب البعيدة والنحاة في قوله بينهما هذا لفظ الشيخ الرضي
قوله لا يجد ان يحيل ذلك الى لفظ ذلك في قوله شش ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا في قوله والقرب وذلك
للبعيد وذلك المتوسط وهو ان جرى ذكره عن قريب لكنه غائب قال الله الرضي لفظ ذلك ليعلم ان اشارة الى كل غائب
عينا كان او معنى محكي عنه ولا يتم في باسم الاشارة لقول في العين جازي في جعل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضارفا
مترابعا فافهم في ذلك الضرب واما ما يورد واسم الاشادة بلفظ البعيد لان المحكي عنه غائب في هذه الصورة على قدر ان
اسم الاشارة بلفظ الجاهل القريب فقلت لذلك الرجل وبالنسبة الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه والفتحة غائبا
الا ان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضرا انتهى فاقبل تبعية ان كلمة ذلك هناك اشارة الى البعيدة متوسطة في ذلك ليس غائبا
قوله خاصة يعني ان الالف خاصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صلوة كل اشارة الى مكانا كان او غيره وقد يجب
سما الشدة والكاف ولا يجب ثم قوله كساك خطأ وميتا لازم انظر قوله المتصوبا او نحو ما بين الال فقط قوله من الال

الانصاف بنا على انها غير محصورة بمعنى تيمم خبر اليعقوبي وانما ما نقول كان ستة فكلها عشرة اى صيرها عشرة كاملة قوله
والمراد بالجزء اقسامها فاقبل الجزء وان كان مما يشل الصفة لان ملازمة الجزاء انما هي لايتميم جزاء اليعقوبي وانما هو المتبادر
منه الكرم والفاعل الرضى يعنى كونه الجملة المبتدأ والجزء والفاعل جميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل على تقدير
خضوعه لكونه ارا وان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلته وعائد وانما هو ان الموصول اذا لم يكن
بمبتدأ او فاعلا ولا مفعولا الا مع صلته وعائد فالجمله او الفاعل والمفعول مجموع الموصول والصفة والمستحق للاعراب
هو المجموع للموصول وعده الا ان النية قالوا المستحق للاعراب هو الموصول وان الصلة لا تلاحظ لها من الاعراب وهو
بارد ولا يظهر داع لعمى ذلك ولا يجب ان يصدقوا فى زيد قائم ايده ان يستحق للرفع على الجزية هو المجموع مع جريان
الجزية على قائم فاعلم انهم لم يقولوا بذلك فى الموصول والصفة قوله والمراد بالصلة معناها اللغوية ووجوب حمل الالفاظ
على التبادر فى التعريف انما هو اذ الم يكن قرينة على خلاف المتبادر وقدمت واليه اشار قدس سره وجعله دالقة
على ان المراد بها معناها اللغوية آه فلا يرد ما قيل وفيه ان الفاء فى التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا يخفى ان
المتبادر ومعناها العرفي الا ان يقال ما ذكره قدس سره ليس قرينة على الملازمة فى قوله فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحى
لكان هذا القول مستدركا ممنوعة بملكي من قوله وذكر العائد مع انه ما خروفي مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريحه بما علم
سما لفته فى التمازج من شل اذ حيث وما يشبه ان المقصود فى التعريفات وبيان الضوابط شرح للمبانيات والوقائع
فلا يأس بان يقع قيد لاجل الشرح للمعترض فان قيل الصلة اللغوية ما يتصل بالشئ وفى هذا العموم به فى الشل لا يتم
قلت ان الصير فيه لان الشرط صلة بالمعنى اللغوى واما تعريف الموصول على تقدير حمل الصلة على معناها اللغوى فلا يصدق
على اسم الشرط نحو من يصير به صير لان معنى التعريف لا يصير مبتدأ ولا خبر ولا فاعلا ولا مفعولا ولا غير ذلك بكون صلة
وعائد ولا يشك ان من مثله ليس كذلك لانه يقع مفعولا للشرط وكذا يقع مبتدأ وان الشل على قول من قال الخبر
مع الجزاء وبالجملة الموصول لا يجوز ان يعبر عنه بكون الصلة بخلاف اسم الشرط فانه يجوز ان يقع مفعولا وبمبتدأ وكون
الشرط فلا يصدق تعريف الموصول اليه على تقدير حمل الصلة على المعنى اللغوى فلما يجب حمل الصلة على المعنى الاصطلاحى
لاجل دفع النقض من الشرطية فاقبل على قوله قدس سره ونقلا ان يقول يجب ان يقول ذلك ولا يلزم نقض المسمى
ليس على ما يبنى قال وصلة اى صلة بالاتيتم جزاء الا بصلته وعائد حمل ضمير صليته اجمالا الى القرية وكون الموصول مبنيا له قوله
او فى معناها كاسمى الفاعل والمفعول فان قلت الصفة بعد حرف النفي والاستفهام والموصول جملة كالفعل يحتاج الى
الصفة لا يصير مع فاعلها جملة كالفعل الاعم ودخل معنى يناسب الفعل عليها كعنى النفي والاستفهام او دخل بالابدين
تقديره فاعلها كلام الموصول فلا حاجة الى ما ذكره قدس سره قلت هو اشارة الى وجه كونها مع فاعلها جملة اذ الجملة لا
من الالف والاصلى والاسناد والاصنى عبارة عن سبها والخبر الى المبتدأ واسناد الفعل الى الفاعل واسناد الصفة الى فاعلها
ليس كفا الصفة مع فاعلها انما يكون جملة كونها بمعنى الفعل فهو فى انظر وان كان سبها والصفة الى فاعلها الا ان فى الحقيقة
درج حيث المعنى اسناد الفعل الى الفاعل قوله غير اصورة اى ليس بمحذورة لكون الاسناد من حيث الصورة ليس

فان قيل ان الصلة بالاتيتم جزاء الا بصلته وعائد حمل ضمير صليته اجمالا الى القرية وكون الموصول مبنيا له قوله
او فى معناها كاسمى الفاعل والمفعول فان قلت الصفة بعد حرف النفي والاستفهام والموصول جملة كالفعل يحتاج الى
الصفة لا يصير مع فاعلها جملة كالفعل الاعم ودخل معنى يناسب الفعل عليها كعنى النفي والاستفهام او دخل بالابدين
تقديره فاعلها كلام الموصول فلا حاجة الى ما ذكره قدس سره قلت هو اشارة الى وجه كونها مع فاعلها جملة اذ الجملة لا
من الالف والاصلى والاسناد والاصنى عبارة عن سبها والخبر الى المبتدأ واسناد الفعل الى الفاعل واسناد الصفة الى فاعلها
ليس كفا الصفة مع فاعلها انما يكون جملة كونها بمعنى الفعل فهو فى انظر وان كان سبها والصفة الى فاعلها الا ان فى الحقيقة
درج حيث المعنى اسناد الفعل الى الفاعل قوله غير اصورة اى ليس بمحذورة لكون الاسناد من حيث الصورة ليس

فان قيل ان الصلة بالاتيتم جزاء الا بصلته وعائد حمل ضمير صليته اجمالا الى القرية وكون الموصول مبنيا له قوله
او فى معناها كاسمى الفاعل والمفعول فان قلت الصفة بعد حرف النفي والاستفهام والموصول جملة كالفعل يحتاج الى
الصفة لا يصير مع فاعلها جملة كالفعل الاعم ودخل معنى يناسب الفعل عليها كعنى النفي والاستفهام او دخل بالابدين
تقديره فاعلها كلام الموصول فلا حاجة الى ما ذكره قدس سره قلت هو اشارة الى وجه كونها مع فاعلها جملة اذ الجملة لا
من الالف والاصلى والاسناد والاصنى عبارة عن سبها والخبر الى المبتدأ واسناد الفعل الى الفاعل واسناد الصفة الى فاعلها
ليس كفا الصفة مع فاعلها انما يكون جملة كونها بمعنى الفعل فهو فى انظر وان كان سبها والصفة الى فاعلها الا ان فى الحقيقة
درج حيث المعنى اسناد الفعل الى الفاعل قوله غير اصورة اى ليس بمحذورة لكون الاسناد من حيث الصورة ليس

بل في الثانية سواء كان المجرى بالاسم الاصطلاحي او بالمعنى فاقبل اي الذات الذي اجزئته باستثانة الذي المعلوم لا
على الوجه المذكور في الجملة الاولى فالوجه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي وعلى هذا ما عايناه الى ان لغة التفسير بالمعنى باعتبار
ما يؤول ليس بوجه وان كان من وجهيه قال واخرى هي المجرى من الغير الظن من مقابلة واخرى بوجه صدرتها مقابل
للمصدر فيكون بالنسبة الى الجملة ثم انظر ان المراد بالتأخير وقوعه بعد الوصول والصلته والعائد الى الوصول والصلته
مع العائد بغيره اسم واحد فلا يتقبل لا بين الوصول والصلته ولا بين الصلته والعائد فاقبل اعتبر التأخير من الضمير لان
التأخير منه لا التأخير بالنسبة الى تقديره الذي كما قيل انما اعتبره مقابل للتقدير لانح مجازان يتقدم على الضمير وهو
غير جائز ليس بوجه وان كان من وجهيه قوله فربما يقع العائد التفضي من العلم والخروج عنه قوله كل العقل كالمعبر
بأن يشهد بالماله ليعلمنا من القيام قوله نحو ما يربا الرجل قال الشيخ الرضي ولا عوف كونها معرفة موصوفة لا ان
واجاد الاخش كونها موصوفة مخرجة تبايى حجب لك قوله قيل اي يقع صفة اتفاقا قال الشيخ الرضي واي يقع
صفة ايضا بالاتفاق فلا ادري لم لم يذكره المصنف ثم اجاب بما ذكره الشرح قدس سره قوله لا يعرف كل احد حتى ليس
عنه ثم قلت قوله فاقبل وان كان مخرجه وان كان معرفة لان ذلك جاد في الجملة الانشائية ولم يكن في الخبر
الان في الموضوعين هذا عند سيبويه وعند غيره بالعكس قوله فعله بنا كما كونها مشابهة لشيء الاصل قال الشيخ الرضي لا فرق
ان ان بمعنى تفرقه وان معنى التوجه اذ لو كانا لا عابسا هما بل هما بمعنى تفرقت وتوجهت الانشائين فيكونان
ان اسما الافعال بنيت لكونها اسما لا اصلا البناء وهو مطلق الفعل سواء اتفق على ذلك الاصل كما لا يخفى والامر اخرج عنه
كما مضى فعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور انتهى قوله وهو انب ان يميز عنه بالمضارع الحالي فيه ان تفرقت وتوجهت
الانشائين ليسا بمعنى الماضي بل اريد بهما التفرع والتوجه الحالي قوله يقع التفرع قال الشيخ الرضي قال بعض النحاة ان مفتوحة
التأخره واصلا جهته كزلة فقلت الباء الاخره الفاعل كما وانفتح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها
قوله وكسرها قال الشيخ الرضي اما مسورة التاء فجمع مفتوحة التاء وكسلمات فالوقف عليها بالتاء والمضومة التاء بحال الاول
والجمع مخبره فالوقف عليها بالياء والتاء قوله لا يتصرف تصرفا ويدخل اللام على بعضها والتونين على بعض قوله لا ينبغي خبر ليس
قوله اذ الفاعل الرامي الى الفاعل قوله فالفتوى على ادم الفعل من الرامي لان الفعل بمعنى اللام بل من الرامي الا ان ادوا
جاء من الرامي وهو قوله ارمي صوت من التصويت وعما ارمي تلاعبا بالمرحاة وهي لعبة اسيبيان ليس بفعل بل فعلال قوله ارمي
يعني كان المناسب مبنيا لان ادوا فتباديل كل واحد قوله ان لا يخرج ذلك المعدول عن النوع الذي ذلك الشيء
المعدول عنه فاخذه من ادنى من ذلك النوع بان يكون فردا منه واحدا منه فلا يدوان ثلثه صل من ثلثه ثلثه
وثلثه وثلثه تهما ما ليست اسما بل نظام كبا من يمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال ان لا يخرج عن
نوع اصله او نوع ما التام منه اصله قوله عملا للاحيان قيل حال من مفهوم بني في الجماع معرب في تيمم اي اختلف
فيه حال كونه عملا للاحيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق كل من قوله يعني ومعرب لزم توارد العالمين على معرب
واحد وان تعلق باحد لزم خلو الآخر عن التعلق به بل لعل لهم الا ان يقدر للاخر كما في باب التنازع انتهى يعني

هذا هو الوجه الذي لا يخفى عليه الفطنان من ان قوله لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء المعدول عنه فاخذه من ادنى من ذلك النوع بان يكون فردا منه واحدا منه فلا يدوان ثلثه صل من ثلثه ثلثه وثلثه وثلثه تهما ما ليست اسما بل نظام كبا من يمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال ان لا يخرج عن نوع اصله او نوع ما التام منه اصله قوله عملا للاحيان قيل حال من مفهوم بني في الجماع معرب في تيمم اي اختلف فيه حال كونه عملا للاحيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق كل من قوله يعني ومعرب لزم توارد العالمين على معرب واحد وان تعلق باحد لزم خلو الآخر عن التعلق به بل لعل لهم الا ان يقدر للاخر كما في باب التنازع انتهى يعني

هذا هو الوجه الذي لا يخفى عليه الفطنان من ان قوله لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء المعدول عنه فاخذه من ادنى من ذلك النوع بان يكون فردا منه واحدا منه فلا يدوان ثلثه صل من ثلثه ثلثه وثلثه وثلثه تهما ما ليست اسما بل نظام كبا من يمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال ان لا يخرج عن نوع اصله او نوع ما التام منه اصله قوله عملا للاحيان قيل حال من مفهوم بني في الجماع معرب في تيمم اي اختلف فيه حال كونه عملا للاحيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق كل من قوله يعني ومعرب لزم توارد العالمين على معرب واحد وان تعلق باحد لزم خلو الآخر عن التعلق به بل لعل لهم الا ان يقدر للاخر كما في باب التنازع انتهى يعني

الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها هذا الاصطلاح في غير هذا المثال قوله في معنى الاصطلاح اعتبارا وهو ما كانت باقية على ما هي
عليه من غير فصلها على سبيل الحكاية قوله ولم يذكر المعرج القسم الاول المذكور في قوله فيما ما يعرض للانسان عند عرض
معنى لم يقل القسم او التعجب في قوله قيل فانه العاقل العاقل العاقل وما حصل ما ذكره ان هذين القسمين لا كانا مختصين
بالاسماء المبنية مع ما فيها من البعد عن الالحاق وهو المتعلق بالغير كما في تعصيت الهماء فان الصوت يليق
واما وجوب كون المتعلق بالغير بعد عن الالحاق فغيره واما ما قيل المتعلق بالغير كما في تعصيت الهماء فان الصوت يليق
الى البنية وكما في حكاية الصوت فانه لا سماع للغير ذلك الصوت اقرب من المركب الغير لانه لا يتغير بالغير لانه لا يتغير
بالغير كونه متعجب فانه يتلفظ بمتعصيت الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب
الى المركب مع الغير ما كان ما هو في غاية البعد عنه بالطريق الاولى لان لا يكون مع ما فليس شيء وان كون الصوت
تغيره لغيره لان المركب ايضا يتغير لغيره لا يوجب تركيبا في الصوت لا حقيقة ولا حكما وكذا ما قيل حاصل التوجيه ان البناء من
خواص الاسماء وهذه الاصوات ليست باسماء لعدم وضعها المعنى الا انها الحقائق بالاسماء المبنية والقسم الاول
بما لكون صحت الانسان من غير تعلق بغيره يوجب ذلك التعلق بانه من جنس الاصوات الحيوانات يتكلم بها بينا البشر
وان كان من وجوب قوله اي المركبات المعدودة ويشير الى ان اللام للبعد عن لا يصحح العمل اذا لم يجمع ان يقال المركبات
اسم مركب ويحمل اسم مركب تعريفه المحذوف بتقدير هذا باب المركبات والمركب اسم لا يناسب كون التعريف في ظاهره
وجعل اللام لجنس في مبطله الجمعية يرشح اشكال العمل لكن لا يناسب جعل التعريف في ظاهره للبعد قوله المعدودة في البنية
فان قلت وصف المركبات كيف يصح على الاطلاق بالبعدودة من البنيات مع ان مثل معديرك وبعلبك الثاني فيهما
معرب بل قد يعرب كلا الجزئين فقال الشيخ الرضي وقد يضاف صدر هذا المركب الى غيره فثبتا للبعد بالاعمال بالمقتضى
ان حرف العلة يفي في الاحوال ساكنا والمخرج ماله مفرد من الحروف وتركه قال الشيخ الرضي وقد بينى الثاني ايضا تبيينها بما
يتضمن الحرف فقلت معنى الوصف انه يوجب فيها البناء ولو بان الاعتبارات او باعتبار واحد الجزئين واما ما قيل لمرا بالبعد
من المعنى اسم من المعدود ونفسه او بجزءه فليس على ما ينبغي قال كل اسم حال التمام الرضي لا يطلب في الحد العموم وانما يطلب
فيه بيان ماهية الشيء فلا حاجة الى قوله كل قد اقتضت عنه التمام قدس سره في بحث التوابع ثم الظاهر والتاوان بالحدود
هو الاسم المعنى الا لا اعم منه اذا الكلام في الاسم المعنى فلا يذهب اليه اعم منه فاما قيل في جواب الرضي ان قوله اسم ليس
محتاجا اليها في سائر الجرد والتقدير لانه في قسم الاسماء اصرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتداه على تعيينه بالقرينة
كما في اخواته لان القرينة تخصص بالاسم المعنى لانه في قسم الاسماء المعنى والمركب المحذوف اعم من الاسم المعنى الا ترى ان بعلبك
معرب ليس على ما ينبغي بل الجواب عما ذكره الرضي ان الاولى وللايق في التعريفات التفصيل لشرح الماهيات ولا يلتفت
فيها الى التوازن قوله لاني الى حال عمالا يحتاج اليه لان المركب من كلمتين يحايل الى ان لا نسبة بينهما في الحال قوله
ولا قيل التركيب هذا الى منه قول الرضي قبل العلمية في خمسة عشر قوله يخرج بهذا التقدير لانه ليس بينهما نسبة قال الشيخ
الرضي خرج عن هذا الحد بعض الحد ولان المركب المقدر فيه حرف عطف في خمسة عشر حرفا وجوبت بسبب بين جزئيهما

فان كان المركب من كلمتين يحايل الى ان لا نسبة بينهما في الحال قوله ولا قيل التركيب هذا الى منه قول الرضي قبل العلمية في خمسة عشر قوله يخرج بهذا التقدير لانه ليس بينهما نسبة قال الشيخ الرضي خرج عن هذا الحد بعض الحد ولان المركب المقدر فيه حرف عطف في خمسة عشر حرفا وجوبت بسبب بين جزئيهما

في قوله جلا ضربت غير صحيح لان الرضخ قال في حيزان كحل كم فيه مبتدا والمفعول خبره والغنيبة المجرىة على ضعف وكان الفاعل
رأى ان الجواز الضعيف كذا جواز فقال بالوجوب قال ان لم يكن يعني كم نظرا لما قال كونه مبتدا لم جعل جازي واما كم وسمي كم
قالا في في ان يكون خبرا لكونه نكرة واما بعده معرفة قوله لا اعمال الكائن فيلان التقدير كم لو كان من سفر قوله لم يعني امتي
يعني تحقيق تلك الوجوه في المجموع لاني كلما جرت فيقال انه لا يتحقق في كل واحد قوله من ما يقع مفعولا بنحو من لم تبت واما فعلت
ومن ضربت انضبه واما فعلت افعله ولا تقع غير ذلك من المنصوبات استقامت كذا ذكره الشيخ الرضخ قوله اي ما يميز بها اعتبار
بعض الوجوه لما كان المتبادر من قوله في مثل تميز كم عنه ثلثة وجوه الان وجه الشبهة تجارتي في التمييز مع انه ليس لك لانه على تقدير
الرفع لا يكون تميز قال اي ما يميز بها اعتبار بعض الوجوه قوله تميز تميز عن قوله وقد حذف ليكون الفرح بعد الاصل قوله
فلا كمال الا الوجه الاخر وهو ان يعبر الا وجه الشبهة في التمييز هو ظاهر قوله لم على التميز اي الاستهزاء قوله كما فعل في غل غل قوله
فانما علة على الاستهزاء او حذف الميم قوله لم تحت حالة لانه معطوف عليه قوله وقد عدا لانه صانعة لقوله
عنه قوله اذا كان المصدر للفرع فظاهر لان الميسر او المخرجه في المصدرية الفرع وفي الظرفية العدد واذا كان المصدر
فالفرع غير ظاهر لان السبيل والمخرجه في كلا المعنيين العدد والان المخرجه في المصدرية الحدث وفي الظرفية الزمان فحصل
الفرق قوله اي الظروف المعدودة في اللام في الظروف للمعد فيكون اشارة الى المعنى المذكور سابقا وبعدها في الظروف
فلا حاجة الى ذكر البعض في قوله ما في ظرف جعل بالمعنى الظرفية قوله الظروف قبل ذلك ان بقية على عموم فغيره في
الظروف ما جرى مجراه فان قلت في عموم كلمة وان دخل ما جرى مجراه لكنه شكل ليعلم منها ان كلمة من التبيين فيكون التقيد
من بعد الظروف ما قطع فيكون ان يكون ما جرى مجراه بعضا منها وليس لك قلت هو من قبل الحذف اي منها وما على ما بها قطع
قوله فاما في الظروف عندنا في ان بيان المضاف اليه من اللفظ والنية قوله لم كحرف بعد اي متاخر كان خبر من قبل مقتدا
قوله فخر غايات اذا لم يوضع من المضاف اليه التبيين فلهذا اوعض التبيين من المضاف اليه يكون الغاية هو المضاف اليه لا
تنبوت موصولة كما ذكره الميسر كل وبعض غايتين لم يبينها اذا المضاف اليه كانت ثابتة لتنبوت بملء وهو التبيين فان قلت لم لم
يوضع التبيين في هذه الظروف حتى يكون معرفة والوجه في ترك التبيين حتى صرح منبهت قلت لانها ظروف قديمة لتعرف احوال
وعدم التعريف يناسب البناء وادعاه عدم التعريف الاعرابي صرح به الشيخ الرضخ قوله في الاصطلاح الى المضاف اليه فان قلت
في الاصطلاح ثابت عند ذكر المضاف اليه قلت لم لا بالاضافة المرجحة للاعراب ما عارض له ما عارض من ثبوت مقتضى الاصطلاح فان
قلت فلم يثبت حيث داود اذ اذ مع الاضافة قلت الاضافة فيها ليست ظاهرة او المضاف اليه في الحقيقة تصادرتك المجل
فكان المضاف للمحذوف قوله ورواها واما وفضل ودون وادل ومن عمل وعلو قوله ولا العباس عليها ما بلغها من تخمين
وشمال واخر غير ذلك في لفظا فرق في ان المعنى على ارادة المضاف اليه والظرفية بمعنى كنت قبلها قبل اليوم كما ان معنى قوله
تدبر الام من قبل ومن بعد من قبل الاخرة ومن بعد الاخرة قوله لم معنى كنت قبلها اي قديما وعلى هذا الفرق ثابت بين ما عارض
وما عارض لان المعنى على تقدير الاعراب ليس على الظرفية وادعاه المضاف اليه معنى القوة الشاذة لمدل الام من قبل ومن بعد
بالتبيين مقتدا ومتاخر لان من لانه فان قلت قوله لم معنى كنت قبلها اي في خبره قلت خبره متدبر اذا التقيد بمعنى

في قوله جلا ضربت غير صحيح لان الرضخ قال في حيزان كحل كم فيه مبتدا والمفعول خبره والغنيبة المجرىة على ضعف وكان الفاعل
رأى ان الجواز الضعيف كذا جواز فقال بالوجوب قال ان لم يكن يعني كم نظرا لما قال كونه مبتدا لم جعل جازي واما كم وسمي كم
قالا في في ان يكون خبرا لكونه نكرة واما بعده معرفة قوله لا اعمال الكائن فيلان التقدير كم لو كان من سفر قوله لم يعني امتي
يعني تحقيق تلك الوجوه في المجموع لاني كلما جرت فيقال انه لا يتحقق في كل واحد قوله من ما يقع مفعولا بنحو من لم تبت واما فعلت
ومن ضربت انضبه واما فعلت افعله ولا تقع غير ذلك من المنصوبات استقامت كذا ذكره الشيخ الرضخ قوله اي ما يميز بها اعتبار
بعض الوجوه لما كان المتبادر من قوله في مثل تميز كم عنه ثلثة وجوه الان وجه الشبهة تجارتي في التمييز مع انه ليس لك لانه على تقدير
الرفع لا يكون تميز قال اي ما يميز بها اعتبار بعض الوجوه قوله تميز تميز عن قوله وقد حذف ليكون الفرح بعد الاصل قوله
فلا كمال الا الوجه الاخر وهو ان يعبر الا وجه الشبهة في التمييز هو ظاهر قوله لم على التميز اي الاستهزاء قوله كما فعل في غل غل قوله
فانما علة على الاستهزاء او حذف الميم قوله لم تحت حالة لانه معطوف عليه قوله وقد عدا لانه صانعة لقوله
عنه قوله اذا كان المصدر للفرع فظاهر لان الميسر او المخرجه في المصدرية الفرع وفي الظرفية العدد واذا كان المصدر
فالفرع غير ظاهر لان السبيل والمخرجه في كلا المعنيين العدد والان المخرجه في المصدرية الحدث وفي الظرفية الزمان فحصل
الفرق قوله اي الظروف المعدودة في اللام في الظروف للمعد فيكون اشارة الى المعنى المذكور سابقا وبعدها في الظروف
فلا حاجة الى ذكر البعض في قوله ما في ظرف جعل بالمعنى الظرفية قوله الظروف قبل ذلك ان بقية على عموم فغيره في
الظروف ما جرى مجراه فان قلت في عموم كلمة وان دخل ما جرى مجراه لكنه شكل ليعلم منها ان كلمة من التبيين فيكون التقيد
من بعد الظروف ما قطع فيكون ان يكون ما جرى مجراه بعضا منها وليس لك قلت هو من قبل الحذف اي منها وما على ما بها قطع
قوله فاما في الظروف عندنا في ان بيان المضاف اليه من اللفظ والنية قوله لم كحرف بعد اي متاخر كان خبر من قبل مقتدا
قوله فخر غايات اذا لم يوضع من المضاف اليه التبيين فلهذا اوعض التبيين من المضاف اليه يكون الغاية هو المضاف اليه لا
تنبوت موصولة كما ذكره الميسر كل وبعض غايتين لم يبينها اذا المضاف اليه كانت ثابتة لتنبوت بملء وهو التبيين فان قلت لم لم
يوضع التبيين في هذه الظروف حتى يكون معرفة والوجه في ترك التبيين حتى صرح منبهت قلت لانها ظروف قديمة لتعرف احوال
وعدم التعريف يناسب البناء وادعاه عدم التعريف الاعرابي صرح به الشيخ الرضخ قوله في الاصطلاح الى المضاف اليه فان قلت
في الاصطلاح ثابت عند ذكر المضاف اليه قلت لم لا بالاضافة المرجحة للاعراب ما عارض له ما عارض من ثبوت مقتضى الاصطلاح فان
قلت فلم يثبت حيث داود اذ اذ مع الاضافة قلت الاضافة فيها ليست ظاهرة او المضاف اليه في الحقيقة تصادرتك المجل
فكان المضاف للمحذوف قوله ورواها واما وفضل ودون وادل ومن عمل وعلو قوله ولا العباس عليها ما بلغها من تخمين
وشمال واخر غير ذلك في لفظا فرق في ان المعنى على ارادة المضاف اليه والظرفية بمعنى كنت قبلها قبل اليوم كما ان معنى قوله
تدبر الام من قبل ومن بعد من قبل الاخرة ومن بعد الاخرة قوله لم معنى كنت قبلها اي قديما وعلى هذا الفرق ثابت بين ما عارض
وما عارض لان المعنى على تقدير الاعراب ليس على الظرفية وادعاه المضاف اليه معنى القوة الشاذة لمدل الام من قبل ومن بعد
بالتبيين مقتدا ومتاخر لان من لانه فان قلت قوله لم معنى كنت قبلها اي في خبره قلت خبره متدبر اذا التقيد بمعنى

في قوله جلا ضربت غير صحيح لان الرضخ قال في حيزان كحل كم فيه مبتدا والمفعول خبره والغنيبة المجرىة على ضعف وكان الفاعل
رأى ان الجواز الضعيف كذا جواز فقال بالوجوب قال ان لم يكن يعني كم نظرا لما قال كونه مبتدا لم جعل جازي واما كم وسمي كم
قالا في في ان يكون خبرا لكونه نكرة واما بعده معرفة قوله لا اعمال الكائن فيلان التقدير كم لو كان من سفر قوله لم يعني امتي
يعني تحقيق تلك الوجوه في المجموع لاني كلما جرت فيقال انه لا يتحقق في كل واحد قوله من ما يقع مفعولا بنحو من لم تبت واما فعلت
ومن ضربت انضبه واما فعلت افعله ولا تقع غير ذلك من المنصوبات استقامت كذا ذكره الشيخ الرضخ قوله اي ما يميز بها اعتبار
بعض الوجوه لما كان المتبادر من قوله في مثل تميز كم عنه ثلثة وجوه الان وجه الشبهة تجارتي في التمييز مع انه ليس لك لانه على تقدير
الرفع لا يكون تميز قال اي ما يميز بها اعتبار بعض الوجوه قوله تميز تميز عن قوله وقد حذف ليكون الفرح بعد الاصل قوله
فلا كمال الا الوجه الاخر وهو ان يعبر الا وجه الشبهة في التمييز هو ظاهر قوله لم على التميز اي الاستهزاء قوله كما فعل في غل غل قوله
فانما علة على الاستهزاء او حذف الميم قوله لم تحت حالة لانه معطوف عليه قوله وقد عدا لانه صانعة لقوله
عنه قوله اذا كان المصدر للفرع فظاهر لان الميسر او المخرجه في المصدرية الفرع وفي الظرفية العدد واذا كان المصدر
فالفرع غير ظاهر لان السبيل والمخرجه في كلا المعنيين العدد والان المخرجه في المصدرية الحدث وفي الظرفية الزمان فحصل
الفرق قوله اي الظروف المعدودة في اللام في الظروف للمعد فيكون اشارة الى المعنى المذكور سابقا وبعدها في الظروف
فلا حاجة الى ذكر البعض في قوله ما في ظرف جعل بالمعنى الظرفية قوله الظروف قبل ذلك ان بقية على عموم فغيره في
الظروف ما جرى مجراه فان قلت في عموم كلمة وان دخل ما جرى مجراه لكنه شكل ليعلم منها ان كلمة من التبيين فيكون التقيد
من بعد الظروف ما قطع فيكون ان يكون ما جرى مجراه بعضا منها وليس لك قلت هو من قبل الحذف اي منها وما على ما بها قطع
قوله فاما في الظروف عندنا في ان بيان المضاف اليه من اللفظ والنية قوله لم كحرف بعد اي متاخر كان خبر من قبل مقتدا
قوله فخر غايات اذا لم يوضع من المضاف اليه التبيين فلهذا اوعض التبيين من المضاف اليه يكون الغاية هو المضاف اليه لا
تنبوت موصولة كما ذكره الميسر كل وبعض غايتين لم يبينها اذا المضاف اليه كانت ثابتة لتنبوت بملء وهو التبيين فان قلت لم لم
يوضع التبيين في هذه الظروف حتى يكون معرفة والوجه في ترك التبيين حتى صرح منبهت قلت لانها ظروف قديمة لتعرف احوال
وعدم التعريف يناسب البناء وادعاه عدم التعريف الاعرابي صرح به الشيخ الرضخ قوله في الاصطلاح الى المضاف اليه فان قلت
في الاصطلاح ثابت عند ذكر المضاف اليه قلت لم لا بالاضافة المرجحة للاعراب ما عارض له ما عارض من ثبوت مقتضى الاصطلاح فان
قلت فلم يثبت حيث داود اذ اذ مع الاضافة قلت الاضافة فيها ليست ظاهرة او المضاف اليه في الحقيقة تصادرتك المجل
فكان المضاف للمحذوف قوله ورواها واما وفضل ودون وادل ومن عمل وعلو قوله ولا العباس عليها ما بلغها من تخمين
وشمال واخر غير ذلك في لفظا فرق في ان المعنى على ارادة المضاف اليه والظرفية بمعنى كنت قبلها قبل اليوم كما ان معنى قوله
تدبر الام من قبل ومن بعد من قبل الاخرة ومن بعد الاخرة قوله لم معنى كنت قبلها اي قديما وعلى هذا الفرق ثابت بين ما عارض
وما عارض لان المعنى على تقدير الاعراب ليس على الظرفية وادعاه المضاف اليه معنى القوة الشاذة لمدل الام من قبل ومن بعد
بالتبيين مقتدا ومتاخر لان من لانه فان قلت قوله لم معنى كنت قبلها اي في خبره قلت خبره متدبر اذا التقيد بمعنى

سكن بل لا مفر بعد التفسير قوله الشدة الابهام الذي فيه لان غير الشئ لا يخص ذاتا ودون ذات قوله لا مفر لكونها جازية
في محضة لكونه قبل الى الالمانية وكذا غيره قوله حيث فيه معناه الى مفرد وموسيل قال الشيخ الرضى وبعضهم رفعه
على انه مبتدأ مخذوف انما هي اسميل موجود وصف خبر المبتدأ الذي بعده غير قليل قوله مقبول ترى فان قلت كيف يكون
مقبولا وهو يكون ظاهرا لا غير فظيفة غالبية لا امانة صرح به الشيخ الرضى قوله اي لكون معنى شرط فيها قيل الما الى ان
يقوله ولذا لساى لكون معنى شرط فيها غير قوية كما به المصريح عليه ليعلم فيها معنى شرط انتهى لانه لا يترتب على كون
معنى شرط فيها اذا لكون ليعقد على ما يكون متصلا فيه يجب بعده الفعل فلا بد لترتب الاختيار من التقيد لكونها
غير قوية فيها قول قول المصريح فيها ومنها معنى شرط ان كان يدل على ان معنى شرط ضعيف فيها وانها غير متصلة فيه
فلا حاجة الى ما ذكره والحق الدلالة ان قوله فيها معنى شرط يدل دالة ظاهرة على انما غير متصلة فيه بل وضعت شي آخر
بوجه معنى شرط وكذا كون معنى شرط فيها يدل على يجب ان قال بالتقيد من انه صرح بان قول المعنى فيها معنى شرط يدل
على ضعف معنى شرط فيها من احد ما عرفت والثانية والله اعلم ان معنى شرط فيها مقبول فيها معنى شرط وان
لم يدل عليه بل قوله هذا قوله وجوز الاسم قال الشيخ الرضى بعد عرته اذ اني شرطية جاز مع كونها لشرط ان يكون خروا آية
بغير فاء كما في قوله واذا مضى يوم يعفرون وقوله والذين اذا اصحابهم البغي هم ينتفرون ولا منع من كون هم في الآيتين
تاكيد العود وللضمير المتصوب في اصحابهم ولعدم عرته ايضا جاز وان كان مشا ذمجي الاسمية الخالية عن الفعل بعد قوله فاء
بالضمير والمثلي انما يقيد بالضمير والمثلي انما يقيد بالضمير فاء كذا صرح في بعض اخذه بنبته قوله واللام بين اذ ظرفية واذ الجوز
لانه لازم الظرفية على ما حكم به في قدس سره في بحث احاب اسماء الشرط والاستفهام قوله وقد يستعمل مجرور من معنى الظرفية
في نحو اذ اقيم زيد اذا اقيم مجرور واي وقت قيام زيد وقت تعود عمر وقال الشيخ الرضى وانما اعلم شرط على شاهد من كلام العرب
واما قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الا الى زمانية والثانية للتعجاة في مكان الفاء وقوله
وقدمه اليه الى ان اذ اذ يستعمل مجرور من معنى الظرفية في بحث اسماء الشرط والاستفهام حيث قال ومن بعضهم ان اذ اذ قد
يستعمل مجرور من معنى الظرفية في بحث اسماء الشرط والاستفهام حيث قال ومن بعضهم ان اذ اذ قد يخرج عن الظرفية ويصح اسما صرعا
نحو اذ اقيم زيد اذ اقيم مجرور واي وقت قيام زيد وقت تعود عمر وفي موضع بالابتداء وقال الشارح الرضى وانما اعلم
لمذا على شاهد من كلام العرب قوله اذ اذ يرد الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله بعد اذ انما الله ولم بعد مجرورا
باسم الابهام ويقع مقفولا لهما قوله وقد جاز اني زيد بمعنى كيف وفيه ان الشيخ الرضى قال ولا يلحق اني بمعنى متى وكيف الا و
بعده فعل نحو اني توفاون بمعنى كيف ويجوز ان يكون بمعنى من اين فقولهم ان شئتم على الا وجه الثالثة قوله ومنها
كيف انما عرفت في الظروف لا بمعنى على اي حال والحال والعرف متقاربان قال او كما بان يكون الذكر صيغة التثنية او الجمع
لكن لا يكون العدد مقصودا بل لوحظ على وجه تصغيره ومعرفة معنى نحو ما رأيت هذا اليوم ان اللذان صاحبنا فيها اول
مدرة زمان عدم رويته زمان العاجية وزمان الصاجية مفردة معرفة فالتثنية وان كان ظاهر الابهام مفردة الا انه
في حكمه لانه ماول بلمان العدد ليس مقصودا والجمع من الشدة سره اذ ورد مثال الشئ الذي في حكم المفردة المعرفة

سكن بل لا مفر بعد التفسير قوله الشدة الابهام الذي فيه لان غير الشئ لا يخص ذاتا ودون ذات قوله لا مفر لكونها جازية في محضة لكونه قبل الى الالمانية وكذا غيره قوله حيث فيه معناه الى مفرد وموسيل قال الشيخ الرضى وبعضهم رفعه على انه مبتدأ مخذوف انما هي اسميل موجود وصف خبر المبتدأ الذي بعده غير قليل قوله مقبول ترى فان قلت كيف يكون مقبولا وهو يكون ظاهرا لا غير فظيفة غالبية لا امانة صرح به الشيخ الرضى قوله اي لكون معنى شرط فيها قيل الما الى ان يقوله ولذا لساى لكون معنى شرط فيها غير قوية كما به المصريح عليه ليعلم فيها معنى شرط انتهى لانه لا يترتب على كون معنى شرط فيها اذا لكون ليعقد على ما يكون متصلا فيه يجب بعده الفعل فلا بد لترتب الاختيار من التقيد لكونها غير قوية فيها قول قول المصريح فيها ومنها معنى شرط ان كان يدل على ان معنى شرط ضعيف فيها وانها غير متصلة فيه فلا حاجة الى ما ذكره والحق الدلالة ان قوله فيها معنى شرط يدل دالة ظاهرة على انما غير متصلة فيه بل وضعت شي آخر بوجه معنى شرط وكذا كون معنى شرط فيها يدل على يجب ان قال بالتقيد من انه صرح بان قول المعنى فيها معنى شرط يدل على ضعف معنى شرط فيها من احد ما عرفت والثانية والله اعلم ان معنى شرط فيها مقبول فيها معنى شرط وان لم يدل عليه بل قوله هذا قوله وجوز الاسم قال الشيخ الرضى بعد عرته اذ اني شرطية جاز مع كونها لشرط ان يكون خروا آية بغير فاء كما في قوله واذا مضى يوم يعفرون وقوله والذين اذا اصحابهم البغي هم ينتفرون ولا منع من كون هم في الآيتين تاكيد العود وللضمير المتصوب في اصحابهم ولعدم عرته ايضا جاز وان كان مشا ذمجي الاسمية الخالية عن الفعل بعد قوله فاء بالضمير والمثلي انما يقيد بالضمير والمثلي انما يقيد بالضمير فاء كذا صرح في بعض اخذه بنبته قوله واللام بين اذ ظرفية واذ الجوز لانه لازم الظرفية على ما حكم به في قدس سره في بحث احاب اسماء الشرط والاستفهام قوله وقد يستعمل مجرور من معنى الظرفية في نحو اذ اقيم زيد اذا اقيم مجرور واي وقت قيام زيد وقت تعود عمر وقال الشيخ الرضى وانما اعلم شرط على شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الا الى زمانية والثانية للتعجاة في مكان الفاء وقوله وقدمه اليه الى ان اذ اذ يستعمل مجرور من معنى الظرفية في بحث اسماء الشرط والاستفهام حيث قال ومن بعضهم ان اذ اذ قد يستعمل مجرور من معنى الظرفية في بحث اسماء الشرط والاستفهام حيث قال ومن بعضهم ان اذ اذ قد يخرج عن الظرفية ويصح اسما صرعا نحو اذ اقيم زيد اذ اقيم مجرور واي وقت قيام زيد وقت تعود عمر وفي موضع بالابتداء وقال الشارح الرضى وانما اعلم لمذا على شاهد من كلام العرب قوله اذ اذ يرد الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله بعد اذ انما الله ولم بعد مجرورا باسم الابهام ويقع مقفولا لهما قوله وقد جاز اني زيد بمعنى كيف وفيه ان الشيخ الرضى قال ولا يلحق اني بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل نحو اني توفاون بمعنى كيف ويجوز ان يكون بمعنى من اين فقولهم ان شئتم على الا وجه الثالثة قوله ومنها كيف انما عرفت في الظروف لا بمعنى على اي حال والحال والعرف متقاربان قال او كما بان يكون الذكر صيغة التثنية او الجمع لكن لا يكون العدد مقصودا بل لوحظ على وجه تصغيره ومعرفة معنى نحو ما رأيت هذا اليوم ان اللذان صاحبنا فيها اول مدرة زمان عدم رويته زمان العاجية وزمان الصاجية مفردة معرفة فالتثنية وان كان ظاهر الابهام مفردة الا انه في حكمه لانه ماول بلمان العدد ليس مقصودا والجمع من الشدة سره اذ ورد مثال الشئ الذي في حكم المفردة المعرفة

فصل في معرفة حقيقة الإيمان
فإن الإيمان هو التصديق بالحقائق الدينية
التي لا يمكن إثباتها بالحواس والاعتقالات
الطبيعية بل بالبرهان العقلي والسمعي
فإن الإيمان لا يتصور إلا بوجود الله تعالى
وأنه لا يمكن أن يتصور إلا بالتصديق
بالحقائق الدينية التي لا يمكن إثباتها
بالحواس والاعتقالات الطبيعية بل
بالبرهان العقلي والسمعي

ثم خبر قوله أي أول مدقاه ولم يبين وجه كونه معروفاً فأن قلت نادى في التعبير بغيره أن قبل الإيمان فعل ذلك شارة أن
وجهه لا أفراد وهو أنه بسبب الإشارة صارا ليؤمنان وأولاً بالشارية بذلك فالعنى أول مدة زمان عدم الروية المشارة إليها
ويوم معروف فقلت لو قصد هذا المعنى لما قال فإدام لا يلاحظ بغيره الإيمان امرأ واحد لا يكتم عليه ما بالولاية له قوله فله حصوله
بسبب تقدير يوم يلقى فيه قوله متلبساً بالبعد أي يكون العبد منطوياً في وقال الشيخ الرضوي الباري المعنى مع أي المقصود مع بعد
والالكان الواجب أن يكون المقصود به العبد ولا تك قصدت بعزك إيمان مدواتين لأنك قصدت بالبعد ويومين قوله
أي ما كتب دفع لما قال إن قرني بالتصنيف يلزم عدم بيان المشددة وإن قرني بالتشديد يلزم عدم بيان التمهنة وحاصل الشرح أنه
أن يري بيان بعينه المجازي وهو المكتوب على هذه الصورة الذي هو لا نهم حناه الحقيقي وهو أن يخرج العبرة وسكون النون والمعنى
المجازي سام شيه المشددة والتخفة وليس المقصود تأويل أن بالكتب حتى يجب أن يقال أو اكتفى على هذه الصورة غير وعلمه أنه
لا يتسكع عاقل أن عبارة المكتوب ليس ذلك فأنه ما قيل أنه كتم في من تكرار الكتابة بتعقيد بالاشتبه والتعقيد فأنه شارة
المصنف وأن كانت خيرة بأن التعقيد خلاف الظاهر لا يدل عليه دليل قال الفضل السندي فأن قيل لم يلزم ذلك لأن التمهنة قبل
الاعتناء على تصويره أن بالتشديد والتخفيف أو ادجاني ذكر الفعل بأداة الفعل مجرداً ومع أن المصدرية قوله فأنه ناهي
لأنه من عند أي عند الزجاء خبر الفعل المذكورين فلا يصلح أن لا يتلوا والجواب إجماعاً لأن بالمعقود وهو اللمة أو
يخرج اللمة والمبتدأ بالبعد كما لو كانت معرفة بما رتبة الإيمان الذي صابغتها فيها وفيه كونه معرفة في مثال جزئي لا يستلزم
كونه معرفة في جميع المواد والحكم على الإطلاق يتوقف على كون ما بعد ما معرفة في جميع المواد وليس لك قوله لا عليه أنه يلزم
وقيل إن هذا غاية عليه أنه لو سلم كونهما معرفتين ليس لك لأنه لا يقول أنها كتمان لا يعلم العقل بابتدائها والبراهن الذي عليه
كيفية القول كمن لا يبعد ما رتبة أي بالتركيب فأنه تارة وتارة مرة عند قوله له في الرضوي واللمة الذي هو معنى عند
البراهن على ذلك وفيه اليعقوبية معنى لأن الالان لدن ولما تارة المذكورة يلزم ما حتى لا يتلوا فلهذا ناس ما ظهره و
هو عروب فلا جعله الالان يقال في لدن وسائر اللغات سوى لدى يتعقن معنى من وهو الالاة لا وحل لدى المعنى عند
عليه ما عاد الديار وفيه أنه يجب أن لا يبنى عند الالان من في كونه لدن لو لم يتعقن تراخي قيل لا يرد عدم كونه لسان
لدن لأنه كمن يبنى لسانه لكون لدن على لفظ ما هو معنى على أنه لا يجب دخول من عليه عدم تضمنه معناه لجزان يكون
القول بمتلذذ قوله لوضع بعضاً وضع الحروف لا يبنى بان هذا ليس من اللسان التي فصلها الشارح في أول اللسان
قال الشيخ الرضوي والذي يرى أن جازاً وضع بعض اللسان وضع الحروف أي على أقل من ثلثة أحرف بناس الواضع على ما تقدم
من كونه حال الاستعمال في الكلام مبتدئة لسانها المبني فلا يجوز أن يكون بنائها مبني على وضعها وهذا الحروف قوله وقد
يغيب على حقيقة الجمل قوله لدن متعلق بنصب قوله خاصة دون سائر اللغات قوله فلهذا معقول بالمعنى فاعلم قوله
وقد يغيب قوله خاصة دون سائر الظروف قوله تشبيهاً معقول للمعقول وقد يغيب باعتباره ليعقن قوله بلان يكون
ولكون هذه معقول له اليعقوبية وقد يغيب باعتباره ليعقن قوله خاصة معطوف على قوله تشبيهاً من حيث المعنى

فصل في معرفة حقيقة الإيمان
فإن الإيمان هو التصديق بالحقائق الدينية
التي لا يمكن إثباتها بالحواس والاعتقالات
الطبيعية بل بالبرهان العقلي والسمعي
فإن الإيمان لا يتصور إلا بوجود الله تعالى
وأنه لا يمكن أن يتصور إلا بالتصديق
بالحقائق الدينية التي لا يمكن إثباتها
بالحواس والاعتقالات الطبيعية بل
بالبرهان العقلي والسمعي

فصل في معرفة حقيقة الإيمان
فإن الإيمان هو التصديق بالحقائق الدينية
التي لا يمكن إثباتها بالحواس والاعتقالات
الطبيعية بل بالبرهان العقلي والسمعي
فإن الإيمان لا يتصور إلا بوجود الله تعالى
وأنه لا يمكن أن يتصور إلا بالتصديق
بالحقائق الدينية التي لا يمكن إثباتها
بالحواس والاعتقالات الطبيعية بل
بالبرهان العقلي والسمعي

فصل في معرفة حقيقة الإيمان
فإن الإيمان هو التصديق بالحقائق الدينية
التي لا يمكن إثباتها بالحواس والاعتقالات
الطبيعية بل بالبرهان العقلي والسمعي
فإن الإيمان لا يتصور إلا بوجود الله تعالى
وأنه لا يمكن أن يتصور إلا بالتصديق
بالحقائق الدينية التي لا يمكن إثباتها
بالحواس والاعتقالات الطبيعية بل
بالبرهان العقلي والسمعي

فصل في معرفة حقيقة الإيمان
فإن الإيمان هو التصديق بالحقائق الدينية
التي لا يمكن إثباتها بالحواس والاعتقالات
الطبيعية بل بالبرهان العقلي والسمعي
فإن الإيمان لا يتصور إلا بوجود الله تعالى
وأنه لا يمكن أن يتصور إلا بالتصديق
بالحقائق الدينية التي لا يمكن إثباتها
بالحواس والاعتقالات الطبيعية بل
بالبرهان العقلي والسمعي

regulatory film

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[The page contains dense handwritten Arabic script, likely a manuscript or letter. The text is written diagonally across the page. A large number "١٠٤" is visible in the lower-left corner.]

[illegible]

والجنس المستغنى عن قوله من جنسه بل ما ذكره الفاضل الهندى وتبعه الشارح ولا يعنى هذه الارادة لانه وان كان مقابلا
لنقوله فى الجمع ليدل على ان معاد كثر منه وان المعاد فيه وان لم يعبر عن قوله مثله الا بما يقابل الاكثر لان الارادة المذكورة لا يتبع
المقابل كيف والمراد من قوله كثر منه اقرا او مثل المعاد فى الوحدة والجنس هو قوله فليعتبر مثل هذا القول اي تاويل
الاسم بالمسمى يحصل مفهوم متبادر لهما فيما يتناسان قوله لا احتياج الى اوجاد كما احتج في الابوين والقرين قوله اسميه
للطهر والجنس فانه اذا اريد بالقرين الجنس والطهر لا يحتاج الى ان يعنى الجنس والطهر سمي بالقرين فانه موضوع لكل واحد
منهما حقيقة قوله فانه موضوع آه فليعتبر قوله لا احتياج قوله تشبيه اى المشترك قوله والمعاد احتار عدم جواز اى عدم
جواز تشبيه المشترك كبحر واشترطه الغلطى بينهما ولذا قال مثله من جنسه فلا يقال عنده قران ودياد والطهر والجنس بل يراود
بطران يان لمسمى الجنس طهر احيى ان بان سمي الطهر حيا يحصل الاتفاق فى المعنى لا فى اللفظ ان قوله فان قلت فليعتبر مشتر
به التاويل فى القران اى كاي يعتبر فى الابوين والقرين ما يتجه ان لو كان مدار جواز الابوين والقرين على التاويل فليعتبر
وليس الامر كذلك فان مدار جوازها على الاتفاق فى المعنى كما اشار اليه الشرح قدس سره بقوله قلنا جازاه وعلى هذا التاويل
فكيف يمكن اعتبار التاويل فى القوم ان لم يعتبر فى الابوين الذى هو منشأ الاسوال كلها الامرين بقوله لا احتياج الى اوجاد
الى قوله فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة مما لا أساس له فى المقام لان الادعاء المذكور فى الابوين يحصل الاتفاق
فى المعنى وذلك لا يحصل من وضعه ككل متماثل لابد من اوجاد كون الطهر سمي بالجنس والجنس سمي بالطهر وبالجمله فكذا
لا يخرج عن غلط لما يان اريد بكل الامرين فاعلمنا وان اريد التاويل فخط ضياع السوال كما يشهد به الفاسد مما سبق و
فيه بكل الامرين قوله فى محله لا اعتبار و هو التاويل بالمسمى يحصل مفهوم متبادر لهما قوله فى جواز تشبيه اى الاسم المشترك
قوله لمجرد واشترطه الغلطى بدون الاتفاق فى المعنى قوله وهو الذى اى جواز تشبيه المشترك لمجرد واشترطه قوله لمجرد عدم جواز
اى تشبيه الاسم المشترك لمجرد واشترطه الغلطى بدون الاتفاق فى المعنى قوله وبهذا الاعتبار لما يهبط اوجاد اعتبارا لاول الامر
هو التاويل بالمسمى اى صحيح بانا وعلى بالمسمى تشبيه الاعلام المشتركة اشتراكا حقيقيا او ادعائيا لمحصل الامرين
التاويل والاتفاق فى المعنى لكون الاعلام مشتركة فان قلت تقدم قوله وبهذا الاعتبار على ان يصح
يعيد التخصيص فيفيد ان وجه الصحة هو الا اعتبار لا غير مع انه ليس كذلك قلت قد لا يكون التخصيص
تخصيصا وان كان الا غلب فيه التخصيص قوله وبهذا اى الاعلام المشتركة قوله وهو ادعائيا اعتبار الامرين فى الاعلام
قوله ونشأن لا يذكرو فيه ان هذا البعض من لم يعتبر الامرين فى الاعلام لكنه يعتبر فى اقسامها والجناس فكيف يقال
منقول قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه على الاطلاق قوله المفردة بلا ضرورة لازمة لا تفك
عن كل خلاف غير اللازمة فانه لا يسمى مقصودا كالالف فى رأيت زيداً فى الوقت قوله بان كان محمول الاصل وذلك
بان الجمع فى محكم الاصل ولم يعرف الاصل قوله ولم يل ولم يسمع فيه الامالة قوله فقلت واوالان قلب الالف واواى
الاولى واجب وفى الثانية ولي قال الشارحى فان لم تسمع الامالة قالوا واولى لانه الشرح وقال بعضهم بل اياى التوهم
اولى سمعت الامالة والكون متماخفا من الواو فحصل الصورة الثانية واصله تحت الاولى وقسمتها كما فعله الشرح ليس

والجنس المستغنى عن قوله من جنسه بل ما ذكره الفاضل الهندى وتبعه الشارح ولا يعنى هذه الارادة لانه وان كان مقابلا
لنقوله فى الجمع ليدل على ان معاد كثر منه وان المعاد فيه وان لم يعبر عن قوله مثله الا بما يقابل الاكثر لان الارادة المذكورة لا يتبع
المقابل كيف والمراد من قوله كثر منه اقرا او مثل المعاد فى الوحدة والجنس هو قوله فليعتبر مثل هذا القول اي تاويل
الاسم بالمسمى يحصل مفهوم متبادر لهما فيما يتناسان قوله لا احتياج الى اوجاد كما احتج في الابوين والقرين قوله اسميه
للطهر والجنس فانه اذا اريد بالقرين الجنس والطهر لا يحتاج الى ان يعنى الجنس والطهر سمي بالقرين فانه موضوع لكل واحد
منهما حقيقة قوله فانه موضوع آه فليعتبر قوله لا احتياج قوله تشبيه اى المشترك قوله والمعاد احتار عدم جواز اى عدم
جواز تشبيه المشترك كبحر واشترطه الغلطى بينهما ولذا قال مثله من جنسه فلا يقال عنده قران ودياد والطهر والجنس بل يراود
بطران يان لمسمى الجنس طهر احيى ان بان سمي الطهر حيا يحصل الاتفاق فى المعنى لا فى اللفظ ان قوله فان قلت فليعتبر مشتر
به التاويل فى القران اى كاي يعتبر فى الابوين والقرين ما يتجه ان لو كان مدار جواز الابوين والقرين على التاويل فليعتبر
وليس الامر كذلك فان مدار جوازها على الاتفاق فى المعنى كما اشار اليه الشرح قدس سره بقوله قلنا جازاه وعلى هذا التاويل
فكيف يمكن اعتبار التاويل فى القوم ان لم يعتبر فى الابوين الذى هو منشأ الاسوال كلها الامرين بقوله لا احتياج الى اوجاد
الى قوله فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة مما لا أساس له فى المقام لان الادعاء المذكور فى الابوين يحصل الاتفاق
فى المعنى وذلك لا يحصل من وضعه ككل متماثل لابد من اوجاد كون الطهر سمي بالجنس والجنس سمي بالطهر وبالجمله فكذا
لا يخرج عن غلط لما يان اريد بكل الامرين فاعلمنا وان اريد التاويل فخط ضياع السوال كما يشهد به الفاسد مما سبق و
فيه بكل الامرين قوله فى محله لا اعتبار و هو التاويل بالمسمى يحصل مفهوم متبادر لهما قوله فى جواز تشبيه اى الاسم المشترك
قوله لمجرد واشترطه الغلطى بدون الاتفاق فى المعنى قوله وهو الذى اى جواز تشبيه المشترك لمجرد واشترطه قوله لمجرد عدم جواز
اى تشبيه الاسم المشترك لمجرد واشترطه الغلطى بدون الاتفاق فى المعنى قوله وبهذا الاعتبار لما يهبط اوجاد اعتبارا لاول الامر
هو التاويل بالمسمى اى صحيح بانا وعلى بالمسمى تشبيه الاعلام المشتركة اشتراكا حقيقيا او ادعائيا لمحصل الامرين
التاويل والاتفاق فى المعنى لكون الاعلام مشتركة فان قلت تقدم قوله وبهذا الاعتبار على ان يصح
يعيد التخصيص فيفيد ان وجه الصحة هو الا اعتبار لا غير مع انه ليس كذلك قلت قد لا يكون التخصيص
تخصيصا وان كان الا غلب فيه التخصيص قوله وبهذا اى الاعلام المشتركة قوله وهو ادعائيا اعتبار الامرين فى الاعلام
قوله ونشأن لا يذكرو فيه ان هذا البعض من لم يعتبر الامرين فى الاعلام لكنه يعتبر فى اقسامها والجناس فكيف يقال
منقول قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه على الاطلاق قوله المفردة بلا ضرورة لازمة لا تفك
عن كل خلاف غير اللازمة فانه لا يسمى مقصودا كالالف فى رأيت زيداً فى الوقت قوله بان كان محمول الاصل وذلك
بان الجمع فى محكم الاصل ولم يعرف الاصل قوله ولم يل ولم يسمع فيه الامالة قوله فقلت واوالان قلب الالف واواى
الاولى واجب وفى الثانية ولي قال الشارحى فان لم تسمع الامالة قالوا واولى لانه الشرح وقال بعضهم بل اياى التوهم
اولى سمعت الامالة والكون متماخفا من الواو فحصل الصورة الثانية واصله تحت الاولى وقسمتها كما فعله الشرح ليس

[illegible][illegible]

على ما ينبغي اذا ليس فيه القلب واجبا كيف يكون واخلافنا فيه القلب واجب وايضا يلزم في قوله قلت الله واحد الجمع بين
 الحقيقة والحجاز قوله اعتبار الاصل حقيقة فيما اذا كان القلب منقلبته عن الواو او احكامنا فيها كان مجبول الاصل ولم يل قوله المكان
 اى لوجوده فيقول له او حكما بان كان مجبول الاصل بان لم يعرف الاصل قوله واحد بانه كان اسما غير منقلبته عن شئ كقوله
 على والى واذا اعتلنا فان القلب في الاسماء لم يقع اليها اصل قوله وقد اصيل ولم يكن هناك سبب لبا التغير انقلاب الالف
 من اليا قوله وزائدة فتاينث كميل اولها لاق كالارطى واللتكثرة لفتحة جري كذا في الرضى قوله من بعض الالف في حوائش
 استد على الرضى قال في اصحاب الالف على ضربين لينة وتحركة فالفتحة ليس القلب التحركة على حمزة وبطل من ذلك ان الالف
 تيننا ولها معناه قوله فالوجهان المذكوران اشارة الى الالف في الوجهان للعدد قوله فتسا بها حمزة قوله الالف
 ان ابدال الفتحة فاذا اولى من تصحها لانهما ليست اصلا ولا حواصنا من اصل بل على عوض من زائدة لم تحذف بالاصل مستبها
 الى الاصطلاح لبيدة واما المبدل من اصلية فتصحيحها اولى من ابدالها لتقرب نسبتها من الاصطلاح لانهما بدل من سهل في العبارة
 الرضى قوله ان لا يحذف عن آخر التثني فان قلت التثني في سحران وقرتان ليس آخر التثني اذ الالف والنون من تمام التثني
 ما يفيض شير اليه قول الشارح قدس سره اذ التثني عبارة عن المجموع لان الالف والنون خارج عنه قلت لما كان التثني
 آخر الكثر عرف التثني كان كانه آخر التثني اذ لا اكثر حكم الكل قوله على جملة احاد وقدرا لجملة لان الجمع يدل على الاحاد بالجمعة ولا
 اقل من ان يكون ثلثة لاطل الاحاد بجمعة كانت او مفردة قوله اى اسم فان قلت سلمات وسلمات واسما لهما ما يدل
 جوده على جزاء معناه كلتان فكيف يكون اسما قلت قد مر في صدر الكتاب ان كل واحد منهما كلتان عدت لثمة الا ان
 كلمة واحدة قوله مفردة اى مفرد الجمع وفيه انه يتوقف معرفة الجمع على المفرد اذ معرفة الموقوف على معرفة المعروف واحدا
 ومعرفة المفرد على معرفة الجمع فيلزم له وردا ما قيل ان المباد بالمفردة ليس ثلثي ولا مجموع فالعرف في حدى فخصية في كل واحد
 المفرد بالايدي على فزوين لافوا و قد مر في المفرد اعم من ان يكون حقيقة كرجال او مقدرة كعباد ويد وجبا بغير
 الفرق من الناس الفاهاون في كلوجه والنسبة اليه عباد يى قال سيبويه لا واحدا ولا واحده فخليل او فعلول او فعلا
 في القياس ونحوه في جميع امراة فانه قدر لها واحد وان لم يستعمل كعبا وعبد و و انما فيضم الف الكلام وانما قدر لها
 واحد ولم يجعل من اسم المجموع كابل ونعم لان اسم المجموع هو المفردة المعنى الجمع على فانه لا وزن والجمع والخاصة بالجمع
 والمشورة فيه وعباد ويد وجبا بوزن خاص بالجمع ونحوه مشهور فيه قوله والفرق بينهما اى بين اسم الجمع واسم
 الجنس مع اشتراكهما في انها ليسا على اوزان مجموع التاكسير لا الخاصة بالجمع كلفعة واخيل واما المشورة فيه كلفعة
 انوة قوله لما احاد من تركيبتها فان قلت اذا كان راكب مفرد الركب وطالب الغلب وتل حال وبغيرها فيكون
 داخلة في الجمع فكيف تكون اسماء المجموع قلت المذكور ليس معروفا وان التثني لاشتر الكفا في المفرد والاصطلاح وانما قلنا
 ذلك لانها لو كانت جموعا لكانت لا واحد ولم يكن جمع تل لان اوزانها خصوصية بل جميع كثره وجميع الكثرة لا يصح على لفظ
 بل يرد الى واحدة وهذه لا ترد ونحو ركيب وجريل وايضا لو كانت جموعا لكانت في النسب الى واحد ولم يستعمل ركبي على
 وايضا لو كانت جموعا لم يحرم عود الضمير الواحد اليها هذا في الرضى قال كابل ونا قوله قدس سره في التثنية

[illegible]

زوج الناقض والبال الصلح من المابل مع رعايته واربابه والبراسم بنس والبرقة من على الذكوره الاناث وان العواحد
من الجنس والباقره من البرقع رعاته استي وهاذا ذكره السيد السند في حاشيه على الرضى قوله وراكبا جميع ركبان
اسم الجمع هو ركبا لراكب قوله وكذا اسما الاجناس باي شل اسما المجموع التي لها واحد من تركيبها اسما الاجناس التي
ليس لها واحد من تركيبها في ان كل واحد من هذه اى انهم مفردة اى انهم مفردة والجمع قد عرف وقد عرفت وفيه
الشيء ولا يصدر التعريف على رجلين وسلمات لما عرفت قوله على سبيل من المثل لا الجمع لا على البعض قائل بان الوزن
موضوع من الحركة والتكوين قوله او على سبيل الغرض وفيما نحن فيه ليس ثبوت الفعل محققا لكن فرض ثبوت الفعل
صحيحة اسم التفضيل ولا فائدة فيه غير التبعي بخلاف خلاف افق من الحار واظم من الجار فان في فرض اصل الفعل
فيه فائدة وهي المباعدة في وصف الظاهر بالجمع او من الاستيعوار فاعتبه واخيه بالا لاعتباس الى ما لا يتصور
والعلم على سبيل الغرض المحال لا يكون بالاجزاء كما لا وانما هو ان الغرض لا يكون الا بالاعتناء فانه قوله اى انهم مفردة
يأخذ بالاعتناء لان اليا في قوله مفردة فاما الجمع فليأتى وسطه حتى انما احصله فاصحون ليشي الى ان اليا المفردة في المفرد
في الجمع ثم قد عرفت ان قلت منبني ان لا تدرى قلت انما تدرى ان كان اسما واحدا ليس له اسما سبيل الخلف قبل الجمع فالتعريف
البار والتكوين وفي الجمع اليا وعلمته الجمع وغيره لما عسى ان يتوهم ان المقدر كيف يحذف فلا يصح قوله عرفت قال ان كان مفرد
كفاد في حق نفسه ثم قد سر وعلني انما لا يصير الاسم الذي اريد مجزئ في بعض النسخ وانما مقصودنا انما يصح ان يكون الاسم
الذي اريد مجزئ وان يكون الاسم باي وانما الاسم مقصودا اى مجزئ في آخره المفردة على اثنين فالصير للاسم الجمع لان اليا
ليس هو الجمع بل في وسط قوله اى شرط اسم اريد مجزئ انظر على الجمع لان الشرط طبع قيل انما يصح في شرط
الجمع فلا يلزم انتشار الصير لان قوله ذكر علم ليعقل ما قل بكونه ذكر احكاما وغيره الى الاسم لاني الجمع وفيه ان قوله فلو كان
اذا رجع الصير الى الجمع فيكون المفرد والجمع مذكرا احكاما يلزم انتشاره فلا يكون مذكرا لعلب العدد ول من انما قال ان
ذلك الاسم اى الاسم الذي اريد مجزئ قال اسما محض من غير معنى وصفية فيه فمعنى ما عسى ان يتوهم ان الجذر لا يبين
او اسم كان الاسم الذي اريد مجزئ فيه اي اسم وحاصل ان الاسم الواقع جزا ليس للاسم العام التحمل لان محتمل في
ضمن اسم لا وصفية فيه وان تحقق في ضمن تحقق الوصفية فيه حتى يكون غير مقيد بل المراد به اسم محض لا وصفية فيه فغير
والقرينة على ذلك مقابلة لقوله وان كان حذفت قال ان كان اسما فذكر علم ليعقل قال الشيخ الرضى عبارة تركيبة وذلك
لان لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذكر شرط او جزا لقوله شرط لان اليا المقدر بعد الفا ضمير راجع الى اسما
اى هو علم فلو كان محض ضمير راجع الى اليا المقدر الذي هو شرط مع انه لا معنى اذن لذكر الكلام ومعنى الكلام ان اسما فذكر
ان يكون علما فيكون على هذا هو اية شرط بل لول الجمله التي هي قوله شرط فذكر وفيه مذوات الاول دخول الفا في
جزا المقدر مع علوه من معنى شرط والثاني ان شرطه كونه مذكرا وليس في الجرا يجعله معنى المصدر والثالث ان الجرا
الشرط المتوسط بين المقدر والجز ضرورية ويمكن ان يعتذر بكون شرطه والجزا المقدر او التقدير في حصول ذكره على
ان الصير بعد الفا ملج الى قوله شرط والمضاف الى الجرا فمع تعسف في هذا العذر رايتي كلامه وجه التعسف في هذا

الان لا ينافي بينه وبين قوله انما لا يصير الاسم الذي اريد مجزئ في بعض النسخ وانما مقصودنا انما يصح ان يكون الاسم الذي اريد مجزئ وان يكون الاسم باي وانما الاسم مقصودا اى مجزئ في آخره المفردة على اثنين فالصير للاسم الجمع لان اليا ليس هو الجمع بل في وسط قوله اى شرط اسم اريد مجزئ انظر على الجمع لان الشرط طبع قيل انما يصح في شرط الجمع فلا يلزم انتشار الصير لان قوله ذكر علم ليعقل ما قل بكونه ذكر احكاما وغيره الى الاسم لاني الجمع وفيه ان قوله فلو كان اذا رجع الصير الى الجمع فيكون المفرد والجمع مذكرا احكاما يلزم انتشاره فلا يكون مذكرا لعلب العدد ول من انما قال ان ذلك الاسم اى الاسم الذي اريد مجزئ قال اسما محض من غير معنى وصفية فيه فمعنى ما عسى ان يتوهم ان الجذر لا يبين او اسم كان الاسم الذي اريد مجزئ فيه اي اسم وحاصل ان الاسم الواقع جزا ليس للاسم العام التحمل لان محتمل في ضمن اسم لا وصفية فيه وان تحقق في ضمن تحقق الوصفية فيه حتى يكون غير مقيد بل المراد به اسم محض لا وصفية فيه فغير والقرينة على ذلك مقابلة لقوله وان كان حذفت قال ان كان اسما فذكر علم ليعقل قال الشيخ الرضى عبارة تركيبة وذلك لان لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذكر شرط او جزا لقوله شرط لان اليا المقدر بعد الفا ضمير راجع الى اسما اى هو علم فلو كان محض ضمير راجع الى اليا المقدر الذي هو شرط مع انه لا معنى اذن لذكر الكلام ومعنى الكلام ان اسما فذكر ان يكون علما فيكون على هذا هو اية شرط بل لول الجمله التي هي قوله شرط فذكر وفيه مذوات الاول دخول الفا في جزا المقدر مع علوه من معنى شرط والثاني ان شرطه كونه مذكرا وليس في الجرا يجعله معنى المصدر والثالث ان الجرا الشرط المتوسط بين المقدر والجز ضرورية ويمكن ان يعتذر بكون شرطه والجزا المقدر او التقدير في حصول ذكره على ان الصير بعد الفا ملج الى قوله شرط والمضاف الى الجرا فمع تعسف في هذا العذر رايتي كلامه وجه التعسف في هذا

[illegible]

قبل ثبات ما فتح والاسكان ضرورية واما الصفات فبالاسكان فالكميون قاسوه على صفة واين كيسان على الاسم قوله
ويدخل فيه بالنسب عطف على قوله يخرج في قوله يخرج عنه قال الشيخ الرضي والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال لما لا يستعمل
فخصه بغيره افعلا وفعله بالاسم لان طلبة اصطلاحه واما القياس فلان التاليف يثبت مع الواو والنون جمع
صلايتها التذكير والتانيث وان حدثت كما علموه حذف الشئ مع عدم ما يدل عليه فكتب على النون ما جمع الجوز هنا كلون
جمع الجوز بالواو والنون ولو جاز في الاسم لما في الصفة فخرجون وعلمون ولا يخرجون فاعاد ان قاسوه اذ التاليف
على ذي الالف فليس لهم ذلك لان المدة وقلب واو اتسحق صورة علامة التانيث والالف المقصورة تحذف
ويبقى الفتح فيهما الهاء لهما قوله وان كان ذلك الاسم الذي اريد جمعه صفة غير علم لا يظن له فائدة كما قيل قوله اي مذكر
غير مستعمل يجب ان يكون ذلك الاسم الكائن صفة مذكر استويا في صيغة الصفة مع المونث بان يكون المذكر بدون
التاليف والمونث بالتاليف فالصفة الذي اريد جمعه بالواو والنون يجب ان يكون قابلا للتاليف في المونث ولذا لا يجمع هذا الجمع
افضل فعلا ولا افعلا فعلى ولا ما يستوي فيه المذكر المونث فان قلت افضل التفضيل غير قابل للتاليف فبما ان الجمع هنا
مع انه قد جمع قلت قال الشيخ الرضي وقد شرط من هذا الاصل افضل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يجمع
التاليف ولعل ذلك جبر المافاة من علم في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة المثل واتم من اسم الفاعل الذي
انما يعمل فيها لاجل معنى الصفة قوله مع المونث متعلق بقوله مستويا بان يكون المذكر على صيغة افضل اذ بيان قوله
غير مستويا لم يفي افضل التفضيل كمال فلا ياسب ان يترك الكمال غير مجموع هذا الجمع ويخرج التناقض هذا الجمع قوله والهاء
الثالث ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة قوله لانه اى الفرق بين المذكر والمونث في هذا في فعلان فعلا تبه بالساد
وعدمه هو القياس في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب قال الشيخ الرضي الغالب في الصفات
ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتاليف والغالب في الجوامع ان يفرق بين مذكرها ومونثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما
كغير وانما وجعل وثاقه هنا هو الغالب في الموصفين وقد جاء العكس ايضا في كلامهم كاسم جرح والافضل والتفضيل وسكان
وسكنى في الصفات وكاد وكادى وامرأة ورجل في الاسماء وكل صفة لا يلحقها التاليف فكذا ما من قبيل الاسماء فكذا الجمع هنا يجمع
افضل وفعلا وفعلان وعلى فلا ياسب ان يجمع هذا الجمع صفة جرت على خلاف ما هو القياس فيها من الفرق بالتاليف واما
وتترك الجارية على القياس فيها غير مجموع هذا الجمع قال ان لا يكون ذلك الاسم المذكور اى الكائن صفة تدل عليه
السياق وهو قوله ذلك الاسم الكائن صفة ان لا يكون ذلك الاسم فاقيل اى الذي اريد جمعه ليس بوجه وان كان
وجبه في السياق بنا وى باعلى صوت على مساوئه والهاء قدس سده اشارة بقوله والهاء الرابع ان لا يكون ذلك المذكور
الى ان قول المصريح ولا استويا عطف على قوله افضل فعلا وضمير لا يكون راجع الى الاسم الكائن صفة وقوله مستويا جبر لا يكون
بتقدير الموصوف اى مذكر استويا في الوصف مع المونث والمقعد وقع ما ورد في الشيخ الرضي من ان قوله ولا استويا فيه
عبارته اخف من الاول لان مستويا عطف على افضل فعلا فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور استويا في ذلك
الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام وكيف منه توى الشئ في نفسه مع خيره ولو قال ولا استويا فيه المذكور مع المونث

منه قوله لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة قوله لانه اى الفرق بين المذكر والمونث في هذا في فعلان فعلا تبه بالساد
وعدمه هو القياس في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب قال الشيخ الرضي الغالب في الصفات
ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتاليف والغالب في الجوامع ان يفرق بين مذكرها ومونثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما
كغير وانما وجعل وثاقه هنا هو الغالب في الموصفين وقد جاء العكس ايضا في كلامهم كاسم جرح والافضل والتفضيل وسكان
وسكنى في الصفات وكاد وكادى وامرأة ورجل في الاسماء وكل صفة لا يلحقها التاليف فكذا ما من قبيل الاسماء فكذا الجمع هنا يجمع
افضل وفعلا وفعلان وعلى فلا ياسب ان يجمع هذا الجمع صفة جرت على خلاف ما هو القياس فيها من الفرق بالتاليف واما
وتترك الجارية على القياس فيها غير مجموع هذا الجمع قال ان لا يكون ذلك الاسم المذكور اى الكائن صفة تدل عليه
السياق وهو قوله ذلك الاسم الكائن صفة ان لا يكون ذلك الاسم فاقيل اى الذي اريد جمعه ليس بوجه وان كان
وجبه في السياق بنا وى باعلى صوت على مساوئه والهاء قدس سده اشارة بقوله والهاء الرابع ان لا يكون ذلك المذكور
الى ان قول المصريح ولا استويا عطف على قوله افضل فعلا وضمير لا يكون راجع الى الاسم الكائن صفة وقوله مستويا جبر لا يكون
بتقدير الموصوف اى مذكر استويا في الوصف مع المونث والمقعد وقع ما ورد في الشيخ الرضي من ان قوله ولا استويا فيه
عبارته اخف من الاول لان مستويا عطف على افضل فعلا فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور استويا في ذلك
الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام وكيف منه توى الشئ في نفسه مع خيره ولو قال ولا استويا فيه المذكور مع المونث

فما صواب ترك تعديده قوله كقولهم جمع باواو والنون قوله لا لانه ليس بضمي ولا ظاهر العلامة قال الشيخ الرضي فجمع هذا الجمع قياسا
من الالفاظ المؤنثة على العلم المؤنث ظاهر كانت هذه العلامة كعشرة وعلمى او مقدرة كعندوا فاما الثانية فظاهره سواء كان ذلك
حقيقا كحرفة ولا تعرف قوله من حيث نفسه اي نفس بنى الواحداي بتغيير نفس بنى الواحد واموره اي ما سوره بنا الواحد والاضمة
فيه اي بنى بنى الواحد بان لم يق بنى الواحد على بنية وصورة كان عليها قبل الجمع بخلاف جمعي السلامة فان بنى الواحد فيها
باق على بنية كانت عليها قبل الجمع وان تغير بمعنى ان لم يتغير المعنى والم يكن لاحقا قبل الجمع وبالجملة التغيير
المعبر في جمع التاكسير بتغيير يقع في خلال حروفه وبنيته لا يحصل بالحق واليه ابتداء بقوله بتغيير بناء واحد
لحق الحروف الخارجية الزائدة لا بد قوتها في الحلال وليس المراد ان التغيير في الحروف الزائدة ليس بمعبر في
التاكسير وهذا مرفوع لما ذكره الشيخ الرضي لا شك ان جمع السلامة باواو والنون تغيير بناء واحد ابيض سبيلنا يكون
لا يكتمنى بها بناء مستانفا مفردا صركته اخرى بذلك كما ان الثانية مثلا اذا سمت اليها الاثنين صار عشرة
ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير هذا تغيير اي في جمع السلامة بناء الواحد ولما قال في هذا الجمع تغييرا
قوله كك لاسم في تعريف الجمع قوله وهو ما يطبق على ثلثة وعشرة وما بينهما الظاهر تعريف الجمع القاعة فجمع الكثرة لمقابل لما لا يطبق على
ما ذكره والا لم يكن مانعا ولان المقابلة تقتضي ذلك ويشترط اليه قوله الشدة قد سره جمع كثره يطبق على ما فوق العشرة الى ما لا
سنة له فاق جمع الكثرة عشرة والكثرة لانهما لا بد اقل جمع القلة ثلثة والكثرة عشرة واليه يشير في الرضي حيث قال المراد باقائيل
من الثلثة الى العشرة والحدان والحدان وبالكثير ما فوق العشرة لكن قال العلامة القنطاري في شرح قول صاحب التوضيح
ان اقل الجمع ثلثة فاعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام اى في مقام بيان محوم الجمع المحلى باللام بانه يطبق على الثلثة فصاعدا الى
مالا نهاية لم يستدل بان اقل الجمع ثلثة بين جميع القلة وجمع الكثرة فدل بظاهرة على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة نحو
ان جمع القلة خمس بالعشرة فادونها جميع الكثرة غير مختص لانه مختص بما فوق العشرة وهذا هو في الاستعمالات وان صرح
بمختلفه كثير من الثقات هذا كلامه لكن يقال قيل هذا في شرح قوله فالجميع مثل الرجال والنساء وما في معناه من العام المتناول
لجميع مثل الرطد والقوم يصح الطلاقة على اى عدد كان من الثلثة الى ما لا نهاية ولولا نفي ان الكلام في الجميع المعروف واما التاكسير
فذكره وكذا السجما مجموع والاف قد سبق ان الرطد اسم لادون العشرة من الرجال على ما صرح به في كتب اللغة فصار اصل ان المؤنث
باللام من المجموع فاسما لنا جميع الا فرقت او كثرته وان كان بدون اللام لا دون العشرة كالرطد والعشرة فادونها جميع القلة
مثل السمين والسمات والافس ونحو ذلك انتهى وهذا الكلام يرف الخلفه بين التفرقة بين الثقات وبين ختم في هذا المقام ويوجب
التوفيق بينهما وان كان الاول صريحا في الخلفه وعدم التوفيق والريشه قول صاحب التوضيح في فصل حكم العام التوقف عند البعض
حتى يقوم الدليل لا بد من اختلاف اعداد والجميع فان جميع القلة يصح ان يراوده كل عدد من الثلثة الى العشرة وجميع الكثرة يصح ان
من كل عدد من العشرة الى ما لا نهاية لافا قال الزيد على الاغصان يصح بيان من الثلثة الى العشرة هذا كلامه فاعلم ان لفظ لان في الكلام
ياي التوفيق فتدبر قال وفعله كعنتي في الرضي وزاد الفاعلة كقولهم هم اكله راس على قليوان كيعني وشبههم راس واحد
وليس رشي اذا قلته مفهومة من قرنته شبعهم باكل راس لاسن الملاقى فعلته قوله الظاهر انما في الرضي قال ابن خروف لجمع السلامة

[illegible][illegible]

الوكيل بمكتب
ادارة اميريين
لشركة البنية التحتية
الاصلى

اذا دار الامر بين كون المحدث فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبر فالتثنية اولى لان المبتدأ معين الخبر فالخبر وف عين
التثنية فيكون هذا فلا حذف واما الفعل فانه خبر الفاعل اللهم الا ان يصعد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او يوضع
أخره شيئا ويوضع آخر على طريقته قالوا لا تقراءه تشبته بجملة منها ينتج الباء وقراءه ابن كثير كسبو حوى اليك كمالا للذين من قبلك
امد العزيز الحكيم فتح الحما وكقراءه بعضهم ولكن زين كثير من الشكرين قتل اولادهم شركائهم بينا زين البغضل ورفعه اقتل
والشركاء كقوله ليس كسبو زيد صانع مخصوصه فيمن واه بنينا البغضل فان التقه بيسو رجال ويوجها لمدرو زينة شركائهم
ويكسبو صانع والاعدا للرفوعات بتدأت حدثت اجبار بالان هذه الاسماء قد ثبتت فاعلمت في رواية من بني الفعل فمن لفظ
والثاني كقوله تم ولعن سائرهم من خلقهم ليعقوبن امه غلامه رقيقه لى امه غلامه من خلقهم لى امه غلامه من خلقهم لى امه غلامه من خلقهم
لن سائرهم من خلق السموات والارض يقولون خلقهم العزيز العليم وفي مواضع آتية على طريقه قوله تعالى سائرهم من خلق السموات والارض يقولون
العزيز الخبير قال من يحكي العظام وحي ربي عن جميعها الذي انشاء بانها كلامه قوله عمل الفعل للمصالاة قال الشيخ الرضى فاذا حدث
الفعل هذا فلاز فاعند سيبويه ان صاحب هو المصدر لكونه كالفعل لالتا ويل بان والفعل و ليس كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل
معه وذلك باضافته الى الفاعل وقال السيرى بل الفاعل هو ذلك المصدر فعلى مذهبه يجوز تقديم المصوب على المصدر لان ما حاصل
لا يتبعه ركن وهو اللاحق من تقديم المفعول واخره حال انتهى في كتاب النحوية ولم يذكر فيها اذا كان بدلا من الفعل كونه
المصدر لكن قول الرضى فعلى مذهبه يجوز تقديم المصوب آه اشير بان هذا مذهب اخرا يجوز تقديم المصوب عليه واللام كمن يعقيد
فانه واما قول الفاضل السدي على قوله وجها اشير حيث قال ان المصدر قوى من حيث الذكر ضعيف من حيث الرضية والفعل
قوى من حيث الاصل انه ضعيف من حيث الحذف فلما استعين الضعف في المصدر حتى يتبين عمله صريح في ذلك
قال بعض الشارحين لو اشى المبتدأ بعد فقد انقلبت عنه وانه يدل على ان المصدر عند حذف الفعل كالفعل في زمان يتبع الفعل
يرجع وجها لاصالة كما جاز ان يتعلق بالفعل لاصح وجها لنيابة انتهى ولعل قول الشارح وقيل عمل المصدر للمصدرية وعلمه ليدلية
ففي قوله وجها وجها من معنى عليه فانه على ما قيل قد عرفت ان عمله ليدلية لا للمصدرية فهذا انما هو جيب ليس بوجه قوله
واما حصل يعني كان المناسب ان يذكر الاحكام بعد تعيين كونها جارية مجازية متعينا وتنعان تقديم المفعول ليس خاصا بالقرن الاول بل
جاري في اقسامه الثاني والخاص على مذهب كما عرفت فانه في اقسام وفيه ان امتناع تقديم المفعول بعض بالتسم الاول قوله بل العمل المعتبر
متعلق بغيره ليس قوله اى اسم اشق ولو قال ما اى اسم اشق لسم عن التكرار قال من فعل ماى حدثت اى مصدر رلان
الاتفاق بين اللغتين لايين اللفظ والمبنى وسيبويه يسمي المصدر جدا وحذا ناوله موضوعا لاشارة الى اعتبار التفسيرين
في قول اشق فعمل قوله موضوعا حال لا من ضمير اشق وجعل اللام في قوله من متعلقا به قوله اى الفعل اى المصدر ونسبة التفسير
سماحقه اجماع الصفة المعنى الخاطيء على اللفظ قوله اى الذات ما قام به الفعل اشار الى ان معنى على ما وان كان المذكور من على سبيل
تفسير العقل على غير العقل فان قلت لفظه لغير العقل فكيف يستقيم المعنى عليه قلت كونه لغير العقل مذهب البعض وهو ان المنة
على انه عام صرح به العلامة الفتاوى في التلويح للام من قام به الفعل ذات قام به الفعل اعم من ان يكون القائم به الفعل
واحدا او اثنين كما في زيد مقابل عمرو او امانا مستقر من فلان وصبقه منه وجميع مع فان المقابلة والتعريف والمبعد والاجتماع

لا يتصور وجود اثنين على ان الفعل في الاول قائم به متعلق بعرو على ما هو متفق التركيب وان جاك العكس فمما على ما قالوا خاصة
باب مخالفة آتت كبر على يد كبرى جان كذا وكبرى باوى وكذا التقرب والتقدير والاقتراب قائم بالمتكلم متعلق بفعلان وان كان
خصوصية الفعل اتفقت ان يكون قائما بفعلان ايضاً فلا بد وما ذكره الشيخ الرضى لا يشيل جميع الفاعلين نحو زيد مقاتل عمر وادانا
تقرب بفعلان او متباعد منه وجميع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحد هامينادون الاخر
قوله فان هذه ايضاً لا يقوم بانه النسب الا باثنين ولا يتصور قيامه بواحد من مع قطع النظر عن الاخر فاقال الفاعل
المعنى في رده قوله لا يقوم بانه متباعد من معناه وان الآخر فلا معنى له اذ لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشي لا
على التبيين ليس على ما ينبغي وكذا قوله بان معنى المضارب ليس التصف بالضررين بل التصف بغير متعلق بتخصيص بغير
عن ضرب متعلق بفعل المضارب الاول ليس على ما ينبغي قوله لا غير ذلك من الآراء والموضع والزمان قوله وان يكون من
قام به تمام المعنى الموضوع له عطف على قوله ان يكون فتكون بهذا الصفة متبادرا لكن كون هذا المعنى متبادرا اتم كيف وضع
المباينة من افراد اسم الفاعل بل المتبادر الى الذهن ان يكون من قام به الفعل اعم من ان يكون مع زيادة او لا كما يدل
عليه قوله وما وضع منه المباينة اي من اسم الفاعل المباينة ويلزم منه خروج دليل الذي اوردته الشرح قدس سره
على الخروج من قوله وحصر صيغة اسم الفاعل ذا حصه وقوله وجعل احكام صيغة المباينة مثل احكام الفاعل ليس بدليل بان
فان المحصر ليس لطلوع الصيغة بل للصيغة اذ لم يكن المباينة واما الثاني فلا بد من حمل الصيغتين على ان يكونا على احد احتمالين اذ كان
الاحتمال الذي يطلب عليه الدليل خلاف الاول دليل عليه ولا بد من ضرورة وايضا لو اتفقت تشبيه احكام صيغة المباينة باحكام
اسم الفاعل كون صيغة خارجا عن اسم الفاعل لزم ان يكون انتهى والجوهر خارجا عن اسم الفاعل لانه شبه احكامها باحكام
اسم الفاعل واللازم بط فالمراد من مثله وايضا يلزم من خروج اسم الفاعل الذي هو من باب المبالغة نحو ما في نصرتي اضرب
فانما ضارب لان معناه ذات قام به الضرب مع زيادة الان يقال باب المبالغة موضوع للثبوت وضعاً نوعياً معني بخرية
غلبة في الضرب ومعنى ضارب غالب في الضرب فيكون ضارباً مما قام به الفعل لا الزيادة فعلى هذا لا يتعسف تعريفهما
به على ما قال به الشيخ الرضى حيث قال ان شق نحو طائل اي زائد في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المبالغة والى
ان يقال هو المبني على اصل الزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في المصدر مشتق به منه وفي قوله والاولى دون الصوابية
الى ان له توصيماً آخر قوله ولا يبعد قلت بل لزم كون قوله من قام به محرجاً لصيغة المباينة لبعيد الان المتبادر من قوله لما
وضع منه المباينة تشكي في الفعل ودخل صيغة المباينة في تعريف اسم الفاعل كيف ونقطة منه والى هنا من افروده وما ذكره
المشايخ قدس سره في معناه مع انه خلاف الظ المتبادر لا يدل عليه دليل ولا يدعي ضرورة والى جعل الشرح قدس سره
قوله وما وضع منه المباينة تحملاً لا تحالين احدهما خروجاً عن حد اسم الفاعل وثانيهما دخوله فيه ولا معنى لهذا الاحتمال اذ كان
قوله من قام به محرجاً لما واليه ما نقل الشرح عن الترجمة الشريفة يدل على ان قوله من قام به شامل لصفة المباينة واهم تفصيل
منه يفي بعض المطلوب ليعرف بعض قوله اي صيغة اسم الفاعل اذ لم يكن المباينة واختاره للبيان لكثرة وكونه صلي التبيين
عليه قوله قالوا ضاربان باثنيان فيدان الشرح في بحث الاضافة بان الاضافة البانية ان يكون اذا كان للضاربان

فان كان الفعل في الاول قائم به متعلق بعرو على ما هو متفق التركيب وان جاك العكس فمما على ما قالوا خاصة
باب مخالفة آتت كبر على يد كبرى جان كذا وكبرى باوى وكذا التقرب والتقدير والاقتراب قائم بالمتكلم متعلق بفعلان وان كان
خصوصية الفعل اتفقت ان يكون قائما بفعلان ايضاً فلا بد وما ذكره الشيخ الرضى لا يشيل جميع الفاعلين نحو زيد مقاتل عمر وادانا
تقرب بفعلان او متباعد منه وجميع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحد هامينادون الاخر
قوله فان هذه ايضاً لا يقوم بانه النسب الا باثنين ولا يتصور قيامه بواحد من مع قطع النظر عن الاخر فاقال الفاعل
المعنى في رده قوله لا يقوم بانه متباعد من معناه وان الآخر فلا معنى له اذ لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشي لا
على التبيين ليس على ما ينبغي وكذا قوله بان معنى المضارب ليس التصف بالضررين بل التصف بغير متعلق بتخصيص بغير
عن ضرب متعلق بفعل المضارب الاول ليس على ما ينبغي قوله لا غير ذلك من الآراء والموضع والزمان قوله وان يكون من
قام به تمام المعنى الموضوع له عطف على قوله ان يكون فتكون بهذا الصفة متبادرا لكن كون هذا المعنى متبادرا اتم كيف وضع
المباينة من افراد اسم الفاعل بل المتبادر الى الذهن ان يكون من قام به الفعل اعم من ان يكون مع زيادة او لا كما يدل
عليه قوله وما وضع منه المباينة اي من اسم الفاعل المباينة ويلزم منه خروج دليل الذي اوردته الشرح قدس سره
على الخروج من قوله وحصر صيغة اسم الفاعل ذا حصه وقوله وجعل احكام صيغة المباينة مثل احكام الفاعل ليس بدليل بان
فان المحصر ليس لطلوع الصيغة بل للصيغة اذ لم يكن المباينة واما الثاني فلا بد من حمل الصيغتين على ان يكونا على احد احتمالين اذ كان
الاحتمال الذي يطلب عليه الدليل خلاف الاول دليل عليه ولا بد من ضرورة وايضا لو اتفقت تشبيه احكام صيغة المباينة باحكام
اسم الفاعل كون صيغة خارجا عن اسم الفاعل لزم ان يكون انتهى والجوهر خارجا عن اسم الفاعل لانه شبه احكامها باحكام
اسم الفاعل واللازم بط فالمراد من مثله وايضا يلزم من خروج اسم الفاعل الذي هو من باب المبالغة نحو ما في نصرتي اضرب
فانما ضارب لان معناه ذات قام به الضرب مع زيادة الان يقال باب المبالغة موضوع للثبوت وضعاً نوعياً معني بخرية
غلبة في الضرب ومعنى ضارب غالب في الضرب فيكون ضارباً مما قام به الفعل لا الزيادة فعلى هذا لا يتعسف تعريفهما
به على ما قال به الشيخ الرضى حيث قال ان شق نحو طائل اي زائد في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المبالغة والى
ان يقال هو المبني على اصل الزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في المصدر مشتق به منه وفي قوله والاولى دون الصوابية
الى ان له توصيماً آخر قوله ولا يبعد قلت بل لزم كون قوله من قام به محرجاً لصيغة المباينة لبعيد الان المتبادر من قوله لما
وضع منه المباينة تشكي في الفعل ودخل صيغة المباينة في تعريف اسم الفاعل كيف ونقطة منه والى هنا من افروده وما ذكره
المشايخ قدس سره في معناه مع انه خلاف الظ المتبادر لا يدل عليه دليل ولا يدعي ضرورة والى جعل الشرح قدس سره
قوله وما وضع منه المباينة تحملاً لا تحالين احدهما خروجاً عن حد اسم الفاعل وثانيهما دخوله فيه ولا معنى لهذا الاحتمال اذ كان
قوله من قام به محرجاً لما واليه ما نقل الشرح عن الترجمة الشريفة يدل على ان قوله من قام به شامل لصفة المباينة واهم تفصيل
منه يفي بعض المطلوب ليعرف بعض قوله اي صيغة اسم الفاعل اذ لم يكن المباينة واختاره للبيان لكثرة وكونه صلي التبيين
عليه قوله قالوا ضاربان باثنيان فيدان الشرح في بحث الاضافة بان الاضافة البانية ان يكون اذا كان للضاربان

التي هي من وجه واصلا للمضات والافاعي بمعنى الالام ومعلوم ان المضات اليه فيمكن فيه ليس اصلا للمضات وهو
الان يقال الاضافة بمعنى الالام الانه سماها ببيانيتها باعتبار الالام قوله اعم من ان يكون الالام تخفيفا لقوله كانه في كل عام
الفاعل هذا وانما اسم الفاعل والمفعول وانما لا يبدلان الالام ان يكون فيها معنى الالام والاستقبال الالام ان ذلك
مدلولها العارض ومن الوضعي فلا يتقصد الالام طر او عكسا لكن اشكال باذكرة اهل المعاني حيث قالوا ومن خلاف مقتضى
الظاهر التعيين مستقبل بلفظ اسم الفاعل نحو ان الذين لواقع وذلك كيد يوم محمود الناس وهو يدل على ان اسم الفاعل
والمفعول حقيقة في الحال وذلك اذا كان لا يعبر مستقبل بلفظ الدلالة على الوقوع من غير ان يقرن بهما ما يدل على الحال بل
دلالة ظاهرة على انها حقيقتان في الحال قال العلامة التفتازاني في المثلون فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون
بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وح يكون معنى واقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الالام ودلالة الفعل
على الاستقبال بحسب الوضع ولا تتما عليه بحسب العارض وبالحال اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر
قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيهما يقع كاستقبال مجاز وقياسا هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي وهذا الاكبرين
فتميز غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر انما كالمادة وهو صريح في ان اسم الفاعل
والمفعول موضوعان للواقع ولذا اخرجت من علمه بان لا يشتركون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم
بطان تعويضي الفعل والاسم طر او عكسا واجيب تارة بان كثره الاستقبال جارية تجري في الوضع بجامع التبادر فيصير على المتبادر
بالحقيقة ومن غيره الجاز ولا يخفى ان التبادر الى الذهن من اقوى قرائن الحقيقة فاجواب ليس بسيد وطورا بان نخلل الحلال
مستبارة على التقديرية للموضوع بالذات والاشكال جاذبة اهل الاصول من ان اسم الفاعل ونحوه من الصفات
المتشقة حقيقة حال قيام معنى شئ من البوصف كالضارب ليس هو في الضرب بجاذبة لبقضاء وزواله عن الموصوف كالضارب
من مصدره الضرب والقضي وقيل بل حقيقة وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن ابتداءه كالمشرك والمكلم ونحو ذلك حقيقة والاشكال
والا قيام المعنى به كالضارب ليس لم يضرب ولا يضرب لكنه سيفرب فجازا اتفاقا هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في التلخيص فقل
وبهذا يشعر كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم بطان تعويضي الاسم والاضل فاما ان يصار
الى الفرق بين نهجي العربية والاصول وقد علمت انه لافرق واما ان يقال اعتبار زمان الحال فيما ذكره بالقيمية للموضوع
لذا الجوزية وقدرت كونه كذا تعلم ان كون الفعل مشروطا بشرط معنى الحال والاستقبال كل من اسم الفاعل اللازم
والمستعدي من غير اشتراط كون عمله في الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق مشروطا به ان ليس لك الالام لقال
الطلق الكلام بان على شتره كون عمله في الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق غير مشروط به واعلم ان يجوز لاسم الفاعل المعتمد
المستعدي الى المفعول بان يعمل باللام نحو انما ضارب لزيد وابني ضارب لزيد وذلك لضعفهما في معنيهما للفعل كما يجوز ان يعمل
الفعل باللام اذا تقدم المنسوب عليه لقوله تعالى للزور يا بقرن وقولك لزيد ضربت قال وجبت الاضافة معنى ومنه
انك اذا وجد للماض في ضمن الاستمرار لك وجد في صفة الحال والاستقبال فينبغي ان يلاحظ تارة جانب الماضي وتقبل الاضافة
معنوية وان يلاحظ جانب الحال والاستقبال وتجعل لفظية القول بالوجوب على الاطلاق ليس بسيد بل ينبغي

التي هي من وجه واصلا للمضات والافاعي بمعنى الالام ومعلوم ان المضات اليه فيمكن فيه ليس اصلا للمضات وهو
الان يقال الاضافة بمعنى الالام الانه سماها ببيانيتها باعتبار الالام قوله اعم من ان يكون الالام تخفيفا لقوله كانه في كل عام
الفاعل هذا وانما اسم الفاعل والمفعول وانما لا يبدلان الالام ان يكون فيها معنى الالام والاستقبال الالام ان ذلك
مدلولها العارض ومن الوضعي فلا يتقصد الالام طر او عكسا لكن اشكال باذكرة اهل المعاني حيث قالوا ومن خلاف مقتضى
الظاهر التعيين مستقبل بلفظ اسم الفاعل نحو ان الذين لواقع وذلك كيد يوم محمود الناس وهو يدل على ان اسم الفاعل
والمفعول حقيقة في الحال وذلك اذا كان لا يعبر مستقبل بلفظ الدلالة على الوقوع من غير ان يقرن بهما ما يدل على الحال بل
دلالة ظاهرة على انها حقيقتان في الحال قال العلامة التفتازاني في المثلون فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون
بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وح يكون معنى واقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الالام ودلالة الفعل
على الاستقبال بحسب الوضع ولا تتما عليه بحسب العارض وبالحال اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر
قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيهما يقع كاستقبال مجاز وقياسا هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي وهذا الاكبرين
فتميز غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر انما كالمادة وهو صريح في ان اسم الفاعل
والمفعول موضوعان للواقع ولذا اخرجت من علمه بان لا يشتركون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم
بطان تعويضي الفعل والاسم طر او عكسا واجيب تارة بان كثره الاستقبال جارية تجري في الوضع بجامع التبادر فيصير على المتبادر
بالحقيقة ومن غيره الجاز ولا يخفى ان التبادر الى الذهن من اقوى قرائن الحقيقة فاجواب ليس بسيد وطورا بان نخلل الحلال
مستبارة على التقديرية للموضوع بالذات والاشكال جاذبة اهل الاصول من ان اسم الفاعل ونحوه من الصفات
المتشقة حقيقة حال قيام معنى شئ من البوصف كالضارب ليس هو في الضرب بجاذبة لبقضاء وزواله عن الموصوف كالضارب
من مصدره الضرب والقضي وقيل بل حقيقة وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن ابتداءه كالمشرك والمكلم ونحو ذلك حقيقة والاشكال
والا قيام المعنى به كالضارب ليس لم يضرب ولا يضرب لكنه سيفرب فجازا اتفاقا هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في التلخيص فقل
وبهذا يشعر كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم بطان تعويضي الاسم والاضل فاما ان يصار
الى الفرق بين نهجي العربية والاصول وقد علمت انه لافرق واما ان يقال اعتبار زمان الحال فيما ذكره بالقيمية للموضوع
لذا الجوزية وقدرت كونه كذا تعلم ان كون الفعل مشروطا بشرط معنى الحال والاستقبال كل من اسم الفاعل اللازم
والمستعدي من غير اشتراط كون عمله في الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق مشروطا به ان ليس لك الالام لقال
الطلق الكلام بان على شتره كون عمله في الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق غير مشروط به واعلم ان يجوز لاسم الفاعل المعتمد
المستعدي الى المفعول بان يعمل باللام نحو انما ضارب لزيد وابني ضارب لزيد وذلك لضعفهما في معنيهما للفعل كما يجوز ان يعمل
الفعل باللام اذا تقدم المنسوب عليه لقوله تعالى للزور يا بقرن وقولك لزيد ضربت قال وجبت الاضافة معنى ومنه
انك اذا وجد للماض في ضمن الاستمرار لك وجد في صفة الحال والاستقبال فينبغي ان يلاحظ تارة جانب الماضي وتقبل الاضافة
معنوية وان يلاحظ جانب الحال والاستقبال وتجعل لفظية القول بالوجوب على الاطلاق ليس بسيد بل ينبغي

التي هي من وجه واصلا للمضات والافاعي بمعنى الالام ومعلوم ان المضات اليه فيمكن فيه ليس اصلا للمضات وهو
الان يقال الاضافة بمعنى الالام الانه سماها ببيانيتها باعتبار الالام قوله اعم من ان يكون الالام تخفيفا لقوله كانه في كل عام
الفاعل هذا وانما اسم الفاعل والمفعول وانما لا يبدلان الالام ان يكون فيها معنى الالام والاستقبال الالام ان ذلك
مدلولها العارض ومن الوضعي فلا يتقصد الالام طر او عكسا لكن اشكال باذكرة اهل المعاني حيث قالوا ومن خلاف مقتضى
الظاهر التعيين مستقبل بلفظ اسم الفاعل نحو ان الذين لواقع وذلك كيد يوم محمود الناس وهو يدل على ان اسم الفاعل
والمفعول حقيقة في الحال وذلك اذا كان لا يعبر مستقبل بلفظ الدلالة على الوقوع من غير ان يقرن بهما ما يدل على الحال بل
دلالة ظاهرة على انها حقيقتان في الحال قال العلامة التفتازاني في المثلون فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون
بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وح يكون معنى واقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الالام ودلالة الفعل
على الاستقبال بحسب الوضع ولا تتما عليه بحسب العارض وبالحال اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر
قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيهما يقع كاستقبال مجاز وقياسا هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي وهذا الاكبرين
فتميز غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر انما كالمادة وهو صريح في ان اسم الفاعل
والمفعول موضوعان للواقع ولذا اخرجت من علمه بان لا يشتركون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم
بطان تعويضي الفعل والاسم طر او عكسا واجيب تارة بان كثره الاستقبال جارية تجري في الوضع بجامع التبادر فيصير على المتبادر
بالحقيقة ومن غيره الجاز ولا يخفى ان التبادر الى الذهن من اقوى قرائن الحقيقة فاجواب ليس بسيد وطورا بان نخلل الحلال
مستبارة على التقديرية للموضوع بالذات والاشكال جاذبة اهل الاصول من ان اسم الفاعل ونحوه من الصفات
المتشقة حقيقة حال قيام معنى شئ من البوصف كالضارب ليس هو في الضرب بجاذبة لبقضاء وزواله عن الموصوف كالضارب
من مصدره الضرب والقضي وقيل بل حقيقة وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن ابتداءه كالمشرك والمكلم ونحو ذلك حقيقة والاشكال
والا قيام المعنى به كالضارب ليس لم يضرب ولا يضرب لكنه سيفرب فجازا اتفاقا هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في التلخيص فقل
وبهذا يشعر كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم بطان تعويضي الاسم والاضل فاما ان يصار
الى الفرق بين نهجي العربية والاصول وقد علمت انه لافرق واما ان يقال اعتبار زمان الحال فيما ذكره بالقيمية للموضوع
لذا الجوزية وقدرت كونه كذا تعلم ان كون الفعل مشروطا بشرط معنى الحال والاستقبال كل من اسم الفاعل اللازم
والمستعدي من غير اشتراط كون عمله في الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق مشروطا به ان ليس لك الالام لقال
الطلق الكلام بان على شتره كون عمله في الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق غير مشروط به واعلم ان يجوز لاسم الفاعل المعتمد
المستعدي الى المفعول بان يعمل باللام نحو انما ضارب لزيد وابني ضارب لزيد وذلك لضعفهما في معنيهما للفعل كما يجوز ان يعمل
الفعل باللام اذا تقدم المنسوب عليه لقوله تعالى للزور يا بقرن وقولك لزيد ضربت قال وجبت الاضافة معنى ومنه
انك اذا وجد للماض في ضمن الاستمرار لك وجد في صفة الحال والاستقبال فينبغي ان يلاحظ تارة جانب الماضي وتقبل الاضافة
معنوية وان يلاحظ جانب الحال والاستقبال وتجعل لفظية القول بالوجوب على الاطلاق ليس بسيد بل ينبغي

ان يعمل نظرا الى الحال والاستقبال وان لا يعمل نظرا الى الماضي وعلى تقدير الانساقية يجوز ان يعمل معنوية نظرا الى الماضي وان
جعل الفعلية نظرا الى حاله وقدمه الجواب عنه في قوله والمراد بالحال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية **قال** كضرب وضرب
ومضرب **قال** الشيخ الرضي هذه الثلاثة عامة اتفاقا من البصريين وهذه الثلاثة محال اسم الفاعل اليها عن قصد المبالغة و
قال سيبويه ان قول فاعل الى قيل او فعل يعمل اليه ومنع ذلك غير سبويه واما اذا لم يكن مفعل وفعل محال اليه اسم الفاعل
كطريق وكريم وطبق وفعل فاختلاف في انما لا ينسبان اذ كل ما سمي في ابنته المبالغة لا في الصفة المشبهة واما الفاعل بمعنى
الفاعل كالجليس والخبير فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شي من ابنته المبالغة لفوات الصيغة التي
بها شيا اسم الفاعل الفعل فان جاء بعده ما منصوب فعندهم لم يعمل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع جوات الشبهة
بالمبالغة في المعنى ذلك نقصان وايضا من افزع لاسم الفاعل للمشا بلفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة
اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كالمشبهة في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاه ولا يعمل
الماضي كاسم الفاعل **قال** مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل ومثله لما يشترط به عمله لكن شبهة لا معنى للحال والاستقبال
تتفق عليه في اسم الفاعل وفي صيغة المبالغة لا يشترط الاعتدالين باسناد قوله في معنى المبالغة جواب عما قيل كيف يعمل
صيت المبالغة وقد فات الصيغة التي بها يشيا اسم الفاعل الفعل قوله تاب سباب ما فات من التشابه اللفظية الذي هو
التي في اواخر التشابه المعنوية بالفعل فلان لم يكن محال الصيغة التي به يشيا بالفاعل اسم الفاعل يناسب ان يعمل بها
للتفصيل اللفظي وان وجدت الصيغة كاسم التفصيل فالشبهة المعنوية تحصل بالمراد واللام والصفة التي بها يشيا باسم التفصيل
الفعل قائمة فالزيادة والمبالغة توثق شفا في العمل لعدم دلالة فعله عليها وبالمبالغة والزيادة بدون الصيغة
وجها يوجب ضعفها علما بالاعتبارين فانه قد ياتى في ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية كعمل الاسم بعيدا عن مشابهة
الفعل فكيف يكون جابرا لنقصان المشابهة الفعلية قوله لم يعم طريق العمل الى صيغة المقوم ولا وجه لاياد وجعل المعنى
مجمع السلامة وترك وجه عمل المكسر فالصواب ما ذكره الرضي اما المعنى ومجمع السلامة فظاهر بقا صيغة الواحد التي بها كان اسم
الفاعل يشيا بالفعل واما مجمع المكسر فلو كان فرع الواحد قوله مع العمل في معموله ينسب على المعنوية اشارة الى ان ليس المراد
مطلق العمل بل العمل الى اس وهو ينسب على المعنوية اذ لا يحدف مع عمله رفع الفاعل لان حذفا لاستطالة الصلة بذكرهم
ولكان العمل ليس على الاطلاق لك التعريف ليس المراد بطلان ذلك التعريف باللام ينبغي ان لا يقيد به كما سمي الشيخ الرضي حيث
قال يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب **قال** لمن وقع عليه فان تحلت مضروب في قولك يوم الجمعة مضروب منه
والثاني مضروب ليس واقفا على شي مع انه اسم مفعول قلت لا نعم ذلك كيف والمعنى يوم الجمعة مضروب فيه اي اوقع
فيه على احد قوليه في ظرف له اي اوقع الضرب على احد له اي لا يعمل التا ويضرب قوله لعله فلا يشك في خروج مضروب في
قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والثاني مضروب له وهذا وسلم وقوع مثل هذا التركيب في كلام العرب قوله اي في العمل
اي عمل النصب اشارة الى ان اللام للمهد والمعهود وهو النصب المذكور في اسم الفاعل او هو من من المعنويات اليه وفيه
اشارة الى انه لا يحتاج في عمل الرفع الى شبهة لا معنى للحال والاستقبال وانت خبير بان عمل النصب ليس على الاطلاق

ان يعمل نظرا الى الحال والاستقبال وان لا يعمل نظرا الى الماضي وعلى تقدير الانساقية يجوز ان يعمل معنوية نظرا الى الماضي وان
جعل الفعلية نظرا الى حاله وقدمه الجواب عنه في قوله والمراد بالحال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية **قال** كضرب وضرب
ومضرب **قال** الشيخ الرضي هذه الثلاثة عامة اتفاقا من البصريين وهذه الثلاثة محال اسم الفاعل اليها عن قصد المبالغة و
قال سيبويه ان قول فاعل الى قيل او فعل يعمل اليه ومنع ذلك غير سبويه واما اذا لم يكن مفعل وفعل محال اليه اسم الفاعل
كطريق وكريم وطبق وفعل فاختلاف في انما لا ينسبان اذ كل ما سمي في ابنته المبالغة لا في الصفة المشبهة واما الفاعل بمعنى
الفاعل كالجليس والخبير فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شي من ابنته المبالغة لفوات الصيغة التي
بها شيا اسم الفاعل الفعل فان جاء بعده ما منصوب فعندهم لم يعمل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع جوات الشبهة
بالمبالغة في المعنى ذلك نقصان وايضا من افزع لاسم الفاعل للمشا بلفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة
اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كالمشبهة في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاه ولا يعمل
الماضي كاسم الفاعل **قال** مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل ومثله لما يشترط به عمله لكن شبهة لا معنى للحال والاستقبال
تتفق عليه في اسم الفاعل وفي صيغة المبالغة لا يشترط الاعتدالين باسناد قوله في معنى المبالغة جواب عما قيل كيف يعمل
صيت المبالغة وقد فات الصيغة التي بها يشيا اسم الفاعل الفعل قوله تاب سباب ما فات من التشابه اللفظية الذي هو
التي في اواخر التشابه المعنوية بالفعل فلان لم يكن محال الصيغة التي به يشيا بالفاعل اسم الفاعل يناسب ان يعمل بها
للتفصيل اللفظي وان وجدت الصيغة كاسم التفصيل فالشبهة المعنوية تحصل بالمراد واللام والصفة التي بها يشيا باسم التفصيل
الفعل قائمة فالزيادة والمبالغة توثق شفا في العمل لعدم دلالة فعله عليها وبالمبالغة والزيادة بدون الصيغة
وجها يوجب ضعفها علما بالاعتبارين فانه قد ياتى في ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية كعمل الاسم بعيدا عن مشابهة
الفعل فكيف يكون جابرا لنقصان المشابهة الفعلية قوله لم يعم طريق العمل الى صيغة المقوم ولا وجه لاياد وجعل المعنى
مجمع السلامة وترك وجه عمل المكسر فالصواب ما ذكره الرضي اما المعنى ومجمع السلامة فظاهر بقا صيغة الواحد التي بها كان اسم
الفاعل يشيا بالفعل واما مجمع المكسر فلو كان فرع الواحد قوله مع العمل في معموله ينسب على المعنوية اشارة الى ان ليس المراد
مطلق العمل بل العمل الى اس وهو ينسب على المعنوية اذ لا يحدف مع عمله رفع الفاعل لان حذفا لاستطالة الصلة بذكرهم
ولكان العمل ليس على الاطلاق لك التعريف ليس المراد بطلان ذلك التعريف باللام ينبغي ان لا يقيد به كما سمي الشيخ الرضي حيث
قال يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب **قال** لمن وقع عليه فان تحلت مضروب في قولك يوم الجمعة مضروب منه
والثاني مضروب ليس واقفا على شي مع انه اسم مفعول قلت لا نعم ذلك كيف والمعنى يوم الجمعة مضروب فيه اي اوقع
فيه على احد قوليه في ظرف له اي اوقع الضرب على احد له اي لا يعمل التا ويضرب قوله لعله فلا يشك في خروج مضروب في
قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والثاني مضروب له وهذا وسلم وقوع مثل هذا التركيب في كلام العرب قوله اي في العمل
اي عمل النصب اشارة الى ان اللام للمهد والمعهود وهو النصب المذكور في اسم الفاعل او هو من من المعنويات اليه وفيه
اشارة الى انه لا يحتاج في عمل الرفع الى شبهة لا معنى للحال والاستقبال وانت خبير بان عمل النصب ليس على الاطلاق

[illegible]

مجلس العلماء

[illegible]

[illegible][illegible]

الاربع في هذه الصورة يكون بناءه مقبلا على بناها المعنوي وادراجها في معنى كون بناءه على الحركة تشابهه المعنوي قلت معناه
انه نظري في الابداء حاله ليس لها المعاني في المثال ثم ان المعنوي اكثره معرب بالحركة وبما هو عوض منها ولا اكثر حكم الكل بخلاف
بناءه على السكون فانه قليل ولا يثبت اليه وكذا اعرابه بالسكون قليل غير معتبر فان دخول الجوزم عليه ليس لازما ولا
غالب فانه في ما قيل من التشابه ما يقتضي البناء على الحركة لو لم يكن المعنوي معنيا او معربا على السكون اصلا بل كان
متحركا وانما ليس كذلك لان المعنوي المتصل بدون مع اللونش يعني على السكون والمعنوي الذي اقل عليه الجوزم معرب
وخلفه الاصل مع رعاية التشابه العارضة في الجملة اولى من رعايتها مع ترك الاصل راسا وايضا ما ذكره انما تم لو ثبت
ان بناء صيغة المعنوي سابق على بناء صيغة المعنوي وهو غير معلوم ثم ان تشابهه بالمعنوي اولى بالا اعتبارا لاجلها
من الحاجة من تشابهه بالاسم في الوقوع موقعا قوله وشهنا وجزا لانظر في اللفظ ما يعطى عليه فاما ان يقال
قوله وقع الاسم بغيره غير واصله لا اسم فيكون معطوفا عليه باعتبار المثال واما ان يقدر في وقعه ليدلوا فيكون معطوفا
على قوله في وقعه قوله كراهية بالتون معنوي له بقوله معنى على السكون وقوله ارجع اربع بالنصب معنوي به لقوله
كراهية فان قلت لزم ارجع اربع تحركات في الكلمة الواحدة في تحركه وبركة قلت لا اعتبارا بالحركة الاخرى ومنها ما
وعدم لزومها للكلمة لزمها بالوقوف فان قيل السكون في مثل حزين عارضي لا اصلي فينبغي ان لا يعتبر فيكون في حكم
ما جمعت فيه تحركات فينبغي ان لا يجوز قلت كون السكون فيه عارضا كيف وقد حصل الاتصال به وجزا الكلمة يدل
عليه عدم الوقوع بالحركة في نحو قولنا اصلية لا عارضية ولذا ردوا وفيه وان قل الحق قلت فيكون بناءه ثابتا لو كان اصل
قولا قل فلما اتصل الف الضمير زال السكون وحصل الفتح للالف وليس كابل اخذ قولنا من يقول ان قد فتحت الساكن مصادرا
موقوفنا وسقط الفون بالوقت فحركة الاسم اصلية لا عارضية مثل السكون في حزين لان ضرب كانه مفتوح البناء فلما اتصل
به الفون سكن البناء فحركة قولنا ليس مثل حركة قل الحق وحصوله بالاتصال به وجزا الكلمة لا يجوز فيه كون عارضا يدل عليه عدم
الافتقار في نحو رمتا فان عدته باعتبار ان الساكن كانت ساكنة مفتوحة لاجل الفتح في ساكنة حكما مع ان الفتحة حصلت بما
هو جزا الكلمة اللهم الا ان يقال السكون في حزين له جتان جته وعنده بان قد حصل بعد ما لم يكن وجته اصلية بان لم
بالنصب به وجزا الكلمة واعتبار جته وعنده وجب الشغل في الضرورة اعتبر جته اصلية رعا الشغل ودرجته اصلية
وجب الشغل فاعتبر جته وعنده رعا الشغل قوله لشدة اتصال الفاصل اي الضمير ليعبر به في مطبق على المجموع فاعل
نفسه يشد ذهب فوس قوله لا حذر من مثل ضربا من حوزج مثل ضربا من الحزم المذكور وهو البناء على الفتح فانه لو قيل
بني على الفتح مع غير الضمير لم يوزج حوزج مثل ضربا من الحكم مع انه مبني على الفتح قوله فانه ايضا مبني على الفتح اي كانه ضربا
بني على الفتح فانه اتصل بالضمير صارت البناء نحو ما قبل الالف ايتم واما ان هذه الفتحة قبل الالف فتحة التقديرى محلا ولا
عليه الظاهر بده بخلاف خلاف فانه كان قبل اتصال الياء موقفا لا اخر فلما اتصل به الياء تسخره لاجل الياء بعد دخول العامل صا
كسرة لا عراب فانه لا يتصلح تحرك الحرف الواحد بحركتين معا وهذا التقديرى اندفع ما قيل في كون هذا الفتح للبناء نظير
لجوانه ان يكون مما انتقاه الالف فيكون في البناء التقديرى نظيره خلاف في حاله الجوزم ان كسرة الياء فيه مما انتقاه الياء

الاربع في هذه الصورة يكون بناءه مقبلا على بناها المعنوي وادراجها في معنى كون بناءه على الحركة تشابهه المعنوي قلت معناه
انه نظري في الابداء حاله ليس لها المعاني في المثال ثم ان المعنوي اكثره معرب بالحركة وبما هو عوض منها ولا اكثر حكم الكل بخلاف
بناءه على السكون فانه قليل ولا يثبت اليه وكذا اعرابه بالسكون قليل غير معتبر فان دخول الجوزم عليه ليس لازما ولا
غالب فانه في ما قيل من التشابه ما يقتضي البناء على الحركة لو لم يكن المعنوي معنيا او معربا على السكون اصلا بل كان
متحركا وانما ليس كذلك لان المعنوي المتصل بدون مع اللونش يعني على السكون والمعنوي الذي اقل عليه الجوزم معرب
وخلفه الاصل مع رعاية التشابه العارضة في الجملة اولى من رعايتها مع ترك الاصل راسا وايضا ما ذكره انما تم لو ثبت
ان بناء صيغة المعنوي سابق على بناء صيغة المعنوي وهو غير معلوم ثم ان تشابهه بالمعنوي اولى بالا اعتبارا لاجلها
من الحاجة من تشابهه بالاسم في الوقوع موقعا قوله وشهنا وجزا لانظر في اللفظ ما يعطى عليه فاما ان يقال
قوله وقع الاسم بغيره غير واصله لا اسم فيكون معطوفا عليه باعتبار المثال واما ان يقدر في وقعه ليدلوا فيكون معطوفا
على قوله في وقعه قوله كراهية بالتون معنوي له بقوله معنى على السكون وقوله ارجع اربع بالنصب معنوي به لقوله
كراهية فان قلت لزم ارجع اربع تحركات في الكلمة الواحدة في تحركه وبركة قلت لا اعتبارا بالحركة الاخرى ومنها ما
وعدم لزومها للكلمة لزمها بالوقوف فان قيل السكون في مثل حزين عارضي لا اصلي فينبغي ان لا يعتبر فيكون في حكم
ما جمعت فيه تحركات فينبغي ان لا يجوز قلت كون السكون فيه عارضا كيف وقد حصل الاتصال به وجزا الكلمة يدل
عليه عدم الوقوع بالحركة في نحو قولنا اصلية لا عارضية ولذا ردوا وفيه وان قل الحق قلت فيكون بناءه ثابتا لو كان اصل
قولا قل فلما اتصل الف الضمير زال السكون وحصل الفتح للالف وليس كابل اخذ قولنا من يقول ان قد فتحت الساكن مصادرا
موقوفنا وسقط الفون بالوقت فحركة الاسم اصلية لا عارضية مثل السكون في حزين لان ضرب كانه مفتوح البناء فلما اتصل
به الفون سكن البناء فحركة قولنا ليس مثل حركة قل الحق وحصوله بالاتصال به وجزا الكلمة لا يجوز فيه كون عارضا يدل عليه عدم
الافتقار في نحو رمتا فان عدته باعتبار ان الساكن كانت ساكنة مفتوحة لاجل الفتح في ساكنة حكما مع ان الفتحة حصلت بما
هو جزا الكلمة اللهم الا ان يقال السكون في حزين له جتان جته وعنده بان قد حصل بعد ما لم يكن وجته اصلية بان لم
بالنصب به وجزا الكلمة واعتبار جته وعنده وجب الشغل في الضرورة اعتبر جته اصلية رعا الشغل ودرجته اصلية
وجب الشغل فاعتبر جته وعنده رعا الشغل قوله لشدة اتصال الفاصل اي الضمير ليعبر به في مطبق على المجموع فاعل
نفسه يشد ذهب فوس قوله لا حذر من مثل ضربا من حوزج مثل ضربا من الحزم المذكور وهو البناء على الفتح فانه لو قيل
بني على الفتح مع غير الضمير لم يوزج حوزج مثل ضربا من الحكم مع انه مبني على الفتح قوله فانه ايضا مبني على الفتح اي كانه ضربا
بني على الفتح فانه اتصل بالضمير صارت البناء نحو ما قبل الالف ايتم واما ان هذه الفتحة قبل الالف فتحة التقديرى محلا ولا
عليه الظاهر بده بخلاف خلاف فانه كان قبل اتصال الياء موقفا لا اخر فلما اتصل به الياء تسخره لاجل الياء بعد دخول العامل صا
كسرة لا عراب فانه لا يتصلح تحرك الحرف الواحد بحركتين معا وهذا التقديرى اندفع ما قيل في كون هذا الفتح للبناء نظير
لجوانه ان يكون مما انتقاه الالف فيكون في البناء التقديرى نظيره خلاف في حاله الجوزم ان كسرة الياء فيه مما انتقاه الياء

الاربع في هذه الصورة يكون بناءه مقبلا على بناها المعنوي وادراجها في معنى كون بناءه على الحركة تشابهه المعنوي قلت معناه
انه نظري في الابداء حاله ليس لها المعاني في المثال ثم ان المعنوي اكثره معرب بالحركة وبما هو عوض منها ولا اكثر حكم الكل بخلاف
بناءه على السكون فانه قليل ولا يثبت اليه وكذا اعرابه بالسكون قليل غير معتبر فان دخول الجوزم عليه ليس لازما ولا
غالب فانه في ما قيل من التشابه ما يقتضي البناء على الحركة لو لم يكن المعنوي معنيا او معربا على السكون اصلا بل كان
متحركا وانما ليس كذلك لان المعنوي المتصل بدون مع اللونش يعني على السكون والمعنوي الذي اقل عليه الجوزم معرب
وخلفه الاصل مع رعاية التشابه العارضة في الجملة اولى من رعايتها مع ترك الاصل راسا وايضا ما ذكره انما تم لو ثبت
ان بناء صيغة المعنوي سابق على بناء صيغة المعنوي وهو غير معلوم ثم ان تشابهه بالمعنوي اولى بالا اعتبارا لاجلها
من الحاجة من تشابهه بالاسم في الوقوع موقعا قوله وشهنا وجزا لانظر في اللفظ ما يعطى عليه فاما ان يقال
قوله وقع الاسم بغيره غير واصله لا اسم فيكون معطوفا عليه باعتبار المثال واما ان يقدر في وقعه ليدلوا فيكون معطوفا
على قوله في وقعه قوله كراهية بالتون معنوي له بقوله معنى على السكون وقوله ارجع اربع بالنصب معنوي به لقوله
كراهية فان قلت لزم ارجع اربع تحركات في الكلمة الواحدة في تحركه وبركة قلت لا اعتبارا بالحركة الاخرى ومنها ما
وعدم لزومها للكلمة لزمها بالوقوف فان قيل السكون في مثل حزين عارضي لا اصلي فينبغي ان لا يعتبر فيكون في حكم
ما جمعت فيه تحركات فينبغي ان لا يجوز قلت كون السكون فيه عارضا كيف وقد حصل الاتصال به وجزا الكلمة يدل
عليه عدم الوقوع بالحركة في نحو قولنا اصلية لا عارضية ولذا ردوا وفيه وان قل الحق قلت فيكون بناءه ثابتا لو كان اصل
قولا قل فلما اتصل الف الضمير زال السكون وحصل الفتح للالف وليس كابل اخذ قولنا من يقول ان قد فتحت الساكن مصادرا
موقوفنا وسقط الفون بالوقت فحركة الاسم اصلية لا عارضية مثل السكون في حزين لان ضرب كانه مفتوح البناء فلما اتصل
به الفون سكن البناء فحركة قولنا ليس مثل حركة قل الحق وحصوله بالاتصال به وجزا الكلمة لا يجوز فيه كون عارضا يدل عليه عدم
الافتقار في نحو رمتا فان عدته باعتبار ان الساكن كانت ساكنة مفتوحة لاجل الفتح في ساكنة حكما مع ان الفتحة حصلت بما
هو جزا الكلمة اللهم الا ان يقال السكون في حزين له جتان جته وعنده بان قد حصل بعد ما لم يكن وجته اصلية بان لم
بالنصب به وجزا الكلمة واعتبار جته وعنده وجب الشغل في الضرورة اعتبر جته اصلية رعا الشغل ودرجته اصلية
وجب الشغل فاعتبر جته وعنده رعا الشغل قوله لشدة اتصال الفاصل اي الضمير ليعبر به في مطبق على المجموع فاعل
نفسه يشد ذهب فوس قوله لا حذر من مثل ضربا من حوزج مثل ضربا من الحزم المذكور وهو البناء على الفتح فانه لو قيل
بني على الفتح مع غير الضمير لم يوزج حوزج مثل ضربا من الحكم مع انه مبني على الفتح قوله فانه ايضا مبني على الفتح اي كانه ضربا
بني على الفتح فانه اتصل بالضمير صارت البناء نحو ما قبل الالف ايتم واما ان هذه الفتحة قبل الالف فتحة التقديرى محلا ولا
عليه الظاهر بده بخلاف خلاف فانه كان قبل اتصال الياء موقفا لا اخر فلما اتصل به الياء تسخره لاجل الياء بعد دخول العامل صا
كسرة لا عراب فانه لا يتصلح تحرك الحرف الواحد بحركتين معا وهذا التقديرى اندفع ما قيل في كون هذا الفتح للبناء نظير
لجوانه ان يكون مما انتقاه الالف فيكون في البناء التقديرى نظيره خلاف في حاله الجوزم ان كسرة الياء فيه مما انتقاه الياء

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible][illegible]

الحال والاستقبال قوله عدم هذا الاعراب فيه شعوبان المقصود بالافادة سلب الاعراب من غير لفظ ايم والاثبات الاعراب
للمضارع لانه لو كان المقصود بالافادة اثبات الاعراب للمضارع لكان لفظ ايم في قوله والمكان هذا الكلام
المقصود من هذا الكلام دفع ايراد معنى لفظ ايم وهو ان كلمة غير ان كان على معناه النوصفي فليس الاعراب من غير
المضارع موقوت بوقت عدم الاتصال بكون التاكيد بكون جمع الموقوت بالمضارع فيضيدانه اذا انفصل به احد النونين يكون
الغير مع با ومو كما ترى فاسد وان كان معنى الا يكون هذا الاعراب في المضارع مع موقوت بوقت عدم الاتصال فيضيدانه اذا انفصل
بأحد النونين لم يكن الاعراب بهذا المعنى بل بغيره وهو ايضا فاسد وحاصل الرفع ان لفظ ايم متعلق بما يستتبعه كلامه
وهو ما عاب المضارع فيضيدانه اذا انفصل به احد النونين يكون سبباً وهو المقصود فان قلت انما يعيب المحر فيكون موقوتاً
بالتاكيد المذكور في قوله المذكور قلت الامر التقني قد يكون معتبراً في احكام اللفظ حيث يقال ما من آلة الاصل لا تقهر
الآلة الا انه مع انه بمعنى ما من آلة الا انه ويمكن ان يقال التقيد وكما يكون تقيد المقصود الكلام يكون تقيد اللفظ لا جازية على
ما صرح به الشيخ لمحقق في حاشي التلويح فيجوز ان يكون لفظ ايم لا جازية على ان هذا الاعراب وهو اعراب المضارع هو
بنا عليه اذا لم يكن به احد النونين اما اذا انفصل به احدهما فكل معنى قيل قوله اذا انفصل متعلق بمبنى النارة وقيد لما هي
لا يعرب معناه في وقت عدم الاتصال فالقيد التمييز بغير حيث يشتمل المضارع المتصل به احد النونين انتهى اقول في قوله
وجيد لا انه يجرى من معناه الامر والمسمى المضارع متعلق بوقت عدم الاتصال كما ان معناه المضارع المتصل به احد
مقيد به ايضا وانه لا يفي ان المضارع معرب عند عدم الاتصال مع انه المقصود بالبيان قال الضاحي الهندى ان لفظ
متعلق بفعل فغير من الكلام لان سلب الاعراب عن غير المضارع يشترط ان يعرب المضارع ليحذف في اصل المضارع اذا
لم يتصل به احد النونين واما اذا انفصل به احد النونين فهو معنى قوله لا انه اذا انفصل به احدهما يكون سبباً في اعراضه وقال
بعض مجمع ما انفصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع النون معرب لكنه لا يشتمل حرف الاعراب
بالحركة المجتبية قبل اعرابه الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدر الكافي نحو قوله ولو دخل عليها لزم دخول معنى كلمة
اخرى حقيقة فيدانه لاجل بنية تميز الكلمة صا الاعراب عليها بنية الاعراب على حرف الآخر كما في تامة وبهتى فلو وجده
عدم اجزاء الاعراب عليها وان نظرت الى كلمة براسها فافهم عدم اجزاء على ما قبلها قلت اجاب عنه الشيخ بعد ما
يقوله قال قيل فلما امتزج هذا الاعراب الكلمة على النون كما يعرب الاسم لم يثبت بالاعراب التاداو هذا اعرب مع الامتزاج
على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتونين على ما قبلها قاطعاً لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع
عليه فزوى اعرابه الاسم بقدر ما يمكن دون الفعل ولا سيما النون من خواص الافعال فيخرج جانب الفعلية وضعفت
مشابهة الاسم بها على نذهب البصريين واما لان صلة اعواب الفعل ليست ظاهرة فلو صلة اعواب الاسم واكثر الافعال سنية
فيخرج الى البناء لا في سبب وهذا على نذهب الكوفيين ثم قال ولم يعرب ما قبل النون كما اعرب ما قبل النون لاجل وارج
وهو اشتغال ما قبل النون الموكدة بالحركة المجتبية للفرق بين الموكدة المذكورة والمجموع المذكور والواحد الموقوت ففتح في الاول
وضموا في الثاني وكسروا في الثالث ولما كان اصل الاسم الاعراب لم ينفذ كبايع التنوين بناء الفعل مع النون

بمعنى فاعلم ان الاعراب في قوله عدم هذا الاعراب فيه شعوبان المقصود بالافادة سلب الاعراب من غير لفظ ايم والاثبات الاعراب
للمضارع لانه لو كان المقصود بالافادة اثبات الاعراب للمضارع لكان لفظ ايم في قوله والمكان هذا الكلام
المقصود من هذا الكلام دفع ايراد معنى لفظ ايم وهو ان كلمة غير ان كان على معناه النوصفي فليس الاعراب من غير
المضارع موقوت بوقت عدم الاتصال بكون التاكيد بكون جمع الموقوت بالمضارع فيضيدانه اذا انفصل به احد النونين يكون
الغير مع با ومو كما ترى فاسد وان كان معنى الا يكون هذا الاعراب في المضارع مع موقوت بوقت عدم الاتصال فيضيدانه اذا انفصل
بأحد النونين لم يكن الاعراب بهذا المعنى بل بغيره وهو ايضا فاسد وحاصل الرفع ان لفظ ايم متعلق بما يستتبعه كلامه
وهو ما عاب المضارع فيضيدانه اذا انفصل به احد النونين يكون سبباً وهو المقصود فان قلت انما يعيب المحر فيكون موقوتاً
بالتاكيد المذكور في قوله المذكور قلت الامر التقني قد يكون معتبراً في احكام اللفظ حيث يقال ما من آلة الاصل لا تقهر
الآلة الا انه مع انه بمعنى ما من آلة الا انه ويمكن ان يقال التقيد وكما يكون تقيد المقصود الكلام يكون تقيد اللفظ لا جازية على
ما صرح به الشيخ لمحقق في حاشي التلويح فيجوز ان يكون لفظ ايم لا جازية على ان هذا الاعراب وهو اعراب المضارع هو
بنا عليه اذا لم يكن به احد النونين اما اذا انفصل به احدهما فكل معنى قيل قوله اذا انفصل متعلق بمبنى النارة وقيد لما هي
لا يعرب معناه في وقت عدم الاتصال فالقيد التمييز بغير حيث يشتمل المضارع المتصل به احد النونين انتهى اقول في قوله
وجيد لا انه يجرى من معناه الامر والمسمى المضارع متعلق بوقت عدم الاتصال كما ان معناه المضارع المتصل به احد
مقيد به ايضا وانه لا يفي ان المضارع معرب عند عدم الاتصال مع انه المقصود بالبيان قال الضاحي الهندى ان لفظ
متعلق بفعل فغير من الكلام لان سلب الاعراب عن غير المضارع يشترط ان يعرب المضارع ليحذف في اصل المضارع اذا
لم يتصل به احد النونين واما اذا انفصل به احد النونين فهو معنى قوله لا انه اذا انفصل به احدهما يكون سبباً في اعراضه وقال
بعض مجمع ما انفصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع النون معرب لكنه لا يشتمل حرف الاعراب
بالحركة المجتبية قبل اعرابه الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدر الكافي نحو قوله ولو دخل عليها لزم دخول معنى كلمة
اخرى حقيقة فيدانه لاجل بنية تميز الكلمة صا الاعراب عليها بنية الاعراب على حرف الآخر كما في تامة وبهتى فلو وجده
عدم اجزاء الاعراب عليها وان نظرت الى كلمة براسها فافهم عدم اجزاء على ما قبلها قلت اجاب عنه الشيخ بعد ما
يقوله قال قيل فلما امتزج هذا الاعراب الكلمة على النون كما يعرب الاسم لم يثبت بالاعراب التاداو هذا اعرب مع الامتزاج
على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتونين على ما قبلها قاطعاً لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع
عليه فزوى اعرابه الاسم بقدر ما يمكن دون الفعل ولا سيما النون من خواص الافعال فيخرج جانب الفعلية وضعفت
مشابهة الاسم بها على نذهب البصريين واما لان صلة اعواب الفعل ليست ظاهرة فلو صلة اعواب الاسم واكثر الافعال سنية
فيخرج الى البناء لا في سبب وهذا على نذهب الكوفيين ثم قال ولم يعرب ما قبل النون كما اعرب ما قبل النون لاجل وارج
وهو اشتغال ما قبل النون الموكدة بالحركة المجتبية للفرق بين الموكدة المذكورة والمجموع المذكور والواحد الموقوت ففتح في الاول
وضموا في الثاني وكسروا في الثالث ولما كان اصل الاسم الاعراب لم ينفذ كبايع التنوين بناء الفعل مع النون

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد خلق الانسان على صورة نفسه التي هي افضل صورة لا يشبهها شيء من المخلوقات الا ان الله تعالى قد خلقه على صورة نفسه التي هي افضل صورة لا يشبهها شيء من المخلوقات الا ان الله تعالى قد خلقه على صورة نفسه التي هي افضل صورة لا يشبهها شيء من المخلوقات

واينما لم يكن التسون سدا مستتر في الامور التي سقطت في الوقت والاضافة في اللام والضعف الاستدراج لم يعرب على التسون كما عرب على تاء التانيث وحاصل هذا كره الشراح الرضي ان الاستدراج بين الفصل والنون كان قويا كما بين اللام والحرف في قائمة وبصري في خبثي ان كميل التسون على الاعراب كما فيها وان لم يكن قويا كما بين الاسم والتسوية في ان كميل الاعراب على حرف قبل النون كما في الامم التسوية فاعرب الحكم في النساء وحاصل الجواب ان الفعل لما كان اصلا في البناء ورفعا في الاعرابية جمع الى اصل الجذر ومانع من اجزاء الاعراب على الاخر في لغة اخرى بوزن متخالف الاسم فانه اصل في الاعراب نعم الامكان يعبر اعرب فان صار آخره وسطا كميل الكلمة التي صارت بوزن آخر منه عمل الاعراب ولم ينظر الى انه كلمة باسما على ان الفعل مع النون منه مانع عن جعل الآخر على الاعراب هو شغل آخره بالحركة ليجعل في الفرق فالدليل الذي ذكره الشرح قدس سره فيهم مقدره اخرى مملوثة من المقام اليه وهو مع ان اصل في الفعل البناء فيكون في رجوصل الاصل اذ في مقتضى قاتيل نوح واصل الشرح قدس سره عدم جواز اجزاء الاعراب على تانيث التسوية في نحو جاني زيد وريت زيدا ومررت بزيد لان التسوية لشدة اتصاله بالاسم فبذلك لا يجوز ان يكون في الاعرابية كلفه كيف وبالنسبة في الاسم الاعراب فوجي بعد الامكان كونه معربا وادفع لا يلزم من عدم اجزاء الاعراب مانع في الفعل عدم اجزاءه فيما ليس فيه ذلك كما وكذا للامانية في قوله وايضا يلزم عدم جواز الاعراب على ما يعبرى وتاما قائمة لان كلامها كلمة اخرى محمية وكذا في قوله وايضا قائمة ما لم يسم منه فاعرب الاعراب وهي التوجيه البناء المازية منونة اما الاول في نفسه ما ذكره اما الثانية فاسند كيف والاصل في الفعل البناء فيكيفية اذ في باحث للرجوع الى الاصل قوله لان نون التاكيد شدة الاتصال بجزء الكلمة اعلم ان علامته شدة الاتصال كون التانيث توكيدا للعلو لما بين الموك و التاكيد من الارتباط والاشتراك اذ محلا للاعواب الاول لان كونه محلا للاعواب الاول فخرج كونه سدا بغيره الجواز وكذا فاعلام لان الفاعل كالجزء من الفعل يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت ودون ضربك كترنوع تولي الحركات فيها هو كلمة الكلمة الواحدة والاشتراك اتصال نون الوقاية ومنه الفعل ليس متجانسا من تلك العلامة فافرق بين اتصال نون التاكيد ونون الوقاية وضمية الفعل ففرق بين على الدليل لا الحكم غير مستوع كاتيل قوله ولان نون جمع المونث ودليل على بناء المضارع واذ اتصال به نون جمع المونث كان قوله لان التاكيد ودليل على بناء المضارع اذ اتصال به نون التاكيد لان الطلب بناء المضارع اذ اتصال به كونه من نون التاكيد ونون جمع المونث فادروا دليلا على كلا الامرين فالطلب امر واحد وهو بناء المضارع الا ان المطلوب له كل واحد من الامرين وليس المطلوب مجموع الامرين فادفع ما قيل وانت تعلم ان انصواب ترك اللام على ترك قوله لان عطف نون الجمع المونث على نون التاكيد ليكون المجموع وليا واحدا بناء على ان الدعوى بناء المضارع عند اتصال كل واحد من النون به وبولايته بكونه احده من العطف والمعطوف عليه في مجموعهما واحدا لان ليعيد ان كونه احدهما دليل متل ثبت به الدعوى اعلم ان الدليل المذكور في نون التاكيد جاعل في نون جمع المونث والمذكور في جميع المونث جاعل في نون التاكيد بحيث يقال لا سيما يقتضي ثبوتها قبلها ومع وجود الفتح لا يمكن الاعراب وهو دليل عليه نعم ان الاصل في الفعل البناء فيكيفية اذ في باحث لظاير ما قيل به وعليه ان غاية ما يلزم منه انما هو منع الاعراب وهو لا يلزم البناء اذ قال الشرح الرضي اختص في نون جمع المونث ايضا فاجمعهم على ان اللام لما سكن للمحذ وان لم يجمع فيه اربع حركات محلا على ضربين جازية ايضا محلا عليه وقان بعضهم وهو معرب الضعف على البناء فاعرب الاعراب لان اسم عمل الاعراب السكون ولم يعرض النون من الاعراب فوفا من اجماع النون

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد خلق الانسان على صورة نفسه التي هي افضل صورة لا يشبهها شيء من المخلوقات الا ان الله تعالى قد خلقه على صورة نفسه التي هي افضل صورة لا يشبهها شيء من المخلوقات الا ان الله تعالى قد خلقه على صورة نفسه التي هي افضل صورة لا يشبهها شيء من المخلوقات

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد خلق الانسان على صورة نفسه التي هي افضل صورة لا يشبهها شيء من المخلوقات الا ان الله تعالى قد خلقه على صورة نفسه التي هي افضل صورة لا يشبهها شيء من المخلوقات

قوله لا يتقبل الاعراب ما لم ينصب فلا يتقبل ان يكون على حرف واحد السكون والرفع والنصب واما الجرم فلا اثر العاقل
فيمنع ان يحمل ما قبل العاقل اثر العاقل قوله لا يسمي من المصارع ان جعل اللام فيه المصدر والمشار اليه هو المصارع المذكور وهو
المعرب الذي لم يتقبل به نون التاكيد ولا نون الجمع المونث فتتبعه الجمل تحت لفظ جمع المونث ليس على ما ينبغي لانه خارج عن
الوجه في المعرب الذي لم يتقبل به نون التاكيد ولا نون الجمع المونث وان لم يحمل كابل ياء وطلق الجميع سواء كان مبني
او معربا قالوا خرج لنون جمع المونث وون نون التاكيد ليس بسد يد او يصير على المصارع المتصل به نون التاكيد نحو
يغفر من اجمع جرح غير بارز في موضع ثنية وجمع والمطلب المونث فينبغي ان يكون بالضم والفتحة لفظا والسكون مع انه ليس
ثم ان قوله والمتصل به ذلك يتناول نون جمع المونث على طريق الشايع قدس سره والان الشايع قد اخرج ليعود وذلك في
موضع لكن الاشكال بنون التاكيد بان جملة المصارع يحمل اللام للعهد وترك التميم فاقبل لو كان المراد بالجمع عن المصارع مطلق
اجمع معربا كان او مبني وكان المراد بالجمع اجمع من المونث لاصح تخصيص الاخراج لا المتصل به نون جمع المونث بل لابد من اخراج
ما اتصل به نون التاكيد لا يغير بان يقال عن نون التاكيد ولا استقام قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذف استعمل المتصل به ذلك
ح الاصل به نون الجمع المونث ولا شك ان ليس معربا بالنون ولا معربا ليس على ما ينبغي اذ قوله لما استقام غير مستقيم قوله وهو قد اخرج
آدمه رصا للفتحة بما سطر بعد العدد والا فالشايع منه هذه التفسيرية تحت الاضافة حيث قال في شرح قول المصراع اذا ضعيف
الاسم الصحيح وهو نون حرف النفاة ما ليس آخره حرف مدقة بل انما قال حرف لا غير حرف مدقة ولم يقبل لانه حرف مدقة ليس المصارع الذي
آخره حرفان من جنس واحد من حرف العلة مثلا مثل جرحي فان آخره واوان قلبت الاخرة ياء وتوعدا فاعاد كسر فتارة
انقلب فيه ان الواو الاولى زائدة والثانية فالتا كانت الاولى زائدة فاعاد على تقدير اختياره ان لانه حرف مدقة وان كانت الثانية
زائدة فتفسيرية فان حرف الذي يدور الاعراب عليه ليس لام الكلمة بل زائدة فلا يشبه تعريف اجمع من حيث الاخراج الا ان يقال
لما جرح الزائدة باللام صارت زائدة لام الكلمة وما ذكرنا من ان ما قبل عليه وانت فيه بان الاختلاف في لانه لا يقبل في شمول
ايه بلا شبهة قوله متصل به الوجه ترك قوله لان المراد من التجر يدان لا يتصل بالمصارع الضمير الباء في الموضع لانه متصل به
قوله في حال الجرم لم يغيره يكون لفظا لفظا باسحق اذ كل واحد منهما يكون لفظا لفظا وقدره انما يكون لفظا لفظا فلهذا ما كانا قد اخرجنا
المعرب والفتحة يكون تقديره اذا وقع على المصارع واما الجرم فيكون تقديره بالتحريك والتقاء الساكنين والاعراب التقديرية
لا يتلفظ به ما دام سببه فباعته موجودا والوقف والهم يدوام باعته وعدم جدالوقف من موضع تقدير الاعراب في غير المصارع
انما تقدير الاعراب مما تذكره تشتمل على كيف والوقف جزئي من جزئيات التقدير والاشتغال وكون التحريك والتقاء الساكنين
ملايدوم فلا يكون سكون مثل لم يكن الذين تقديره يا منصور كيف وحذف حرف الاعراب والتقاء الساكنين عدم تقدير الاعراب
على ما قال به العلامة الفشتا زاني في كتابه ايسر بالارشاد مع انه لا فرق بين التحريك وحذف حرف الاعراب والتقاء الساكنين
حتى بعد احدهما ما دام دون الآخر قوله مثل يضرب مثال الصحيح الجرح غير بارز في موضع وليس مثالا لكون المصارع معربا
بالضمة والفتحة والسكون حتى يكون قاصرا عن فائدة ذلك لكن تأخيره عن قوله بالضمة والفتحة والسكون مما يشبهه يكون مثالا
للاعراب ولا وجه لثمة قدس سره مثالا للاعراب وحذف عليه وليس يضرب ولم يضرب تنبيها على انه لا يجرم مثالا ليدونه وانت

الاول قوله لا يتقبل الاعراب ما لم ينصب فلا يتقبل ان يكون على حرف واحد السكون والرفع والنصب واما الجرم فلا اثر العاقل
فيمنع ان يحمل ما قبل العاقل اثر العاقل قوله لا يسمي من المصارع ان جعل اللام فيه المصدر والمشار اليه هو المصارع المذكور وهو
المعرب الذي لم يتقبل به نون التاكيد ولا نون الجمع المونث فتتبعه الجمل تحت لفظ جمع المونث ليس على ما ينبغي لانه خارج عن
الوجه في المعرب الذي لم يتقبل به نون التاكيد ولا نون الجمع المونث وان لم يحمل كابل ياء وطلق الجميع سواء كان مبني
او معربا قالوا خرج لنون جمع المونث وون نون التاكيد ليس بسد يد او يصير على المصارع المتصل به نون التاكيد نحو
يغفر من اجمع جرح غير بارز في موضع ثنية وجمع والمطلب المونث فينبغي ان يكون بالضم والفتحة لفظا والسكون مع انه ليس
ثم ان قوله والمتصل به ذلك يتناول نون جمع المونث على طريق الشايع قدس سره والان الشايع قد اخرج ليعود وذلك في
موضع لكن الاشكال بنون التاكيد بان جملة المصارع يحمل اللام للعهد وترك التميم فاقبل لو كان المراد بالجمع عن المصارع مطلق
اجمع معربا كان او مبني وكان المراد بالجمع اجمع من المونث لاصح تخصيص الاخراج لا المتصل به نون جمع المونث بل لابد من اخراج
ما اتصل به نون التاكيد لا يغير بان يقال عن نون التاكيد ولا استقام قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذف استعمل المتصل به ذلك
ح الاصل به نون الجمع المونث ولا شك ان ليس معربا بالنون ولا معربا ليس على ما ينبغي اذ قوله لما استقام غير مستقيم قوله وهو قد اخرج
آدمه رصا للفتحة بما سطر بعد العدد والا فالشايع منه هذه التفسيرية تحت الاضافة حيث قال في شرح قول المصراع اذا ضعيف
الاسم الصحيح وهو نون حرف النفاة ما ليس آخره حرف مدقة بل انما قال حرف لا غير حرف مدقة ولم يقبل لانه حرف مدقة ليس المصارع الذي
آخره حرفان من جنس واحد من حرف العلة مثلا مثل جرحي فان آخره واوان قلبت الاخرة ياء وتوعدا فاعاد كسر فتارة
انقلب فيه ان الواو الاولى زائدة والثانية فالتا كانت الاولى زائدة فاعاد على تقدير اختياره ان لانه حرف مدقة وان كانت الثانية
زائدة فتفسيرية فان حرف الذي يدور الاعراب عليه ليس لام الكلمة بل زائدة فلا يشبه تعريف اجمع من حيث الاخراج الا ان يقال
لما جرح الزائدة باللام صارت زائدة لام الكلمة وما ذكرنا من ان ما قبل عليه وانت فيه بان الاختلاف في لانه لا يقبل في شمول
ايه بلا شبهة قوله متصل به الوجه ترك قوله لان المراد من التجر يدان لا يتصل بالمصارع الضمير الباء في الموضع لانه متصل به
قوله في حال الجرم لم يغيره يكون لفظا لفظا باسحق اذ كل واحد منهما يكون لفظا لفظا وقدره انما يكون لفظا لفظا فلهذا ما كانا قد اخرجنا
المعرب والفتحة يكون تقديره اذا وقع على المصارع واما الجرم فيكون تقديره بالتحريك والتقاء الساكنين والاعراب التقديرية
لا يتلفظ به ما دام سببه فباعته موجودا والوقف والهم يدوام باعته وعدم جدالوقف من موضع تقدير الاعراب في غير المصارع
انما تقدير الاعراب مما تذكره تشتمل على كيف والوقف جزئي من جزئيات التقدير والاشتغال وكون التحريك والتقاء الساكنين
ملايدوم فلا يكون سكون مثل لم يكن الذين تقديره يا منصور كيف وحذف حرف الاعراب والتقاء الساكنين عدم تقدير الاعراب
على ما قال به العلامة الفشتا زاني في كتابه ايسر بالارشاد مع انه لا فرق بين التحريك وحذف حرف الاعراب والتقاء الساكنين
حتى بعد احدهما ما دام دون الآخر قوله مثل يضرب مثال الصحيح الجرح غير بارز في موضع وليس مثالا لكون المصارع معربا
بالضمة والفتحة والسكون حتى يكون قاصرا عن فائدة ذلك لكن تأخيره عن قوله بالضمة والفتحة والسكون مما يشبهه يكون مثالا
للاعراب ولا وجه لثمة قدس سره مثالا للاعراب وحذف عليه وليس يضرب ولم يضرب تنبيها على انه لا يجرم مثالا ليدونه وانت

استباره على الفعولات واقرى لانه عمل العدة الذي يتركب منه الكلام ويحتلج اليه خلاف الفعولات قوله كما في العدة اذا عصا
لا يكون الاسم بغيره فيفتنع وتوقع الاسم المفرد موقعها قوله وفي نحو سيقوم وسوف يقوم اذ وقع الاسم موقع المضارع الذي
دخل السين او سوف عليه لزم دخولها على الاسم وهما من خواص الاعمال وفي خبر كما ولو جوب كون خبره مغنا مضارعاً متعلقاً بغيره
الزيد ان اذ وقع الاسم موقعه وقيل قائم الزيد ان لا يقع اذ لا يكون الزيد ان فاعلاً بل بطلان عمله على ما في شي ولا
بتداه وقام خبره لعدم المطابقة قوله وكذا فان الزيد ان اي قائمان خبر مبتدأ مقدم عليه ولا يجوز ان يكون فاعلاً واللام نحو
تشيئة اسم الفاعل قوله ولا يفيدنا شي لا يجب ان يوجه اجواب الاسم والفعل على قديتي نحو زيد يقرب ابوه لان الاصل كان
زيد صند ابوه فان رغبنا على الخبرية وقدمنا على المتشابهين المذكورين فان الاسم فوج على انه خبر مبتدأ والفعل و
لكنه مجرور داعي النصب والي لم يدل عليه ان الوصلية فانه محطوف على حذف تقديره وان لم يكن الا حاراب مع تقديره
اسما غير الاعراب مع تقديره معللاً وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب آه قوله وقوله وقوله وقوله وقوله وقوله وقوله
يكون قوله ولا يفيدنا وقوله بيان قاعدة يعلم منها حكم المتشابهين او توقع الفعل المذكور في المتشابهين قوله وان كان الاعراب الكا
مع تقديره هي الفعل مطلقاً والفعل المذكور في المتشابهين وفرضه اسما في الاصل غير الاعراب الكا مع تقديره هي تقدير الفعل
مطلقاً والفعل المذكور في المتشابهين وفرضه معللاً من غير نظائري ان كان في الاصل اسما قوله ان سيقوم مع السين واقع موقع
الاسم بان كان سيقوم زيد في الاصل قائم زيد فاقم سيقوم مثلاً مقام قائم ليعيد الاستقبال القريب والبعيد فانه في ما قيل
فيكش لكان الاسم لا يدل على معنى السين ولا يصح تصدق منه والمجروح يدل عليه وقوله تصدق منه فكيف يكون واقعا موقعه
قوله ان الاصل في الاسم يعني المراد بوقع المضارع موقع الاسم اعلم ان يصح ايراد الاسم في ذلك الموضع بالفعل واللام
الميلاد والفعل على التثنية لفرس وان كان اسماً في الابداء قوله لم يخطئه حال عن قوله بان وهو معرف فلان اللفظ اذا اريد به
اللفظ يكون علماً والقرينة على التقدير قوله مقدرة قوله ايدل الالف نونا وفيها لانه مناسبتة بين الالف والنون ولم يدل
من الالف اصلاً في الكلام ولم يبين فيما بين النون تبدل من الالف كما بين ان تبدل من حروف آخره ولذا قال الشيخ
ولا دليل على قول الفراء وما قيل ولا يبعد ان ياء بالنون في قوله بدل الالف نونا نون التاكيد الغنية التي حلتها ان يعمى الفعل
الاسما لاحت بالانفرد في التاكيد الغني لا التاكيد الغني حتى يفي الالف في التاكيد فاعل عمل النصب يكون آخر الفعل على ثنية
يكون من النون ولذا خص من بين حروف النفي فهو مختلف بار ولا يحواله ضرورة واخرج للنون عما وضع له قوله لان قال
سيبويه انه مفعول اول لا معنى للمصدرية في نون كما كانت في ان والانه جاز تقديم مفعوله عليه حتى سيبويه عن العرب عرو ان اضرب ولا
تقديم مفعول ما في خبر ان عليه وان لان يضرب في تقديره مركب بوليس كلام مختلف لن يضرب وان لان يضرب لا يفيدنا
النفي ولن يضرب يعني قال الشيخ الرضي والحليل ان يقول لا منه ان يميز الكلمة بالتركيب عن مقتضاها بمعنى وعملها اذ هو وضع مستقيم
انتهى قوله فصرح كنه الف لاوه ان تخفيف قوله انه حرف براسه اذا اصل عدم التعريف قوله ليس اصلاً فان قال الشيخ الرضي
ويرى ان يصرح بالحليل ان اسله ان مركباً كما قال في لن اصله لان ووجه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل لن يا
وجانان بليد الحال قوله كنه فنه ان قوله وقيل اصلاً ان اللفظية قال الشيخ الرضي الذي يلوح في اذن فيلعب في نفي

سما في قول الفراء وما قيل ولا يبعد ان ياء بالنون في قوله بدل الالف نونا نون التاكيد الغنية التي حلتها ان يعمى الفعل

الاسم بغيره فيفتنع وتوقع الاسم المفرد موقعها قوله وفي نحو سيقوم وسوف يقوم اذ وقع الاسم موقع المضارع الذي
دخل السين او سوف عليه لزم دخولها على الاسم وهما من خواص الاعمال وفي خبر كما ولو جوب كون خبره مغنا مضارعاً متعلقاً بغيره
الزيد ان اذ وقع الاسم موقعه وقيل قائم الزيد ان لا يقع اذ لا يكون الزيد ان فاعلاً بل بطلان عمله على ما في شي ولا
بتداه وقام خبره لعدم المطابقة قوله وكذا فان الزيد ان اي قائمان خبر مبتدأ مقدم عليه ولا يجوز ان يكون فاعلاً واللام نحو
تشيئة اسم الفاعل قوله ولا يفيدنا شي لا يجب ان يوجه اجواب الاسم والفعل على قديتي نحو زيد يقرب ابوه لان الاصل كان
زيد صند ابوه فان رغبنا على الخبرية وقدمنا على المتشابهين المذكورين فان الاسم فوج على انه خبر مبتدأ والفعل و
لكنه مجرور داعي النصب والي لم يدل عليه ان الوصلية فانه محطوف على حذف تقديره وان لم يكن الا حاراب مع تقديره
اسما غير الاعراب مع تقديره معللاً وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب آه قوله وقوله وقوله وقوله وقوله وقوله
يكون قوله ولا يفيدنا وقوله بيان قاعدة يعلم منها حكم المتشابهين او توقع الفعل المذكور في المتشابهين قوله وان كان الاعراب الكا
مع تقديره هي الفعل مطلقاً والفعل المذكور في المتشابهين وفرضه اسما في الاصل غير الاعراب الكا مع تقديره هي تقدير الفعل
مطلقاً والفعل المذكور في المتشابهين وفرضه معللاً من غير نظائري ان كان في الاصل اسما قوله ان سيقوم مع السين واقع موقع
الاسم بان كان سيقوم زيد في الاصل قائم زيد فاقم سيقوم مثلاً مقام قائم ليعيد الاستقبال القريب والبعيد فانه في ما قيل
فيكش لكان الاسم لا يدل على معنى السين ولا يصح تصدق منه والمجروح يدل عليه وقوله تصدق منه فكيف يكون واقعا موقعه
قوله ان الاصل في الاسم يعني المراد بوقع المضارع موقع الاسم اعلم ان يصح ايراد الاسم في ذلك الموضع بالفعل واللام
الميلاد والفعل على التثنية لفرس وان كان اسماً في الابداء قوله لم يخطئه حال عن قوله بان وهو معرف فلان اللفظ اذا اريد به
اللفظ يكون علماً والقرينة على التقدير قوله مقدرة قوله ايدل الالف نونا وفيها لانه مناسبتة بين الالف والنون ولم يدل
من الالف اصلاً في الكلام ولم يبين فيما بين النون تبدل من الالف كما بين ان تبدل من حروف آخره ولذا قال الشيخ
ولا دليل على قول الفراء وما قيل ولا يبعد ان ياء بالنون في قوله بدل الالف نونا نون التاكيد الغنية التي حلتها ان يعمى الفعل
الاسما لاحت بالانفرد في التاكيد الغني لا التاكيد الغني حتى يفي الالف في التاكيد فاعل عمل النصب يكون آخر الفعل على ثنية
يكون من النون ولذا خص من بين حروف النفي فهو مختلف بار ولا يحواله ضرورة واخرج للنون عما وضع له قوله لان قال
سيبويه انه مفعول اول لا معنى للمصدرية في نون كما كانت في ان والانه جاز تقديم مفعوله عليه حتى سيبويه عن العرب عرو ان اضرب ولا
تقديم مفعول ما في خبر ان عليه وان لان يضرب في تقديره مركب بوليس كلام مختلف لن يضرب وان لان يضرب لا يفيدنا
النفي ولن يضرب يعني قال الشيخ الرضي والحليل ان يقول لا منه ان يميز الكلمة بالتركيب عن مقتضاها بمعنى وعملها اذ هو وضع مستقيم
انتهى قوله فصرح كنه الف لاوه ان تخفيف قوله انه حرف براسه اذا اصل عدم التعريف قوله ليس اصلاً فان قال الشيخ الرضي
ويرى ان يصرح بالحليل ان اسله ان مركباً كما قال في لن اصله لان ووجه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل لن يا
وجانان بليد الحال قوله كنه فنه ان قوله وقيل اصلاً ان اللفظية قال الشيخ الرضي الذي يلوح في اذن فيلعب في نفي

[illegible][illegible]

فلا يشك لوجود الخلق من الشبهة في غير العلم واما ان العلم بعد العلم فهو ان يكون له صفة غير الكون فغفنا من الشبهة لانه مقصود عليه لا مقصود رافق بل وفي ان العلم لا يتم بعد العلم ان يكون ما يضيف معنى العلم واليقين في نفسنا المعنى القول ايضا مثل نادى وادج ورجحان يكون الواقعة بعده فغير ايضا بعد ما قران العينة تقهر لمسه على المسند اليه ليس على ما ينبغي ثم ان قول صاحب الفيل الاول قوله وليست هذه تاييد لمصر لا يتقيد على ما عرفت الشارح قدس سره حيث يقال وليست اى ان الواقعة بعد العلم هذه اى ان الناجية لانه ما يتقيد على تقدير المسند اليه في المسند وصاحب الفيل لم يقيد به الا ان يقال تاييد لمصر بالنظر الى مجرد لفظ المق من غير نظري ما ذكره الشارح قدس سره ومعناه ليست ان الخفة هذه اى الناجية من الشبهة مستعمل بالاختراعى الخفة الماخوذة من الشبهة قوله فانما المراد اى لرجاء الدخول وطبع وقوم فلا يتصور منها التيقن الذي يناسب العلم قوله على حصة الوقوع اى وجمان وقوم داخل عليه الفطن شيئا كان او منفيا لان الفطن عبارة عن الطرف الرابع فانه في مقابله وهذا لا ينفى الوجودية كقولنا ان لا يعلم دون السالبة فقلت ان لا يعلم فان الغالب والراجح فيها هو الوجود والوجود دون الوقوع قوله فيجوز في ان العلم بعد الوهمان في ذكر النتيجة بعد ذكر الدليل اشعار بان ما هو مسل اليها فلا يكون ذكر ما لا حاجة اليه كما قيل قوله في المستقبل اى في الفعل الذي يستقبل وجوده وترقب قوله لا مودعا مطلقا كما قيل اولي في الدنيا كما قيل قوله والادى وانما يكون لن التاييد بلزم انه فالدليل انما هو دليل على نفي التاييد لا عليه وعلى اثبات التاييد حتى يرد انه لا يثبت التاييد ثم بناء لزوم التاييد على انما اذا انظرنا يستعمل في معناه بصحى واما ارادة التاييد بطريق المجاز فيظهر ان المقصود لم يسهل جواز ان يكون في الاى يستعمل في النفي الغير المؤيد بدفعه بالظاهر قبل وقد استدلل بانها لو كانت للنفي المؤيد لزم التاييد في قوله ثم ولست يفرق بين قولنا ان لا يعلم فالدليل التاييد فلا مودع وروى عليه انه لا يعيد الجزء الاول من الدعوى وهو ان ليس لن النفي المؤيد واما الجزء الثاني وهو ان النفي المؤيد فالدليل عليه انتهى وادعت خبير بان يردوا ان النفي في غير وارده على ما ذكر كيف وقد قال وقد استدلل آه قوله وضحي يا ذن الانتم اعطفت الجمل على الجملة ولم يعطفت على ان والانتها على التاييد للزوم عطف الامسين على معمولي عاملين من غير تقديم الجمل وقوله اى لم يكن ما بعده باسمولا ما قبلها فان قلت المضارع قد وقع بعده ان المقصود على ما قبلها لا يكون الا في ثبته سواصح وكون ما بعده باسمولا ما قبلها لا يكون الا في موضع واحد فكيف يصح التفسير الذي ذكره الله قدس سره فقلت لعل ما ذكره بناء على الغليب او ارسن كونه معمول لا كونه متعلقا بما قبلها من قبيل ذكر اللزوم واداة اللزوم والادى ان يقال اى لا يكون من تمام ما قبلها قال الشيخ الرضى معنى بالاحتماد ان لا يكون ما بعده من تمام قبلها وذلك في خمسة مواضع الاول ان يكون لهيئة جزمها قبلها نحو ما اذا ان الركب الثاني ان يكون جزءا للشروط الذي قيل اذن نحو ان تاتي اذن الركب الثالث ان يكون جوازا للقسمة الذي قبلها نحو ما اذا اذن لاخر من ولا يقع المضارع بعده اذن في غير هذه المواضع الثلاثة على ما قبلها بالاستقراء انتهى قوله فانه اذا عتد ما بعده على ما قبلها الا على تركه والابتداء بقوله لا انما صنعنا آه قوله لا انما صنعنا المناسب لقوله لا يكون معمول لا ما قبلها لانها لو كانت في معمول لزم توارد الموشرين للفتحين على اثر واحد ذلك متنع اصطلاحا قوله لانه اى كان ما بعده ما سبقتها اى وقع سابقا عليها واذا وضعها في العمل لا يعمل في معمول المتقدم قوله لكونها اى لكون اذن جوازا لقول القائل يا فضل ودمعة ثم اخذ صدر من القائل ما قاله وان نيت ما وحدث صار ذلك جوازا لعله في هذا الكلام لا لانه لا بد في اذن من تقديم

فلا يشك لوجود الخلق من الشبهة في غير العلم واما ان العلم بعد العلم فهو ان يكون له صفة غير الكون فغفنا من الشبهة لانه مقصود عليه لا مقصود رافق بل وفي ان العلم لا يتم بعد العلم ان يكون ما يضيف معنى العلم واليقين في نفسنا المعنى القول ايضا مثل نادى وادج ورجحان يكون الواقعة بعده فغير ايضا بعد ما قران العينة تقهر لمسه على المسند اليه ليس على ما ينبغي ثم ان قول صاحب الفيل الاول قوله وليست هذه تاييد لمصر لا يتقيد على ما عرفت الشارح قدس سره حيث يقال وليست اى ان الواقعة بعد العلم هذه اى ان الناجية لانه ما يتقيد على تقدير المسند اليه في المسند وصاحب الفيل لم يقيد به الا ان يقال تاييد لمصر بالنظر الى مجرد لفظ المق من غير نظري ما ذكره الشارح قدس سره ومعناه ليست ان الخفة هذه اى الناجية من الشبهة مستعمل بالاختراعى الخفة الماخوذة من الشبهة قوله فانما المراد اى لرجاء الدخول وطبع وقوم فلا يتصور منها التيقن الذي يناسب العلم قوله على حصة الوقوع اى وجمان وقوم داخل عليه الفطن شيئا كان او منفيا لان الفطن عبارة عن الطرف الرابع فانه في مقابله وهذا لا ينفى الوجودية كقولنا ان لا يعلم دون السالبة فقلت ان لا يعلم فان الغالب والراجح فيها هو الوجود والوجود دون الوقوع قوله فيجوز في ان العلم بعد الوهمان في ذكر النتيجة بعد ذكر الدليل اشعار بان ما هو مسل اليها فلا يكون ذكر ما لا حاجة اليه كما قيل قوله في المستقبل اى في الفعل الذي يستقبل وجوده وترقب قوله لا مودعا مطلقا كما قيل اولي في الدنيا كما قيل قوله والادى وانما يكون لن التاييد بلزم انه فالدليل انما هو دليل على نفي التاييد لا عليه وعلى اثبات التاييد حتى يرد انه لا يثبت التاييد ثم بناء لزوم التاييد على انما اذا انظرنا يستعمل في معناه بصحى واما ارادة التاييد بطريق المجاز فيظهر ان المقصود لم يسهل جواز ان يكون في الاى يستعمل في النفي الغير المؤيد بدفعه بالظاهر قبل وقد استدلل بانها لو كانت للنفي المؤيد لزم التاييد في قوله ثم ولست يفرق بين قولنا ان لا يعلم فالدليل التاييد فلا مودع وروى عليه انه لا يعيد الجزء الاول من الدعوى وهو ان ليس لن النفي المؤيد واما الجزء الثاني وهو ان النفي المؤيد فالدليل عليه انتهى وادعت خبير بان يردوا ان النفي في غير وارده على ما ذكر كيف وقد قال وقد استدلل آه قوله وضحي يا ذن الانتم اعطفت الجمل على الجملة ولم يعطفت على ان والانتها على التاييد للزوم عطف الامسين على معمولي عاملين من غير تقديم الجمل وقوله اى لم يكن ما بعده باسمولا ما قبلها فان قلت المضارع قد وقع بعده ان المقصود على ما قبلها لا يكون الا في ثبته سواصح وكون ما بعده باسمولا ما قبلها لا يكون الا في موضع واحد فكيف يصح التفسير الذي ذكره الله قدس سره فقلت لعل ما ذكره بناء على الغليب او ارسن كونه معمول لا كونه متعلقا بما قبلها من قبيل ذكر اللزوم واداة اللزوم والادى ان يقال اى لا يكون من تمام ما قبلها قال الشيخ الرضى معنى بالاحتماد ان لا يكون ما بعده من تمام قبلها وذلك في خمسة مواضع الاول ان يكون لهيئة جزمها قبلها نحو ما اذا ان الركب الثاني ان يكون جزءا للشروط الذي قيل اذن نحو ان تاتي اذن الركب الثالث ان يكون جوازا للقسمة الذي قبلها نحو ما اذا اذن لاخر من ولا يقع المضارع بعده اذن في غير هذه المواضع الثلاثة على ما قبلها بالاستقراء انتهى قوله فانه اذا عتد ما بعده على ما قبلها الا على تركه والابتداء بقوله لا انما صنعنا آه قوله لا انما صنعنا المناسب لقوله لا يكون معمول لا ما قبلها لانها لو كانت في معمول لزم توارد الموشرين للفتحين على اثر واحد ذلك متنع اصطلاحا قوله لانه اى كان ما بعده ما سبقتها اى وقع سابقا عليها واذا وضعها في العمل لا يعمل في معمول المتقدم قوله لكونها اى لكون اذن جوازا لقول القائل يا فضل ودمعة ثم اخذ صدر من القائل ما قاله وان نيت ما وحدث صار ذلك جوازا لعله في هذا الكلام لا لانه لا بد في اذن من تقديم

فلا يشك لوجود الخلق من الشبهة في غير العلم واما ان العلم بعد العلم فهو ان يكون له صفة غير الكون فغفنا من الشبهة لانه مقصود عليه لا مقصود رافق بل وفي ان العلم لا يتم بعد العلم ان يكون ما يضيف معنى العلم واليقين في نفسنا المعنى القول ايضا مثل نادى وادج ورجحان يكون الواقعة بعده فغير ايضا بعد ما قران العينة تقهر لمسه على المسند اليه ليس على ما ينبغي ثم ان قول صاحب الفيل الاول قوله وليست هذه تاييد لمصر لا يتقيد على ما عرفت الشارح قدس سره حيث يقال وليست اى ان الواقعة بعد العلم هذه اى ان الناجية لانه ما يتقيد على تقدير المسند اليه في المسند وصاحب الفيل لم يقيد به الا ان يقال تاييد لمصر بالنظر الى مجرد لفظ المق من غير نظري ما ذكره الشارح قدس سره ومعناه ليست ان الخفة هذه اى الناجية من الشبهة مستعمل بالاختراعى الخفة الماخوذة من الشبهة قوله فانما المراد اى لرجاء الدخول وطبع وقوم فلا يتصور منها التيقن الذي يناسب العلم قوله على حصة الوقوع اى وجمان وقوم داخل عليه الفطن شيئا كان او منفيا لان الفطن عبارة عن الطرف الرابع فانه في مقابله وهذا لا ينفى الوجودية كقولنا ان لا يعلم دون السالبة فقلت ان لا يعلم فان الغالب والراجح فيها هو الوجود والوجود دون الوقوع قوله فيجوز في ان العلم بعد الوهمان في ذكر النتيجة بعد ذكر الدليل اشعار بان ما هو مسل اليها فلا يكون ذكر ما لا حاجة اليه كما قيل قوله في المستقبل اى في الفعل الذي يستقبل وجوده وترقب قوله لا مودعا مطلقا كما قيل اولي في الدنيا كما قيل قوله والادى وانما يكون لن التاييد بلزم انه فالدليل انما هو دليل على نفي التاييد لا عليه وعلى اثبات التاييد حتى يرد انه لا يثبت التاييد ثم بناء لزوم التاييد على انما اذا انظرنا يستعمل في معناه بصحى واما ارادة التاييد بطريق المجاز فيظهر ان المقصود لم يسهل جواز ان يكون في الاى يستعمل في النفي الغير المؤيد بدفعه بالظاهر قبل وقد استدلل بانها لو كانت للنفي المؤيد لزم التاييد في قوله ثم ولست يفرق بين قولنا ان لا يعلم فالدليل التاييد فلا مودع وروى عليه انه لا يعيد الجزء الاول من الدعوى وهو ان ليس لن النفي المؤيد واما الجزء الثاني وهو ان النفي المؤيد فالدليل عليه انتهى وادعت خبير بان يردوا ان النفي في غير وارده على ما ذكر كيف وقد قال وقد استدلل آه قوله وضحي يا ذن الانتم اعطفت الجمل على الجملة ولم يعطفت على ان والانتها على التاييد للزوم عطف الامسين على معمولي عاملين من غير تقديم الجمل وقوله اى لم يكن ما بعده باسمولا ما قبلها فان قلت المضارع قد وقع بعده ان المقصود على ما قبلها لا يكون الا في ثبته سواصح وكون ما بعده باسمولا ما قبلها لا يكون الا في موضع واحد فكيف يصح التفسير الذي ذكره الله قدس سره فقلت لعل ما ذكره بناء على الغليب او ارسن كونه معمول لا كونه متعلقا بما قبلها من قبيل ذكر اللزوم واداة اللزوم والادى ان يقال اى لا يكون من تمام ما قبلها قال الشيخ الرضى معنى بالاحتماد ان لا يكون ما بعده من تمام قبلها وذلك في خمسة مواضع الاول ان يكون لهيئة جزمها قبلها نحو ما اذا ان الركب الثاني ان يكون جزءا للشروط الذي قيل اذن نحو ان تاتي اذن الركب الثالث ان يكون جوازا للقسمة الذي قبلها نحو ما اذا اذن لاخر من ولا يقع المضارع بعده اذن في غير هذه المواضع الثلاثة على ما قبلها بالاستقراء انتهى قوله فانه اذا عتد ما بعده على ما قبلها الا على تركه والابتداء بقوله لا انما صنعنا آه قوله لا انما صنعنا المناسب لقوله لا يكون معمول لا ما قبلها لانها لو كانت في معمول لزم توارد الموشرين للفتحين على اثر واحد ذلك متنع اصطلاحا قوله لانه اى كان ما بعده ما سبقتها اى وقع سابقا عليها واذا وضعها في العمل لا يعمل في معمول المتقدم قوله لكونها اى لكون اذن جوازا لقول القائل يا فضل ودمعة ثم اخذ صدر من القائل ما قاله وان نيت ما وحدث صار ذلك جوازا لعله في هذا الكلام لا لانه لا بد في اذن من تقديم

فيكون ان كان اذن الكرماء في زمان الفعل المتقدم وجب تقديم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحران فمشتق اذن
 الكرماء واما في كلام المتكلم فاذن الكرماء واما اذن الكرماء في جواب من قال انا انزورك قال الشيخ والغالب في الجنبى
 على لفظ تضمنه الشرط وهو ان يكون سبب اذن جردا واما ضمن معنى الجردا لكونه كادبا ومثليا في حذف الجملتين المضاف اليها
 فان الطرف الواجب اضافة الى الجملة لقطع عن الاضافة تضمنه الشرط وذلك لان كلمات الشرط بهمة والاضافة بوجه
 في المضاف تخصيصا لكانت اجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى ومبدلة عنها التوضيح في اللفظ بخلاف اذا جازيا
 لم يكونا مبدلين جازيا اذن الكرماء كما جرت اذما وحشيا وقل اعلم ان اذن اذ ليه المضارع اقول ان يكون للشرط في المستقبل
 كان وان يكون محال فلا تضمن معنى الجزاء كما تضمن لمن يكمل كجديت اذن انك كادبا لانه لا حتى في الشرط والجواب في المستقبل
 اذ في الماضي ولا دخل للجزاء في اذن فلا اقول اذن الذي يليه المضارع بمعنى الاستقبال والمضارع مطلق الازم
 فالمضارع بمعنى الحاضر وقد تضمنه معنى الجزاء اذن نصب المضارع بالانابة فلا يمتنع المضارع للاستقبال على اذن على
 ما به الخاسب فيه اعني كونه انما الاستقبال على المضارع اذن انك كادبا لانه لا حتى في الشرط والجواب في المستقبل
 على عدم الاستقبال قوله واما في الجواب والجزاء قوله لا يمكن الا في الاستقبال اما الجواب فانه مدة والمدة لا يكون الاستقبال
 واما الجزاء فانه ايضا بالمدة قوله وجب الرخ وجب الرخ ليس مترسبا على فقه احد شرطين طاقا على فقهه بان يصح هذا
 المذكور بعد اذن في بعده وان اراد بالمضارع بعده الحال على ما يشهد به اناشدة المذكورة في شرحه لانه محتاج الى
 البيان لخصه واما اذا كان المضارع المذكور بعد اذن محمولا لان شرطية المذكورة قبل اذن فغير محتاج الى البيان لان على
 ان الشرطية ليس بالجزم وليس له وجه اخر كذا اذا وقع قبل اذن اتم فان المضارع المذكور بعد اذن جواب اسم فاعرف فاعرف
 فيه بحيث لان الجواب احد الامرين لا يبعد عن المضارع والجزم ومن الرخ يعينه وذلك لان من صور الاعمال على ما قبلها ان يكون
 ما قبلها شرطيا وما بين الجزاء ونحو ان تاتي اذن الكرماء وجب الجرم واجب قوله لا لا يستقبل الا اذا دخل في الاذنة
 لا حالة واما ما اقول ان يكون قوله اذن تدخل الجنة في مقابلة من قال اسلمت محمد دخل الجنة فليس بشئ او المعصية ومن قوله اسلمت
 ان بين له ومنه دخل الجنة لا حاجة اليه قوله الملوخا مما اى مع اذن قوله كما شرنا اليه اى الى الانتصاب بقوله واذن التي
 نصب المضارع فيه ان المعلوم من قبل انما هو القصاص اذن بطلان الانتصاب لا الانتصاب المقيد بالشرطين فمقتضاها
 في الصلابة غير مناسب فالوجه ان يقال واذن التي نصب بالمضارع نصب اذ لم يمتد له قوله فالوجه ان جازان جيل
 الشارح قد سدد الوجهان مبتدأ محذوف الجزاء فاعلم محذوف الفعل لان البداهة مع الجزاء محذوف من الثابت
 فيكون محذوف كالمحذوف واما الفعل فانه غير الفاعل كذا في الجنبى ومثل جيل وجهان مبتدأ لافاعل لان حارف الجزاء هو من حار
 عامل الفاعل لان فيه محذوف العامل والمصدر بخلاف الاول فان فيه محذوف المصدر لا غير انتهى ومثل يمكن ان يقال في ترجيح
 المكس ان حارف عامل الفاعل حارف امر واحد وان كان وجهين وحذف الجزاء من امرين متغايرين بالذات الصفة فغير
 المستتر فيما ان فيه الظاهر حارف العامل المسند فان الصفة عامل فيما استتر فيه وسند لاي انتهى ويمكن ان يقال المستتر
 لا يوصف بالحدوث او الموصوف به ما هو مفعول حقيقة في وقت من الاوقات والمستتر ليس لك فالحدوث ليس الماهر

فيكون ان كان اذن الكرماء في زمان الفعل المتقدم وجب تقديم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحران فمشتق اذن
 الكرماء واما في كلام المتكلم فاذن الكرماء واما اذن الكرماء في جواب من قال انا انزورك قال الشيخ والغالب في الجنبى
 على لفظ تضمنه الشرط وهو ان يكون سبب اذن جردا واما ضمن معنى الجردا لكونه كادبا ومثليا في حذف الجملتين المضاف اليها
 فان الطرف الواجب اضافة الى الجملة لقطع عن الاضافة تضمنه الشرط وذلك لان كلمات الشرط بهمة والاضافة بوجه
 في المضاف تخصيصا لكانت اجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى ومبدلة عنها التوضيح في اللفظ بخلاف اذا جازيا
 لم يكونا مبدلين جازيا اذن الكرماء كما جرت اذما وحشيا وقل اعلم ان اذن اذ ليه المضارع اقول ان يكون للشرط في المستقبل
 كان وان يكون محال فلا تضمن معنى الجزاء كما تضمن لمن يكمل كجديت اذن انك كادبا لانه لا حتى في الشرط والجواب في المستقبل
 اذ في الماضي ولا دخل للجزاء في اذن فلا اقول اذن الذي يليه المضارع بمعنى الاستقبال والمضارع مطلق الازم
 فالمضارع بمعنى الحاضر وقد تضمنه معنى الجزاء اذن نصب المضارع بالانابة فلا يمتنع المضارع للاستقبال على اذن على
 ما به الخاسب فيه اعني كونه انما الاستقبال على المضارع اذن انك كادبا لانه لا حتى في الشرط والجواب في المستقبل
 على عدم الاستقبال قوله واما في الجواب والجزاء قوله لا يمكن الا في الاستقبال اما الجواب فانه مدة والمدة لا يكون الاستقبال
 واما الجزاء فانه ايضا بالمدة قوله وجب الرخ وجب الرخ ليس مترسبا على فقه احد شرطين طاقا على فقهه بان يصح هذا
 المذكور بعد اذن في بعده وان اراد بالمضارع بعده الحال على ما يشهد به اناشدة المذكورة في شرحه لانه محتاج الى
 البيان لخصه واما اذا كان المضارع المذكور بعد اذن محمولا لان شرطية المذكورة قبل اذن فغير محتاج الى البيان لان على
 ان الشرطية ليس بالجزم وليس له وجه اخر كذا اذا وقع قبل اذن اتم فان المضارع المذكور بعد اذن جواب اسم فاعرف فاعرف
 فيه بحيث لان الجواب احد الامرين لا يبعد عن المضارع والجزم ومن الرخ يعينه وذلك لان من صور الاعمال على ما قبلها ان يكون
 ما قبلها شرطيا وما بين الجزاء ونحو ان تاتي اذن الكرماء وجب الجرم واجب قوله لا لا يستقبل الا اذا دخل في الاذنة
 لا حالة واما ما اقول ان يكون قوله اذن تدخل الجنة في مقابلة من قال اسلمت محمد دخل الجنة فليس بشئ او المعصية ومن قوله اسلمت
 ان بين له ومنه دخل الجنة لا حاجة اليه قوله الملوخا مما اى مع اذن قوله كما شرنا اليه اى الى الانتصاب بقوله واذن التي
 نصب المضارع فيه ان المعلوم من قبل انما هو القصاص اذن بطلان الانتصاب لا الانتصاب المقيد بالشرطين فمقتضاها
 في الصلابة غير مناسب فالوجه ان يقال واذن التي نصب بالمضارع نصب اذ لم يمتد له قوله فالوجه ان جازان جيل
 الشارح قد سدد الوجهان مبتدأ محذوف الجزاء فاعلم محذوف الفعل لان البداهة مع الجزاء محذوف من الثابت
 فيكون محذوف كالمحذوف واما الفعل فانه غير الفاعل كذا في الجنبى ومثل جيل وجهان مبتدأ لافاعل لان حارف الجزاء هو من حار
 عامل الفاعل لان فيه محذوف العامل والمصدر بخلاف الاول فان فيه محذوف المصدر لا غير انتهى ومثل يمكن ان يقال في ترجيح
 المكس ان حارف عامل الفاعل حارف امر واحد وان كان وجهين وحذف الجزاء من امرين متغايرين بالذات الصفة فغير
 المستتر فيما ان فيه الظاهر حارف العامل المسند فان الصفة عامل فيما استتر فيه وسند لاي انتهى ويمكن ان يقال المستتر
 لا يوصف بالحدوث او الموصوف به ما هو مفعول حقيقة في وقت من الاوقات والمستتر ليس لك فالحدوث ليس الماهر

فيكون ان كان اذن الكرماء في زمان الفعل المتقدم وجب تقديم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحران فمشتق اذن
 الكرماء واما في كلام المتكلم فاذن الكرماء واما اذن الكرماء في جواب من قال انا انزورك قال الشيخ والغالب في الجنبى
 على لفظ تضمنه الشرط وهو ان يكون سبب اذن جردا واما ضمن معنى الجردا لكونه كادبا ومثليا في حذف الجملتين المضاف اليها
 فان الطرف الواجب اضافة الى الجملة لقطع عن الاضافة تضمنه الشرط وذلك لان كلمات الشرط بهمة والاضافة بوجه
 في المضاف تخصيصا لكانت اجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى ومبدلة عنها التوضيح في اللفظ بخلاف اذا جازيا
 لم يكونا مبدلين جازيا اذن الكرماء كما جرت اذما وحشيا وقل اعلم ان اذن اذ ليه المضارع اقول ان يكون للشرط في المستقبل
 كان وان يكون محال فلا تضمن معنى الجزاء كما تضمن لمن يكمل كجديت اذن انك كادبا لانه لا حتى في الشرط والجواب في المستقبل
 اذ في الماضي ولا دخل للجزاء في اذن فلا اقول اذن الذي يليه المضارع بمعنى الاستقبال والمضارع مطلق الازم
 فالمضارع بمعنى الحاضر وقد تضمنه معنى الجزاء اذن نصب المضارع بالانابة فلا يمتنع المضارع للاستقبال على اذن على
 ما به الخاسب فيه اعني كونه انما الاستقبال على المضارع اذن انك كادبا لانه لا حتى في الشرط والجواب في المستقبل
 على عدم الاستقبال قوله واما في الجواب والجزاء قوله لا يمكن الا في الاستقبال اما الجواب فانه مدة والمدة لا يكون الاستقبال
 واما الجزاء فانه ايضا بالمدة قوله وجب الرخ وجب الرخ ليس مترسبا على فقه احد شرطين طاقا على فقهه بان يصح هذا
 المذكور بعد اذن في بعده وان اراد بالمضارع بعده الحال على ما يشهد به اناشدة المذكورة في شرحه لانه محتاج الى
 البيان لخصه واما اذا كان المضارع المذكور بعد اذن محمولا لان شرطية المذكورة قبل اذن فغير محتاج الى البيان لان على
 ان الشرطية ليس بالجزم وليس له وجه اخر كذا اذا وقع قبل اذن اتم فان المضارع المذكور بعد اذن جواب اسم فاعرف فاعرف
 فيه بحيث لان الجواب احد الامرين لا يبعد عن المضارع والجزم ومن الرخ يعينه وذلك لان من صور الاعمال على ما قبلها ان يكون
 ما قبلها شرطيا وما بين الجزاء ونحو ان تاتي اذن الكرماء وجب الجرم واجب قوله لا لا يستقبل الا اذا دخل في الاذنة
 لا حالة واما ما اقول ان يكون قوله اذن تدخل الجنة في مقابلة من قال اسلمت محمد دخل الجنة فليس بشئ او المعصية ومن قوله اسلمت
 ان بين له ومنه دخل الجنة لا حاجة اليه قوله الملوخا مما اى مع اذن قوله كما شرنا اليه اى الى الانتصاب بقوله واذن التي
 نصب المضارع فيه ان المعلوم من قبل انما هو القصاص اذن بطلان الانتصاب لا الانتصاب المقيد بالشرطين فمقتضاها
 في الصلابة غير مناسب فالوجه ان يقال واذن التي نصب بالمضارع نصب اذ لم يمتد له قوله فالوجه ان جازان جيل
 الشارح قد سدد الوجهان مبتدأ محذوف الجزاء فاعلم محذوف الفعل لان البداهة مع الجزاء محذوف من الثابت
 فيكون محذوف كالمحذوف واما الفعل فانه غير الفاعل كذا في الجنبى ومثل جيل وجهان مبتدأ لافاعل لان حارف الجزاء هو من حار
 عامل الفاعل لان فيه محذوف العامل والمصدر بخلاف الاول فان فيه محذوف المصدر لا غير انتهى ومثل يمكن ان يقال في ترجيح
 المكس ان حارف عامل الفاعل حارف امر واحد وان كان وجهين وحذف الجزاء من امرين متغايرين بالذات الصفة فغير
 المستتر فيما ان فيه الظاهر حارف العامل المسند فان الصفة عامل فيما استتر فيه وسند لاي انتهى ويمكن ان يقال المستتر
 لا يوصف بالحدوث او الموصوف به ما هو مفعول حقيقة في وقت من الاوقات والمستتر ليس لك فالحدوث ليس الماهر

سكنا نال جا مالو لي اخص خصام الدين ۴

[illegible]

مكة المكرمة ١٤٢٨ هـ

من

[illegible]

مسألة الثاني في جواز إحصاء المديون ١٣

١٠٠

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

ان قلت لما فائدة هذه التقييد بل هو مفسر لا يخرج بكونه لولا ان ليس يذكره قبل قلت لما كان الكلام في الجواز لم يذكر كونه لولا ولا يخص
بالذوق قبل ثانيا فيكون الاصح على وفق السابق ولزيادة الاتهام بالجواز لم يكون الكلام فيها قوله اي جعل الاول سببا والثاني شيا
لأنه لا بد من قوله السببية الاول وسببية الثاني فيسببية سببية جعل الحكم باعتبار ملاكسب الواقع ونفس الامر قال العطاء
المقتضاني في الطول الشرط اعلم من ان يكون سببا نحو كونك شمس طاعة كان التنازل موجودا او شرطا نحو كونك بل مال مجرول
غيره نحو كونك التنازل موجودا كانت شمس طاعة انتهي فالشرط في الامثلة الثلاثة ليس سببا بحسب الواقع الا انه سبب بحسب اعتبار الحكم
وفضه بان جعل حصول الثاني معلقا على حصول الاول كما يكون حصول السبب معلقا على حصول السبب فالحكم اعتبار السبب سببا
والحق عليه سببا قوله في شرح مصنف كمال الجازاة تعرض على شريك في جعل اي حكم الجازاة اشارة الى دفع ما قيل ان السببية هي
انما هو جعل الحكم واعتباره لانه لا يجعل حكم الجازاة فكيف يصح نسبتها الى حكم الجازاة وحاصل الدفع ان الجعل والاعتبار انما هو جعل الحكم
اللان الحكم جعل كمال الجازاة والى على سببية فكيف حصلت جعلها قوله فالمراد بجعلها في جعل الحكم الجازاة قوله بل المذموم واللام
اذ لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء المضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجواز
فلا بد من قول بعضهم ان السبب سبب الجواز هذا ما ذكره الشيخ الرضي ان قلت كون الجواز لازما والشرط ملزوما وليس يتحقق في جميع المواد
كالسببية والسببية وكما ان اعتبار اللزوم بحسب اعتبار الحكم بحسب عطف وقية يتشمل جميع المواد كالمسببية بحسب اعتبار الحكم
وجعلها شرطا فلا ترجيح لاحدهما على الآخر فقلت الترجيح للزوم لانه يتحقق في التزموا وغايتها ولا حكم الكل قال العلامة المتأخر
في الطول الشرط النعمي في الغالب ملزوم والجواز لازم قوله يعني اي يتصور الحكم اياي الحكم حصل بينهما كان اي لم يجر حال كون
الحكم التزم به من مكارم الاخلاق قوله السببية اقوله يمكن والعاية اليه في اي بصيرته بشرط اسم بعيد وقوله سبب الملام
خبره قوله لا شرطا لصح الثاني اي صلاصة تتحقق وليس الشرط بمعنى ما يتوقف عليه وجوده بل في اذ الشرط النعمي هو المذكور بعد ان
معلقا على حصول مضمونه اي حكمه بان يحصل مضمون تلك الجملة عن حصوله لا بمعنى يتوقف عليه وجوده بل في اذ الشرط النعمي هو المذكور بعد ان
اتناء الجواز على الفعل كون حصوله معلقا على حصول الشرط وهذا المعنى شامل لجميع المواد سواء كان بشرط سببا او لم يكن فلا حاجة الى
ما قيل اي قد يكون كذلك وذلك اذا كان الاول سببا ما اذا كان ملزوما مع غير سببية فليس الامر كالمعنى يعني اي يعلق حصوله
على حصول الاول لتعليقه على تحقيق الجواز اي ياداش على فعل شئ وايضا قوله فالحال ان اي شرط الجواز او شرطه قد سره
ضمير كانا بالشرط والجواز بالا بالفعلين لهما كونهما عبرتين عن الفعلين كون قوله فان كان ما بعده قوله ويسميان شرطا وجواز
بالشرط والجواز في فانه يميز بينهما ان الفعلان اللذان سببا شرطا وجزا قال الاول عطف على الضمير لرفع في قوله كانا ولم يجر
لفصل لوجود الفصل قوله لرفع الجازم وهو ان وماية منها مع صلاحية الجعل ولا حاجة الى التمسك بالانما بحسب ضعف التعلق
لان معلوم ان ضعف التعلق الذي في التمسك ان لا يثبت في هذا القسم وهو حيوية الماضي فاعلم ان الفصل شئ آخر فلان الاصل منه
قوله لرفع التعلق بالازم وحصوله التعلق فالحكم باعتبار حصول نفس التعلق والدفع باعتبار ان ضعفه وليس بقوى قوله
محلول ان الماضي الذي هو معنى الاصل قوله الفصل غير المحلول عطف على حيوية الماضي بحسب الدف على ضعف التعلق قوله واذ كان
الجواز ماضيا شتقا جازا لا ماضيا لاراد عن الاطلاق فلا يرد وجوب الفاء في الماضي غير قد اذ كان انشاء ونحوه وبسبب وكل

فان قلت لما فائدة هذه التقييد بل هو مفسر لا يخرج بكونه لولا ان ليس يذكره قبل قلت لما كان الكلام في الجواز لم يذكر كونه لولا ولا يخص
بالذوق قبل ثانيا فيكون الاصح على وفق السابق ولزيادة الاتهام بالجواز لم يكون الكلام فيها قوله اي جعل الاول سببا والثاني شيا
لأنه لا بد من قوله السببية الاول وسببية الثاني فيسببية سببية جعل الحكم باعتبار ملاكسب الواقع ونفس الامر قال العطاء
المقتضاني في الطول الشرط اعلم من ان يكون سببا نحو كونك شمس طاعة كان التنازل موجودا او شرطا نحو كونك بل مال مجرول
غيره نحو كونك التنازل موجودا كانت شمس طاعة انتهي فالشرط في الامثلة الثلاثة ليس سببا بحسب الواقع الا انه سبب بحسب اعتبار الحكم
وفضه بان جعل حصول الثاني معلقا على حصول الاول كما يكون حصول السبب معلقا على حصول السبب فالحكم اعتبار السبب سببا
والحق عليه سببا قوله في شرح مصنف كمال الجازاة تعرض على شريك في جعل اي حكم الجازاة اشارة الى دفع ما قيل ان السببية هي
انما هو جعل الحكم واعتباره لانه لا يجعل حكم الجازاة فكيف يصح نسبتها الى حكم الجازاة وحاصل الدفع ان الجعل والاعتبار انما هو جعل الحكم
اللان الحكم جعل كمال الجازاة والى على سببية فكيف حصلت جعلها قوله فالمراد بجعلها في جعل الحكم الجازاة قوله بل المذموم واللام
اذ لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء المضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجواز
فلا بد من قول بعضهم ان السبب سبب الجواز هذا ما ذكره الشيخ الرضي ان قلت كون الجواز لازما والشرط ملزوما وليس يتحقق في جميع المواد
كالسببية والسببية وكما ان اعتبار اللزوم بحسب اعتبار الحكم بحسب عطف وقية يتشمل جميع المواد كالمسببية بحسب اعتبار الحكم
وجعلها شرطا فلا ترجيح لاحدهما على الآخر فقلت الترجيح للزوم لانه يتحقق في التزموا وغايتها ولا حكم الكل قال العلامة المتأخر
في الطول الشرط النعمي في الغالب ملزوم والجواز لازم قوله يعني اي يتصور الحكم اياي الحكم حصل بينهما كان اي لم يجر حال كون
الحكم التزم به من مكارم الاخلاق قوله السببية اقوله يمكن والعاية اليه في اي بصيرته بشرط اسم بعيد وقوله سبب الملام
خبره قوله لا شرطا لصح الثاني اي صلاصة تتحقق وليس الشرط بمعنى ما يتوقف عليه وجوده بل في اذ الشرط النعمي هو المذكور بعد ان
معلقا على حصول مضمونه اي حكمه بان يحصل مضمون تلك الجملة عن حصوله لا بمعنى يتوقف عليه وجوده بل في اذ الشرط النعمي هو المذكور بعد ان
اتناء الجواز على الفعل كون حصوله معلقا على حصول الشرط وهذا المعنى شامل لجميع المواد سواء كان بشرط سببا او لم يكن فلا حاجة الى
ما قيل اي قد يكون كذلك وذلك اذا كان الاول سببا ما اذا كان ملزوما مع غير سببية فليس الامر كالمعنى يعني اي يعلق حصوله
على حصول الاول لتعليقه على تحقيق الجواز اي ياداش على فعل شئ وايضا قوله فالحال ان اي شرط الجواز او شرطه قد سره
ضمير كانا بالشرط والجواز بالا بالفعلين لهما كونهما عبرتين عن الفعلين كون قوله فان كان ما بعده قوله ويسميان شرطا وجواز
بالشرط والجواز في فانه يميز بينهما ان الفعلان اللذان سببا شرطا وجزا قال الاول عطف على الضمير لرفع في قوله كانا ولم يجر
لفصل لوجود الفصل قوله لرفع الجازم وهو ان وماية منها مع صلاحية الجعل ولا حاجة الى التمسك بالانما بحسب ضعف التعلق
لان معلوم ان ضعف التعلق الذي في التمسك ان لا يثبت في هذا القسم وهو حيوية الماضي فاعلم ان الفصل شئ آخر فلان الاصل منه
قوله لرفع التعلق بالازم وحصوله التعلق فالحكم باعتبار حصول نفس التعلق والدفع باعتبار ان ضعفه وليس بقوى قوله
محلول ان الماضي الذي هو معنى الاصل قوله الفصل غير المحلول عطف على حيوية الماضي بحسب الدف على ضعف التعلق قوله واذ كان
الجواز ماضيا شتقا جازا لا ماضيا لاراد عن الاطلاق فلا يرد وجوب الفاء في الماضي غير قد اذ كان انشاء ونحوه وبسبب وكل

[illegible][illegible]

في المطول استقام صيغة الاشارة الاولى المقترنة باللام الجازمة وتخص بالفعل غير المطلب والشيء في ما يصح ان يطلب به بالفعل من غير
المطلب كحرف المضارعة والثالث اسم ال فعل طلب الفعل وهو عند النحاة من سماء الافعال والاولان لقائمة استقامتها في صيغة
ما عني طلب الفعل على سبيل الاستعداد اسماء الخيون امر قوله شامل لكل امر خايبا كان لان كونه بطلب الفعل يدل عليه
ما قيل نحو جسر زيد واحضر وريد طلب الفعل به خلا والتبادر في العلم من اقوى امارات التحققة قوله
في اسكان الصحيح اذا كان اخره حرفا صحيحا قوله وسقطوا نون الاعراب اذا كان نون الاعراب والنون وان لم يكن آخر الامر لانه كونه
الانه عمل اخره لشدة الامتزاج قوله تحرك بالفعل سواء كانت الحركة اصلية نحو تحرك وتقاتل ودحرج او عارضية نحو قتل وصدرت
وهب وكذا المراء بالسكون يسكون بالفعل فان قلت فعلى ما ذكرت من تميم الحركة يشكك بلفظ تقيم من الافعال فان ما بعد حرف التمام
تتميز بحركة فقلت اليه من الواو مع انه لم يحل بالي بعد الحذف امر فقلت ذلك ثم كيف لم يفتح قبل ما يلي امران لم يفتح الى اجتماعهما
وصل والامر لك في امثال تقيم الاله ما بعد حرف المضارعة تحرك آخر حذف لاجل حرف المضارعة فحذف حرف المضارعة واولها
المانع فان قلت كما حذف الهزة في تقيم لاجل حرف المضارعة فكذلك حذف الواو الساكنة في نقد وتب لاجل حرف المضارعة على
ما عرفت في التفسير فلم روي الاول ودون الثاني فقلت امثال ما ذكرت تذكر بعد الوقوع فلا يلزم اطراد ما يلي ان يفتح الرضي
قال لانه لو راجع لبهزة الوصل وتقول او عده او هب ثم لعله اخلل المضارع الذي هو اصله كحذف الواو او اذمه وواو قرب اليه
من المصدر نحو عده وسعة فكان اسمي في رد الساكن ضائعا قوله اسكن آخره مالا حاجة بعد قوله وكلم آخره حكم المجرم ولو لم يكن
ان ذكره ليكون حال الآخر والماول مذكورا معا قيل انه ناقص البيان اذا اسكان انما هو في الصحيح واما في لم يفتح وفيما فيكون
فحذف حرف العاية والنون الا ان يقال الامكان موجود في الجميع الا انه في الصحيح كحذف الحركة وفي ما قبل وفيما فيه النون بحذف حرف
الحلة والنون قوله لا يكون اي مضارع كان بعد حرفه ساكن يكون ماضية على اربعة احرف وقوله من المزيد فيه حال من يهنيه
قوله وانما هو الضمير راجع الى مضارع يكون بعد حرفه ساكن ويكون ماضية على اربعة احرف حال كون الماضي من المزيد فيه
قوله لا الفعل لا غير اذ مضى القاعلة والتفصيل وان كان على اربعة احرف كاتسان المزيد فيه الا انه ليس بعد حرف المضارعة ساكن فيها
قوله حال كون تلك الهزة اشارة الى ان قوله معصومة منصوب على انه حال من قوله هزة وصل والهزة وان كان نكرة الا انه ليست نكرة
لانه مختصة بالاضافة فتم بحسب التقديم الحال عليه لقان وجه التقديم ان كان هو حصول تخصيص شخص صاحب الحال الذي هو بمنزلة الحكم
عند التقديم الحال التي بمنزلة الخبر فالوجه عدم التقديم وان كان وقع اللفظ بالصفة فهو باق بعد لان تخصيص النكرة لا يمنع وصفه بصفة
فينبغي ان يقدم فالاولى جله وصفا له قوله فعلا التباس مفعول له بقوله هزة وصل معصومة قوله بالمضارع لم يفتح لم يفتح
حالة الوقوف قوله على تقدير لفتح اي فتح الهزة قوله على تقدير انكسري كسر الهزة بناو في بعض النسخ فعلا التباس بالمضارع على
تقدير لفتح فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح التباس بالواحد المتكلم المحمول او بالماضي المحمول من الرباعي اذا قيل اقتل بالسكون فبعض
بان قال سمي قوله فعلا التباس بمعنى ضم الهزة وجعلت كالعين فعلا التباس بالمضارع على تقدير لفتح اي فتح الهزة فتقول فانه
اذا قيل آه سوس فلم التناخ لان الكلام في ابطال فتح الهزة وكسر اليقين الضمة فلما معنى التناخ في ابطال فتح الساء وكسر ما انتهى
وقال البعض لا ينبغي ان تفسير قوله لفتح فتح الهزة يجوز على تقدير هذه النسخ لان قوله فانه اذا قيل ايقان للتباس على تقدير لفتح

انما هو في الصحيح واما في لم يفتح وفيما فيكون فحذف حرف العاية والنون الا ان يقال الامكان موجود في الجميع الا انه في الصحيح كحذف الحركة وفي ما قبل وفيما فيه النون بحذف حرف
الحلة والنون قوله لا يكون اي مضارع كان بعد حرفه ساكن يكون ماضية على اربعة احرف وقوله من المزيد فيه حال من يهنيه قوله وانما هو الضمير راجع الى مضارع يكون بعد حرفه ساكن ويكون ماضية على اربعة احرف حال كون الماضي من المزيد فيه
قوله لا الفعل لا غير اذ مضى القاعلة والتفصيل وان كان على اربعة احرف كاتسان المزيد فيه الا انه ليس بعد حرف المضارعة ساكن فيها قوله حال كون تلك الهزة اشارة الى ان قوله معصومة منصوب على انه حال من قوله هزة وصل والهزة وان كان نكرة الا انه ليست نكرة
لانه مختصة بالاضافة فتم بحسب التقديم الحال عليه لقان وجه التقديم ان كان هو حصول تخصيص شخص صاحب الحال الذي هو بمنزلة الحكم عند التقديم الحال التي بمنزلة الخبر فالوجه عدم التقديم وان كان وقع اللفظ بالصفة فهو باق بعد لان تخصيص النكرة لا يمنع وصفه بصفة
فينبغي ان يقدم فالاولى جله وصفا له قوله فعلا التباس مفعول له بقوله هزة وصل معصومة قوله بالمضارع لم يفتح لم يفتح حالة الوقوف قوله على تقدير لفتح اي فتح الهزة قوله على تقدير انكسري كسر الهزة بناو في بعض النسخ فعلا التباس بالمضارع على تقدير لفتح فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح التباس بالواحد المتكلم المحمول او بالماضي المحمول من الرباعي اذا قيل اقتل بالسكون فبعض
بان قال سمي قوله فعلا التباس بمعنى ضم الهزة وجعلت كالعين فعلا التباس بالمضارع على تقدير لفتح اي فتح الهزة فتقول فانه اذا قيل آه سوس فلم التناخ لان الكلام في ابطال فتح الهزة وكسر اليقين الضمة فلما معنى التناخ في ابطال فتح الساء وكسر ما انتهى
وقال البعض لا ينبغي ان تفسير قوله لفتح فتح الهزة يجوز على تقدير هذه النسخ لان قوله فانه اذا قيل ايقان للتباس على تقدير لفتح

في المطول استقام صيغة الاشارة الاولى المقترنة باللام الجازمة وتخص بالفعل غير المطلب والشيء في ما يصح ان يطلب به بالفعل من غير
المطلب كحرف المضارعة والثالث اسم ال فعل طلب الفعل وهو عند النحاة من سماء الافعال والاولان لقائمة استقامتها في صيغة
ما عني طلب الفعل على سبيل الاستعداد اسماء الخيون امر قوله شامل لكل امر خايبا كان لان كونه بطلب الفعل يدل عليه
ما قيل نحو جسر زيد واحضر وريد طلب الفعل به خلا والتبادر في العلم من اقوى امارات التحققة قوله
في اسكان الصحيح اذا كان اخره حرفا صحيحا قوله وسقطوا نون الاعراب اذا كان نون الاعراب والنون وان لم يكن آخر الامر لانه كونه
الانه عمل اخره لشدة الامتزاج قوله تحرك بالفعل سواء كانت الحركة اصلية نحو تحرك وتقاتل ودحرج او عارضية نحو قتل وصدرت
وهب وكذا المراء بالسكون يسكون بالفعل فان قلت فعلى ما ذكرت من تميم الحركة يشكك بلفظ تقيم من الافعال فان ما بعد حرف التمام
تتميز بحركة فقلت اليه من الواو مع انه لم يحل بالي بعد الحذف امر فقلت ذلك ثم كيف لم يفتح قبل ما يلي امران لم يفتح الى اجتماعهما
وصل والامر لك في امثال تقيم الاله ما بعد حرف المضارعة تحرك آخر حذف لاجل حرف المضارعة فحذف حرف المضارعة واولها
المانع فان قلت كما حذف الهزة في تقيم لاجل حرف المضارعة فكذلك حذف الواو الساكنة في نقد وتب لاجل حرف المضارعة على
ما عرفت في التفسير فلم روي الاول ودون الثاني فقلت امثال ما ذكرت تذكر بعد الوقوع فلا يلزم اطراد ما يلي ان يفتح الرضي
قال لانه لو راجع لبهزة الوصل وتقول او عده او هب ثم لعله اخلل المضارع الذي هو اصله كحذف الواو او اذمه وواو قرب اليه
من المصدر نحو عده وسعة فكان اسمي في رد الساكن ضائعا قوله اسكن آخره مالا حاجة بعد قوله وكلم آخره حكم المجرم ولو لم يكن
ان ذكره ليكون حال الآخر والماول مذكورا معا قيل انه ناقص البيان اذا اسكان انما هو في الصحيح واما في لم يفتح وفيما فيكون
فحذف حرف العاية والنون الا ان يقال الامكان موجود في الجميع الا انه في الصحيح كحذف الحركة وفي ما قبل وفيما فيه النون بحذف حرف
الحلة والنون قوله لا يكون اي مضارع كان بعد حرفه ساكن يكون ماضية على اربعة احرف وقوله من المزيد فيه حال من يهنيه
قوله وانما هو الضمير راجع الى مضارع يكون بعد حرفه ساكن ويكون ماضية على اربعة احرف حال كون الماضي من المزيد فيه
قوله لا الفعل لا غير اذ مضى القاعلة والتفصيل وان كان على اربعة احرف كاتسان المزيد فيه الا انه ليس بعد حرف المضارعة ساكن فيها
قوله حال كون تلك الهزة اشارة الى ان قوله معصومة منصوب على انه حال من قوله هزة وصل والهزة وان كان نكرة الا انه ليست نكرة
لانه مختصة بالاضافة فتم بحسب التقديم الحال عليه لقان وجه التقديم ان كان هو حصول تخصيص شخص صاحب الحال الذي هو بمنزلة الحكم
عند التقديم الحال التي بمنزلة الخبر فالوجه عدم التقديم وان كان وقع اللفظ بالصفة فهو باق بعد لان تخصيص النكرة لا يمنع وصفه بصفة
فينبغي ان يقدم فالاولى جله وصفا له قوله فعلا التباس مفعول له بقوله هزة وصل معصومة قوله بالمضارع لم يفتح لم يفتح
حالة الوقوف قوله على تقدير لفتح اي فتح الهزة قوله على تقدير انكسري كسر الهزة بناو في بعض النسخ فعلا التباس بالمضارع على
تقدير لفتح فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح التباس بالواحد المتكلم المحمول او بالماضي المحمول من الرباعي اذا قيل اقتل بالسكون فبعض
بان قال سمي قوله فعلا التباس بمعنى ضم الهزة وجعلت كالعين فعلا التباس بالمضارع على تقدير لفتح اي فتح الهزة فتقول فانه اذا قيل آه سوس فلم التناخ لان الكلام في ابطال فتح الهزة وكسر اليقين الضمة فلما معنى التناخ في ابطال فتح الساء وكسر ما انتهى
وقال البعض لا ينبغي ان تفسير قوله لفتح فتح الهزة يجوز على تقدير هذه النسخ لان قوله فانه اذا قيل ايقان للتباس على تقدير لفتح

والان التقدير لو كان كما ذكر وجب ترك الفاء لان الجواب ماضى بغير قد وتقديره كلف فنية انه لو ترك الشاى موافقة السابق لم يكن
الطلاق الزيادة على الاعادة معهودا والمقال لانها مخرجة اصل زيدت وجوب ترك الفاء فكيف الماضى المصدر بغير قد فلفظا او
تقديره اوجب فيه الفاء وعليه قوله انه وان كان فيصعد من قبل فصدقت اى فصدقت ولو كان القاعدة الثانية عند الفاعل فلفظا
في غير المنع قوله فلفظا اى فلفظا لا يصدق في الراجح كما لا يخفى في الابتداء قوله له ذلك ليعينه اى لكونه مخرجة اصل قوله لا في لامة
وهو كونه فاعلا للفعل وقع على المفعول قوله اى فاعل فاعله اضافة الفاعل تح ليست لادنى ملازمة اضافة الفعل الى المفعول
فلاضافة لادنى ملازمة قوله ولا يبعد ان يراد بالاصل معنى التقدير موصوف الموصول للفعل لا المفعول ليكون التقدير فعلى الفعل
الذى وقوله لم يذكر فاعله تفسير لقول المتن لم يسم فاعله والافا الفعل الموصوف وما يبنى الذي فمن اين يحصل لم يذكر فاعله لو لم يكن
تفسير المتن حتى يلزم استدراك قوله لم يسم فاعله والنظام لم يقل به من لادنى تميز فلفظا اى تميز قوله اضافة الفعل اليه بابتداء لادنى ان
اضافة العام الى الخاص لا يثبت والبيان الشئ الرضى حيث قال ويجوز ان يراد بلفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام
الى الخاص كقولهم فعل الماضى وفعل المضارع والاضافة البنيانية انما تكون اذا كان بين مضاف والمضاف الية عموم وخصوص من
وجه ولذا قيل الاولى الام الذي لم يذكر فاعله يشتمل اهم المفعول فيتم ويكون الاضافة بنيانية انتهى وجه كون الاضافة البنيانية تامة على
ذلك التقدير لما ان بين الاء الذي لم يذكر فاعله والفعل عموم وخصوص من وجه واما ما قيل عليه لا يكتفى في كون الاضافة بنيانية مجرد
العموم والخصوص بل لابد مع ذلك من كون المضاف اليه اصلا واما اضافة فنية ان هذا التقدير وان ذكره الشرح سره لانه ليس
بحسب نحو كونه اضافة البنيانية عن ذلك ولم يوجد له اثر في الكتب المشهورة قوله له ايضا ليس مفعول له قوله لم يذكر فاعله
الجمول معان الصيغة المعلوم لم يسم الجمول عن المعلوم قوله وكسر ما قبل آخره ان لم يكن كسورا لان الجمول مفعول للماضى المعروف وما قوله
منه كما ان الام ما هو من المصارع فاقيل ان هذا يحتاج اليه لو كان الجمول مشتقا من المعلوم والحق انها مشتقان من المصدر فنية
انه ان اريد بانشتقاقهما من المصدر وبلا واسطة فهو في غير المنع والافا لقول بالاشتقاق لاني في التفسير قوله له لان معناه غريب وهو اسناد
الفعل الى المفعول الاصل الكثير اسنادا والفعل الى الفاعل قوله لم يوجد في الاوزان اى في اوزان الاسماء الاسنونا لقوله ووزن فعل
جواب سوال به ان يقال لو كان المطلوب وزنا غير ما لم يوجد في اوزان الاسماء فوزن فعل بكسر الفاء وهو الثاني ايضا وزن غريب لم يوجد
في اوزان الاسماء اى انما صليته ولم يوجد وزن آخر فاقيل غريب غير من الوزنين قوله لم يوجد في الاوزان الاسماء قوله لا طلب لعل
بعد الفتح خلاف فعل فانه طلب فمفعول الفعل قوله ويضم الثالث مع الفتح ليس ضم الفتح لعل ان بناء الجمول متوقف عليه بل للمتابعة
فلا اعتبارا لضمها في البناء فاقيل ما ذكره نقض ما بينه مخرجة الوصول في الدرجة فانه لا يلزم اوله بل يبقى ساكنا ولا يلزم ثلثه مع مخرجة الوصول
اذ لا مخرجة وصل فيه في الصورة المذكورة حتى يصير الثالث مضافا مخرجة وايضا نعم الاول فيما عدا ما اول الفتح اذ انما وفيها ضم
الثالث والثاني مع التاء قوله لنملا يتبع في الدرجة في حالة الوقف مثل قول طوى وروى من باب علم قوله فانه لا يعمل جليلا
عين مثل طوى وروى وان لم يجمع فيله الا لان عينها ولما لا يملأ ليعنى الى اجتماع الاعمالين فيه ان اجتماع الاعمالين جليلا واما
متن عند الضررين فلو اصل العين في الماضى الجمول لم يلزم اعلال من المصارع لما منع منه والمقارنا هو اذ لم يوجد مانع قوله له جملا
في البنى للمفعول حيث جاء فيه الواو والياء والاشتمام قوله وتبعيته اى بتبعيته البنى للمفعول من ماضيه قوله ان لم يكن فيه اى في

الاولى في قوله لا يسم فاعله والنظام لم يقل به من لادنى تميز فلفظا اى تميز قوله اضافة الفعل اليه بابتداء لادنى ان
اضافة العام الى الخاص لا يثبت والبيان الشئ الرضى حيث قال ويجوز ان يراد بلفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام
الى الخاص كقولهم فعل الماضى وفعل المضارع والاضافة البنيانية انما تكون اذا كان بين مضاف والمضاف الية عموم وخصوص من
وجه ولذا قيل الاولى الام الذي لم يذكر فاعله يشتمل اهم المفعول فيتم ويكون الاضافة بنيانية انتهى وجه كون الاضافة البنيانية تامة على
ذلك التقدير لما ان بين الاء الذي لم يذكر فاعله والفعل عموم وخصوص من وجه واما ما قيل عليه لا يكتفى في كون الاضافة بنيانية مجرد
العموم والخصوص بل لابد مع ذلك من كون المضاف اليه اصلا واما اضافة فنية ان هذا التقدير وان ذكره الشرح سره لانه ليس
بحسب نحو كونه اضافة البنيانية عن ذلك ولم يوجد له اثر في الكتب المشهورة قوله له ايضا ليس مفعول له قوله لم يذكر فاعله
الجمول معان الصيغة المعلوم لم يسم الجمول عن المعلوم قوله وكسر ما قبل آخره ان لم يكن كسورا لان الجمول مفعول للماضى المعروف وما قوله
منه كما ان الام ما هو من المصارع فاقيل ان هذا يحتاج اليه لو كان الجمول مشتقا من المعلوم والحق انها مشتقان من المصدر فنية
انه ان اريد بانشتقاقهما من المصدر وبلا واسطة فهو في غير المنع والافا لقول بالاشتقاق لاني في التفسير قوله له لان معناه غريب وهو اسناد
الفعل الى المفعول الاصل الكثير اسنادا والفعل الى الفاعل قوله لم يوجد في الاوزان اى في اوزان الاسماء الاسنونا لقوله ووزن فعل
جواب سوال به ان يقال لو كان المطلوب وزنا غير ما لم يوجد في اوزان الاسماء فوزن فعل بكسر الفاء وهو الثاني ايضا وزن غريب لم يوجد
في اوزان الاسماء اى انما صليته ولم يوجد وزن آخر فاقيل غريب غير من الوزنين قوله لم يوجد في الاوزان الاسماء قوله لا طلب لعل
بعد الفتح خلاف فعل فانه طلب فمفعول الفعل قوله ويضم الثالث مع الفتح ليس ضم الفتح لعل ان بناء الجمول متوقف عليه بل للمتابعة
فلا اعتبارا لضمها في البناء فاقيل ما ذكره نقض ما بينه مخرجة الوصول في الدرجة فانه لا يلزم اوله بل يبقى ساكنا ولا يلزم ثلثه مع مخرجة الوصول
اذ لا مخرجة وصل فيه في الصورة المذكورة حتى يصير الثالث مضافا مخرجة وايضا نعم الاول فيما عدا ما اول الفتح اذ انما وفيها ضم
الثالث والثاني مع التاء قوله لنملا يتبع في الدرجة في حالة الوقف مثل قول طوى وروى من باب علم قوله فانه لا يعمل جليلا
عين مثل طوى وروى وان لم يجمع فيله الا لان عينها ولما لا يملأ ليعنى الى اجتماع الاعمالين فيه ان اجتماع الاعمالين جليلا واما
متن عند الضررين فلو اصل العين في الماضى الجمول لم يلزم اعلال من المصارع لما منع منه والمقارنا هو اذ لم يوجد مانع قوله له جملا
في البنى للمفعول حيث جاء فيه الواو والياء والاشتمام قوله وتبعيته اى بتبعيته البنى للمفعول من ماضيه قوله ان لم يكن فيه اى في

والان التقدير لو كان كما ذكر وجب ترك الفاء لان الجواب ماضى بغير قد وتقديره كلف فنية انه لو ترك الشاى موافقة السابق لم يكن
الطلاق الزيادة على الاعادة معهودا والمقال لانها مخرجة اصل زيدت وجوب ترك الفاء فكيف الماضى المصدر بغير قد فلفظا او
تقديره اوجب فيه الفاء وعليه قوله انه وان كان فيصعد من قبل فصدقت اى فصدقت ولو كان القاعدة الثانية عند الفاعل فلفظا
في غير المنع قوله فلفظا اى فلفظا لا يصدق في الراجح كما لا يخفى في الابتداء قوله له ذلك ليعينه اى لكونه مخرجة اصل قوله لا في لامة
وهو كونه فاعلا للفعل وقع على المفعول قوله اى فاعل فاعله اضافة الفاعل تح ليست لادنى ملازمة اضافة الفعل الى المفعول
فلاضافة لادنى ملازمة قوله ولا يبعد ان يراد بالاصل معنى التقدير موصوف الموصول للفعل لا المفعول ليكون التقدير فعلى الفعل
الذى وقوله لم يذكر فاعله تفسير لقول المتن لم يسم فاعله والافا الفعل الموصوف وما يبنى الذي فمن اين يحصل لم يذكر فاعله لو لم يكن
تفسير المتن حتى يلزم استدراك قوله لم يسم فاعله والنظام لم يقل به من لادنى تميز فلفظا اى تميز قوله اضافة الفعل اليه بابتداء لادنى ان
اضافة العام الى الخاص لا يثبت والبيان الشئ الرضى حيث قال ويجوز ان يراد بلفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام
الى الخاص كقولهم فعل الماضى وفعل المضارع والاضافة البنيانية انما تكون اذا كان بين مضاف والمضاف الية عموم وخصوص من
وجه ولذا قيل الاولى الام الذي لم يذكر فاعله يشتمل اهم المفعول فيتم ويكون الاضافة بنيانية انتهى وجه كون الاضافة البنيانية تامة على
ذلك التقدير لما ان بين الاء الذي لم يذكر فاعله والفعل عموم وخصوص من وجه واما ما قيل عليه لا يكتفى في كون الاضافة بنيانية مجرد
العموم والخصوص بل لابد مع ذلك من كون المضاف اليه اصلا واما اضافة فنية ان هذا التقدير وان ذكره الشرح سره لانه ليس
بحسب نحو كونه اضافة البنيانية عن ذلك ولم يوجد له اثر في الكتب المشهورة قوله له ايضا ليس مفعول له قوله لم يذكر فاعله
الجمول معان الصيغة المعلوم لم يسم الجمول عن المعلوم قوله وكسر ما قبل آخره ان لم يكن كسورا لان الجمول مفعول للماضى المعروف وما قوله
منه كما ان الام ما هو من المصارع فاقيل ان هذا يحتاج اليه لو كان الجمول مشتقا من المعلوم والحق انها مشتقان من المصدر فنية
انه ان اريد بانشتقاقهما من المصدر وبلا واسطة فهو في غير المنع والافا لقول بالاشتقاق لاني في التفسير قوله له لان معناه غريب وهو اسناد
الفعل الى المفعول الاصل الكثير اسنادا والفعل الى الفاعل قوله لم يوجد في الاوزان اى في اوزان الاسماء الاسنونا لقوله ووزن فعل
جواب سوال به ان يقال لو كان المطلوب وزنا غير ما لم يوجد في اوزان الاسماء فوزن فعل بكسر الفاء وهو الثاني ايضا وزن غريب لم يوجد
في اوزان الاسماء اى انما صليته ولم يوجد وزن آخر فاقيل غريب غير من الوزنين قوله لم يوجد في الاوزان الاسماء قوله لا طلب لعل
بعد الفتح خلاف فعل فانه طلب فمفعول الفعل قوله ويضم الثالث مع الفتح ليس ضم الفتح لعل ان بناء الجمول متوقف عليه بل للمتابعة
فلا اعتبارا لضمها في البناء فاقيل ما ذكره نقض ما بينه مخرجة الوصول في الدرجة فانه لا يلزم اوله بل يبقى ساكنا ولا يلزم ثلثه مع مخرجة الوصول
اذ لا مخرجة وصل فيه في الصورة المذكورة حتى يصير الثالث مضافا مخرجة وايضا نعم الاول فيما عدا ما اول الفتح اذ انما وفيها ضم
الثالث والثاني مع التاء قوله لنملا يتبع في الدرجة في حالة الوقف مثل قول طوى وروى من باب علم قوله فانه لا يعمل جليلا
عين مثل طوى وروى وان لم يجمع فيله الا لان عينها ولما لا يملأ ليعنى الى اجتماع الاعمالين فيه ان اجتماع الاعمالين جليلا واما
متن عند الضررين فلو اصل العين في الماضى الجمول لم يلزم اعلال من المصارع لما منع منه والمقارنا هو اذ لم يوجد مانع قوله له جملا
في البنى للمفعول حيث جاء فيه الواو والياء والاشتمام قوله وتبعيته اى بتبعيته البنى للمفعول من ماضيه قوله ان لم يكن فيه اى في

المفعول من مصدره قوله ما ذكرنا من الباء والواو والاشتمال والواو في وان لم يكن الحال وان لم يكن المفعول والباطني مقام التام
دون الشرط قوله والعرض من الاشتمال الا ان كان اي الاعلام قوله بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف التي جعلت مسكورة من
القاف والياء والياء والقاف قال الشيخ الرضوي انما يجرى على الضم الاصلية في مختلف نحو مريض في جميع الميم لانهم قصدوا بهما
الاشتمال التثنية على ذلك لوزن استيعدي في الاسماء تفصيل العرض المذكور قيل وقال اذا سقط العين في البني للمفعول بانصاف
الضمير لم يرفع فان قام قونية على كونه مجزوا لاجازة كماله الضم في الواو وواحد من الكسرة في الياء نحو عدت يامر بضم
يا حيد وان لم يرفع لم يرفع وعدت قالوا في لانه لا بد لك في الواو من اخلص الكسرة او الاشتمال وفي الياء من اخلص الكسرة
او الاشتمال للملازمة ليس بالمعنى الفاعل فظاهر كلام السري في انه لا يجب الفرق بل يقع الالتباس لانه وقع مثله قوله يتبين الفعل
بأي ما يرغى الفاعل فعلق الوقوع على ما يدنو نحو قرب واجد وخرج ودخل فان هذه الافعال وان توقفت فيها على امر الامة لم يتوقف
عليه توقف الوقوع قوله ما بالهزة قد ينقل المتعدي الى ما بعده الهمزة الى المتعدي الى اثنين نحو البست زيد التوبا ولم ينقل مستعدي
اثنين بالهزة الى المتعدي الى اثنين الا في رأي وعلم وقاسه الاخفش في اخواته التثنية التقليدية نحو نحن وحسب وزعم وميل النقل
بالهزة كنه ساجي وقيل قياسي في القاصه والمقدم الى واحد والحق انه قياسي في القاصه ساجي في غيره وهو ظاهر من سبب
هذا كلامه انتهى قوله لا بالنسبة في بعض شروح الباب اسمان بعضهما جدد النقل الى فاعل واستعمل من سبب المتعدي
تعبيرا وتقريرا والاكثرون لم يعدوه من لان المتعدي ليست فيها مقصودة بالذات بل بعينية شيء آخر جازما في باب الفعل ودخل
انتهى قوله واخرجت الاول قال الشيخ الرضوي ولا يصح له النوع من الافعال قوله وهذه التثنية لظن قال الشيخ الرضوي
بجمله من يزيده قوله ثانيا غير الاول قال الشيخ الرضوي ولا يصح له النوع من الافعال قوله وهذه التثنية لظن قال الشيخ الرضوي
افعال القلوب على التثنية ضرب اما للظن فقط وهي حكاية بمعنى نحن وحال محال وحسب كسب يستعمل في الذي هو ما لم يسم فاعلم
رأي عام على ظن الذي هو بضمه ولم يستعمل معنى علم واما للظن في الظاهر مع احتمال في بعض المواضع اليقين وهو ظن لا يعني انهم قالوا
في ظن بمعنى اليقين التي ظننت التي ملاق حسا بمر انتهى نظران اميل انتهى الشارح في جعل هذه التثنية للظن اثر الرضوي حيث جعل هذه التثنية
للظن فقط مع ظن اليقين اي ليس على ما ينبغي قوله هذه التثنية للعلم قال الشيخ الرضوي واما اليقين فقط وهو علم والافتقار في شيء على انه على
صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو على واما ما صابته الشيء على صفة وهو جدد وانفي وهذا من افعال القلوب لا كما اذا وجدت الشيء على صفة
نعم ان تعلية علمها بعد ان لم يكن معلوما قوله حيث الاخبار بها تاشبهنا قايده بلان المقصود بيان ان حكم الحكم لم يفسد الجرحي البتة واجبا
بعلوم وانظرون لما يقدر الواضع نفس الامر ونحو الامران هذه الافعال انما يذكر لبيان حال ما وقعت عليه ان حال المفعول حين الاخبار علم
انظر في الاشكال ان هذا الغرض لا يتصور بدون ذلك الفاعل المفعول المتعدي اذا كان المقصود ان يقع على مفعول معين لا يصير هذه الفاعلية دون
ذلك المفعول لفظا او تقديره وليس معنى من كون هذه الافعال لبيان حال المفعول حين الاخبار انما يشرع الاداة بالقصود منها التثنية في الفاعل
الغائبة المطلوبة منها وان تمت بالقول بمعنى انما مصدر منها الا ان هذه الفاعلية ليست مقصودة بها الا المقصود فيها بانها مبدء الشرح
بما حذف المفعولين لهذه الافعال شيئا نسبيا لعدم حصول الفاعلية المطلوبة منها اذ ليس المقصود منها من ذكرها الا ليقاها على
مستقلات مخصوصة بخلاف سائر الافعال المتعدية فانه قد يكون المقصود جدد ورها عن الفواصل وقد يكون المقصود ايقاها

قوله في قوله ما ذكرنا من الباء والواو والاشتمال والواو في وان لم يكن الحال وان لم يكن المفعول والباطني مقام التام دون الشرط قوله والعرض من الاشتمال الا ان كان اي الاعلام قوله بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف التي جعلت مسكورة من القاف والياء والياء والقاف قال الشيخ الرضوي انما يجرى على الضم الاصلية في مختلف نحو مريض في جميع الميم لانهم قصدوا بهما الاشتمال التثنية على ذلك لوزن استيعدي في الاسماء تفصيل العرض المذكور قيل وقال اذا سقط العين في البني للمفعول بانصاف الضمير لم يرفع فان قام قونية على كونه مجزوا لاجازة كماله الضم في الواو وواحد من الكسرة في الياء نحو عدت يامر بضم يا حيد وان لم يرفع لم يرفع وعدت قالوا في لانه لا بد لك في الواو من اخلص الكسرة او الاشتمال وفي الياء من اخلص الكسرة او الاشتمال للملازمة ليس بالمعنى الفاعل فظاهر كلام السري في انه لا يجب الفرق بل يقع الالتباس لانه وقع مثله قوله يتبين الفعل بأي ما يرغى الفاعل فعلق الوقوع على ما يدنو نحو قرب واجد وخرج ودخل فان هذه الافعال وان توقفت فيها على امر الامة لم يتوقف عليه توقف الوقوع قوله ما بالهزة قد ينقل المتعدي الى ما بعده الهمزة الى المتعدي الى اثنين نحو البست زيد التوبا ولم ينقل مستعدي اثنين بالهزة الى المتعدي الى اثنين الا في رأي وعلم وقاسه الاخفش في اخواته التثنية التقليدية نحو نحن وحسب وزعم وميل النقل بالهزة كنه ساجي وقيل قياسي في القاصه والمقدم الى واحد والحق انه قياسي في القاصه ساجي في غيره وهو ظاهر من سبب هذا كلامه انتهى قوله لا بالنسبة في بعض شروح الباب اسمان بعضهما جدد النقل الى فاعل واستعمل من سبب المتعدي تعبيرا وتقريرا والاكثرون لم يعدوه من لان المتعدي ليست فيها مقصودة بالذات بل بعينية شيء آخر جازما في باب الفعل ودخل انتهى قوله واخرجت الاول قال الشيخ الرضوي ولا يصح له النوع من الافعال قوله وهذه التثنية لظن قال الشيخ الرضوي بجمله من يزيده قوله ثانيا غير الاول قال الشيخ الرضوي ولا يصح له النوع من الافعال قوله وهذه التثنية لظن قال الشيخ الرضوي افعال القلوب على التثنية ضرب اما للظن فقط وهي حكاية بمعنى نحن وحال محال وحسب كسب يستعمل في الذي هو ما لم يسم فاعلم رأي عام على ظن الذي هو بضمه ولم يستعمل معنى علم واما للظن في الظاهر مع احتمال في بعض المواضع اليقين وهو ظن لا يعني انهم قالوا في ظن بمعنى اليقين التي ظننت التي ملاق حسا بمر انتهى نظران اميل انتهى الشارح في جعل هذه التثنية للظن اثر الرضوي حيث جعل هذه التثنية للظن فقط مع ظن اليقين اي ليس على ما ينبغي قوله هذه التثنية للعلم قال الشيخ الرضوي واما اليقين فقط وهو علم والافتقار في شيء على انه على صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو على واما ما صابته الشيء على صفة وهو جدد وانفي وهذا من افعال القلوب لا كما اذا وجدت الشيء على صفة نعم ان تعلية علمها بعد ان لم يكن معلوما قوله حيث الاخبار بها تاشبهنا قايده بلان المقصود بيان ان حكم الحكم لم يفسد الجرحي البتة واجبا بعلوم وانظرون لما يقدر الواضع نفس الامر ونحو الامران هذه الافعال انما يذكر لبيان حال ما وقعت عليه ان حال المفعول حين الاخبار علم انظر في الاشكال ان هذا الغرض لا يتصور بدون ذلك الفاعل المفعول المتعدي اذا كان المقصود ان يقع على مفعول معين لا يصير هذه الفاعلية دون ذلك المفعول لفظا او تقديره وليس معنى من كون هذه الافعال لبيان حال المفعول حين الاخبار انما يشرع الاداة بالقصود منها التثنية في الفاعل الغائبة المطلوبة منها وان تمت بالقول بمعنى انما مصدر منها الا ان هذه الفاعلية ليست مقصودة بها الا المقصود فيها بانها مبدء الشرح بما حذف المفعولين لهذه الافعال شيئا نسبيا لعدم حصول الفاعلية المطلوبة منها اذ ليس المقصود منها من ذكرها الا ليقاها على مستقلات مخصوصة بخلاف سائر الافعال المتعدية فانه قد يكون المقصود جدد ورها عن الفواصل وقد يكون المقصود ايقاها

[illegible]

والسائر لعدم ظهور تأثيرها كفعال العلاج وحصول الكلام من نفس الجبرئين بخلاف غيرهما من افعال الجوارح فانها تظهر تأثيرها
ظاهرا لا ينعطف بالتوسط والسائر فكلون الامر من مشتركين بينهما وبين غيرهما من افعال الجوارح في غير المنع وهذه الافعال فظاهر كون
نفسها من فعل القلب ولا يحتاج الى نصب الجبرئين لينفك كونها من فعل القلب فسقط منع استلزام الامر من معالجواز الانحاء
لا احتمال الحاجة الى نصب الجبرئين لمعرفه كونها من افعال القلوب قوله زيد قائم في ظني قال الشيخ الرضي الفعل المنفي لبيان ما
عنه مضمون الجملة من لشك واليقين ولا شك ان معنى الفعل المنفي الظن فهو زيد قائم ظنته بمعنى زيد قائم في ظني قال
او مصدر فعل القلب اذ لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليل نحو جبرئيل ظنك زيد قائما وعلبك لزيد قائم
اما الانحاء فواجب مع التوسط والتأخر زيد قائم ظني غالب اي ظني زيد قائما غالبا اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل
تتبي كلامه وهذا صريح في ان كون المنفي ظنا فمخصوص بالفعل وقوله اي ظني زيد قائما غالبا لبيان الحاصل من كون المصدر
ليسان ماصد عنه مضمون الجملة لانه اشارة الى ان العمل والكان متنفيا في اللفظ باقي في المعنى فانه قد يعقل اعترض على الر
بانه لا يصح في زيد قائم ظني غالب فان نفسه قال معناه ظني زيد قائما غالبا والظان على هذا المنوال في جميع صور الانحاء اي يكون
المنفي في صورة الانحاء على ما كان عليه في صورة الاعمال والحال ان الانحاء ابطال العمل لفظا ومعنى تامل قوله اشارة الى
جوانحها لانه قال الشيخ الرضي واذا توسط الفعل بين المبتدأ والجواز الانحاء لا تقع ولا تصنف وكذا جازا الاعمال بهما تساويا
قوله فلهذا اي فكلون الانحاء في هذه الصور واجبا لاجازتها قوله قيد جوازها يعني تقييد الجواز بقوله اذ توسطت او تأخرت لاجل
وجوب الانحاء في الصور المذكورة اذ لو كان الانحاء واجزا في الصور المذكورة لتصار التقييد لغوا فيه لانه يجوز ان يكون التقييد
شيوخ هذا الانحاء وكثرة وقوعه او كونه مساويا للاعمال وفي الصور المذكورة لم يكن كك قوله او بواسطة لاجل الحاجة الى
قال قدس سره في بحثه كم جعل الجواز اسما كان او جوقا مع الجبر وكلمة واحدة مستحقة للمصدر قوله من حيث اللفظ روي
الاستفهام لئلا يورعيت الافعال من حيث اللفظ لاعتقاضي الاستفهام والنفي ولام الابتداء وخبرها كذا رعاية كلا التقديرين
قوله ان الانحاء واجبة لاجل ان الظاهر انما يميز الفرق بين مفهوم الانحاء والتاميق ويؤيد ما في بعض شروح السبب ان الانحاء
ابطال اعمالها على سبيل الجواز لفظا ومعنى والتعليل هو ابطال اعمالها على سبيل الوجوب لفظا ومعنى لان الظاهر ان بيان فرق بين
كس قيل لو كان الجواز داخل في مفهوم الانحاء لما صح اصابته لجواز الية قلت اصابته فعلا مفعلا بحيث ان يكون من قبيل التجزئة
انه لو كان لكما حكم الشارح قدس سره لوجوب الانحاء في الصور التي ذكرها بقوله قد يقع فيها اه قلت مقتضى الانحاء والجواز
والوجوب انما يجب السماع او ايراد الجواز لان السامع العام يقيد بجانب الوجوب فيشمل الوجوب فان قلت فاما معنى لقوله لا يجب
قلت اراد ان ليس واجبا فقط ويشمل لم يقيد الفرق بين مفهوم الانحاء والتعليل بل ارا الفرق بين ماصدق عليه الانحاء وما صد
عليه التعليل بيان الاول قد يكون واجبا قد يكون جائزا والثاني لا يكون الا واجبا وبين الانحاء والتعليل المذكورين في المتن
بان الاول جائز التبعة والثاني واجبه التبعة ولم يرد بان الجواز التبعة معتبر في مفهوم الانحاء وكيف ومنه فمما سبق باطل العمل
لفظا ومعنى للجواز ابطال العمل لفظا ومعنى وفيه ان الانحاء فيما سبق بمفسر باطل العمل علمها ولم يذكر لفظا ومعنى فاما ما يلزم من عدم
ذكره لفظا ومعنى فخرج لفظا ومعنى من مفهوم لك لا يلزم من عدم ذكر الجواز خروج مفهوم قوله لان افعال الجوارح

الافعال الجوارح

سواء كان العمل بالاجزاء

والسائر لعدم ظهور تأثيرها كفعال العلاج وحصول الكلام من نفس الجبرئين بخلاف غيرهما من افعال الجوارح فانها تظهر تأثيرها
ظاهرا لا ينعطف بالتوسط والسائر فكلون الامر من مشتركين بينهما وبين غيرهما من افعال الجوارح في غير المنع وهذه الافعال فظاهر كون
نفسها من فعل القلب ولا يحتاج الى نصب الجبرئين لينفك كونها من فعل القلب فسقط منع استلزام الامر من معالجواز الانحاء
لا احتمال الحاجة الى نصب الجبرئين لمعرفه كونها من افعال القلوب قوله زيد قائم في ظني قال الشيخ الرضي الفعل المنفي لبيان ما
عنه مضمون الجملة من لشك واليقين ولا شك ان معنى الفعل المنفي الظن فهو زيد قائم ظنته بمعنى زيد قائم في ظني قال
او مصدر فعل القلب اذ لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليل نحو جبرئيل ظنك زيد قائما وعلبك لزيد قائم
اما الانحاء فواجب مع التوسط والتأخر زيد قائم ظني غالب اي ظني زيد قائما غالبا اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل
تتبي كلامه وهذا صريح في ان كون المنفي ظنا فمخصوص بالفعل وقوله اي ظني زيد قائما غالبا لبيان الحاصل من كون المصدر
ليسان ماصد عنه مضمون الجملة لانه اشارة الى ان العمل والكان متنفيا في اللفظ باقي في المعنى فانه قد يعقل اعترض على الر
بانه لا يصح في زيد قائم ظني غالب فان نفسه قال معناه ظني زيد قائما غالبا والظان على هذا المنوال في جميع صور الانحاء اي يكون
المنفي في صورة الانحاء على ما كان عليه في صورة الاعمال والحال ان الانحاء ابطال العمل لفظا ومعنى تامل قوله اشارة الى
جوانحها لانه قال الشيخ الرضي واذا توسط الفعل بين المبتدأ والجواز الانحاء لا تقع ولا تصنف وكذا جازا الاعمال بهما تساويا
قوله فلهذا اي فكلون الانحاء في هذه الصور واجبا لاجازتها قوله قيد جوازها يعني تقييد الجواز بقوله اذ توسطت او تأخرت لاجل
وجوب الانحاء في الصور المذكورة اذ لو كان الانحاء واجزا في الصور المذكورة لتصار التقييد لغوا فيه لانه يجوز ان يكون التقييد
شيوخ هذا الانحاء وكثرة وقوعه او كونه مساويا للاعمال وفي الصور المذكورة لم يكن كك قوله او بواسطة لاجل الحاجة الى
قال قدس سره في بحثه كم جعل الجواز اسما كان او جوقا مع الجبر وكلمة واحدة مستحقة للمصدر قوله من حيث اللفظ روي
الاستفهام لئلا يورعيت الافعال من حيث اللفظ لاعتقاضي الاستفهام والنفي ولام الابتداء وخبرها كذا رعاية كلا التقديرين
قوله ان الانحاء واجبة لاجل ان الظاهر انما يميز الفرق بين مفهوم الانحاء والتاميق ويؤيد ما في بعض شروح السبب ان الانحاء
ابطال اعمالها على سبيل الجواز لفظا ومعنى والتعليل هو ابطال اعمالها على سبيل الوجوب لفظا ومعنى لان الظاهر ان بيان فرق بين
كس قيل لو كان الجواز داخل في مفهوم الانحاء لما صح اصابته لجواز الية قلت اصابته فعلا مفعلا بحيث ان يكون من قبيل التجزئة
انه لو كان لكما حكم الشارح قدس سره لوجوب الانحاء في الصور التي ذكرها بقوله قد يقع فيها اه قلت مقتضى الانحاء والجواز
والوجوب انما يجب السماع او ايراد الجواز لان السامع العام يقيد بجانب الوجوب فيشمل الوجوب فان قلت فاما معنى لقوله لا يجب
قلت اراد ان ليس واجبا فقط ويشمل لم يقيد الفرق بين مفهوم الانحاء والتعليل بل ارا الفرق بين ماصدق عليه الانحاء وما صد
عليه التعليل بيان الاول قد يكون واجبا قد يكون جائزا والثاني لا يكون الا واجبا وبين الانحاء والتعليل المذكورين في المتن
بان الاول جائز التبعة والثاني واجبه التبعة ولم يرد بان الجواز التبعة معتبر في مفهوم الانحاء وكيف ومنه فمما سبق باطل العمل
لفظا ومعنى للجواز ابطال العمل لفظا ومعنى وفيه ان الانحاء فيما سبق بمفسر باطل العمل علمها ولم يذكر لفظا ومعنى فاما ما يلزم من عدم
ذكره لفظا ومعنى فخرج لفظا ومعنى من مفهوم لك لا يلزم من عدم ذكر الجواز خروج مفهوم قوله لان افعال الجوارح

صدا بياضية الى الافعال التي تم من غير ما قيل وفيه ان افعال الصواب انقص عدد واسم هذه الافعال وافعال المرح والزم انقص
سما وفعل الصواب من كل معنهم لا يسمون شيئا منها ناقصة هي قول هذا وان ورد على الفاعل الوجود لا قد اورد على من
تعال نقصان هو لو كان مدلول الناقصة بالحدث الا انه ليس بواو في الحقيقة على ان الناقصة على القول نقصان الافعال الناقصة من
الحدث فهي على قول من قال ان الافعال الناقصة لا تدل على الحدث كما اشار اليه قدس سره في جوابي شرح المطالع احدث ليس
عبارة عن معنى مطلقا ولا مكانا بل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية والحدثية على الحدث وليس لك بل الحدث معنى منسوب الى
الفاعل بانه قائم به انتهى وهو صحيح في ان الافعال الناقصة لا تدل على حدث يكون سندا الى الفاعل ويصح السكون عليه ويظهر
لان لا يبيد الخاطي طلب فائدة مماثلة لزيد كان اذا كان ناقصة وكذا اخواته واليه يشير قول من قال ان الفاعل يدل على الية في
حدثا وزمانا في الاكثر وكان قد يعبر عن الحدث لكان او عن الزمان كنعم وبس وسمعت واشترت وعلى هذا الصنيع على الاطلاق
قول الناقصة الفاعل باول معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الشائعة ولهذا قال السيد المحققين سنده المقتضين نظر الناقصة في مباحث حيث
اللفظ نفسه لان مقصودهم تجميع الالفاظ فاعلا وجدلا فاعلا الناقصة انما تشترك باحد ما من الافعال الناقصة في كثير من العلامات
والاحوال المقتضية جعلها فاعلا ولم يقتضوا لها وجودا وان معانيها توافقت معاني الازمنة في عدم صلاحية الاخبار بها او وجوبها
في الازمنة واذ ذكره الشيخ الرضي في تزييف من قال سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون قصد حيث قال ليس بشي لان
التي نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول لمطلق وجوه يدل على الكون بخصوص به يكون القيام اي حصوله في اول
تلفظ والى حصوله في انهم بين بالجوهر والى اصله ولا يكلفه حصول شي ثم قامت القيام فاعلا في غير حصوله ولا في حصوله
كالفاصلة في ضمير الشأن قبل اتيان الشأن مع فائدة اخرى وهي دلالة على تعيين زمان ذلك حصوله ولو قد قام زيد لم يحصل
باتان الفاعل مان معا وكان يدل على حصول حدث مطلق يقتضيه في غيره وجوه يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق يقتضيه
في كان لا يدل على ان كان يدل على حدث سنة يصح السكون عليه فيقال ان تقرير الفاعل اي جملة وجوبية على مفعول قد اورد في
امارة الى دفع ما قيل للتبا ومن قولك ان هذا اللفظ موضوع لذلك يعني ان ذلك المعنى تمام الموضوع لانه لا حيزه فيكون
يكون التقرير تمام الموضوع لهذه الافعال مع انه ليس لك لدخول الزمان في الموضوع لهذه الافعال ان قلت الزمان جزء من الموضوع
لكما ان التقرير لا يعمى كلف كيف يكون التقرير مجردة قلت لان التقرير اصله وحروفه والزمان قيد وحرفه لافعال الزمان وان كان جزء
للموضوع لالانه اعتبر جزوه لما انظره فاعلم ان قيل ليس شعري ما اردوا بالجملة وما افرق بين جزوه جزاء قوله ولا شك كان
به مفسدة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو البعده اي خارجة عن الموضوع لهذه الافعال الا انه يخرج عنه بالتقرير لانه مفعول
الموضوع له فمفسدة ما قيل خروج الصفة عن التقرير مشترك بين الافعال الناقصة والثابتة فهو غير نافع واما النافع فدخول الصفة
فيما وضعت له الافعال الثابتة وخروجها عما وضعت له الافعال الناقصة او كون التقرير فقط حجة فيما وضعت له الافعال الناقصة
وكون كل واحد من التقرير والصفة حجة فيما وضعت له الافعال الثابتة قوله لان ذلك التقرير اى الجملة والتبعية نسبة اخصائية
كالتعليق بين الخلق والخلق فظن ان ما قيل في ان نسبة هي ثبوت الصفة للفاعل والتقرير لكان مصدر ايسر الفاعل كما هو
فهو صفة الشكر وان كان مصدر ايسر المفعول فهو صفة الفاعل واما ما كان فهو ليس بنفس ثبوت الصفة للفاعل بخاروة فهو الصفة

الافعال الناقصة لا تدل على الحدث كما اشار اليه قدس سره في جوابي شرح المطالع احدث ليس
عبارة عن معنى مطلقا ولا مكانا بل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية والحدثية على الحدث وليس لك بل الحدث معنى منسوب الى
الفاعل بانه قائم به انتهى وهو صحيح في ان الافعال الناقصة لا تدل على حدث يكون سندا الى الفاعل ويصح السكون عليه ويظهر
لان لا يبيد الخاطي طلب فائدة مماثلة لزيد كان اذا كان ناقصة وكذا اخواته واليه يشير قول من قال ان الفاعل يدل على الية في
حدثا وزمانا في الاكثر وكان قد يعبر عن الحدث لكان او عن الزمان كنعم وبس وسمعت واشترت وعلى هذا الصنيع على الاطلاق
قول الناقصة الفاعل باول معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الشائعة ولهذا قال السيد المحققين سنده المقتضين نظر الناقصة في مباحث حيث
اللفظ نفسه لان مقصودهم تجميع الالفاظ فاعلا وجدلا فاعلا الناقصة انما تشترك باحد ما من الافعال الناقصة في كثير من العلامات
والاحوال المقتضية جعلها فاعلا ولم يقتضوا لها وجودا وان معانيها توافقت معاني الازمنة في عدم صلاحية الاخبار بها او وجوبها
في الازمنة واذ ذكره الشيخ الرضي في تزييف من قال سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون قصد حيث قال ليس بشي لان
التي نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول لمطلق وجوه يدل على الكون بخصوص به يكون القيام اي حصوله في اول
تلفظ والى حصوله في انهم بين بالجوهر والى اصله ولا يكلفه حصول شي ثم قامت القيام فاعلا في غير حصوله ولا في حصوله
كالفاصلة في ضمير الشأن قبل اتيان الشأن مع فائدة اخرى وهي دلالة على تعيين زمان ذلك حصوله ولو قد قام زيد لم يحصل
باتان الفاعل مان معا وكان يدل على حصول حدث مطلق يقتضيه في غيره وجوه يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق يقتضيه
في كان لا يدل على ان كان يدل على حدث سنة يصح السكون عليه فيقال ان تقرير الفاعل اي جملة وجوبية على مفعول قد اورد في
امارة الى دفع ما قيل للتبا ومن قولك ان هذا اللفظ موضوع لذلك يعني ان ذلك المعنى تمام الموضوع لانه لا حيزه فيكون
يكون التقرير تمام الموضوع لهذه الافعال مع انه ليس لك لدخول الزمان في الموضوع لهذه الافعال ان قلت الزمان جزء من الموضوع
لكما ان التقرير لا يعمى كلف كيف يكون التقرير مجردة قلت لان التقرير اصله وحروفه والزمان قيد وحرفه لافعال الزمان وان كان جزء
للموضوع لالانه اعتبر جزوه لما انظره فاعلم ان قيل ليس شعري ما اردوا بالجملة وما افرق بين جزوه جزاء قوله ولا شك كان
به مفسدة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو البعده اي خارجة عن الموضوع لهذه الافعال الا انه يخرج عنه بالتقرير لانه مفعول
الموضوع له فمفسدة ما قيل خروج الصفة عن التقرير مشترك بين الافعال الناقصة والثابتة فهو غير نافع واما النافع فدخول الصفة
فيما وضعت له الافعال الثابتة وخروجها عما وضعت له الافعال الناقصة او كون التقرير فقط حجة فيما وضعت له الافعال الناقصة
وكون كل واحد من التقرير والصفة حجة فيما وضعت له الافعال الثابتة قوله لان ذلك التقرير اى الجملة والتبعية نسبة اخصائية
كالتعليق بين الخلق والخلق فظن ان ما قيل في ان نسبة هي ثبوت الصفة للفاعل والتقرير لكان مصدر ايسر الفاعل كما هو
فهو صفة الشكر وان كان مصدر ايسر المفعول فهو صفة الفاعل واما ما كان فهو ليس بنفس ثبوت الصفة للفاعل بخاروة فهو الصفة

صدا بياضية الى الافعال التي تم من غير ما قيل وفيه ان افعال الصواب انقص عدد واسم هذه الافعال وافعال المرح والزم انقص

فوقها لم زيد وما قام زيد حيثما ذكر الكلام لا بد فيه من الاستواء الاصلي وهو سناد الفعل للفاعل واستواء الفعل الى البتة اذ
كونها كالمكان والاستواء فيها اصليا يعني على تاويل اسم الفاعل بالفعل فليل التاويل ليستا جملتين مستقلتين بعدد فعليتين
وقيل كانتا مترتبتين بجملة الاسمية من مثل قام زيد وما قام زيد فانها جملتان اسميتان متركبتان من البتة والفاعل
شامل قوله يعني لا اثر للرب عليه اشارة الى ان الحكم على الاثر فاصلا منتهى الى المعنى لا يمتد فيه رد على القول بان الحكم مستند
حتى يصل الى اضافة اليه بيان قوله لكونه فاعلا هذا على وفق قوله تقريره الفاعل على صفة والظاهر ان ليس لفاعل البتة
اليه الفعل او اسم الفاعل على وجه يصح السكوت عليه قال الشيخ الرضي كما لا يسي نصيبها المشبه بالفعل مفعولا فالتعويض ان
لا يسي مفعولا المشبه بالفعل فاعلا كذا في محله وهو فاعلا على اقله قوله كانه اشارة الى ان الفاعل مفعول مقدر لقوله ناقصة ولو
جعل حالا لانه لم يبعد لكونه مشبها بالفعل فيكون بمنزلة المفعول به قوله ثبوته اما اشارة الى ان قوله ناقصة مفعول
مطلق محذوف وقوله اي كانه في الزمان الماضي اشارة الى ان قوله ناقصة مفعول زمان مقدر متعلق بقوله كانه اذ بيان كانه
يعني قوله لا على انه قسم منه اي ليس قوله يعني صار مفعولا على قوله ناقصة الذي هو اي قوله يعني صار قسم منه اي من قوله
ناقصة لانه لو كان مفعولا عليه لزم ان يكون قوله يعني صار مقابلا لقوله ناقصة وليس كذلك وكما ان قوله يعني صار مقابلا
جاء بالاسماء على كون الامر من قسمين لقوله ناقصة قال الشيخ الرضي ان يكون ناقصة لمعينين احدهما ثبوت خبر بالاسما
ويعني الثاني ان يكون معنى صار وهو قيل بالنسبة الى المعنى الاول قوله ثبوته اي كانه في ثبوتها يقع التاويل المفاضة التي هي
فيها السالك ولا يمتد في وقته يقع القاف وسكون القاف المكان الحاني من الماء والكلمة والمطى يقع الهم كسر الطاء المعجمة
وتشديد اليا جمع عطية وهي المركب في سرته مير كما منها مشبهه بالقطا يقع القاف والقصير جمع قطاة وهو طائر سريع الطيران
يقال له بالقارية نسبة تنسك حمارك الخن يقع الحاء المهملة وسكون الزاء المعجمة ما حفظ من الارض ما رفع وحسن وكان اضافة
القطا اليه لانه تقيس وترعى فيه ولانها اسرع طائرا من قطا غيره بالافراخ كسر الفاء جمع فرخ بفتحها وسكون الراء المهملة وهو
ولد الطير والبيوض بضم الباء الواحدة جمع البيضة والمعنى ان المطى في غاية سرته وكما ان العدة حيث يشبه بالقطا التي صارت
بونها فراخا وهي تكون حاشية طيرنا صا على الفراخ واهتماما باطعامها خاصا وصا اذ كانت في ارض لا ما فيها ولا كلاما
قوله فان يوصفها لم يكن فراخا وليل على ان كان معنى صار وليس على معناه اذ لو كان على معناه لكان بثبوت خبره لا يسم
في الزمان الماضي فيكون المعنى ان البيوض كانت فراخا في الزمان الماضي والامر ليس لك اذا البيوض لم يثبت لها الفراخ على
بل صارت فراخا بعد لم تكن واما ما قيل ليست بمعنى صار لانه يؤدى الى حكاية المعنى لانه يشعرون بالفراخ سابقا على البيوض
ففيه لا يخلو عن فعل وليس تمامه لا يجب على هذا ان يكون فراخا حالا فيكون ان يكون البيوض في حال كونه فراخا وهو
وليس لانه منسوب فراخا قوله ويكون فيها ضمير الشان كان الذي فيها ضمير الشان وان كان ناقصة الا انه ليس بثبوت خبره لا
ولا يعني صار فذلك ذكره ملحة اشارة الى انه ليس ناقصة بالمعنى الذي ذكره في اقل غير خارج ما هو معنى صا ومقابل ليس على
ما ينبغي قوله والجملة الواقعة بعد خبر حال بعض كان الذي فيها ضمير الشان تام في هذا ذلك الضمير اي وقعت للقطعة ثم شرع في
بالجملة قال الشيخ الاول اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشان لا ابتداء في الحال فقول بمساواة صا في الاصل كما سمرن واولى

ان خبر الشان في قوله لا يثبت في كلام العرب ضمير الشان لا ابتداء في الحال فقول بمساواة صا في الاصل كما سمرن واولى
فوقها لم زيد وما قام زيد حيثما ذكر الكلام لا بد فيه من الاستواء الاصلي وهو سناد الفعل للفاعل واستواء الفعل الى البتة اذ
كونها كالمكان والاستواء فيها اصليا يعني على تاويل اسم الفاعل بالفعل فليل التاويل ليستا جملتين مستقلتين بعدد فعليتين
وقيل كانتا مترتبتين بجملة الاسمية من مثل قام زيد وما قام زيد فانها جملتان اسميتان متركبتان من البتة والفاعل
شامل قوله يعني لا اثر للرب عليه اشارة الى ان الحكم على الاثر فاصلا منتهى الى المعنى لا يمتد فيه رد على القول بان الحكم مستند
حتى يصل الى اضافة اليه بيان قوله لكونه فاعلا هذا على وفق قوله تقريره الفاعل على صفة والظاهر ان ليس لفاعل البتة
اليه الفعل او اسم الفاعل على وجه يصح السكوت عليه قال الشيخ الرضي كما لا يسي نصيبها المشبه بالفعل مفعولا فالتعويض ان
لا يسي مفعولا المشبه بالفعل فاعلا كذا في محله وهو فاعلا على اقله قوله كانه اشارة الى ان الفاعل مفعول مقدر لقوله ناقصة ولو
جعل حالا لانه لم يبعد لكونه مشبها بالفعل فيكون بمنزلة المفعول به قوله ثبوته اما اشارة الى ان قوله ناقصة مفعول
مطلق محذوف وقوله اي كانه في الزمان الماضي اشارة الى ان قوله ناقصة مفعول زمان مقدر متعلق بقوله كانه اذ بيان كانه
يعني قوله لا على انه قسم منه اي ليس قوله يعني صار مفعولا على قوله ناقصة الذي هو اي قوله يعني صار قسم منه اي من قوله
ناقصة لانه لو كان مفعولا عليه لزم ان يكون قوله يعني صار مقابلا لقوله ناقصة وليس كذلك وكما ان قوله يعني صار مقابلا
جاء بالاسماء على كون الامر من قسمين لقوله ناقصة قال الشيخ الرضي ان يكون ناقصة لمعينين احدهما ثبوت خبر بالاسما
ويعني الثاني ان يكون معنى صار وهو قيل بالنسبة الى المعنى الاول قوله ثبوته اي كانه في ثبوتها يقع التاويل المفاضة التي هي
فيها السالك ولا يمتد في وقته يقع القاف وسكون القاف المكان الحاني من الماء والكلمة والمطى يقع الهم كسر الطاء المعجمة
وتشديد اليا جمع عطية وهي المركب في سرته مير كما منها مشبهه بالقطا يقع القاف والقصير جمع قطاة وهو طائر سريع الطيران
يقال له بالقارية نسبة تنسك حمارك الخن يقع الحاء المهملة وسكون الزاء المعجمة ما حفظ من الارض ما رفع وحسن وكان اضافة
القطا اليه لانه تقيس وترعى فيه ولانها اسرع طائرا من قطا غيره بالافراخ كسر الفاء جمع فرخ بفتحها وسكون الراء المهملة وهو
ولد الطير والبيوض بضم الباء الواحدة جمع البيضة والمعنى ان المطى في غاية سرته وكما ان العدة حيث يشبه بالقطا التي صارت
بونها فراخا وهي تكون حاشية طيرنا صا على الفراخ واهتماما باطعامها خاصا وصا اذ كانت في ارض لا ما فيها ولا كلاما
قوله فان يوصفها لم يكن فراخا وليل على ان كان معنى صار وليس على معناه اذ لو كان على معناه لكان بثبوت خبره لا يسم
في الزمان الماضي فيكون المعنى ان البيوض كانت فراخا في الزمان الماضي والامر ليس لك اذا البيوض لم يثبت لها الفراخ على
بل صارت فراخا بعد لم تكن واما ما قيل ليست بمعنى صار لانه يؤدى الى حكاية المعنى لانه يشعرون بالفراخ سابقا على البيوض
ففيه لا يخلو عن فعل وليس تمامه لا يجب على هذا ان يكون فراخا حالا فيكون ان يكون البيوض في حال كونه فراخا وهو
وليس لانه منسوب فراخا قوله ويكون فيها ضمير الشان كان الذي فيها ضمير الشان وان كان ناقصة الا انه ليس بثبوت خبره لا
ولا يعني صار فذلك ذكره ملحة اشارة الى انه ليس ناقصة بالمعنى الذي ذكره في اقل غير خارج ما هو معنى صا ومقابل ليس على
ما ينبغي قوله والجملة الواقعة بعد خبر حال بعض كان الذي فيها ضمير الشان تام في هذا ذلك الضمير اي وقعت للقطعة ثم شرع في
بالجملة قال الشيخ الاول اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشان لا ابتداء في الحال فقول بمساواة صا في الاصل كما سمرن واولى

هذا هو المعنى

هذا هو المعنى

هذا هو المعنى

[illegible]

[illegible][illegible]

بما خرجت است لا بالمثل المتأخر نحو سمي الغدير ابوسا وقوله لا يخرجني من حيث صا ما فعل من حيث صا
قال ذلك لان الحديث لا يكون خبر عن الجثة وقوله ابوسا صا ما التصريح عسي معنى كان خابو في الاستعمال مجزاة قوله
مضاف قال الشيخ الرضي هو التقدير كلف اذ لم يطر المضاف في اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه
نظر لان الزائدة لا يلزم الالبعض الحكم كزيادة ماني قوله فعل هذا اثر اولا لزومه مطروا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعينه
قد كان طول البلي ان يصير في الصاع مع الشيء معصلا اي ذهب وقطع قوله وليس يخرجني يلزم كون الحديث جراسا فبني قوله
ولقد ير المضاف تحلف لما حفت قوله وذلك ان كون المصارع مع ان شيئا بالمفعول قوله فهو شبه بالمفعول لان عسي في هذا
الاستعمال كالفعل المتعدي قوله وقال الشارح الرضي واما عسي صا ما عسي الغدير ابوسا فتاوان وقال بعضهم عسي الغدير
يكون ابوسا عسيته ان يكون صا ما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مفعلا لا مفعولا له لانه قد كلفه ان يكون
عسي نحو كيف المصدر وابقا به قوله ان ما قيل يروه نحو عسيته صا ما ليس على ما ينبغي قوله وانه احتمال آخر قال الشيخ الرضي
من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسي زيد ان يخرج خبر عسي جازان يقول في عسي ان يخرج زيد ان يخرج عسيه وهو من باب التنازع
تقول في التثنية على اختيار البعير بين سياتا يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسي ان يخرج الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمثني
وجازان تقول ان يخرج فاعل عسي وزيد فاعل يخرج فتقول في التثنية عسي ان يخرج الزيدان لا غير انتهى وهو مع في ان ان يخرج
في عسي ان يخرج زيد ان يخرج من غير ان يكون منصوبا وان يكون مفعولا لشيء قول الشارح قدس سره وان يخرج في فعل النصب بان يخرج
عسي فتقول قدس سره بان يذكر مفعول فقط ليس على ما ينبغي وان زيد يجوز ان يكون اسم عسي وان يكون فاعل يخرج في ظاهر
ان هذا ينبغي على القول بكونه ان التباس كما قال صاحب المنى والالتباس واقع في العربية بدليل سماء الاجناس والمشتراك و
قال ايضا خففت بالكونه ظلمت بالضمير على فعل الفعل الفاعل والمفعول ولا خلاف في ان نحو قصار تحمل لها ونحوها تحمل لها وكذا يشتر
اليه تجوز ان التنازع في عسي ان يخرج زيد فاعل على قول الشارح وانه احتمال آخر ولا ينبغي تقديم الجواز التباس الاسم بفاعل الخبر
كما في زيد قام لان كون عسي طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر موجب كون زيدا سمي فلا يتناسب بالفاعل بخلاف زيد
قام ثم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسي ان يخرج الزيدان ويترفع ايضا انه لو كان كذلك لكان عسي يخرج زيد كذا ان
خالف على ما ينبغي لانه ان يريد ما ذكره انه لا يجوز كون زيد فاعل الخبر صلا في هذا التركيب فهو في غير المنع كيف وقد يجوز كون
فاعل الخبر الشيخ الرضي والشارح قدس سره وان جاز تلبس اسم عسي بفاعل الخبر ثم المراءون جاز كون زيدا سمي فاعلا لاجل
من حيث القياس لا من حيث الوقوع فلا يتوقف صحة على ثبوت عسي ان يخرج الزيدان والملازمة للشارح لانه لو كان
كذلك لم تكن كيت والخلاف انما هو فيما اذا كان المصدر خبرا على سبيل التحقيق والتعيين وفيما نحن فيه ليس كذلك لانه محتمل لكونه اسما فاعلا
فلو حذف لا يحمل كونه فاعلا وقوله قدس سره وانه الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قوله قوله عسي ان يخرج زيد بقوله
كاذن يخرج اذ لم يشر بالتحقيق فلا بد وما قيل بهذا وضع على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان زيدا سمي فاعلا
يخرج خبره او يكون اسم عسي غير زيد كما جوزه فالمشابهة متعدي كما في الاستعمال الاول وعلى هذا لا حاجة الى ان يقال لاجل
يكون ان يقال لعله راو بالمشابهة المشابهة في الصورة وكون الاعم منها ومن المشابهة في المعنى ومن البين ان المشابهة

على الاستعمال الثاني في قوله لا يخرجني من حيث صا ما فعل من حيث صا
بما خرجت است لا بالمثل المتأخر نحو سمي الغدير ابوسا وقوله لا يخرجني من حيث صا ما فعل من حيث صا
قال ذلك لان الحديث لا يكون خبر عن الجثة وقوله ابوسا صا ما التصريح عسي معنى كان خابو في الاستعمال مجزاة قوله
مضاف قال الشيخ الرضي هو التقدير كلف اذ لم يطر المضاف في اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه
نظر لان الزائدة لا يلزم الالبعض الحكم كزيادة ماني قوله فعل هذا اثر اولا لزومه مطروا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعينه
قد كان طول البلي ان يصير في الصاع مع الشيء معصلا اي ذهب وقطع قوله وليس يخرجني يلزم كون الحديث جراسا فبني قوله
ولقد ير المضاف تحلف لما حفت قوله وذلك ان كون المصارع مع ان شيئا بالمفعول قوله فهو شبه بالمفعول لان عسي في هذا
الاستعمال كالفعل المتعدي قوله وقال الشارح الرضي واما عسي صا ما عسي الغدير ابوسا فتاوان وقال بعضهم عسي الغدير
يكون ابوسا عسيته ان يكون صا ما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مفعلا لا مفعولا له لانه قد كلفه ان يكون
عسي نحو كيف المصدر وابقا به قوله ان ما قيل يروه نحو عسيته صا ما ليس على ما ينبغي قوله وانه احتمال آخر قال الشيخ الرضي
من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسي زيد ان يخرج خبر عسي جازان يقول في عسي ان يخرج زيد ان يخرج عسيه وهو من باب التنازع
تقول في التثنية على اختيار البعير بين سياتا يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسي ان يخرج الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمثني
وجازان تقول ان يخرج فاعل عسي وزيد فاعل يخرج فتقول في التثنية عسي ان يخرج الزيدان لا غير انتهى وهو مع في ان ان يخرج
في عسي ان يخرج زيد ان يخرج من غير ان يكون منصوبا وان يكون مفعولا لشيء قول الشارح قدس سره وان يخرج في فعل النصب بان يخرج
عسي فتقول قدس سره بان يذكر مفعول فقط ليس على ما ينبغي وان زيد يجوز ان يكون اسم عسي وان يكون فاعل يخرج في ظاهر
ان هذا ينبغي على القول بكونه ان التباس كما قال صاحب المنى والالتباس واقع في العربية بدليل سماء الاجناس والمشتراك و
قال ايضا خففت بالكونه ظلمت بالضمير على فعل الفعل الفاعل والمفعول ولا خلاف في ان نحو قصار تحمل لها ونحوها تحمل لها وكذا يشتر
اليه تجوز ان التنازع في عسي ان يخرج زيد فاعل على قول الشارح وانه احتمال آخر ولا ينبغي تقديم الجواز التباس الاسم بفاعل الخبر
كما في زيد قام لان كون عسي طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر موجب كون زيدا سمي فلا يتناسب بالفاعل بخلاف زيد
قام ثم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسي ان يخرج الزيدان ويترفع ايضا انه لو كان كذلك لكان عسي يخرج زيد كذا ان
خالف على ما ينبغي لانه ان يريد ما ذكره انه لا يجوز كون زيد فاعل الخبر صلا في هذا التركيب فهو في غير المنع كيف وقد يجوز كون
فاعل الخبر الشيخ الرضي والشارح قدس سره وان جاز تلبس اسم عسي بفاعل الخبر ثم المراءون جاز كون زيدا سمي فاعلا لاجل
من حيث القياس لا من حيث الوقوع فلا يتوقف صحة على ثبوت عسي ان يخرج الزيدان والملازمة للشارح لانه لو كان
كذلك لم تكن كيت والخلاف انما هو فيما اذا كان المصدر خبرا على سبيل التحقيق والتعيين وفيما نحن فيه ليس كذلك لانه محتمل لكونه اسما فاعلا
فلو حذف لا يحمل كونه فاعلا وقوله قدس سره وانه الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قوله قوله عسي ان يخرج زيد بقوله
كاذن يخرج اذ لم يشر بالتحقيق فلا بد وما قيل بهذا وضع على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان زيدا سمي فاعلا
يخرج خبره او يكون اسم عسي غير زيد كما جوزه فالمشابهة متعدي كما في الاستعمال الاول وعلى هذا لا حاجة الى ان يقال لاجل
يكون ان يقال لعله راو بالمشابهة المشابهة في الصورة وكون الاعم منها ومن المشابهة في المعنى ومن البين ان المشابهة

بما خرجت است لا بالمثل المتأخر نحو سمي الغدير ابوسا وقوله لا يخرجني من حيث صا ما فعل من حيث صا
قال ذلك لان الحديث لا يكون خبر عن الجثة وقوله ابوسا صا ما التصريح عسي معنى كان خابو في الاستعمال مجزاة قوله
مضاف قال الشيخ الرضي هو التقدير كلف اذ لم يطر المضاف في اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه
نظر لان الزائدة لا يلزم الالبعض الحكم كزيادة ماني قوله فعل هذا اثر اولا لزومه مطروا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعينه
قد كان طول البلي ان يصير في الصاع مع الشيء معصلا اي ذهب وقطع قوله وليس يخرجني يلزم كون الحديث جراسا فبني قوله
ولقد ير المضاف تحلف لما حفت قوله وذلك ان كون المصارع مع ان شيئا بالمفعول قوله فهو شبه بالمفعول لان عسي في هذا
الاستعمال كالفعل المتعدي قوله وقال الشارح الرضي واما عسي صا ما عسي الغدير ابوسا فتاوان وقال بعضهم عسي الغدير
يكون ابوسا عسيته ان يكون صا ما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مفعلا لا مفعولا له لانه قد كلفه ان يكون
عسي نحو كيف المصدر وابقا به قوله ان ما قيل يروه نحو عسيته صا ما ليس على ما ينبغي قوله وانه احتمال آخر قال الشيخ الرضي
من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسي زيد ان يخرج خبر عسي جازان يقول في عسي ان يخرج زيد ان يخرج عسيه وهو من باب التنازع
تقول في التثنية على اختيار البعير بين سياتا يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسي ان يخرج الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمثني
وجازان تقول ان يخرج فاعل عسي وزيد فاعل يخرج فتقول في التثنية عسي ان يخرج الزيدان لا غير انتهى وهو مع في ان ان يخرج
في عسي ان يخرج زيد ان يخرج من غير ان يكون منصوبا وان يكون مفعولا لشيء قول الشارح قدس سره وان يخرج في فعل النصب بان يخرج
عسي فتقول قدس سره بان يذكر مفعول فقط ليس على ما ينبغي وان زيد يجوز ان يكون اسم عسي وان يكون فاعل يخرج في ظاهر
ان هذا ينبغي على القول بكونه ان التباس كما قال صاحب المنى والالتباس واقع في العربية بدليل سماء الاجناس والمشتراك و
قال ايضا خففت بالكونه ظلمت بالضمير على فعل الفعل الفاعل والمفعول ولا خلاف في ان نحو قصار تحمل لها ونحوها تحمل لها وكذا يشتر
اليه تجوز ان التنازع في عسي ان يخرج زيد فاعل على قول الشارح وانه احتمال آخر ولا ينبغي تقديم الجواز التباس الاسم بفاعل الخبر
كما في زيد قام لان كون عسي طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر موجب كون زيدا سمي فلا يتناسب بالفاعل بخلاف زيد
قام ثم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسي ان يخرج الزيدان ويترفع ايضا انه لو كان كذلك لكان عسي يخرج زيد كذا ان
خالف على ما ينبغي لانه ان يريد ما ذكره انه لا يجوز كون زيد فاعل الخبر صلا في هذا التركيب فهو في غير المنع كيف وقد يجوز كون
فاعل الخبر الشيخ الرضي والشارح قدس سره وان جاز تلبس اسم عسي بفاعل الخبر ثم المراءون جاز كون زيدا سمي فاعلا لاجل
من حيث القياس لا من حيث الوقوع فلا يتوقف صحة على ثبوت عسي ان يخرج الزيدان والملازمة للشارح لانه لو كان
كذلك لم تكن كيت والخلاف انما هو فيما اذا كان المصدر خبرا على سبيل التحقيق والتعيين وفيما نحن فيه ليس كذلك لانه محتمل لكونه اسما فاعلا
فلو حذف لا يحمل كونه فاعلا وقوله قدس سره وانه الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قوله قوله عسي ان يخرج زيد بقوله
كاذن يخرج اذ لم يشر بالتحقيق فلا بد وما قيل بهذا وضع على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان زيدا سمي فاعلا
يخرج خبره او يكون اسم عسي غير زيد كما جوزه فالمشابهة متعدي كما في الاستعمال الاول وعلى هذا لا حاجة الى ان يقال لاجل
يكون ان يقال لعله راو بالمشابهة المشابهة في الصورة وكون الاعم منها ومن المشابهة في المعنى ومن البين ان المشابهة

بحث اسم الفاعل

اي جعل الامر متعديا بنفسه بمعنى التفسير قوله فاعته بالباء اي مقصورة على الباء لا يوجب في غيره من حروف الجر فاعله
واعلم على المقصور عليه وقد قلنا في بحث المتعدي واللازم عن الشيخ الرضائي انه قال ولا يغير شي من حروف الجر معنى
الاباء وذلك يعني بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو دت به قوله والنفي ليس وبما قيل بلا التبرية اي نحو
يخبر به النار قال الشيخ الرضائي والاولى انهما بمعنى في ولم يسمع في النفي بان فما كان المصدر ان يطبق النفي والاعتماد
ويتا قياسي في فعل عملت وحرفت وحملت وسمعت وتيقنت جهنت قوله ليسوا لم يكن غير الجر الوقت في الاستعظام
والنفي الذي زيادة الباء فيه سماحية خبرا بل مبتدأ نحو حبسك زيد وفيه ان حبسك في هذا الكسب لا يصح ان يكون قبله
لانكوة والجر هو بزيد معرفة والاولى بحسبك وسمعتك ما وقع في النفي حيث قال الثالث المبتدأ وذلك في قوله حبسك
وسمعت وفيه قال ابن مالك في حبسك زيدان زيد مبتدأ موخر لا يعمده حبسك نكرة او فاعلا نحو وكفى بالله شكرا او فاعلا
نحو والي بيده اي حبسك يدر كفى بالشكر والي يدره مشعر بان زيادة الباء في المواضع المذكورة سماحية مع انه ليس كذلك
قال الشيخ الرضائي وترا قياسي النفي في المرفوع في كل ما هو فاعل لكن في مقترفة وفي فاعل فاعل في تعجب على ما ذهب
سبويه وفي المبتدأ نحو في حبسك ويزاد شاذ في خبر المبتدأ الموحى نحو جازا سينة بقلية حمزة لا نقش وترا سماعا كثيرا
في المفعول نحو الحق مبهذ ونحو ضرب بالسيف فالدكوار لربعة والاولان منها زيادة الباء فيها قياسية والآخران زيادة
الباء فيها سماحية والتشديد قدس سره حكم على الاربعة بان زيادة الباء فيها سماحية وقوله لو كان حطفت على قوله
لم يكن ومن معنى الباء اسبعية نحو انكم تكلمتم الفسك بما تذاكم اعمل فكلما اغنتا بذر فيه ومنه تعليت بزيد الاسدي سبب
لحقا في اياه والنفي نحو وقد نصركم الله بدير ونحونا لم نسمع والمجازة كمن يقتل بقبول بغيره بديل
يسألون عن ابناؤكم وقيل لا يخلص به بديل قوله تعالى نورهم بين ايديهم وبياضهم والاستعلاء ونحو من ان تاسمه
تفظرا بديل بل انتمك عليها لا انتمك على اضية والغاية نحو وقد احسن الى امي الى وقيل ضمن حسن معنى لطف كذا في النفي
قوله لا اخفاس الشيو عند بعض والاشبا في عند اخرين قوله وزائدة نحو وفك كمالان روف يعدي بنفسه وكذا في نحو
شكرت له قال الشيخ الرضائي ويزاد الامام تقوية العالم الضعيف بتاييد من قوله نحو زير منبت وكجوه اسم فاعل نحو انما
لزيد او مصدر نحو ضرب لزيد من بكجوه بقدر نحو يا زير ومن معنى الامام توكيد النفي وهي الدخلة في اللفظ على الفعل
مسبوته كما كان اول لم يكن ناقصين سببين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان الله ليطعكم على الغيب لم يكن
ليفعلهم وليسميها اكثر لام الجر ولما زمتها لجر النفي ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان
يفعل كما دخلت اللام لتوكيد النفي كما دخلت الباء في ما زير فقامت لذلك فندهم انها حرف زائدة موكدة غير جارة ولكنه ناصب لو كان
جارا لم يتعلق محمد بهم شي لزيادة تكليف وهو غير جار ووجه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل
ابن من نفسه وموافقته في جواب ربك اسوي لساكن بحري لاجل سمي ولورود العاد ولما انما وموافقته على في الاستعلاء
الحقيقي ونحو من للمادحان وما كان جنة فله ليعين وموافقته في نحو وضع الموائد من القسط ليوم القيمة وكجوه بمعنى عندكم كجوه
كجوه نحو من فلو ان موافقة بعد تمام الصلوة لكونكم تشرع في الحري من مود الروية وانظر الروية وموافقته وموافقته

منه انما هو من حروف الجر فاعله
واعلم على المقصور عليه وقد قلنا في بحث المتعدي واللازم عن الشيخ الرضائي انه قال ولا يغير شي من حروف الجر معنى
الاباء وذلك يعني بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو دت به قوله والنفي ليس وبما قيل بلا التبرية اي نحو
يخبر به النار قال الشيخ الرضائي والاولى انهما بمعنى في ولم يسمع في النفي بان فما كان المصدر ان يطبق النفي والاعتماد
ويتا قياسي في فعل عملت وحرفت وحملت وسمعت وتيقنت جهنت قوله ليسوا لم يكن غير الجر الوقت في الاستعظام
والنفي الذي زيادة الباء فيه سماحية خبرا بل مبتدأ نحو حبسك زيد وفيه ان حبسك في هذا الكسب لا يصح ان يكون قبله
لانكوة والجر هو بزيد معرفة والاولى بحسبك وسمعتك ما وقع في النفي حيث قال الثالث المبتدأ وذلك في قوله حبسك
وسمعت وفيه قال ابن مالك في حبسك زيدان زيد مبتدأ موخر لا يعمده حبسك نكرة او فاعلا نحو وكفى بالله شكرا او فاعلا
نحو والي بيده اي حبسك يدر كفى بالشكر والي يدره مشعر بان زيادة الباء في المواضع المذكورة سماحية مع انه ليس كذلك
قال الشيخ الرضائي وترا قياسي النفي في المرفوع في كل ما هو فاعل لكن في مقترفة وفي فاعل فاعل في تعجب على ما ذهب
سبويه وفي المبتدأ نحو في حبسك ويزاد شاذ في خبر المبتدأ الموحى نحو جازا سينة بقلية حمزة لا نقش وترا سماعا كثيرا
في المفعول نحو الحق مبهذ ونحو ضرب بالسيف فالدكوار لربعة والاولان منها زيادة الباء فيها قياسية والآخران زيادة
الباء فيها سماحية والتشديد قدس سره حكم على الاربعة بان زيادة الباء فيها سماحية وقوله لو كان حطفت على قوله
لم يكن ومن معنى الباء اسبعية نحو انكم تكلمتم الفسك بما تذاكم اعمل فكلما اغنتا بذر فيه ومنه تعليت بزيد الاسدي سبب
لحقا في اياه والنفي نحو وقد نصركم الله بدير ونحونا لم نسمع والمجازة كمن يقتل بقبول بغيره بديل
يسألون عن ابناؤكم وقيل لا يخلص به بديل قوله تعالى نورهم بين ايديهم وبياضهم والاستعلاء ونحو من ان تاسمه
تفظرا بديل بل انتمك عليها لا انتمك على اضية والغاية نحو وقد احسن الى امي الى وقيل ضمن حسن معنى لطف كذا في النفي
قوله لا اخفاس الشيو عند بعض والاشبا في عند اخرين قوله وزائدة نحو وفك كمالان روف يعدي بنفسه وكذا في نحو
شكرت له قال الشيخ الرضائي ويزاد الامام تقوية العالم الضعيف بتاييد من قوله نحو زير منبت وكجوه اسم فاعل نحو انما
لزيد او مصدر نحو ضرب لزيد من بكجوه بقدر نحو يا زير ومن معنى الامام توكيد النفي وهي الدخلة في اللفظ على الفعل
مسبوته كما كان اول لم يكن ناقصين سببين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان الله ليطعكم على الغيب لم يكن
ليفعلهم وليسميها اكثر لام الجر ولما زمتها لجر النفي ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان
يفعل كما دخلت اللام لتوكيد النفي كما دخلت الباء في ما زير فقامت لذلك فندهم انها حرف زائدة موكدة غير جارة ولكنه ناصب لو كان
جارا لم يتعلق محمد بهم شي لزيادة تكليف وهو غير جار ووجه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل
ابن من نفسه وموافقته في جواب ربك اسوي لساكن بحري لاجل سمي ولورود العاد ولما انما وموافقته على في الاستعلاء
الحقيقي ونحو من للمادحان وما كان جنة فله ليعين وموافقته في نحو وضع الموائد من القسط ليوم القيمة وكجوه بمعنى عندكم كجوه
كجوه نحو من فلو ان موافقة بعد تمام الصلوة لكونكم تشرع في الحري من مود الروية وانظر الروية وموافقته وموافقته

سأل الخواص عن هذا القول فقالوا له انما هو في الحقيقة قول من لا يفهم ما قاله
الشيخ رحمه الله تعالى فانما هو في الحقيقة قول من لا يفهم ما قاله
الشيخ رحمه الله تعالى فانما هو في الحقيقة قول من لا يفهم ما قاله

هو ان لا يكون له تعلق لفظي بالسابق واللاحق فهو كانه فاضل في قولك اكرم زيد انه فاضل في ابتداء الكلام وليس له تعلق
لفظي بقوله اكرم زيد وان كان تعلق من حيث المعنى حيث وقع عليه وعلى هذا ما جازى ما ذكره الشيخ الرضى من قوله سواء كان في
اول كلامه من كلامه زيد اقام او كان في وسط كلامه اذ كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيد انه فاضل فهو كانه فاضل كلام
مستأنف وقع عليه لما تقدم قوله ليدفع القول فاقصدت به الحكم على الاحتفاء والاشمال لظن العالم فانما يقع كما يقع بعد العلم
والظن وانما كسرت بعد القول بمعنى الحكم تارة لانه ابتداء الكلام المحكي قوله ونحت ان اى حيث يقع تحت كل حرف من حروفها فاعلمت ولا
يتصور كونها فاعلمت بعد قوله لولا انك ضربتني بصدرك من كساي لولا صدرك من كساي اياى قوله لولا انك قام فمقتضى ذلك
قدس كسره في بحث حروف الشرط من انه التزام بعد وفعل يكون كالعرض من الفعل المحذوف يقال لوانك انطقت ولا يقال
لوانك مطلق عدم جواز قوله لوانك قائم بل وجب ان يقال لوانك قمت ولذلك قيل صوابه لوانك قمت انتهى وفيه انه صريح
في ان وقروح اسم الفاعل بعد وفعل اقول فاعلمك عليه باللفظ مشكل لانه وجد في التثنية لانه وقع فيها الجزاء مستقدا به
قوله تعالى يود الوهم يادون في الاحواب ووجدانه الجزاء خلافه وبى لوان عندنا ذكره اسن الا وليس فظان القول بوجوب
كون الجزاء فعل يكون عوضا من الفعل المحذوف ليس على ما ينبغي فان الجواب عن الاحتراض على التثنية على قوله تعالى ولوان
ما في الارض من شجرة اقلام بان ذلك في الجزاء مشتق لا لاجل الجاء ليس بتمام قوله في ان اى في العلة الواقعة قبل النون قوله
على محله جاز ان كان على محله قوله فانما كسره بمعنى كون الجزاء جملة اسمية مركبة من غير الحكم وكرهه قوله لانها اى ان قوله
والكان من كسره جاز اى وان كان المراد ان اى ان كسره مبتدأ محذوف هو قوله فجزاه وان قوله انى ان كسره مبتدأ وجزاه
بان يؤخذ من الجزاء مصدر مضارع الى الاسم واليدريه قوله قدس كسره او الكراي ثابت له ووجهه على قوله جزاه اى ان كسره
جزاه محذوف وهو ثابت له ثم ان وجوب تقديم الجزاء لانه مقتضى الواقعة مع اسمها وجزا يتاويل المفرد مبتدأ وكذا
عدم جواز حذفه للموجب للتباس انما هو في التيقن لاني اعمل كما لا يخفى على من التماسه وهو شهيد لان التيقن يعلم فيه كونه
مفتوحه من تقديم الجزاء والاما كان محتملا بل من امر اخر فلا يمنع من حذفه وتقديره موحرا فظان ما قيل في كونه مبتدأ بحيث لا يمكن
كما اوجبوا تقديم الجزاء كما يلبس الفتوة بالسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه بوجوب التباس كالتأخير وواجبه قوله وكرهه
ثابت له بوجه تقديم الجزاء موحرا وهو لا يجوز لان للمقام مقام وجوب تقديم الجزاء ليس على ما ينبغي قوله لاني بمعنى الجملة فانه لا يجعل
الجملة موحرا فاعلا او مفعولا او حالا او تميزا وغير ذلك مما يكون تأخير اى المعنى مكان ان ليس بذكر مكان
اسم المفعول كانه في محل سمي فيه الرض اذ لا ابتداء هو الجزاء عن العوالم النطقية الموفرة في المعنى قوله فان في هذا المثال اى
لفظ ان قوله في كسورة الوجه ترك الفاء ولم يدخل في خبر البتة الذي لم يفسر معني شذبا قوله لوانك اى ان الفتوة فاقا
او الياء قوله مع ما سمي مع اسم وجزا حملت ان الفتوة هي اى ذلك الاسم اسم مكان او جزا قوله تاييل الجملة لان ان مع
الاسم والجزاء سادة مسند مفعول محلت وفيه ان كونها سادة مسند مفعول محلت لا يخرجها عن كونها مبتدأ المفرد لان مفعولي
محلت بتقدير للجزاء ومعنى محلت زيد اقاما محلت قيام زيد كذا ذكره الشيخ الرضى قوله اى ان والابتداء او التمنع اصطلاحا هو
توار والموترين النطقية على محمول واحد والابتداء وان لم يكن لفظا لكنه منزلة لفظ قوله فان الجزاء المذكور وهو

قوله ان لا يكون له تعلق لفظي بالسابق واللاحق فهو كانه فاضل في قولك اكرم زيد انه فاضل في ابتداء الكلام وليس له تعلق
لفظي بقوله اكرم زيد وان كان تعلق من حيث المعنى حيث وقع عليه وعلى هذا ما جازى ما ذكره الشيخ الرضى من قوله سواء كان في
اول كلامه من كلامه زيد اقام او كان في وسط كلامه اذ كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيد انه فاضل فهو كانه فاضل كلام
مستأنف وقع عليه لما تقدم قوله ليدفع القول فاقصدت به الحكم على الاحتفاء والاشمال لظن العالم فانما يقع كما يقع بعد العلم
والظن وانما كسرت بعد القول بمعنى الحكم تارة لانه ابتداء الكلام المحكي قوله ونحت ان اى حيث يقع تحت كل حرف من حروفها فاعلمت ولا
يتصور كونها فاعلمت بعد قوله لولا انك ضربتني بصدرك من كساي لولا صدرك من كساي اياى قوله لولا انك قام فمقتضى ذلك
قدس كسره في بحث حروف الشرط من انه التزام بعد وفعل يكون كالعرض من الفعل المحذوف يقال لوانك انطقت ولا يقال
لوانك مطلق عدم جواز قوله لوانك قائم بل وجب ان يقال لوانك قمت ولذلك قيل صوابه لوانك قمت انتهى وفيه انه صريح
في ان وقروح اسم الفاعل بعد وفعل اقول فاعلمك عليه باللفظ مشكل لانه وجد في التثنية لانه وقع فيها الجزاء مستقدا به
قوله تعالى يود الوهم يادون في الاحواب ووجدانه الجزاء خلافه وبى لوان عندنا ذكره اسن الا وليس فظان القول بوجوب
كون الجزاء فعل يكون عوضا من الفعل المحذوف ليس على ما ينبغي فان الجواب عن الاحتراض على التثنية على قوله تعالى ولوان
ما في الارض من شجرة اقلام بان ذلك في الجزاء مشتق لا لاجل الجاء ليس بتمام قوله في ان اى في العلة الواقعة قبل النون قوله
على محله جاز ان كان على محله قوله فانما كسره بمعنى كون الجزاء جملة اسمية مركبة من غير الحكم وكرهه قوله لانها اى ان قوله
والكان من كسره جاز اى وان كان المراد ان اى ان كسره مبتدأ محذوف هو قوله فجزاه وان قوله انى ان كسره مبتدأ وجزاه
بان يؤخذ من الجزاء مصدر مضارع الى الاسم واليدريه قوله قدس كسره او الكراي ثابت له ووجهه على قوله جزاه اى ان كسره
جزاه محذوف وهو ثابت له ثم ان وجوب تقديم الجزاء لانه مقتضى الواقعة مع اسمها وجزا يتاويل المفرد مبتدأ وكذا
عدم جواز حذفه للموجب للتباس انما هو في التيقن لاني اعمل كما لا يخفى على من التماسه وهو شهيد لان التيقن يعلم فيه كونه
مفتوحه من تقديم الجزاء والاما كان محتملا بل من امر اخر فلا يمنع من حذفه وتقديره موحرا فظان ما قيل في كونه مبتدأ بحيث لا يمكن
كما اوجبوا تقديم الجزاء كما يلبس الفتوة بالسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه بوجوب التباس كالتأخير وواجبه قوله وكرهه
ثابت له بوجه تقديم الجزاء موحرا وهو لا يجوز لان للمقام مقام وجوب تقديم الجزاء ليس على ما ينبغي قوله لاني بمعنى الجملة فانه لا يجعل
الجملة موحرا فاعلا او مفعولا او حالا او تميزا وغير ذلك مما يكون تأخير اى المعنى مكان ان ليس بذكر مكان
اسم المفعول كانه في محل سمي فيه الرض اذ لا ابتداء هو الجزاء عن العوالم النطقية الموفرة في المعنى قوله فان في هذا المثال اى
لفظ ان قوله في كسورة الوجه ترك الفاء ولم يدخل في خبر البتة الذي لم يفسر معني شذبا قوله لوانك اى ان الفتوة فاقا
او الياء قوله مع ما سمي مع اسم وجزا حملت ان الفتوة هي اى ذلك الاسم اسم مكان او جزا قوله تاييل الجملة لان ان مع
الاسم والجزاء سادة مسند مفعول محلت وفيه ان كونها سادة مسند مفعول محلت لا يخرجها عن كونها مبتدأ المفرد لان مفعولي
محلت بتقدير للجزاء ومعنى محلت زيد اقاما محلت قيام زيد كذا ذكره الشيخ الرضى قوله اى ان والابتداء او التمنع اصطلاحا هو
توار والموترين النطقية على محمول واحد والابتداء وان لم يكن لفظا لكنه منزلة لفظ قوله فان الجزاء المذكور وهو

قوله ان لا يكون له تعلق لفظي بالسابق واللاحق فهو كانه فاضل في قولك اكرم زيد انه فاضل في ابتداء الكلام وليس له تعلق
لفظي بقوله اكرم زيد وان كان تعلق من حيث المعنى حيث وقع عليه وعلى هذا ما جازى ما ذكره الشيخ الرضى من قوله سواء كان في
اول كلامه من كلامه زيد اقام او كان في وسط كلامه اذ كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيد انه فاضل فهو كانه فاضل كلام
مستأنف وقع عليه لما تقدم قوله ليدفع القول فاقصدت به الحكم على الاحتفاء والاشمال لظن العالم فانما يقع كما يقع بعد العلم
والظن وانما كسرت بعد القول بمعنى الحكم تارة لانه ابتداء الكلام المحكي قوله ونحت ان اى حيث يقع تحت كل حرف من حروفها فاعلمت ولا
يتصور كونها فاعلمت بعد قوله لولا انك ضربتني بصدرك من كساي لولا صدرك من كساي اياى قوله لولا انك قام فمقتضى ذلك
قدس كسره في بحث حروف الشرط من انه التزام بعد وفعل يكون كالعرض من الفعل المحذوف يقال لوانك انطقت ولا يقال
لوانك مطلق عدم جواز قوله لوانك قائم بل وجب ان يقال لوانك قمت ولذلك قيل صوابه لوانك قمت انتهى وفيه انه صريح
في ان وقروح اسم الفاعل بعد وفعل اقول فاعلمك عليه باللفظ مشكل لانه وجد في التثنية لانه وقع فيها الجزاء مستقدا به
قوله تعالى يود الوهم يادون في الاحواب ووجدانه الجزاء خلافه وبى لوان عندنا ذكره اسن الا وليس فظان القول بوجوب
كون الجزاء فعل يكون عوضا من الفعل المحذوف ليس على ما ينبغي فان الجواب عن الاحتراض على التثنية على قوله تعالى ولوان
ما في الارض من شجرة اقلام بان ذلك في الجزاء مشتق لا لاجل الجاء ليس بتمام قوله في ان اى في العلة الواقعة قبل النون قوله
على محله جاز ان كان على محله قوله فانما كسره بمعنى كون الجزاء جملة اسمية مركبة من غير الحكم وكرهه قوله لانها اى ان قوله
والكان من كسره جاز اى وان كان المراد ان اى ان كسره مبتدأ محذوف هو قوله فجزاه وان قوله انى ان كسره مبتدأ وجزاه
بان يؤخذ من الجزاء مصدر مضارع الى الاسم واليدريه قوله قدس كسره او الكراي ثابت له ووجهه على قوله جزاه اى ان كسره
جزاه محذوف وهو ثابت له ثم ان وجوب تقديم الجزاء لانه مقتضى الواقعة مع اسمها وجزا يتاويل المفرد مبتدأ وكذا
عدم جواز حذفه للموجب للتباس انما هو في التيقن لاني اعمل كما لا يخفى على من التماسه وهو شهيد لان التيقن يعلم فيه كونه
مفتوحه من تقديم الجزاء والاما كان محتملا بل من امر اخر فلا يمنع من حذفه وتقديره موحرا فظان ما قيل في كونه مبتدأ بحيث لا يمكن
كما اوجبوا تقديم الجزاء كما يلبس الفتوة بالسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه بوجوب التباس كالتأخير وواجبه قوله وكرهه
ثابت له بوجه تقديم الجزاء موحرا وهو لا يجوز لان للمقام مقام وجوب تقديم الجزاء ليس على ما ينبغي قوله لاني بمعنى الجملة فانه لا يجعل
الجملة موحرا فاعلا او مفعولا او حالا او تميزا وغير ذلك مما يكون تأخير اى المعنى مكان ان ليس بذكر مكان
اسم المفعول كانه في محل سمي فيه الرض اذ لا ابتداء هو الجزاء عن العوالم النطقية الموفرة في المعنى قوله فان في هذا المثال اى
لفظ ان قوله في كسورة الوجه ترك الفاء ولم يدخل في خبر البتة الذي لم يفسر معني شذبا قوله لوانك اى ان الفتوة فاقا
او الياء قوله مع ما سمي مع اسم وجزا حملت ان الفتوة هي اى ذلك الاسم اسم مكان او جزا قوله تاييل الجملة لان ان مع
الاسم والجزاء سادة مسند مفعول محلت وفيه ان كونها سادة مسند مفعول محلت لا يخرجها عن كونها مبتدأ المفرد لان مفعولي
محلت بتقدير للجزاء ومعنى محلت زيد اقاما محلت قيام زيد كذا ذكره الشيخ الرضى قوله اى ان والابتداء او التمنع اصطلاحا هو
توار والموترين النطقية على محمول واحد والابتداء وان لم يكن لفظا لكنه منزلة لفظ قوله فان الجزاء المذكور وهو

لا يكون انما اصل التفسير هو الذي في المتن لا يكون انما اصل التفسير هو الذي في المتن لا يكون انما اصل التفسير هو الذي في المتن

في حلقه من البياضين واين ملك في شرح باب المفعول معه من كتاب التيسيل وابن مصغور في شرح الايضاح ونقله
عن كثيرين واجازة الصغار وجماعة قوله لم يتركيب اولى زيد ام عمرو وقد التزيب لان الفاعل يكون مفردا وقوله
ارأيت ليس ملك الا انه ينبغي ان يقر بالقولين وقوله ارايت بيان لما في تقدير الاضافة يلزم ايضا فغير نظر الى الجملة
قوله ام واحد وهو قوله يليها احد الامرين الى قوله طلب التبيين قوله لكن في الامم الواحد قوله شرطين احدهما احد الامرين
المستويين وثانيهما قوله بعد ثبوت احدهما طلب التبيين قوله واما استفهام حلف على قوله ما خبر قوله كما تقول ازيد عندك
ام عمرو اي بل اعم وقوله ان لا يجوز ان يجعل ام في هذا التركيب منقطعة لوجوب ذكر جزئي في الجملة اذا وقعت بعد الاستفهام المطلق
يلتبس بالمتصلة وفي هذا التركيب ليس الجوز ان المذكورين قال الشيخ الرضي المتصلة تخص بملكية تشيادنا تشيادنا يليها المفعول
والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجوزين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ومقدرا احدهما نحو ازيد عندك ام
قال جابا سدا ليجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام للملا يلتبس بالمتصلة وفي خلاصة النحو يلزم لفظه
بعد ما في الاستفهام حقيقة اللبس نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ولا يلزم في الجملة لالتباس نحو ازيد عندك ام تشا في الاستفهام
منقطعة بمعنى بل والجملة تقع في الجملة والاستفهام ويلزم في الجملة لفظ الجملة والا لايكون المنقطعة هي ام متصلة انتهى وفي خبر
شرح اللباب ويلزم لفظ الجملة بعد ما في الاستفهام بالجملة اي لا يليها الا الجملة ظاهرة الجوزين ولا يجوز حذف احدي جزئيهما
اذا كانت بعد الاستفهام بالجملة حقيقة اللبس اي ليس ام المنقطعة بام المتصلة ان حذف احدي جزئي الجملة نحو ازيد عندك ام عندك
عمرو فادقيل ام عمرو وحذف احدي الجزئين التبس المنقطعة بالمتصلة لا يلزم ذلك في لفظ الجملة بعد ما في الجملة في الاستفهام بغير الجملة
حيث لا القياس المنقطعة بالمتصلة لان شرط المتصلة ان تقيدها بجملة الاستفهام انتهى قوله لكن ساكنة النون قوله لا لانه لفظي في الجملة
ان وليها مفرد وفي عاطفة بشرطين احدهما ان يتقدم ما في الجملة او يمتد بها نحو ازيد عندك عمرو ولا يلزم زيد لكون عمرو فان قلت قام زيد خرجت
بلكن جملة ما حرف ابتداء فخرجت بالجملة فقلت لكون عمرو لم يمتد بها في الجملة لان لا يقرن بالواو والفاصلة ما كثر نحو حين وقال قد لم لا يتصل مع المفعول
الا بالواو واختل في نحو ما قام زيد وكن عمرو على ارجحنا قول احد باليونس ان لكون خبر عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد الثاني لان
الملك ان لكون خبر عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال القماني في نحو ما قام زيد وكن عمرو وكن قام
عمرو الثالث لان مصغورا ان لكون عاطفة والواو لازمة والدرج لان كيسان ان لكون عاطفة والواو لازمة غير لازمة
قوله لا واو اما قال الشيخ الرضي اجماعا فاستفتح بيتهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيدية مضمون الجملة كانهما كتمان
من جملة الاما كرو حو في النفي والاسخار نفى ونفي النفي اثبات فما لا فادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى ان الاما انما غير
عالمين يدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية فالطلبية امر او نهي واستفهام او تمن ونحو ذلك ونحوه فاما بالجملة تجلها
وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعد ما مبتدأ وقد نسب التنبيه اليها كما هو من باب العلم قوله تدخل الاكثر على النداء واما كثيرا
على القسم ولجميع حروف التنبيه مصدر الكلام الا بالداخل على اسم الاشارة غير مفصلة فانها تكون اما في الاول او
في الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة قوله وتجعله اي تجعل النفي ايجابا اي على حقيقة يجعل النفي ايجابا فلا يحاب بها الايجاب
وذلك تحقق عليه وكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي انها يحاب بها الاستفهام المجرد وفي صحيح البخاري في كتاب الايمان

فان قيل واليه انما يرجع في قوله لا يتركيب اولى زيد ام عمرو وقد التزيب لان الفاعل يكون مفردا وقوله
ارأيت ليس ملك الا انه ينبغي ان يقر بالقولين وقوله ارايت بيان لما في تقدير الاضافة يلزم ايضا فغير نظر الى الجملة
قوله ام واحد وهو قوله يليها احد الامرين الى قوله طلب التبيين قوله لكن في الامم الواحد قوله شرطين احدهما احد الامرين
المستويين وثانيهما قوله بعد ثبوت احدهما طلب التبيين قوله واما استفهام حلف على قوله ما خبر قوله كما تقول ازيد عندك
ام عمرو اي بل اعم وقوله ان لا يجوز ان يجعل ام في هذا التركيب منقطعة لوجوب ذكر جزئي في الجملة اذا وقعت بعد الاستفهام المطلق
يلتبس بالمتصلة وفي هذا التركيب ليس الجوز ان المذكورين قال الشيخ الرضي المتصلة تخص بملكية تشيادنا تشيادنا يليها المفعول
والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجوزين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ومقدرا احدهما نحو ازيد عندك ام
قال جابا سدا ليجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام للملا يلتبس بالمتصلة وفي خلاصة النحو يلزم لفظه
بعد ما في الاستفهام حقيقة اللبس نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ولا يلزم في الجملة لالتباس نحو ازيد عندك ام تشا في الاستفهام
منقطعة بمعنى بل والجملة تقع في الجملة والاستفهام ويلزم في الجملة لفظ الجملة والا لايكون المنقطعة هي ام متصلة انتهى وفي خبر
شرح اللباب ويلزم لفظ الجملة بعد ما في الاستفهام بالجملة اي لا يليها الا الجملة ظاهرة الجوزين ولا يجوز حذف احدي جزئيهما
اذا كانت بعد الاستفهام بالجملة حقيقة اللبس اي ليس ام المنقطعة بام المتصلة ان حذف احدي جزئي الجملة نحو ازيد عندك ام عندك
عمرو فادقيل ام عمرو وحذف احدي الجزئين التبس المنقطعة بالمتصلة لا يلزم ذلك في لفظ الجملة بعد ما في الجملة في الاستفهام بغير الجملة
حيث لا القياس المنقطعة بالمتصلة لان شرط المتصلة ان تقيدها بجملة الاستفهام انتهى قوله لكن ساكنة النون قوله لا لانه لفظي في الجملة
ان وليها مفرد وفي عاطفة بشرطين احدهما ان يتقدم ما في الجملة او يمتد بها نحو ازيد عندك عمرو ولا يلزم زيد لكون عمرو فان قلت قام زيد خرجت
بلكن جملة ما حرف ابتداء فخرجت بالجملة فقلت لكون عمرو لم يمتد بها في الجملة لان لا يقرن بالواو والفاصلة ما كثر نحو حين وقال قد لم لا يتصل مع المفعول
الا بالواو واختل في نحو ما قام زيد وكن عمرو على ارجحنا قول احد باليونس ان لكون خبر عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد الثاني لان
الملك ان لكون خبر عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال القماني في نحو ما قام زيد وكن عمرو وكن قام
عمرو الثالث لان مصغورا ان لكون عاطفة والواو لازمة والدرج لان كيسان ان لكون عاطفة والواو لازمة غير لازمة
قوله لا واو اما قال الشيخ الرضي اجماعا فاستفتح بيتهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيدية مضمون الجملة كانهما كتمان
من جملة الاما كرو حو في النفي والاسخار نفى ونفي النفي اثبات فما لا فادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى ان الاما انما غير
عالمين يدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية فالطلبية امر او نهي واستفهام او تمن ونحو ذلك ونحوه فاما بالجملة تجلها
وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعد ما مبتدأ وقد نسب التنبيه اليها كما هو من باب العلم قوله تدخل الاكثر على النداء واما كثيرا
على القسم ولجميع حروف التنبيه مصدر الكلام الا بالداخل على اسم الاشارة غير مفصلة فانها تكون اما في الاول او
في الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة قوله وتجعله اي تجعل النفي ايجابا اي على حقيقة يجعل النفي ايجابا فلا يحاب بها الايجاب
وذلك تحقق عليه وكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي انها يحاب بها الاستفهام المجرد وفي صحيح البخاري في كتاب الايمان

بکشتہ خرافا الی سدھما کچھ حروف و مخفی نہیں بکشتہ حروف المصدا

بکشتہ خرافا الی سدھما کچھ حروف و مخفی نہیں بکشتہ حروف المصدا

[illegible]

في ارتكاب الحذف ولادليل عليه قوله جعل الفرقه سادسه لام المتصله والاصح جعل بل معاودا لما مضى بل زيد منك ام محرولا
وقوع الفرق بعد اتمام دليل الاتصال وام المتصله لطلب تبيين احد الامور من العلم بقوت اصل الحكم فلو لم يكن لام المتصله
بعد حصول التصديق بنفس الحكم بل ليس لام المتصله التصديق فيها تراخى قوله فاستعمال الفرقه في قوله ونسب واليت فيه ان يستعمل
بل معاودا لام المتصله يكون حاسبا على ما هو مقتضى اسم التفضيل مع ان لا يصح فاعلم التقريب قوله بل ام المقدمه بالانفرقا
المأوله بالانفرقا قوله وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول بهذا المعنى اي من المعاني المعبره عنزال اللغه الوارده في استعمال
حرفا فاعلم قد قصدون الاستدلال في الامور المعرفه كما يقال كسر بل في البلد فنقول لا لا يكون كسر متبدا بل بعد الحذف
على عدم كونه في البلد كانه اقل استعمالا من الثاني للاول وامان الآيه وارده على مقتضى اوضاع ارباب المعقول وان هذا المعنى انما
بحسب الاوضاع الاصطلاحيه لا رباب المعقول فبيد لان القرآن لم ينزل على اوضاع ارباب المعقول قوله لم يعلم من ذلك اي
من كون الفضا وشقيا انتفاء السعد ولان انتفاء اللازم يدل على انتفاء اللازم قوله وحظا اي نسب الى الفضا والشخص ابن كذا
قائل بان الاول سبب والثاني مسبب وبسبب قد يكون اهم من سبب لجواز ان يكون للشئ سببا متفككا كانه قد شمس لاشرا
فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء السبب بخلاف انتفاء السبب فانه يوجب انتفاء السبب قوله ولم يد الشئ ابن الجاحب قوله لم
انتفاء السبب كونه الاتفاقيين معلومين ايم من قول العلماء ولو لتعلق حصول معلوم بالجزء بحصول معلوم الشرح
فرضا فليد وما قيل اعتقادا لم يعلم لا يخلو من مناقشه قوله فلا يتصور جهك استدلال اذ لا يرد فيه من كون احد الشئين معلوما
والآخر مجهولا ولا ليس لك قوله البعد واختار البعيدا ولى من الابعده لانه لا يبعد حذف الموكه والعامل مع بقا التاكيد
لذا ذكره التفتازاني في المطول في اول بحث بسند قوله ولا يقال لو انك مطلق بده قوله تعيد ووان لو انهم بادون في الاعراب
قوله اي في اول زمان الحكم قال الفاضل السدي اول طرف تقدم تعيين الدخول اي اذا تقدم القسم على شرطه واحدا من
الكلام والافعال يصح ترك في عدم كونه زمانا ولا مكانا معا قوله لانه لا يلزم ان يكون مجزوا وغير مجزوا لان الشرط اذا كان انشيا
وان لم يجب كون الجزاء مجزوا بل يجوز جزمه لكن يكفي في المجزوء والمذكور جزاءه لانه على تقدير العمل بالجزاء يلزم كونه مجزوا وغير مجزوا
فالمدح باللزوم على تقديره على خاص او بعمه العمل في الصورة وان لم يكن واجبا الا ان ادلى كما يشوبه قوله كان الجزم مجزوا
المعنى اولي والاولى بغيره الواجب قوله على المشي الاول وهو جازان مبيته القسم ويلقى بشرطه وان يلحق القسم وليته الشرط
قوله لانه انما اودع ان تاتي تلك قوله فيكون باعتبار التقديم الى قوله نشر اعلى غير ترتيب اللف وذاك لان ذكر التقديم بشرط
مقدم على ذكر التقديم غير الشرط واعتبار القسم مقدم على اعتبار الشرط في اللف وفي المثال قدم غير الشرط على القسم
واعبر الشرط بقرينه جزم تلك ذلوا اعتبار القسم اعقل آتيك بالياء ويكون نشر على غير ترتيبه قوله وعلى المعنى الثاني وهو قوله
ويجوز ان يكون اني جائز ان يعبر الشرط آه قوله فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف لان التقديم الشرط مقدم
على التقديم غيره وفي المثال قدم غير الشرط قوله وباعتبار الشرط على ترتيبه لان اعتبار الشرط مقدم على اعتبار القسم
في المثال لك بقرينه جزم تلك قوله بان استال اي قوله وان آتيتك والاسر لا يتك قوله ثم باعتبارهما اي اعتبار الشرط
واعبار القسم قوله نشر على ترتيب اللف لان التقديم الشرط مقدم على التقديم غير الشرط واعتبار القسم مقدم على اعتبار الشرط

[illegible][illegible]

واما قوله في قوله تعالى فان كان منكم
 من اذعان الى ما في نفسه من ان لا يكون
 على ان يراه ذلك المذنب في نفسه
 الموت يدل على ان ما في نفسه من ان لا يكون
 في قوله تعالى فان كان منكم
 الموت يدل على ان ما في نفسه من ان لا يكون
 في قوله تعالى فان كان منكم

[illegible]

[illegible]

هو الشك في الوقوع في الآراء وحقائق العلم
التي لا يمكن من حصول الشك في كون المراد
منها مراداً في قول الله عز وجل
هو الشك في كون المراد
منها مراداً في قول الله عز وجل
هو الشك في كون المراد
منها مراداً في قول الله عز وجل

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قال مولانا نعم كما ان اضافة الفاعل الى المفعول لادنى ملائمة كذلك اضافة المفعول الى المفعول لادنى ملائمة ملائمة ملائمة ملائمة
الى الفاعل وللاى المفعول رفع لا ينفق فخر المضاف في صحة الاضافة لما عرفت ان الاضافة الى المفعول ايضا بادنى ملائمة وهي كونه واقفا
عليه انتهى محل كلامنا قوله ان الفعل كما يضاف الى الفاعل ايضا فاعلى المفعول يفهم ولكن الاضافة في الفاعل بطريق الاستناد وفي المفعول
بطريق الوقوع غاية ما في الباب ان اضافة الفعل الى الفاعل شايع من اضافة الى المفعول وهذا لا يستدعي ان يكون اضافة لادنى
ملائمة وقوله الواقع على ليس لاجل ان اضافة الى الفعل اضافة الى المفعول لادنى ملائمة كما هو قولهم في موضع الاعتراض للمفاضل انك
بان الفعل يضاف الى الفاعل والمفعول جميعا ولكن الاضافة في الفاعل على سبيل الاستناد وفي المفعول على سبيل الوقوع كما مر قوله
ولا يجوز ان يزاو بالمفعول الفعل المزوج يوافق امر في المفعول بالمهم فاعله لان ما فيه عبارة عن الفعل الذي لم يسم فاعله بهن في
فاعله راجع الى هذا الفعل ولا يكون في الاضافة سميح ثم المراد من الفعل في قوله مراد بالموصول الفعل الذي لا يسم فاعله بهن في
ونوصفه بقوله الذي لم يذكر فاعله لبيان ذلك فح لا يرد ما قيل انه اذا كان المراد من الموصول هو الفعل الخاص وهو الفعل الذي لم يذكر
فاعله فيلزم التكرار لان قوله لم يسم فاعله ذكره في الكلام فاذا لم يذكره من كلامه ايضا يلزم التكرار قوله ويكون اضافة الفعل اليه
اي الى الموصول بيانية اتفق عندنا ان لا تناسب ان يكون اضافة العام الى الخاص بيانية بحسب التناسب كما اضافة العلم الى الفقه وادناه
الشجر الى الاراك فيكون المضاد في الية سنيا للمضاف وجعل به الاضافة داخلية في الاضافة الملائية محالة وحينئذ معلوم فاعله على ههنا هذا
وعمل في بحث الجوريات بما وقع في كلام النجاة من علم اضافة العام الى الخاص لا يمتنع فح لا يرد ما قيل ان اضافة العام الى الخاص كناية
للايانية قبل الاضافة البيانية فيما اذا كان بينهما عموم من وجه وهما ليس كذلك اقول ان اضافة العام الى الخاص الملائية والعمومية
ان هذه الاضافة تناسب ان تكون بيانية بحسب الضمني فغنى قولنا علم الفقه وعلم المنطق وشجر الاراك مثله علم من الفقه وشجر
من الاراك اي العلم الذي هو الفقه والشجر الذي هو الاراك فتكون الاضافة لادنى ملائمة فيكون فيها مخرج ولا يلزم ان
بينما عموم من وجه لانها اذا كانت الاضافة البيانية على سبيل الحقيقة قال الشعر في بحث الجوريات واما الاضافة بمعنى اللام
فهي كثيرة قال مولانا عبد الغفور وايضا لما كثرت لزوم ارتكاب مجاز كثيرة وذلك لان الاضافة بادنى ملائمة مجاز انتهى وهذا كله
يؤيد ما قلنا كما لا يخفى على المتأمل فح لا يجازي الى ان يجاب عنه بان المراد من الفعل هو الفعل الشرعي لكنه اكتفى بالاصل بان المراد
بالفعل الدليل على الحدث فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه قوله وما حذفت فاعله وهو مبتدأ وما بعده خبره فيكون قوله
فعل بالمهم فاعله خبره مبتدأ وحذف في هذا بيان فعل بالمهم فاعله وحذف ان يكون هذا المبتدأ من الخبر خبرا لقوله فعل بالمهم فاعله
عدم ذكر الفاعل لالان فاعله غير مقصود لان مقصود الحكم ليس الا ذكر المفعول والامتنان الفاعل واما جعل الحكم بالفاعل في ان
يرى مقتولا في صحراء ولم يعلم قتاله واما التقدير الفاعل والتمتير والشهرة ولقد صدق والفعل عن اي فاعل كان والقصد للاختصاص
قوله وادغم المفعول مقامه انما زاد هذا لئلا ينقص التعريف نحو اخبرني بحذف الواو والياء ولكن لا يكون اضافة المفعول مقامه
قوله فيما سبق في مفعول بالمهم فاعله ولم يذكره لظهوره لان حذف الفاعل لا يجوز الا ان يقوم شئ مقامه كما هو المتعارف بينهم
قوله فعل الذي اريد حذفه وهذا لدفع اليعاس عن عدم ترتيب الجزاء وهو قولهم ولما على الشرط وهو كون فعل بالمهم فاعله
لان هم الاول كسر لا يرتفعه بان على كون الفعل مجبولا بفتحة الراء وجعلها شرطاً بفتح ذلك الى ان يريد كون فعل بالمهم فاعله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

اي ما ذكره في قوله الا صوب بل هو عامل كلام الفاضل المذكور في نظر ان اختيار الا صوب من الصوب بل لاجل ذلك لا احتمال لان الشا
من المعنى هو العرفي لا اللغوي وان جاز ان يكون شاة الى ان عدم ذكر قيد المتعلقين في اللفظ الاكتفاء بالمثل ان اشار الى ان
غيره صير من الشواذ لا الفاضل لقومها بقوله واخص من الفعل التخصيص بالنسبة الى المضللات الاخر فتكون كل واحد منهما
لا يصح قوله لزيادة من في المعنى المعجم والاختلاف في شئ من المعنى في قوله في المبني للفعل من المعنى
وفي بعض النسخ في المبني للعامل منه وهو غلط من سطره السامع قوله كما ذكره بقوله ومقتل العين اي لا يكون معناه قوله ويتبعه اي
ذكره في مقتل من المبني للعامل من المضارع ومقتل العين اي لا يكون معناه قوله ما ذكرنا من زيادة المعنى
والاختلاف قوله الا صوب فيه وانما زاد لفظ فيه لان الجواز ان كان مجزأ لا بد من عامله لفظا كان واخذوا قوله وهو صحيح
ليفسر به زيادة فصاحة بجزأ فيل ويصح فان زيادة الفصاحة ولذلك قال الا صوب بعينه هم التخصيص قوله وفي شئ من
لا يقال الرضى شرح الكافية فكيف يصح اضافة الشرح اليه فافعل سبون لكافية باسم الرضى الغير فكأنه قال في شرح الكافية
يقول اضافة الشرح الى الرضى بزيادة لامية قوله اي تحوي شئ من كسرة فالفعل الى جانب الفعلة في مثل الياض الساكنة والفعال
سخره وتليلا لان الياض تامة بحركة ما قبلها وحركة ما قبلها تيسر الى الفعلة تليلا في مثل الى العاد وتليلا في قوله كالاشياء
حالة الوقت وجاء في المعنى عند الفراء في قوله اعلم انه قوله اعني هم الشقيين ان لا يكون التغيير في الحركة بل يكون حركة
الفاء كسرة فالفعلة ولكن في المعنى الشقيين عند الفراء ان الفاء مضمومة مع انما كسرة فالفعلة وهذا قاله ان الاصمعية
الاشياء الذي هو ضم الشقيين ولا يدرك الا محي ليدم العين له حتى يرى هم الشقيين في هذا شكل عند من قرأ كسر كالفاء
قوله الا يزيان اي الاعلام بان الالف الضمة المخرجة من قوله في ادخل في المودع هو المودع لا العامل من الماضي المجرى
تيسر اضافة لفظ الموصوف قوله وجعل الياض ادا في يورع بغير الباء قوله من التلاني المجرى وقيد المشبه به بالاشياء
المجرى وتليلا بضم شبيه الشئ بقية قوله اذير وقيد كسرة الفاء والفاء في اخيه والتقدير مثل قيل في جميع في اللغات الثلاثة المذكورة
بالانفاضة قوله يسكون ما قبل حرف العلة فيهما اي في شجره واهم فلا يغير فيهم بخلاف اخيه والتقدير فان ما قبل حرف العلة هما
متحرك في الحال وفي الماضي اي في مجرى فيهما اللغات الثلاث قوله فيقال فيهم واقيم في واحدة من اللغات الثلاث المذكورة فكيف
بعد الاعلال شئ قبل وبعيد فلا يمكن ما قبل الفعل متحرك في الماضي اي فيهم في اللغات الثلاث فيهم قوله اريد في تقدير
الرواية فلفظ في الماضي من عدم ترتيب الجزاء على الشرط لتقدم الجزاء على الشرط وهذا تقدير الارادة وجعلها شرط اي ان يري
حذف فاعلمهم اول الجزاء والرواية فيهم وان لم يكن مضموم واكد ذلك فتح ما قبل آخره قوله وان كان خفرا عا عطف على قوله وان
كان ما قبله قوله نحو يضرب قبل لافلي ايراد الاشياء بعد قوله وفتح ما قبل آخره قوله ومقتل العين قد سبق ان ذكره في
مقتل العين الماضي لعدم الغرض والاختلاف قوله حقيقة كما في تحتها وسبقا وعلما كما في قيامه تبارا صلها يقوم ويستعمل
حركة العاد والياء الى ما قبلها ثم قبلها ان الفاعل هنا متحرك الالف قوله المتعدي غير المتعدي اي تبارا باب المتعدي ولم يتم
البيان كما ذكره في المعرفة والتكررة حيث قال تبارا بيان العزلة والكمة قوله فالمتعدي من الفعل وكذا كالمتعدي
من المشتقات كاسم الفاعل والمفعول وغير ذلك خص هذا الحكم بالفعل لاصالة قوله على متعلق بفتح اللام لا يقال لا يتوقف

والفعل المذكور في قوله لا يتوقف على الفاعل بل هو عامل كلام الفاضل المذكور في نظر ان اختيار الا صوب من الصوب بل لاجل ذلك لا احتمال لان الشا
من المعنى هو العرفي لا اللغوي وان جاز ان يكون شاة الى ان عدم ذكر قيد المتعلقين في اللفظ الاكتفاء بالمثل ان اشار الى ان
غيره صير من الشواذ لا الفاضل لقومها بقوله واخص من الفعل التخصيص بالنسبة الى المضللات الاخر فتكون كل واحد منهما
لا يصح قوله لزيادة من في المعنى المعجم والاختلاف في شئ من المعنى في قوله في المبني للفعل من المعنى
وفي بعض النسخ في المبني للعامل منه وهو غلط من سطره السامع قوله كما ذكره بقوله ومقتل العين اي لا يكون معناه قوله ويتبعه اي
ذكره في مقتل من المبني للعامل من المضارع ومقتل العين اي لا يكون معناه قوله ما ذكرنا من زيادة المعنى
والاختلاف قوله الا صوب فيه وانما زاد لفظ فيه لان الجواز ان كان مجزأ لا بد من عامله لفظا كان واخذوا قوله وهو صحيح
ليفسر به زيادة فصاحة بجزأ فيل ويصح فان زيادة الفصاحة ولذلك قال الا صوب بعينه هم التخصيص قوله وفي شئ من
لا يقال الرضى شرح الكافية فكيف يصح اضافة الشرح اليه فافعل سبون لكافية باسم الرضى الغير فكأنه قال في شرح الكافية
يقول اضافة الشرح الى الرضى بزيادة لامية قوله اي تحوي شئ من كسرة فالفعل الى جانب الفعلة في مثل الياض الساكنة والفعال
سخره وتليلا لان الياض تامة بحركة ما قبلها وحركة ما قبلها تيسر الى الفعلة تليلا في مثل الى العاد وتليلا في قوله كالاشياء
حالة الوقت وجاء في المعنى عند الفراء في قوله اعلم انه قوله اعني هم الشقيين ان لا يكون التغيير في الحركة بل يكون حركة
الفاء كسرة فالفعلة ولكن في المعنى الشقيين عند الفراء ان الفاء مضمومة مع انما كسرة فالفعلة وهذا قاله ان الاصمعية
الاشياء الذي هو ضم الشقيين ولا يدرك الا محي ليدم العين له حتى يرى هم الشقيين في هذا شكل عند من قرأ كسر كالفاء
قوله الا يزيان اي الاعلام بان الالف الضمة المخرجة من قوله في ادخل في المودع هو المودع لا العامل من الماضي المجرى
تيسر اضافة لفظ الموصوف قوله وجعل الياض ادا في يورع بغير الباء قوله من التلاني المجرى وقيد المشبه به بالاشياء
المجرى وتليلا بضم شبيه الشئ بقية قوله اذير وقيد كسرة الفاء والفاء في اخيه والتقدير مثل قيل في جميع في اللغات الثلاثة المذكورة
بالانفاضة قوله يسكون ما قبل حرف العلة فيهما اي في شجره واهم فلا يغير فيهم بخلاف اخيه والتقدير فان ما قبل حرف العلة هما
متحرك في الحال وفي الماضي اي في مجرى فيهما اللغات الثلاث قوله فيقال فيهم واقيم في واحدة من اللغات الثلاث المذكورة فكيف
بعد الاعلال شئ قبل وبعيد فلا يمكن ما قبل الفعل متحرك في الماضي اي فيهم في اللغات الثلاث فيهم قوله اريد في تقدير
الرواية فلفظ في الماضي من عدم ترتيب الجزاء على الشرط لتقدم الجزاء على الشرط وهذا تقدير الارادة وجعلها شرط اي ان يري
حذف فاعلمهم اول الجزاء والرواية فيهم وان لم يكن مضموم واكد ذلك فتح ما قبل آخره قوله وان كان خفرا عا عطف على قوله وان
كان ما قبله قوله نحو يضرب قبل لافلي ايراد الاشياء بعد قوله وفتح ما قبل آخره قوله ومقتل العين قد سبق ان ذكره في
مقتل العين الماضي لعدم الغرض والاختلاف قوله حقيقة كما في تحتها وسبقا وعلما كما في قيامه تبارا صلها يقوم ويستعمل
حركة العاد والياء الى ما قبلها ثم قبلها ان الفاعل هنا متحرك الالف قوله المتعدي غير المتعدي اي تبارا باب المتعدي ولم يتم
البيان كما ذكره في المعرفة والتكررة حيث قال تبارا بيان العزلة والكمة قوله فالمتعدي من الفعل وكذا كالمتعدي
من المشتقات كاسم الفاعل والمفعول وغير ذلك خص هذا الحكم بالفعل لاصالة قوله على متعلق بفتح اللام لا يقال لا يتوقف

من غفلت عن طاعت الله تعالى في الدنيا ولم ينزل به عليه من ثوابه في الآخرة فلهذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم "من غفلت عن طاعت الله تعالى في الدنيا لم ينزل به عليه من ثوابه في الآخرة".

والله اعلم بالصواب.

[illegible]

[illegible][illegible]

في ضربته يد جره وركن معالاه سند خلافة يد قانما في ضربته يد قانما فانه لا تقع شئ منها سندا وسندا ليل الهند فيه هو ضرب
والسند اليه والتا قوله يتصل بمعناه بالنسبة اليه اي الى الاسم وهذا التوصيف للاشعار بان كل اسم يحتاج اليه لكل حرف وحرف
ان يكون تعليلنا احتياجا جريئة الى اسم اي يتصل بمعناه بالنسبة اليه قوله وفعل كذا كاي فعل يتصل بمعناه بالنسبة اليه وكله
اوله الخ لانه قد يحتاج اليها معا كحرف الضميمة قوله حروف الجوز ماضع اي حروف وضع كل سندا لافضاء بفعل وايراد لفظة الجوز
في المعرفة اشارة الى جامعته كما ان ايرادها جارية التعريف اشارة الى انصافه ومعنى الاول انه ليس للمعروف فرد يخرج عن تعريفه ومعنى الثاني ان
لا يعرفه ولم يصدق الموقف عليه اشارة الى ان شئ قد يكون له قوله التوافق كل ثلثا لا يحاسبه بانه فعله بالارادته يعني ان يقول حرفا بغيره
المعروف ان التعريف للمساوية للالاف واد وجوز ان يكون الاضادة بحسبة مطلقة لجمعية كلاما بكنس تفهيم ما وضع خبر لقول حروف الجوز وجوز ان
تقديره سندا لافضاء الجوز قوله ماضع في التقدير هو ما وضع بارجاع الضمير الى مفرد هو في ضمن الجمع كلمة ما عاينة عن الحروف انما تقسم
صريح تقسيم الكلمة الى اقسامها الثلاثة تقسيم الاسم الى المعرب والمبني اكتفاء بذكر اقسام الحروف لا بذكرها في تقسيمها من
الصريح الضمير قوله الاضادة الفعل اي الاضادة لاول الفعل الاصطلاحي والاراد من معنى الفعل في قوله ومعناه ما يذكر بقوله كالمفعل
نحو لا يراعى ان اير من الفعل الاصطلاحي هو غير مفهومة وهو ظاهر وان اير من المفهوم هو المحذور فلا حاجة حينئذ لقوله ومعناه اي
المعنى تفهيمه لان المعنى المطابق في فضاء ايضا كالفعل الاصطلاحي يمكن قراءته بالارادة لبعارة التبع بان هو مفهومة اي باليد ليس الاسمي لفعل
الذي هو احدث في جميع المواد لانه الفعل ليعني ان يكتب معنى الفعل وتعالى ان يقول التقابل بين الفعل ومعناه حينئذ يكونان
اوامام خاص فهو كسفي قوله ومعناه يعني فان الفعل اسم من ان يتحقق في ضمن الفعل الاصطلاحي ان في ضمن الفعل المعرف في قوله
معناه الاضادة والوصول ولما لم يقع سوال تقريره لم يفسر الاضادة بالايجال ليس بجائزا لان الاضادة لازم لان المعنى الوصول الى
معرفة الشيء بالمباشرة غير جائز الجواب ان الاضادة وان كان لا يمكنه صراحتها بالمباشرة في قوله وفيه فحينئذ يفسر بالايجال كما
ان يفسر بمعنى الدماي حين تقديره بالبوا يكون معنى الاضادة لا يقال ان ذكره بهنا ينافي ما ذكره في خواص الاسم قوله لانه الاضادة
معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم فيض من الفعل اليه انتهى كلامه فالمراد من الاضادة في الموضوعين معنى للتقدير لا لتاثير فيهم
قالوا ان جملة باب الافعال يكون المتعدي قابلا او فاعلا تقديره الباء وتعالى ان يقول لا يصدق التعريف على مثل غلام لزيد لعدم وجود
الفعل او معناه مفضي الى عليه واجوابه بقدره ههنا اي غلام ثبت لزيد واجيب ايضا بان اللام في الاضادة للفعل لاصلة الموضوع فلا
التعريف المذكور معنا بحرف العطف لا بصل او اذلا معنى الفعل اي جره في قولنا جارية زيد وحمرة جارية لانه لم يوضع الفرض لا بصل
لان البراءة ما وضع الجرح بل بزمه الا بصل لا بلفظ التعريف جمعا بالحروف واللامه من الحروف لاجارة لكن يفتوا لك اجابة في من احد
الباء في قوله تعالى كفي بامره اللام في قوله تعالى روف لكم والكاف في قوله تعالى ليس كشيء لان هذه الحروف ثلاثة لا يراها
معنى فضلا عن معنى الايجال وبان المعرف مخصوص بحرف الجر اللفظ وبان الاضادة اعم من ان يكون بالمتنطق او بالنوع قوله
وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل ونقطة الكل نعم وايراده للمباشرة كالمعرفة والاراد من معنى الفعل المذكور في التعريف التكميل
وفي المعرفة الاصطلاحي فلا يرد ان اخذ المعرفه القريظة الدور على ان الدور في التوقيفات اللفظية غير صحيح كما قالوا و
تعالى ان يقول ان شبه الفعل هذا التفسير ارض في معنى الفعل وقد جعله مقابلا في بحث الحال حيث قال وعلما الفعل او شبه

فلان الحقبة متضمنة لعدم الحركة للزوم وبناء الطرف وكون السكن اصل في البناء ولكن سكننا متقدرا لتعذر الابتداء بالسكان
فجعلت بنيتي على المكس الذي هو قريب من السكن ثم سكن عدم الحركة والكسر لعدم وجوده على الفعل وغير المتصرف قليل وقريب من عدم
واما امتقنا للزوم مجرور به قوله باننا باهلي الكسر للنسبة بين حركتنا وحملنا قوله اي يمكن ان يقرب منه وصلة القرب لا يكون
الامن فلهذا قال منه دون به لكننا يعني الباشا اشارة الى ان الاصل في المثال المذكور مجازي لا حقيقي لان مروره لم يشنا
لمتصفا بزيادة بل يجوز ان يقول مررت بزيد من ان بينك وبين زيد موصفا واسعا فالعنى التقى مروري بموضع يقرب زيدا منه
والعلم ان القرب من الشيء في حكمه والصدق في حكمه المصدق بذلك الشيء ثم لما كان في الاصل المجازي خفاء تذكره
ولم يذكر الاصل الحقيقي مع اصله كما في به ادخله وما قيل من ان الاقتصار على مثال الاصل الحقيقي ليس على ما ينبغي
قوله كتبت بالعلم اي باستيعابه واليه قوله مصاحبة السرج حال اشتراؤه الفرس في الاشارة وفي بعض النسخ مصاحبة السرج وشرائه
مع الفرس في الشراء قوله ولا يلزم ان يكون السرج والمراد من اللزوم هو اللزوم الكلي لا الجزئي اذ لا خفاء في تحقق اللزوم الجزئي و
به الدخ ما يتهم من سابقه لان الاحتياج من اشتراؤه الفرس مع السرج كون السرج ملاصقا بالفرس وقرره ملصقا به حتى يمتد
اسم الفاعل او الفاعل جزمه ليقول يكون والضمير فيه السرج وضمير الجور للفرس قوله فلا الاصل ليلزم المصاحبة والفاء فنعته و
ليست للتفريع لان ما يفرع على سابقه هو عدم استلزام المصاحبة الاصل لا استلزام المصاحبة ولا يبعد ان يكون
التفريع نظريا بان التفريع يوقف على بيان مفهوم المصاحبة لا على مجرور مفهوم المصاحبة ثم علم ان استلزام الاصل
انما يكون في الاصل الحقيقي دون المجازي فلا يردح ما قال مولانا صم وضمير الجور ان يكون اشتراؤه الفرس في مكان غير
من السرج ولا يصح السرج الفرس في الاشارة انتهى كلامه وحاصله منع صحة الاستلزام وذلك باننا اشتري رجل فرسا
بدون سرجه ويكون السرج في مكان اشتري الفرس فيه فحينئذ يكون الاصل حقيقة لما مر ان السرج موجود في المكان الذي
اشترى الفرس فيه مع عدم المصاحبة لعدم اشتراؤه السرج بل اشتراؤه الفرس فقط ثم المراد من الكلي لا الجزئي لانه في ذلك
قوله من غير عكس لان اللزوم الجزئي يتحقق فيه كما عرفت قوله اي جعل الفعل للزوم متقدرا والمراد من الفعل هو الاحتمال من اللغوي
والاصطلاحى ويجعل الاكتفاء بالاصل وهو الفعل الاصطلاحي فيدخل تعدية الفعل اللغوي فيه بالمقتضية مثل اما ذهب بزيد قوله
والتعدية بهذا المعنى محتمة بالباد في سؤال تقريره ان التعدية لا تحقق بالباء او بوجهي جميع الحروف الجارية كما يقال النسخ به
على التراب الانساب الجوار وتقرير الجواب ان المراد من التعدية التي كانت تنفص الفعل معنى تعصير بزيادة شخصية بالباء بخلاف التعدية
التي بمعنى افعال معنى الفعل الى معمول فانها متحققة في جميع الحروف الجارية قوله ورائدة بالرفع عطف على قوله للاصل او على المحطوف
فيكون مرفوعا بالعطف على الخبر على ما عرفت في من قوله في الخبر في الاستعانة اي بزيادة زائدة في خبر كلام الاستعانة سهل او في خبر
المبتدأ في الاستعانة اي في وقت الاستعانة قوله والتقى عطف على الاستعانة اي بزيادة في خبر كلام النفي وليس بما قوله وري
زاد في الخبر الخ توطئة لقوله قياسا فاشارة الى ان قوله قياسا متعلق بقوله زائدة بان يكون صفة مصدر محذوف اي زيادة قياسا
وسماعية يجعل القياس والسماح بمعنى القياسى والسماحى او بحذف ياء النسبة وهو شائع بينهم قوله اي غير الخ الواقع في اشارة
الى ان الضمير يرجع الى الخبر المذكور وتلايد وان الظاهر ان يقول وفي غيرهما قوله سواء لم يكن خبرا اي قوله وفي غيرهما فاحتمال ان الا

في المثال المذكور مجازي لا حقيقي لان مروره لم يشنا
الامن فلهذا قال منه دون به لكننا يعني الباشا اشارة الى ان الاصل في المثال المذكور مجازي لا حقيقي لان مروره لم يشنا
لمتصفا بزيادة بل يجوز ان يقول مررت بزيد من ان بينك وبين زيد موصفا واسعا فالعنى التقى مروري بموضع يقرب زيدا منه
والعلم ان القرب من الشيء في حكمه والصدق في حكمه المصدق بذلك الشيء ثم لما كان في الاصل المجازي خفاء تذكره
ولم يذكر الاصل الحقيقي مع اصله كما في به ادخله وما قيل من ان الاقتصار على مثال الاصل الحقيقي ليس على ما ينبغي
قوله كتبت بالعلم اي باستيعابه واليه قوله مصاحبة السرج حال اشتراؤه الفرس في الاشارة وفي بعض النسخ مصاحبة السرج وشرائه
مع الفرس في الشراء قوله ولا يلزم ان يكون السرج والمراد من اللزوم هو اللزوم الكلي لا الجزئي اذ لا خفاء في تحقق اللزوم الجزئي و
به الدخ ما يتهم من سابقه لان الاحتياج من اشتراؤه الفرس مع السرج كون السرج ملاصقا بالفرس وقرره ملصقا به حتى يمتد
اسم الفاعل او الفاعل جزمه ليقول يكون والضمير فيه السرج وضمير الجور للفرس قوله فلا الاصل ليلزم المصاحبة والفاء فنعته و
ليست للتفريع لان ما يفرع على سابقه هو عدم استلزام المصاحبة الاصل لا استلزام المصاحبة ولا يبعد ان يكون
التفريع نظريا بان التفريع يوقف على بيان مفهوم المصاحبة لا على مجرور مفهوم المصاحبة ثم علم ان استلزام الاصل
انما يكون في الاصل الحقيقي دون المجازي فلا يردح ما قال مولانا صم وضمير الجور ان يكون اشتراؤه الفرس في مكان غير
من السرج ولا يصح السرج الفرس في الاشارة انتهى كلامه وحاصله منع صحة الاستلزام وذلك باننا اشتري رجل فرسا
بدون سرجه ويكون السرج في مكان اشتري الفرس فيه فحينئذ يكون الاصل حقيقة لما مر ان السرج موجود في المكان الذي
اشترى الفرس فيه مع عدم المصاحبة لعدم اشتراؤه السرج بل اشتراؤه الفرس فقط ثم المراد من الكلي لا الجزئي لانه في ذلك
قوله من غير عكس لان اللزوم الجزئي يتحقق فيه كما عرفت قوله اي جعل الفعل للزوم متقدرا والمراد من الفعل هو الاحتمال من اللغوي
والاصطلاحى ويجعل الاكتفاء بالاصل وهو الفعل الاصطلاحي فيدخل تعدية الفعل اللغوي فيه بالمقتضية مثل اما ذهب بزيد قوله
والتعدية بهذا المعنى محتمة بالباد في سؤال تقريره ان التعدية لا تحقق بالباء او بوجهي جميع الحروف الجارية كما يقال النسخ به
على التراب الانساب الجوار وتقرير الجواب ان المراد من التعدية التي كانت تنفص الفعل معنى تعصير بزيادة شخصية بالباء بخلاف التعدية
التي بمعنى افعال معنى الفعل الى معمول فانها متحققة في جميع الحروف الجارية قوله ورائدة بالرفع عطف على قوله للاصل او على المحطوف
فيكون مرفوعا بالعطف على الخبر على ما عرفت في من قوله في الخبر في الاستعانة اي بزيادة زائدة في خبر كلام الاستعانة سهل او في خبر
المبتدأ في الاستعانة اي في وقت الاستعانة قوله والتقى عطف على الاستعانة اي بزيادة في خبر كلام النفي وليس بما قوله وري
زاد في الخبر الخ توطئة لقوله قياسا فاشارة الى ان قوله قياسا متعلق بقوله زائدة بان يكون صفة مصدر محذوف اي زيادة قياسا
وسماعية يجعل القياس والسماح بمعنى القياسى والسماحى او بحذف ياء النسبة وهو شائع بينهم قوله اي غير الخ الواقع في اشارة
الى ان الضمير يرجع الى الخبر المذكور وتلايد وان الظاهر ان يقول وفي غيرهما قوله سواء لم يكن خبرا اي قوله وفي غيرهما فاحتمال ان الا

في المثال المذكور مجازي لا حقيقي لان مروره لم يشنا
الامن فلهذا قال منه دون به لكننا يعني الباشا اشارة الى ان الاصل في المثال المذكور مجازي لا حقيقي لان مروره لم يشنا
لمتصفا بزيادة بل يجوز ان يقول مررت بزيد من ان بينك وبين زيد موصفا واسعا فالعنى التقى مروري بموضع يقرب زيدا منه
والعلم ان القرب من الشيء في حكمه والصدق في حكمه المصدق بذلك الشيء ثم لما كان في الاصل المجازي خفاء تذكره
ولم يذكر الاصل الحقيقي مع اصله كما في به ادخله وما قيل من ان الاقتصار على مثال الاصل الحقيقي ليس على ما ينبغي
قوله كتبت بالعلم اي باستيعابه واليه قوله مصاحبة السرج حال اشتراؤه الفرس في الاشارة وفي بعض النسخ مصاحبة السرج وشرائه
مع الفرس في الشراء قوله ولا يلزم ان يكون السرج والمراد من اللزوم هو اللزوم الكلي لا الجزئي اذ لا خفاء في تحقق اللزوم الجزئي و
به الدخ ما يتهم من سابقه لان الاحتياج من اشتراؤه الفرس مع السرج كون السرج ملاصقا بالفرس وقرره ملصقا به حتى يمتد
اسم الفاعل او الفاعل جزمه ليقول يكون والضمير فيه السرج وضمير الجور للفرس قوله فلا الاصل ليلزم المصاحبة والفاء فنعته و
ليست للتفريع لان ما يفرع على سابقه هو عدم استلزام المصاحبة الاصل لا استلزام المصاحبة ولا يبعد ان يكون
التفريع نظريا بان التفريع يوقف على بيان مفهوم المصاحبة لا على مجرور مفهوم المصاحبة ثم علم ان استلزام الاصل
انما يكون في الاصل الحقيقي دون المجازي فلا يردح ما قال مولانا صم وضمير الجور ان يكون اشتراؤه الفرس في مكان غير
من السرج ولا يصح السرج الفرس في الاشارة انتهى كلامه وحاصله منع صحة الاستلزام وذلك باننا اشتري رجل فرسا
بدون سرجه ويكون السرج في مكان اشتري الفرس فيه فحينئذ يكون الاصل حقيقة لما مر ان السرج موجود في المكان الذي
اشترى الفرس فيه مع عدم المصاحبة لعدم اشتراؤه السرج بل اشتراؤه الفرس فقط ثم المراد من الكلي لا الجزئي لانه في ذلك
قوله من غير عكس لان اللزوم الجزئي يتحقق فيه كما عرفت قوله اي جعل الفعل للزوم متقدرا والمراد من الفعل هو الاحتمال من اللغوي
والاصطلاحى ويجعل الاكتفاء بالاصل وهو الفعل الاصطلاحي فيدخل تعدية الفعل اللغوي فيه بالمقتضية مثل اما ذهب بزيد قوله
والتعدية بهذا المعنى محتمة بالباد في سؤال تقريره ان التعدية لا تحقق بالباء او بوجهي جميع الحروف الجارية كما يقال النسخ به
على التراب الانساب الجوار وتقرير الجواب ان المراد من التعدية التي كانت تنفص الفعل معنى تعصير بزيادة شخصية بالباء بخلاف التعدية
التي بمعنى افعال معنى الفعل الى معمول فانها متحققة في جميع الحروف الجارية قوله ورائدة بالرفع عطف على قوله للاصل او على المحطوف
فيكون مرفوعا بالعطف على الخبر على ما عرفت في من قوله في الخبر في الاستعانة اي بزيادة زائدة في خبر كلام الاستعانة سهل او في خبر
المبتدأ في الاستعانة اي في وقت الاستعانة قوله والتقى عطف على الاستعانة اي بزيادة في خبر كلام النفي وليس بما قوله وري
زاد في الخبر الخ توطئة لقوله قياسا فاشارة الى ان قوله قياسا متعلق بقوله زائدة بان يكون صفة مصدر محذوف اي زيادة قياسا
وسماعية يجعل القياس والسماح بمعنى القياسى والسماحى او بحذف ياء النسبة وهو شائع بينهم قوله اي غير الخ الواقع في اشارة
الى ان الضمير يرجع الى الخبر المذكور وتلايد وان الظاهر ان يقول وفي غيرهما قوله سواء لم يكن خبرا اي قوله وفي غيرهما فاحتمال ان الا

[illegible]

تخصيص الحذف به هنا لاجل الاعتراض والتقديم المذكورين في جواب كلامه قوله انما اعترض بـ اي حذف مشروط بواجب من الامرين و
قوله بن اجزاء الجملة التي تدل على وجوبهم شارة الى حذف المفعول عن قوله اعترض لان قوله اعترض وقوله قد تقدم تنازعا في قوله
ما يدل عليه وجعله معمولا للثاني كما هو منسوب للمعبرين وحذف المفعول من الاول وايضا فيه اشارة الى تفسير قوله ما يدل عليه
انما جعل ما هو موصولة حيث منه بالمعرفة وتحمل ما يكون المقصود منه بيان حاصل المعنى قوله زيد واسم قائم مثال لتوسط القسم بين
اجزاء الجملة التي تدخل هذه الجملة على جواب القسم والمثال الثاني تقدم الجملة على القسم والتعديري قوله او تقدمه ضمير المفعول وقوله
ما يدل عليه فاعل تقدم قوله لا تستغناء اي القسم وهذا دليل لما جميعا قوله لا جواب لان جواب القسم افعلا ما يكون مفعول القسم
قوله ولذا لا يوافق ولا يوافق لا يوافق في الجملة المذكورة علامة جواب القسم في القسم الذي يليه السؤال وفي الامم وان
وحرف النفي فلا يقال واسم زيد قائم او زيد قائم واسم قوله اي لجائزة شئى وتعدية الخ اشارة الى ان اللام عوض عن المضاد
اليه وليس المراد مجازة ما قبله مما بعده لا قد لا يكون كذلك كما في اخذت عنه العلم واديت عنه الدين وان كان المجازة كذلك
في رمية السهم عن القوس الى العصيد قوله وذلك اي مجازة شئى وتعدية ما برون الى الشئ الاول عن الثاني الخ لا يقال الا ان
ايه او المشترا الى الموصولة بان يقول تلك موضع ذلك لان شئ المجازة لا تافق المجازة مصدر مجوز بذكره وتاثيره قوله
الى العصيد فان السهم شئ وصل الى القوس وجازعته وصل الى العصيد الذي هو ثبات قوله او بالوصول وحده اي او
يكون المجازة المذكورة بالوصول اي بالوصول الى الثالث بدون الزوال من الشئ يقول التلذذ اخذت عنه اي زيد
الاستغناء والعلم فان العلم باق في زياره ايضا قوله اديت عنه الدين اي اديت من جانب زيد الدين الى خالده فليكن يكون
الزوال من الشئ الثاني فخطا بدون الوصول لانه ادى الدين الى خالده من جانب زيد ولم يصل الدين الى زيد الذي هو الثاني بل
وصل الى خالده الذي هو الثالث فان قلت لا فرق بين هذا المثال والمثال الاول لان في كليهما يكون الوصول الى الثالث فليس
في الزوال عن الثاني فلا يصح المقابلة قلت بينهما فرق بان في الاول يكون الوصول الاول الى الثاني ثم من الثاني الى الثالث وفي المثال
الثاني لا يكون الوصول الى الثالث قوله لم يعلم ذلك اي القرينة لاسميتهما دخول من عليهما لان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم واما
كانا اسمين يكونان بمعنى الجائب الذي هو الاسم لمش حليتهما من عن يميني من جانب يمينه وكذلك اخذت من على زيد اي من
فوقه ومن جانبه وانما هو ان يكون القرينة لاسميتهما دخول جميع الحروف المجازة عليهما غير مختص بـ لان يقال لما كان دخول
من عليهما اكثر استعما لا فخر اخضنته لانما ذلك قوله والكاف للتشبيه تشبيهه بغيره وادى للدلالة على مستأركته في المعنى
وهذا المعنى لا يستدعي ان يكون وجه الشبه اقوى في المشبه واما ليستوعيا فكان العرض منه الى ان القاص بالكمال واما اذا كان
العرض بيان حال المشبه فلا قوله وزايدة هي مرفوعة معطوفة على التشبيه كما في قوله وزايدة معطوفة على قول لا ابتداء قوله اذا التقدير
ليس شئ شئى بان يكون مثله بالنصب خبر ليس شئى مرفوع على ان اسمه وانما قال على بعض الوجوه اشارة الى ان في الآية وجوبا
وليس زيادة الكاف الا على بعض الوجوه منها لا لازيدية الكاف بل الزائدة هو المثل والوجه فيه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم
بزيادة قبل الحاجة فتكون كخرج الخف قبل روية الما بخلاف الحكم بزيادة المثل وخرج الاول بان الحكم بزيادة الخف اقرب من الحكم
بزيادة الاسم ففضل اذا كان الحرف حرفا واحدا وخرج ايضا بان الحكم بزيادة المثل لوجب دخول الكاف على الضمير من حيث التقدير

عنه ان قول الامة
انما جعل ما هو موصولة
حيث منه بالمعرفة
وتحمل ما يكون
المقصود منه بيان
حاصل المعنى قوله
زيد واسم قائم
مثال لتوسط القسم
بين اجزاء الجملة
التي تدخل هذه
الجملة على جواب
القسم والمثال الثاني
تقدم الجملة على
القسم والتعديري
قوله او تقدمه
ضمير المفعول وقوله
ما يدل عليه فاعل
تقدم قوله لا
تستغناء اي القسم
وهذا دليل لما
جميعا قوله لا
جواب لان جواب
القسم افعلا ما
يكون مفعول
القسم قوله ولذا
لا يوافق ولا
يوافق لا يوافق
في الجملة
المذكورة علامة
جواب القسم في
القسم الذي يليه
السؤال وفي الامم
وان وحرف النفي
فلا يقال واسم
زيد قائم او زيد
قائم واسم قوله
اي لجائزة شئى
وتعدية الخ
اشارة الى ان
اللام عوض عن
المضاد اليه
وليس المراد
مجازة ما قبله
مما بعده لا قد
لا يكون كذلك
كما في اخذت
عنه العلم واديت
عنه الدين وان
كان المجازة
كذلك في رمية
السهم عن القوس
الى العصيد قوله
ذلك اي مجازة
شئى وتعدية ما
برون الى الشئ
الاول عن الثاني
الخ لا يقال الا
ان ايه او المشترا
الى الموصولة
بان يقول تلك
موضع ذلك لان
شئ المجازة لا
تافق المجازة
مصدر مجوز
بذكره وتاثيره
قوله الى العصيد
فان السهم شئ
وصل الى القوس
وجازعته وصل
الى العصيد الذي
هو ثبات قوله
او بالوصول
وحده اي او يكون
المجازة المذكورة
بالوصول اي
بالوصول الى
الثالث بدون
الزوال من الشئ
الثاني فخطا
بدون الوصول
لانه ادى الدين
الى خالده من
جانب زيد ولم
يصل الدين الى
زيد الذي هو
الثاني بل وصل
الى خالده الذي
هو الثالث فان
قلت لا فرق
بين هذا المثال
والمثال الاول
لان في كليهما
يكون الوصول
الى الثالث فليس
في الزوال عن
الثاني فلا يصح
المقابلة قلت
بينهما فرق
بان في الاول
يكون الوصول
الاول الى الثاني
ثم من الثاني
الى الثالث وفي
المثال الثاني
لا يكون الوصول
الى الثالث قوله
لم يعلم ذلك
اي القرينة
لاسميتهما
دخول من عليهما
لان حرف الجر
لا يدخل الا على
الاسم واما اذا
كان العرض
بيان حال
المشبه فلا
قوله وزايدة
هي مرفوعة
معطوفة على
التشبيه كما
في قوله
وزايدة معطوفة
على قول لا
ابتداء قوله
اذا التقدير
ليس شئ
شئى بان
يكون مثله
بالنصب
خبر ليس
شئى مرفوع
على ان اسمه
وانما قال
على بعض
الوجوه
اشارة الى
ان في الآية
وجوبا وليس
زيادة
الكاف الا
على بعض
الوجوه
منها لا
لازيدية
الكاف بل
الزائدة
هو المثل
والوجه
فيه ان
الحكم
بزيادة
الكاف هو
الحكم
بزيادة
قبل
الحاجة
فتكون
كخرج
الخف قبل
روية
الما
بخلاف
الحكم
بزيادة
المثل
وخرج
الاول
بان
الحكم
بزيادة
الخف
اقرب
من
الحكم
بزيادة
الاسم
ففضل
اذا
كان
الحرف
حرفا
واحدا
وخرج
ايضا
بان
الحكم
بزيادة
المثل
لوجب
دخول
الكاف
على
الضمير
من
حيث
التقدير

[illegible][illegible]

من ان لا يجوز الالغاء فيه ويجاب ان فيه ما نقاس الالغاء كما يجي ولا يخفى ان كلامه يدل على عدم بعض المشابهة على تقدير
التخفيف وهو غير ظاهر الا ان يقال ان المخففة المكسورة مشابهة لغيرها فيكون شايها بالفعل او يقال ان الالغاء لا يصل
فوات المشابهة للفظية والاعمال لبقاء المشابهة المنوية قوله كما يجوز انما على ما هو الاصل لان الاعمال اصل من الالغاء
وتجمل ان يكون معناه على ما هو اصله هو الفعل لانها على عمل كمنه من فرفه متعلق بقوله يجوز الغاء بقوله وانما لم يذكره
صريحاً على ما هو الاصل لان الاعمال مغلوب لم يذكر الاعمال صريحاً اصله ولم يقل ويجوز انما على ما هو الاصل لان الاعمال صريحاً
واكتفى بذكر الاعمال ضمنها واعلم ان ما بعد هذا من قوله سابقه عليه لانه لا حقيقة ولا حقيقة في العلم بالمعلول ان العلم
بالعلة والاولى انك تعلم ان العلم بالاعمال لا يتصور من قوله ولما في قوله لا حقيقة في العلم بالمعلول وهو عدم
ذكر الاعمال صريحاً على كون الالغاء هو الغالب يجوز ان يكون في كذا عدم ذكر الاعمال صريحاً المتصريح به من ذهب لكونه في العلم
بكون الالغاء ويمكن ان يجاب بان العلة الثانية هي التي يحصل العلم من المعلول العلمي من حيث انه معلول على تلك العلة العلمية
حيث انما علمية في حصول العلم من عدم ذكر الاعمال صريحاً من حيث انه معلول على كذا لكون الالغاء غالب العلم بالاحالة فاعلم
ذلك فانه ما خطر خاطر من قوله واللام على كذا التقدير من اي الالغاء والاعمال انما اخذ من تقديم لزوم اللام على جواز الالغاء
لانه لو كان لزوم اللام مخصوصاً بالالغاء كما هو من ذهب يسمونه فيمنع في تأخير لزوم اللام عن جواز الالغاء فهو مخالف لمذهب يسمونه
كما سيقول في الالغاء اي بالزوم اللام في الالغاء فليفرق بين المخففة والمنافية ففي المخففة اللام لازم وهي ليست في انية
فقولنا ان يداقها معناه لا يداقها قولنا ان يداقها معناه زيد قائم البنية فلو لم يداقها في اللام في المخففة لم يظهر الفرق
بينهما بحسب المعنى لا يقال لم لا يجوز العكس لبيان الفرق بينهما لاننا نقول اللام تناسب المخففة لانها للتأكيد والتشديد الثانية
ليست كذلك فيجوز لا يرد ان الفرق بينهما لا يدل على خصوص اللام مع انه يداقها اللام اذا كانت مشددة ايضا قوله اما في العمل
اي بالزوم اللام في صورة العمل فطرد الباب بين ما يكون ملغاة وبين ما لا يكون ملغاة للزوم اللام في الملغاة كما ذكرنا فانه
لا يحتاج في صورة العمل الى الفرق بايراد اللام لان نفس العمل فرق لان عند العمل يكون اسما منصوباً بخلاف اذا كانت نافية واما
لو لم تعلم فلو لم تعلم اللام حينئذ للفرق بين المخففة والمنافية لا طرد الباب خالفك تقول ان يداقها لم سوار ان عملتها او لم تعلمها
فقولنا ان يداقها لم يرفع زيد كما في اكثر النسخ اشارة الى ذلك قوله لان انما هو ليس الا سماء الخ وعليل آخر على لزوم اللام في صورة العمل اي
يكون كثير من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب لفظاً لكون احواله قد يداقها او لكونه مبنياً اما الاول مثل ان فتي قائم واما الثاني مثل ان يداقها
فلا يفرق الثاني من المخففة في هذا المثالين قال مولانا عصام لا تقابل بين الدليل الاول والثاني للاحتياج الى القول بالاطراد فليفرق
اللفظي لما قال لان كثير من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب الخ اذ بقي ما ظهر فيه الاعراب لفظياً فهو مبدى انتهى كلامه وحاصل كلامه في حصول
ان القياس بين المخففة والمنافية كما يكون في الاسماء التي لا يظهر فيها الاعراب فلا بد من اللام حينئذ للفرق بين المخففة والمنافية اما في الاسماء
فيها الاعراب فغاها الفرق بينهما حركة النسب في المخففة والرفع في المنافية فلو قيل ان يداقها لم بالنصب يكون مخففة ولو قيل ان يداقها
يكون نافية فلا يحتاج الى اللام حينئذ لبيان الفرق بينهما خصوص الفرق بالعمل لفظاً في المخففة فليس من اللام حينئذ لا طرد الباب
فيحتاج الى الاطراد على هذا التقدير ايضا بقوله وان كان كثيراً من الاسماء الخ بقوله واما في العمل فطرد اسباب ليس على ما ينبغي ان يكون

ان العلم بالاعمال لا يتصور من قوله ولما في قوله لا حقيقة في العلم بالمعلول وهو عدم
ذكر الاعمال صريحاً على كون الالغاء هو الغالب يجوز ان يكون في كذا عدم ذكر الاعمال صريحاً المتصريح به من ذهب لكونه في العلم
بكون الالغاء ويمكن ان يجاب بان العلة الثانية هي التي يحصل العلم من المعلول العلمي من حيث انه معلول على تلك العلة العلمية
حيث انما علمية في حصول العلم من عدم ذكر الاعمال صريحاً من حيث انه معلول على كذا لكون الالغاء غالب العلم بالاحالة فاعلم
ذلك فانه ما خطر خاطر من قوله واللام على كذا التقدير من اي الالغاء والاعمال انما اخذ من تقديم لزوم اللام على جواز الالغاء
لانه لو كان لزوم اللام مخصوصاً بالالغاء كما هو من ذهب يسمونه فيمنع في تأخير لزوم اللام عن جواز الالغاء فهو مخالف لمذهب يسمونه
كما سيقول في الالغاء اي بالزوم اللام في الالغاء فليفرق بين المخففة والمنافية ففي المخففة اللام لازم وهي ليست في انية
فقولنا ان يداقها معناه لا يداقها قولنا ان يداقها معناه زيد قائم البنية فلو لم يداقها في اللام في المخففة لم يظهر الفرق
بينهما بحسب المعنى لا يقال لم لا يجوز العكس لبيان الفرق بينهما لاننا نقول اللام تناسب المخففة لانها للتأكيد والتشديد الثانية
ليست كذلك فيجوز لا يرد ان الفرق بينهما لا يدل على خصوص اللام مع انه يداقها اللام اذا كانت مشددة ايضا قوله اما في العمل
اي بالزوم اللام في صورة العمل فطرد الباب بين ما يكون ملغاة وبين ما لا يكون ملغاة للزوم اللام في الملغاة كما ذكرنا فانه
لا يحتاج في صورة العمل الى الفرق بايراد اللام لان نفس العمل فرق لان عند العمل يكون اسما منصوباً بخلاف اذا كانت نافية واما
لو لم تعلم فلو لم تعلم اللام حينئذ للفرق بين المخففة والمنافية لا طرد الباب خالفك تقول ان يداقها لم سوار ان عملتها او لم تعلمها
فقولنا ان يداقها لم يرفع زيد كما في اكثر النسخ اشارة الى ذلك قوله لان انما هو ليس الا سماء الخ وعليل آخر على لزوم اللام في صورة العمل اي
يكون كثير من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب لفظاً لكون احواله قد يداقها او لكونه مبنياً اما الاول مثل ان فتي قائم واما الثاني مثل ان يداقها
فلا يفرق الثاني من المخففة في هذا المثالين قال مولانا عصام لا تقابل بين الدليل الاول والثاني للاحتياج الى القول بالاطراد فليفرق
اللفظي لما قال لان كثير من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب الخ اذ بقي ما ظهر فيه الاعراب لفظياً فهو مبدى انتهى كلامه وحاصل كلامه في حصول
ان القياس بين المخففة والمنافية كما يكون في الاسماء التي لا يظهر فيها الاعراب فلا بد من اللام حينئذ للفرق بين المخففة والمنافية اما في الاسماء
فيها الاعراب فغاها الفرق بينهما حركة النسب في المخففة والرفع في المنافية فلو قيل ان يداقها لم بالنصب يكون مخففة ولو قيل ان يداقها
يكون نافية فلا يحتاج الى اللام حينئذ لبيان الفرق بينهما خصوص الفرق بالعمل لفظاً في المخففة فليس من اللام حينئذ لا طرد الباب
فيحتاج الى الاطراد على هذا التقدير ايضا بقوله وان كان كثيراً من الاسماء الخ بقوله واما في العمل فطرد اسباب ليس على ما ينبغي ان يكون

ان العلم بالاعمال لا يتصور من قوله ولما في قوله لا حقيقة في العلم بالمعلول وهو عدم
ذكر الاعمال صريحاً على كون الالغاء هو الغالب يجوز ان يكون في كذا عدم ذكر الاعمال صريحاً المتصريح به من ذهب لكونه في العلم
بكون الالغاء ويمكن ان يجاب بان العلة الثانية هي التي يحصل العلم من المعلول العلمي من حيث انه معلول على تلك العلة العلمية
حيث انما علمية في حصول العلم من عدم ذكر الاعمال صريحاً من حيث انه معلول على كذا لكون الالغاء غالب العلم بالاحالة فاعلم
ذلك فانه ما خطر خاطر من قوله واللام على كذا التقدير من اي الالغاء والاعمال انما اخذ من تقديم لزوم اللام على جواز الالغاء
لانه لو كان لزوم اللام مخصوصاً بالالغاء كما هو من ذهب يسمونه فيمنع في تأخير لزوم اللام عن جواز الالغاء فهو مخالف لمذهب يسمونه
كما سيقول في الالغاء اي بالزوم اللام في الالغاء فليفرق بين المخففة والمنافية ففي المخففة اللام لازم وهي ليست في انية
فقولنا ان يداقها معناه لا يداقها قولنا ان يداقها معناه زيد قائم البنية فلو لم يداقها في اللام في المخففة لم يظهر الفرق
بينهما بحسب المعنى لا يقال لم لا يجوز العكس لبيان الفرق بينهما لاننا نقول اللام تناسب المخففة لانها للتأكيد والتشديد الثانية
ليست كذلك فيجوز لا يرد ان الفرق بينهما لا يدل على خصوص اللام مع انه يداقها اللام اذا كانت مشددة ايضا قوله اما في العمل
اي بالزوم اللام في صورة العمل فطرد الباب بين ما يكون ملغاة وبين ما لا يكون ملغاة للزوم اللام في الملغاة كما ذكرنا فانه
لا يحتاج في صورة العمل الى الفرق بايراد اللام لان نفس العمل فرق لان عند العمل يكون اسما منصوباً بخلاف اذا كانت نافية واما
لو لم تعلم فلو لم تعلم اللام حينئذ للفرق بين المخففة والمنافية لا طرد الباب خالفك تقول ان يداقها لم سوار ان عملتها او لم تعلمها
فقولنا ان يداقها لم يرفع زيد كما في اكثر النسخ اشارة الى ذلك قوله لان انما هو ليس الا سماء الخ وعليل آخر على لزوم اللام في صورة العمل اي
يكون كثير من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب لفظاً لكون احواله قد يداقها او لكونه مبنياً اما الاول مثل ان فتي قائم واما الثاني مثل ان يداقها
فلا يفرق الثاني من المخففة في هذا المثالين قال مولانا عصام لا تقابل بين الدليل الاول والثاني للاحتياج الى القول بالاطراد فليفرق
اللفظي لما قال لان كثير من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب الخ اذ بقي ما ظهر فيه الاعراب لفظياً فهو مبدى انتهى كلامه وحاصل كلامه في حصول
ان القياس بين المخففة والمنافية كما يكون في الاسماء التي لا يظهر فيها الاعراب فلا بد من اللام حينئذ للفرق بين المخففة والمنافية اما في الاسماء
فيها الاعراب فغاها الفرق بينهما حركة النسب في المخففة والرفع في المنافية فلو قيل ان يداقها لم بالنصب يكون مخففة ولو قيل ان يداقها
يكون نافية فلا يحتاج الى اللام حينئذ لبيان الفرق بينهما خصوص الفرق بالعمل لفظاً في المخففة فليس من اللام حينئذ لا طرد الباب
فيحتاج الى الاطراد على هذا التقدير ايضا بقوله وان كان كثيراً من الاسماء الخ بقوله واما في العمل فطرد اسباب ليس على ما ينبغي ان يكون

لا يملكون في الواو حصة على ان يكون اعترافه قوله الاخر اظهر حيث قال هي عاقلة وجعلها اعترافه قوله وليست
 للثمن وهو مصدر ربح حتى يمتنع بفتح النون ان يشار بقوله الى حذف المضاعف والفرق بين الثمن والشرج ان الشرج لا يكون
 الا في المكنت والتمني يكون في المكنت استخيلات فان الانسان بما ينشئ الطيران الى السماء ولا يترجاه قوله فتدخل على المكنت هذا
 اذ المكنت المكنت بفتح القاف ليت ردا خارج اذ المكنت بفتح القاف ليرجى قوله فتدخل على المكنت هذا
 اليه ثم التفرع بمعنى على تفسيره بانه مجدية الشئ المنتظر او غيره فحينئذ يشعل المكنت والحال قوله وعلى استخيل تحلوت الشاب
 لا يقال ان عود الشاب مكن ليس بمنع فان اعدى كل شئ قدرا لا نقول للمراد من استخيل انما هو يجمع بالاسكان
 الذي في قوله النقص بفتح النون رضيا لمدته الى عننا لما عرفت ان التمثل للحال المعادى واجب لشدة هذه ايضا على ان هذه
 مناقشة في المثال فحيث ان يكون المثال فرضيا فالمثال قوله بالبيت ايام الصبار واجعا قوله نصب المعولين لا يقال نصب
 المعولين لا ينحصر بالفاعل بل جوزه كالمكنت كما ذكره لان نقول للمراد هو نصب المعولين بالفاعل وغيره لم لا يجوز نصبها بالفعولية
 كما ذكره الان لا دليل الفاعل يجري في غير البيت من هذه الحروف بل دليل الكسافي واوجه ما يفسد ذلك قوله بالبيت ايام الصبي الخ
 والاقصود بانما يشي قوله واجعا بالنصب حيث لم يقل واجعا بالضم والرواجع جمع اراجع فتم جمعه على واجع بمعنى على حسب المصنف لانه
 جمع فاعل على فاعل قياس عند دنيما لا يفعل من الصمتا وعند دنيما يكون قياسا في جميع الصفات فلا بد ان لا يجمع فاعل على فاعل فاعل
 والرواجع ايام الصبي بوايام ثابته بوجه من خمسة عشر الى سبعين والى حسين برواية والاصبي في اللغة بولم يلبس الى الوجوب وقت ثباته
 ايضا محبوب النقص ان ياتي باليت حرفا لانه وليت حرف ايضا وانه ادا حرف غير جائز لانما نقول للسناوي محذوف اي قوله ليت ايام
 قوله حال كونها ايام فان الخبر محذوف وهو قوله كانه واشر فيها الى ايام انا قال لسانا كما يشي لم يقل كانه لانه لا يكون متعلقا بظرف
 مقدما عليه لان الانسان يكون الخبر على اسمه متعلق الظرف بناخر عنه لانه اسمهم في الظروف ومن غيره فلا بد وجب ما قبل الالف
 ان يقول كانه لانه لان غير المحذوف بولنا وكانه متعلق قوله ولعل للشرج قصد ترجيح يه جي وقد ضل على المكنت بفتح القاف
 قوله ومناه اي معنى الترجيح لاسمى لعل وقال بعضهم ليعتق مضمون الجمله ان ورد به لم ينع في قوله تعالى يتذكر ويتجش لان
 فرعون لم يذكر واجب بان المراد هو احد الامرين فخص ان خشي قوله يعلم بطون مثال لتوقع الامر المرجو فان النجاة امر مرجوعي
 توبة كنيه ليهت كنهه فخلق بايد قوله ولعل الساعه اي ساعه القبالة مثال الخوف لان فيها خوف قوله لاي يمكن
 لعل وانما قيل تايست ليعتق مع الرجوع الى لعل وهو حرف شارة الى ان المراد بقوله لم كل حرف موشح بحرف التثنية لا المعاملة
 قوله كما جاز في اللغة العقلية اي جاز الجواز والجمع الشدة والنفعية منسوب الى عقيل وهو تصغير عقل والنفعية قبيلة
 في العرب الانشاء وشعر غير اخرا من قوله لانه ذلك اي في الخبر ما قوله وواع دعابا الخ الواو في وواع والوب فعلى بذهب
 البصريين رب تقدر بعد ما هو جارة والواو عاقلة فلا بد من تقدير المعطوف عليه ونا على مذهب الكوفيين الواو بمنى
 رب هي جارة بنفسها فلا حاجة الى تقدير رب يا حرف نداء وتجب صيغة المتكلم وكلمة من استغفارة التمدد في العطاء والتعظيم
 في لم يستجبه لى وواع وذلك راجع الى النداء وقوله يجب لك في سياق النفي وفيه العموم في سياق النفي ولو راسطة كدفع العلة
 التقط ان قوله اخرى اي مرة اخرى قوله مرة مفعول مطلق وقوله في الفوار كسر الهمزة وتعين الهمزة اسما على معروف بالسفارة

لا يملكون في الواو حصة على ان يكون اعترافه قوله الاخر اظهر حيث قال هي عاقلة وجعلها اعترافه قوله وليست
 للثمن وهو مصدر ربح حتى يمتنع بفتح النون ان يشار بقوله الى حذف المضاعف والفرق بين الثمن والشرج ان الشرج لا يكون
 الا في المكنت والتمني يكون في المكنت استخيلات فان الانسان بما ينشئ الطيران الى السماء ولا يترجاه قوله فتدخل على المكنت هذا
 اذ المكنت المكنت بفتح القاف ليت ردا خارج اذ المكنت بفتح القاف ليرجى قوله فتدخل على المكنت هذا
 اليه ثم التفرع بمعنى على تفسيره بانه مجدية الشئ المنتظر او غيره فحينئذ يشعل المكنت والحال قوله وعلى استخيل تحلوت الشاب
 لا يقال ان عود الشاب مكن ليس بمنع فان اعدى كل شئ قدرا لا نقول للمراد من استخيل انما هو يجمع بالاسكان
 الذي في قوله النقص بفتح النون رضيا لمدته الى عننا لما عرفت ان التمثل للحال المعادى واجب لشدة هذه ايضا على ان هذه
 مناقشة في المثال فحيث ان يكون المثال فرضيا فالمثال قوله بالبيت ايام الصبار واجعا قوله نصب المعولين لا يقال نصب
 المعولين لا ينحصر بالفاعل بل جوزه كالمكنت كما ذكره لان نقول للمراد هو نصب المعولين بالفاعل وغيره لم لا يجوز نصبها بالفعولية
 كما ذكره الان لا دليل الفاعل يجري في غير البيت من هذه الحروف بل دليل الكسافي واوجه ما يفسد ذلك قوله بالبيت ايام الصبي الخ
 والاقصود بانما يشي قوله واجعا بالنصب حيث لم يقل واجعا بالضم والرواجع جمع اراجع فتم جمعه على واجع بمعنى على حسب المصنف لانه
 جمع فاعل على فاعل قياس عند دنيما لا يفعل من الصمتا وعند دنيما يكون قياسا في جميع الصفات فلا بد ان لا يجمع فاعل على فاعل فاعل
 والرواجع ايام الصبي بوايام ثابته بوجه من خمسة عشر الى سبعين والى حسين برواية والاصبي في اللغة بولم يلبس الى الوجوب وقت ثباته
 ايضا محبوب النقص ان ياتي باليت حرفا لانه وليت حرف ايضا وانه ادا حرف غير جائز لانما نقول للسناوي محذوف اي قوله ليت ايام
 قوله حال كونها ايام فان الخبر محذوف وهو قوله كانه واشر فيها الى ايام انا قال لسانا كما يشي لم يقل كانه لانه لا يكون متعلقا بظرف
 مقدما عليه لان الانسان يكون الخبر على اسمه متعلق الظرف بناخر عنه لانه اسمهم في الظروف ومن غيره فلا بد وجب ما قبل الالف
 ان يقول كانه لانه لان غير المحذوف بولنا وكانه متعلق قوله ولعل للشرج قصد ترجيح يه جي وقد ضل على المكنت بفتح القاف
 قوله ومناه اي معنى الترجيح لاسمى لعل وقال بعضهم ليعتق مضمون الجمله ان ورد به لم ينع في قوله تعالى يتذكر ويتجش لان
 فرعون لم يذكر واجب بان المراد هو احد الامرين فخص ان خشي قوله يعلم بطون مثال لتوقع الامر المرجو فان النجاة امر مرجوعي
 توبة كنيه ليهت كنهه فخلق بايد قوله ولعل الساعه اي ساعه القبالة مثال الخوف لان فيها خوف قوله لاي يمكن
 لعل وانما قيل تايست ليعتق مع الرجوع الى لعل وهو حرف شارة الى ان المراد بقوله لم كل حرف موشح بحرف التثنية لا المعاملة
 قوله كما جاز في اللغة العقلية اي جاز الجواز والجمع الشدة والنفعية منسوب الى عقيل وهو تصغير عقل والنفعية قبيلة
 في العرب الانشاء وشعر غير اخرا من قوله لانه ذلك اي في الخبر ما قوله وواع دعابا الخ الواو في وواع والوب فعلى بذهب
 البصريين رب تقدر بعد ما هو جارة والواو عاقلة فلا بد من تقدير المعطوف عليه ونا على مذهب الكوفيين الواو بمنى
 رب هي جارة بنفسها فلا حاجة الى تقدير رب يا حرف نداء وتجب صيغة المتكلم وكلمة من استغفارة التمدد في العطاء والتعظيم
 في لم يستجبه لى وواع وذلك راجع الى النداء وقوله يجب لك في سياق النفي وفيه العموم في سياق النفي ولو راسطة كدفع العلة
 التقط ان قوله اخرى اي مرة اخرى قوله مرة مفعول مطلق وقوله في الفوار كسر الهمزة وتعين الهمزة اسما على معروف بالسفارة

لا يملكون في الواو حصة على ان يكون اعترافه قوله الاخر اظهر حيث قال هي عاقلة وجعلها اعترافه قوله وليست
 للثمن وهو مصدر ربح حتى يمتنع بفتح النون ان يشار بقوله الى حذف المضاعف والفرق بين الثمن والشرج ان الشرج لا يكون
 الا في المكنت والتمني يكون في المكنت استخيلات فان الانسان بما ينشئ الطيران الى السماء ولا يترجاه قوله فتدخل على المكنت هذا
 اذ المكنت المكنت بفتح القاف ليت ردا خارج اذ المكنت بفتح القاف ليرجى قوله فتدخل على المكنت هذا
 اليه ثم التفرع بمعنى على تفسيره بانه مجدية الشئ المنتظر او غيره فحينئذ يشعل المكنت والحال قوله وعلى استخيل تحلوت الشاب
 لا يقال ان عود الشاب مكن ليس بمنع فان اعدى كل شئ قدرا لا نقول للمراد من استخيل انما هو يجمع بالاسكان
 الذي في قوله النقص بفتح النون رضيا لمدته الى عننا لما عرفت ان التمثل للحال المعادى واجب لشدة هذه ايضا على ان هذه
 مناقشة في المثال فحيث ان يكون المثال فرضيا فالمثال قوله بالبيت ايام الصبار واجعا قوله نصب المعولين لا يقال نصب
 المعولين لا ينحصر بالفاعل بل جوزه كالمكنت كما ذكره لان نقول للمراد هو نصب المعولين بالفاعل وغيره لم لا يجوز نصبها بالفعولية
 كما ذكره الان لا دليل الفاعل يجري في غير البيت من هذه الحروف بل دليل الكسافي واوجه ما يفسد ذلك قوله بالبيت ايام الصبي الخ
 والاقصود بانما يشي قوله واجعا بالنصب حيث لم يقل واجعا بالضم والرواجع جمع اراجع فتم جمعه على واجع بمعنى على حسب المصنف لانه
 جمع فاعل على فاعل قياس عند دنيما لا يفعل من الصمتا وعند دنيما يكون قياسا في جميع الصفات فلا بد ان لا يجمع فاعل على فاعل فاعل
 والرواجع ايام الصبي بوايام ثابته بوجه من خمسة عشر الى سبعين والى حسين برواية والاصبي في اللغة بولم يلبس الى الوجوب وقت ثباته
 ايضا محبوب النقص ان ياتي باليت حرفا لانه وليت حرف ايضا وانه ادا حرف غير جائز لانما نقول للسناوي محذوف اي قوله ليت ايام
 قوله حال كونها ايام فان الخبر محذوف وهو قوله كانه واشر فيها الى ايام انا قال لسانا كما يشي لم يقل كانه لانه لا يكون متعلقا بظرف
 مقدما عليه لان الانسان يكون الخبر على اسمه متعلق الظرف بناخر عنه لانه اسمهم في الظروف ومن غيره فلا بد وجب ما قبل الالف
 ان يقول كانه لانه لان غير المحذوف بولنا وكانه متعلق قوله ولعل للشرج قصد ترجيح يه جي وقد ضل على المكنت بفتح القاف
 قوله ومناه اي معنى الترجيح لاسمى لعل وقال بعضهم ليعتق مضمون الجمله ان ورد به لم ينع في قوله تعالى يتذكر ويتجش لان
 فرعون لم يذكر واجب بان المراد هو احد الامرين فخص ان خشي قوله يعلم بطون مثال لتوقع الامر المرجو فان النجاة امر مرجوعي
 توبة كنيه ليهت كنهه فخلق بايد قوله ولعل الساعه اي ساعه القبالة مثال الخوف لان فيها خوف قوله لاي يمكن
 لعل وانما قيل تايست ليعتق مع الرجوع الى لعل وهو حرف شارة الى ان المراد بقوله لم كل حرف موشح بحرف التثنية لا المعاملة
 قوله كما جاز في اللغة العقلية اي جاز الجواز والجمع الشدة والنفعية منسوب الى عقيل وهو تصغير عقل والنفعية قبيلة
 في العرب الانشاء وشعر غير اخرا من قوله لانه ذلك اي في الخبر ما قوله وواع دعابا الخ الواو في وواع والوب فعلى بذهب
 البصريين رب تقدر بعد ما هو جارة والواو عاقلة فلا بد من تقدير المعطوف عليه ونا على مذهب الكوفيين الواو بمنى
 رب هي جارة بنفسها فلا حاجة الى تقدير رب يا حرف نداء وتجب صيغة المتكلم وكلمة من استغفارة التمدد في العطاء والتعظيم
 في لم يستجبه لى وواع وذلك راجع الى النداء وقوله يجب لك في سياق النفي وفيه العموم في سياق النفي ولو راسطة كدفع العلة
 التقط ان قوله اخرى اي مرة اخرى قوله مرة مفعول مطلق وقوله في الفوار كسر الهمزة وتعين الهمزة اسما على معروف بالسفارة

قوله اي من اجل ما ذكر مبدئ من مجموع قوله لان ام متصلة بليب احد المستويين والآخر الهزة بعد ثبوت
ولكن قوله ومن قسم في الاول تكون عملة المجموع باصت باراجه الثاني منه على ما عرفت قوله لان السؤال عنه
اي من القسمين لان المتكلم يعلم بوجوده الا انه يسأل القارئ من الخاطب فلو اجاب بغيره ولا يكون اجواب مطابقا
للسؤال قوله ومن قسم اول اسي لا يجوز اجواب عن ام متصلة بنعم او لا في جواب ازير اريت ام قسم اولها
خسما بالمذكر لان تعيينها كفي فيما بعده من الفرق بين ام متصلة وبين او واما ام انقطعت قوله بخلاف او واما
مع الهزة متعلق باو واما ما قال الفاضل يحلو اني ولو قال بخلاف او واما ام انقطعت مع الهزة لكان او على
لان ام انقطعت مع الهزة ايضا انتهى كلامه اقول قوله بخلاف او واما مع الهزة معناه وبخلافه انهم انكسرتين اذا
كانتا متكسرتين مع الهزة فانه يصح جوابها بلا ونعم وليس في جواب ام انقطعت بلا ونعم مع ان الكلام في او واما
وام متصلة وانقطعت فمذكورة بعد ذلك قوله فانه يصح جوابها بلا ونعم وان جئت بالثنتين يحصل اجواب ايضا
ويخرج من تعيين ثبوت احد هاتين مع الزيادة فيه بخلافه لسائل عن السؤال مرة اخرى وهو السؤال للثنتين
قوله لان المقصود بالسؤال في سؤال او واما ان احد هاتين على الثنتين جاك في جواب بان احد هاتين على الثنتين جاء
او لم يجئ وهو حسن نعم ولا قوله وقد يجاب بنفي كليهما اي وقد يجاب بلا في كلا المستويين في السؤال بام متصلة
الخطا هو ان متعلق بقول ام كان جوابا بالثنتين لا بقول ام فانه يصح جوابها بلا ونعم بقرينة قوله لا يقال الخطا
في اعتقاد المتكلم بوجوده هاتين لان جوابا بالثنتين على تقدير اعتقاده بوجوده هاتين على الثنتين في كلامه
قول ام جاز ان يكون اعتراضا على المعنى حيث حصرت في جوابا بالثنتين ولنفه جوابا بهما مع ان المتكلم بلا في كليهما
لان اعتقاد المتكلم بحتم ان يخطئ ويجهل بوجوده هاتين فيجوز ان يقال في الجواب لا نعمنا وحينئذ سلب كلي عند
السؤال بقول ازير عنتك ام قسم فمذكورة بعد ذلك قوله فانه يصح جوابها بلا ونعم بقرينة قوله لا يقال الخطا
المعنى يكون اضافيا لا حقيقيا فليس معناه لانه لا يجاب عنه بلا سلقا حتى يكون كحصر حقيقيا بل معناه لا يجاب على
تقدير الجرح لوجود واحد هاتين او لا فيصحب اجواب بلا قوله فالشارع في دفع الثاني من هاتين الاشارة وقوله ام وحده اشارة
الى قوله وام متصلة بليب احد المستويين والآخر الهزة بعد ثبوت احد هاتين على الثنتين والمفرد على تفسير ثم
في الموضوعين لذلك الامر الواحد قوله على شرطين احد هاتين قوله ام متصلة بليب احد المستويين والآخر الهزة
بعد ثبوت احد هاتين على الثنتين قوله لصحة وقوع ام متصلة اي كون هذا الامر الواحد مشتقا على شرطين
لاجل صحة وقوعه وقوله فرع عليه اي على مجموع الامر الواحد وهو جزاء اشهد ما قوله جملة وهو على صيغة
المصدر مبدئية وقوله لا يخلو عن سماجة خبره اي جعل في كل واحد من الموضوعين اشارة الى شرط من الشرطين
المذكورين لا يخلو عن سماجة لانه مبدئ من العبارة فيكون اشارة الى مجموع لكن الاشارة في كل واحد من الموضوعين
باعتبار العبارة كما عرفت غير مرة وقوله جملة لانه كلام بعض الشارحين حيث فسر في الموضوع الاول بقوله
اي لامل لان ام متصلة بليب احد المستويين والآخر الهزة وفي الموضوع الثاني بقوله اي لامل هاتين

الطلب المتعين في
السؤال بان من اجل ما ذكر
قوله ومن قسم في الاول
اي من القسمين لان المتكلم
للسؤال قوله ومن قسم
خسما بالمذكر لان تعيينها
مع الهزة متعلق باو واما
لان ام انقطعت مع الهزة
كانتا متكسرتين مع الهزة
وام متصلة وانقطعت فمذكورة
ويخرج من تعيين ثبوت احد
قوله لان المقصود بالسؤال
او لم يجئ وهو حسن نعم ولا
الخطا هو ان متعلق بقول ام
في اعتقاد المتكلم بوجوده
قول ام جاز ان يكون اعتراضا
لان اعتقاد المتكلم بحتم ان
السؤال بقول ازير عنتك ام
المعنى يكون اضافيا لا حقيقيا
تقدير الجرح لوجود واحد هاتين
الى قوله وام متصلة بليب
في الموضوعين لذلك الامر
بعد ثبوت احد هاتين على
لاجل صحة وقوعه وقوله
المصدر مبدئية وقوله لا
المذكورين لا يخلو عن سماجة
باعتبار العبارة كما عرفت
اي لامل لان ام متصلة بليب
الطلب المتعين في
السؤال بان من اجل ما ذكر
قوله ومن قسم في الاول
اي من القسمين لان المتكلم
للسؤال قوله ومن قسم
خسما بالمذكر لان تعيينها
مع الهزة متعلق باو واما
لان ام انقطعت مع الهزة
كانتا متكسرتين مع الهزة
وام متصلة وانقطعت فمذكورة
ويخرج من تعيين ثبوت احد
قوله لان المقصود بالسؤال
او لم يجئ وهو حسن نعم ولا
الخطا هو ان متعلق بقول ام
في اعتقاد المتكلم بوجوده
قول ام جاز ان يكون اعتراضا
لان اعتقاد المتكلم بحتم ان
السؤال بقول ازير عنتك ام
المعنى يكون اضافيا لا حقيقيا
تقدير الجرح لوجود واحد هاتين
الى قوله وام متصلة بليب
في الموضوعين لذلك الامر
بعد ثبوت احد هاتين على
لاجل صحة وقوعه وقوله
المصدر مبدئية وقوله لا
المذكورين لا يخلو عن سماجة
باعتبار العبارة كما عرفت
اي لامل لان ام متصلة بليب

لا حرج ان يجوز وضع الحاء المعجمة وسكون الواو معهما بمعنى الملكة والملكات وقوله جرس بمعنى التثنية وقوله حشر في حشر
الجمعة وكسر العين من الشجر والعلو وكذا ما في قوله والاضافات هو البنية والاضافات الثمانية كذا في قوله حشر في حشر
في المعراج الاول متعلق بمرسى وقوله ضرورة الشعر والظرف في المعراج الثاني متعلق بمرسى او ما شعر وسنة
ثانية لا يقال حشر الصبح اذ مطلع والامام هو صبح الموت فيكون حشر في الثانية والثالثة في بيان المعراج الاول وهذا ليس في
حق الموتين العاصيين وان كان من يعنى مؤمنين عاصيين ورجاه مملكة اذا فرغ من كذا ايشان اذ حال انك يا ابن آدم
قوله الله من حين اخر يعني الملك فلا بد ان يقول بوضع قوله بكسر الهمزة وجوز ان يعبر عن الهمزة باللام في قوله
المضمر للمعراج الاول بحسب المعنى وما حصل قوله اذا صبح حشر بالفارسية وتبقى عالم ميثون اذ ما دون ذلك كونه على كنه صبح موت
لاكن عالم ميثون وان كان سو نوار وقوله شمس على ذكر ما وضع في الامام اذ ما حصل في الامام اذ ما حصل في الامام اذ ما حصل في الامام
فيما سبق في خبرنا بر قوله حشر في التفسير في قوله لاننا اعلم شيئا ان يكون من حروف التفسير الفارسي في قوله قال الزانية والرائية
فاجل والرائية فانه حسب سبويه مسته كلامه قول الله جعل العنار سببية في بحث انهم عامه على حسب سبويه
ثم قال وقيل الزانية او المتفسير في الظاهر ان يكون الزانية بلفظ قيل اشارة الى فصحت كون الفاء للتفسير في سبويه فانه لم يجد
الفارسي في قوله تعالى الزانية والرائية ثم من حروف التفسير في قوله ان يقول الفارسي للتفسير في قوله فان الفاء في قوله
فوق تفسير كل ميم في التفسير فلا بد من صدق الفارسي من حروف التفسير لان يقال ان الفارسي في الاصل يكون التفسير كذا قالوا
ثم جعل في التفسير في المعطف والتفريق فلا يكون من حروف التفسير بل من حروف التفتيح في الاصل قوله في مات فو تفسير
لغز في قوله قد روي بوجه قوله وان الفتحة الهزة وسكون النون للفتحة كاي وهي اى من مقتضى ما في معنى القول اى ان
مقتضى ما في قول مقار الفعل هو في معنى القول اى ان الفهم القول من اى من ذلك الفعل والية اشارة الى قوله اى من مقتضى ما في معنى القول اى ان
اشارة الى ان الادب من كذا ما هو الفعل واشار الى قوله مقار اى ثابت في معنى الجملة الى ان نظرية في معنى الفعل الله هو لفظ
اعتبار في غاية دقة لا يرمي في معنى اللفظ وهو باطل فان نظرية اللفظ في معنى ايضا مما يبيح وبما ان اللفظ قد يكون
منظر في اللفظ بناء على ان اللفظ يقيد بالمتى ويزداد ويزاوت كما ان المظهر يقيد بالظرف ويزداد ويقدر وقد يكون
المتى في قوله المقيد بناء على ان المعنى يتقيد من اللفظ فكانت الالفاظ قول اليب ناسب فيما المعاني وهذا هو اكثر
قوله غير متفك عند تفسيره لاحتماس قوله في التفسير اكثر الالفاظ المتقدمة في اللفظ اشارة الى ان المعاني التي في عبارة
الفتحة بان مرده انها مختصة بمفعول في معنى القول وتقيد المفعول بالنظر الى الاكثرية لا ليقال ان اللفظ ان يكون الفاء
للتفريق في آخره على ما قبله نظر لان الفاعل المتفريق قد يكون نظريا بحيث يفهم منه وانما قال في الاكثرية ان اللفظ قد يفسر
مفعولا على اللفظ غير مفعول في القول يودي ذلك اللفظ معناه قوله اى ما دينا به لفظ هو انما فان قوله بلفظ مفعول
مقدر به بسطة حروف الجهر في القول المقدر انهم من ان يكون هو اسئلة او بلا واسطة والفتحة بين في المثال المثال الثاني
بهذا الاعتبار فان المفعول المقدر في المثال الثاني بلا واسطة حروف الجهر في المفعول الاول هو منه بغيره ما دينا به في معنى
القول فان القول لازم للنداء قوله اى كنت الميمه شيئا هو اى ذلك الشيء ايت بمعنى ما تقولان شيئا مفعول به مقدر له

قوله حشر في حشر الجمعة وكسر العين من الشجر والعلو وكذا ما في قوله والاضافات هو البنية والاضافات الثمانية كذا في قوله حشر في حشر في المعراج الاول متعلق بمرسى وقوله ضرورة الشعر والظرف في المعراج الثاني متعلق بمرسى او ما شعر وسنة ثانية لا يقال حشر الصبح اذ مطلع والامام هو صبح الموت فيكون حشر في الثانية والثالثة في بيان المعراج الاول وهذا ليس في حق الموتين العاصيين وان كان من يعنى مؤمنين عاصيين ورجاه مملكة اذا فرغ من كذا ايشان اذ حال انك يا ابن آدم قوله الله من حين اخر يعني الملك فلا بد ان يقول بوضع قوله بكسر الهمزة وجوز ان يعبر عن الهمزة باللام في قوله المضمر للمعراج الاول بحسب المعنى وما حصل قوله اذا صبح حشر بالفارسية وتبقى عالم ميثون اذ ما دون ذلك كونه على كنه صبح موت لاكن عالم ميثون وان كان سو نوار وقوله شمس على ذكر ما وضع في الامام اذ ما حصل في الامام اذ ما حصل في الامام في ما سبق في خبرنا بر قوله حشر في التفسير في قوله لاننا اعلم شيئا ان يكون من حروف التفسير الفارسي في قوله قال الزانية والرائية فاجل والرائية فانه حسب سبويه مسته كلامه قول الله جعل العنار سببية في بحث انهم عامه على حسب سبويه ثم قال وقيل الزانية او المتفسير في الظاهر ان يكون الزانية بلفظ قيل اشارة الى فصحت كون الفاء للتفسير في سبويه فانه لم يجد الفارسي في قوله تعالى الزانية والرائية ثم من حروف التفسير في قوله ان يقول الفارسي للتفسير في قوله فان الفاء في قوله فوق تفسير كل ميم في التفسير فلا بد من صدق الفارسي من حروف التفسير لان يقال ان الفارسي في الاصل يكون التفسير كذا قالوا ثم جعل في التفسير في المعطف والتفريق فلا يكون من حروف التفسير بل من حروف التفتيح في الاصل قوله في مات فو تفسير لغز في قوله قد روي بوجه قوله وان الفتحة الهزة وسكون النون للفتحة كاي وهي اى من مقتضى ما في معنى القول اى ان مقتضى ما في قول مقار الفعل هو في معنى القول اى ان الفهم القول من اى من ذلك الفعل والية اشارة الى قوله اى من مقتضى ما في معنى القول اى ان اشارة الى ان الادب من كذا ما هو الفعل واشار الى قوله مقار اى ثابت في معنى الجملة الى ان نظرية في معنى الفعل الله هو لفظ اعتبار في غاية دقة لا يرمي في معنى اللفظ وهو باطل فان نظرية اللفظ في معنى ايضا مما يبيح وبما ان اللفظ قد يكون منظر في اللفظ بناء على ان اللفظ يقيد بالمتى ويزداد ويزاوت كما ان المظهر يقيد بالظرف ويزداد ويقدر وقد يكون المتى في قوله المقيد بناء على ان المعنى يتقيد من اللفظ فكانت الالفاظ قول اليب ناسب فيما المعاني وهذا هو اكثر قوله غير متفك عند تفسيره لاحتماس قوله في التفسير اكثر الالفاظ المتقدمة في اللفظ اشارة الى ان المعاني التي في عبارة الفتحة بان مرده انها مختصة بمفعول في معنى القول وتقيد المفعول بالنظر الى الاكثرية لا ليقال ان اللفظ ان يكون الفاء للتفريق في آخره على ما قبله نظر لان الفاعل المتفريق قد يكون نظريا بحيث يفهم منه وانما قال في الاكثرية ان اللفظ قد يفسر مفعولا على اللفظ غير مفعول في القول يودي ذلك اللفظ معناه قوله اى ما دينا به لفظ هو انما فان قوله بلفظ مفعول مقدر به بسطة حروف الجهر في القول المقدر انهم من ان يكون هو اسئلة او بلا واسطة والفتحة بين في المثال المثال الثاني بهذا الاعتبار فان المفعول المقدر في المثال الثاني بلا واسطة حروف الجهر في المفعول الاول هو منه بغيره ما دينا به في معنى القول فان القول لازم للنداء قوله اى كنت الميمه شيئا هو اى ذلك الشيء ايت بمعنى ما تقولان شيئا مفعول به مقدر له

[illegible][illegible]

قال الفاضل الجواب في ههنا بحث وهو انه قد مر في بحث كالمجانب ان الجزم واجب ان كان كل من شرطه والجواب ان شرطه
فقط مضار عاوجا لان كان الجزم مضار عاوجا وهو يدل على ان التطابق بين الشرط والجزم في العمل وعدمه مما لا يوجب
فكيف يوجب التطابق ههنا حتى يشترط معنى الجزم انتهى كلامه اقول وجوب التطابق بين الشرط والجزم كما هو الظاهر فما
نحن فيه على تقدير تقدم القسم على الشرط وعدم وجوبه على تقدير عدم تقدم القسم عليه كما في بحث كالمجانب فلا يخفى
حينئذ قوله وكان الجواب بالقسم فقط لفظا اي لفظا مضارعا فثبت من ظهور علامات جواب القسم في لفظه عدم ضروره
الشرطية لفظا قوله لا بالقسم والشرط جميعا للنتائج بين اثريهما واما الجزم وعدمه الجزم قوله لا يلزم ان يكون اي الجواب
موجودا ولا غير اشرادات الشرطية لفظا وغير مجزوم لظاهره فثبت علامات جواب القسم اي يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم في آن
واحد على سبيل الوجوب لا باعتبارانه جواب القسم غير مجزوم قطعا لان القسم لا يلزم شيئا باعتبارانه جواب الشرط مجزوم
قطعا وهو محال واذا عرفت ذلك فلا بد وما ذكره ولا ناعص من ان اذا كان الشرط ماضيا لا يوجب جزم الجواب فكيف يلزم
كونه مجزوما وغير مجزوم انتهى كلامه وذلك لان اذا كان الشرط ماضيا لم يجز ان يكون لادوات الشرطية تأثير في الجواب لفظا لان
الجواب اذا كان مضارا عاجزا عن التكلم في الجزم مثل والسر ان آتيت في صورة عدم الجزم ويقال واسر ان آتيت
انك كجذب الياء في صورة الجزم من ان ما ذكره من لزوم كونه مجزوما وغير مجزوم على تقدير تاتيها فيه لفظا ويمكن الجواب
ايضا بان اذا كان الشرط ماضيا لا يوجب جزم الجواب اذا تقدم القسم على شرطه لعل الجواب اذا لم تقدم القسم عليه كما هو
المراد في بحث كالمجانب وجوبه وجوبه مولانا عصام وقال وجوبه انه يتكلف ويقال اراد من صحة كونه مجزوما وجوب كونه غير
مجزوم انتهى كلامه وحاصل جواب الفاضل المذكور ان الشاراد بقوله مجزوما وغير مجزوم هو صحة كونه مجزوما باعتبار تاتيها
ادوات الشرطية وجوب كونه غير مجزوم باعتبار كونه جواب القسم وهو محال ايضا لان صحة كونه مجزوما باعتبار كونه
جوابا وهو محال ايضا لان صحة كونه مجزوما بها كان كونه مجزوما وان كان محال او لعل عدم الجزم وجوبه لا يوجب
الجزم وبها هو الظاهر ان ما ذكره التاميل الاصل ان الجواب لا يجوز ان يكون جوابا للقسم والشرط جميعا ولا يدل على انه لا يجوز
ان يكون جوابا للشرط فقط ايضا ان الذي هو كون الجواب جوابا للقسم فقط دون القسم والشرط معا ودون الشرط فقط
فوجب بان وجوب كون الجواب للشرط فقط ان تقدم القسم الذي لا يكون هذا التقديم ضروريا في اصل الكلام وبه القسم
ههنا فثبت كمال الاهتمام بذلك القيد فثبت الجواب بغيره في التقدير لفظا ماضيا فاعلم او لعل اخرى بان تقدم القسم يدل على
العناية اي بالقسم حينئذ لعله جوابا لاولي من جملة جوابا للشرط ويمكن الجواب ايضا بانهم لما قدموا القسم بقدر ان يكون الجواب
جوابا للقسم والشرط معا لفظا لم عرفت فوجب ان يكون جوابا لاحدهما فوجب ان يكون الجواب بالشرط واللفظ من
لان الشرط واللفظ من خلاف القسم لانه غير مفروض قوله لكون القسم على اي جواب القسم اي هو انه لا يرتك ان آتيت
قوله والشرط اي هو جواب لكون الشرط ايضا لكون الجواب مشروطا بالشرط لان كراهه مشروطا بآتيانه قوله الماضى لفظا
اي الشرط يكون ماضيا لفظا قوله اول ما تاتي اي والسر ان لم تاتي في الشرط يكون ماضيا معنى لمان لم تقلب معنى المضارع
الى الماضى قوله لا يرتك بلام الابتداء ولون التاكيد التعليل فيكون الجواب بالقسم شهادة للام والنون قوله اي تقدم

هذا الجواب هو الجواب الذي هو الجواب في ههنا بحث وهو انه قد مر في بحث كالمجانب ان الجزم واجب ان كان كل من شرطه والجواب ان شرطه
فقط مضار عاوجا لان كان الجزم مضار عاوجا وهو يدل على ان التطابق بين الشرط والجزم في العمل وعدمه مما لا يوجب
فكيف يوجب التطابق ههنا حتى يشترط معنى الجزم انتهى كلامه اقول وجوب التطابق بين الشرط والجزم كما هو الظاهر فما
نحن فيه على تقدير تقدم القسم على الشرط وعدم وجوبه على تقدير عدم تقدم القسم عليه كما في بحث كالمجانب فلا يخفى
حينئذ قوله وكان الجواب بالقسم فقط لفظا اي لفظا مضارعا فثبت من ظهور علامات جواب القسم في لفظه عدم ضروره
الشرطية لفظا قوله لا بالقسم والشرط جميعا للنتائج بين اثريهما واما الجزم وعدمه الجزم قوله لا يلزم ان يكون اي الجواب
موجودا ولا غير اشرادات الشرطية لفظا وغير مجزوم لظاهره فثبت علامات جواب القسم اي يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم في آن
واحد على سبيل الوجوب لا باعتبارانه جواب القسم غير مجزوم قطعا لان القسم لا يلزم شيئا باعتبارانه جواب الشرط مجزوم
قطعا وهو محال واذا عرفت ذلك فلا بد وما ذكره ولا ناعص من ان اذا كان الشرط ماضيا لا يوجب جزم الجواب فكيف يلزم
كونه مجزوما وغير مجزوم انتهى كلامه وذلك لان اذا كان الشرط ماضيا لم يجز ان يكون لادوات الشرطية تأثير في الجواب لفظا لان
الجواب اذا كان مضارا عاجزا عن التكلم في الجزم مثل والسر ان آتيت في صورة عدم الجزم ويقال واسر ان آتيت
انك كجذب الياء في صورة الجزم من ان ما ذكره من لزوم كونه مجزوما وغير مجزوم على تقدير تاتيها فيه لفظا ويمكن الجواب
ايضا بان اذا كان الشرط ماضيا لا يوجب جزم الجواب اذا تقدم القسم على شرطه لعل الجواب اذا لم تقدم القسم عليه كما هو
المراد في بحث كالمجانب وجوبه وجوبه مولانا عصام وقال وجوبه انه يتكلف ويقال اراد من صحة كونه مجزوما وجوب كونه غير
مجزوم انتهى كلامه وحاصل جواب الفاضل المذكور ان الشاراد بقوله مجزوما وغير مجزوم هو صحة كونه مجزوما باعتبار تاتيها
ادوات الشرطية وجوب كونه غير مجزوم باعتبار كونه جواب القسم وهو محال ايضا لان صحة كونه مجزوما باعتبار كونه
جوابا وهو محال ايضا لان صحة كونه مجزوما بها كان كونه مجزوما وان كان محال او لعل عدم الجزم وجوبه لا يوجب
الجزم وبها هو الظاهر ان ما ذكره التاميل الاصل ان الجواب لا يجوز ان يكون جوابا للقسم والشرط جميعا ولا يدل على انه لا يجوز
ان يكون جوابا للشرط فقط ايضا ان الذي هو كون الجواب جوابا للقسم فقط دون القسم والشرط معا ودون الشرط فقط
فوجب بان وجوب كون الجواب للشرط فقط ان تقدم القسم الذي لا يكون هذا التقديم ضروريا في اصل الكلام وبه القسم
ههنا فثبت كمال الاهتمام بذلك القيد فثبت الجواب بغيره في التقدير لفظا ماضيا فاعلم او لعل اخرى بان تقدم القسم يدل على
العناية اي بالقسم حينئذ لعله جوابا لاولي من جملة جوابا للشرط ويمكن الجواب ايضا بانهم لما قدموا القسم بقدر ان يكون الجواب
جوابا للقسم والشرط معا لفظا لم عرفت فوجب ان يكون جوابا لاحدهما فوجب ان يكون الجواب بالشرط واللفظ من
لان الشرط واللفظ من خلاف القسم لانه غير مفروض قوله لكون القسم على اي جواب القسم اي هو انه لا يرتك ان آتيت
قوله والشرط اي هو جواب لكون الشرط ايضا لكون الجواب مشروطا بالشرط لان كراهه مشروطا بآتيانه قوله الماضى لفظا
اي الشرط يكون ماضيا لفظا قوله اول ما تاتي اي والسر ان لم تاتي في الشرط يكون ماضيا معنى لمان لم تقلب معنى المضارع
الى الماضى قوله لا يرتك بلام الابتداء ولون التاكيد التعليل فيكون الجواب بالقسم شهادة للام والنون قوله اي تقدم

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

واما الذي ذكره من ان الغرض المذكور في
 في الشواهد الا ان الغرض المذكور في
 يكون العين العتق

[illegible]

على زيد في الدار فيكون لان محلي نون التاكيد مع النفي باهل نظر بخلاف النفي بلا مشابهة انتهى حتى قيل محييا في النفي بلا منفصلة
قياس من هذا ان محلي بخلاف المنفصلة وان جازت نحو لاني الدار يعبر عن ليس شئني ثم اعلم ان المراد من النفي الواقع في المتن معنى عام
ليشغل فعل المحل داخل نون التاكيد عليه ايضا لا مشابهة للنفي في جزم الآخر قوله ولزم من اى نون التاكيد قال مولانا عيسى
وتتفق ما ذكره بقوله تعالى اذ اتموا حلقهم لاني الله تحزنون جواب القسم وشئت ايضا مع انه لم يدخل نون التاكيد عليه اى على تحزن
وليس قسم مقدرا لى اى والى اتموا حلقهم واى جواب عنه بان ذلك فيما اذا لم يكن الجوز مقدرا عليه فليار والاشكال حينئذ تقدم الجوز
فيه وهو ان السور قوله اى في جوابه المثبت اشارة الى ان الاضافة الى الفتحة في قوة الجواب اليه اى الى القسم لان المثبت ليس
الا القسم في الجواب لا غير ومن اجل اضافة المثبت الى القسم من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كجود طيعة كما اختاره الله
الذي في قوله كتاب المسامحة والزام السائل قوله لان القسم محل التاكيد تسامح لان محل التاكيد هو جواب القسم دون نفس
القسم بل يهتدي للتاكيد قوله ان يكون والفعل بامر منفصل عنه اى عن الفعل وذلك الامر المنفصل هو القسم من غير ان يكون
اى لفعل بغير فعل بالفعل وهو النون بعد صلاحية لى بعد صلاحية الفعل لتاكيد الامر المنفصل الذي هو نون التاكيد لا يتصل
بالفعل بخلاف القسم قوله اى لا يشترط الموكد جودا سواء كان التاكيد بالازمان كما في شيئا واذنا وجاهزا كما في قما قوله فانه لما
اكد الحرف لى حرف الشرط وهو ان قال لى لان محلي النون مما اودع عمر اليم في اليم قوله لى لى المقصود بالصاد والمصد
من التقصير فان التقصير وتأكي الفعل عن غيره وهو الحرف قوله مع ضمير الدارين اى الغائب والمخاطب قوله لى لى على
الوارد المحذرة قال الفاضل المحمدي في هذا لا يجرى في مثل لا تحشرون وكذا لا يدل على الياء المحذرة في مثل لا تحشرون الا ان يقتصر طراد
الجواب انتهى كلامه اقول ان اصل لا تحشرون فتشرون قلبت الواو الفا بالاصل اول من اصول القلب فحدثت الالف وحذرت
النون الاعرابية عند دخول نون التاكيد وكيفية الواو ايضا اذ لم يكن ما قبلها مفتوحا فيمضى الواو فيقال لا تحشرون فيكون
في الاصل لا تحشرون بنون التاكيد فحدثت الواو لالتقاء الساكنين وكذا في قوله لا تحشرون قوله لالتقاء الساكنين اى في
كلمتين فان التقاء الساكنين على حده في كلمتين غير جائز لان المشددة كلمة اخرى ولما اشترط في التقاء
الساكنين الخ فلما روي جند قوله لى لى على الواو المحذرة لالتقاء الساكنين لانه لا معنى بحذف الواو لالتقاء الساكنين
بجواز التقاء الساكنين على حده قوله ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة ونظرا
هذا لان حذف الالف في اضربان واضربان بنون التاكيد التقية لعدم تحقق شرط التقاء الساكنين على حده حيث
قال بنون المشددة كلمة اخرى الا انها لم تحذف في اضربان لثباته بالواحد ولم يحذف في اضربان لثباته بالواحد
اجتمع ثلث نونات متواليات وقد يقال ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة
او بما هو كالمفردة الواحدة او في كلمتها والنون المشددة في التثنية وجميع المورث والنجاة في كلمة اخرى حقيقة الا انها نزلت
منزلة الجوز منها المشددة لالتصال والاضراب بها وكذا الحال في جميع المذكور الواحدة الخاطبة والواو بحذف الواو والياء
بها لالتقاء الساكنين الا ان الشئ لم يفتت الى هذا الشرط في التقاء الساكنين على حده ولم يجعله مذهبنا ثم انظر فرق من
قوله ان يشترط ان يكون الخ ان التقاء الساكنين اذا كان في كلمتين وبها الفعل والنون يكون داخل في التقاء الساكنين

قوله لا تحشرون بنون التاكيد فحدثت الواو لالتقاء الساكنين وكذا في قوله لا تحشرون قوله لالتقاء الساكنين اى في كلمتين فان التقاء الساكنين على حده في كلمتين غير جائز لان المشددة كلمة اخرى ولما اشترط في التقاء الساكنين الخ فلما روي جند قوله لى لى على الواو المحذرة لالتقاء الساكنين لانه لا معنى بحذف الواو لالتقاء الساكنين بجواز التقاء الساكنين على حده قوله ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة ونظرا هذا لان حذف الالف في اضربان واضربان بنون التاكيد التقية لعدم تحقق شرط التقاء الساكنين على حده حيث قال بنون المشددة كلمة اخرى الا انها لم تحذف في اضربان لثباته بالواحد ولم يحذف في اضربان لثباته بالواحد اجتمع ثلث نونات متواليات وقد يقال ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة او بما هو كالمفردة الواحدة او في كلمتها والنون المشددة في التثنية وجميع المورث والنجاة في كلمة اخرى حقيقة الا انها نزلت منزلة الجوز منها المشددة لالتصال والاضراب بها وكذا الحال في جميع المذكور الواحدة الخاطبة والواو بحذف الواو والياء بها لالتقاء الساكنين الا ان الشئ لم يفتت الى هذا الشرط في التقاء الساكنين على حده ولم يجعله مذهبنا ثم انظر فرق من قوله ان يشترط ان يكون الخ ان التقاء الساكنين اذا كان في كلمتين وبها الفعل والنون يكون داخل في التقاء الساكنين

الحسين بن علي
عليه السلام
الجليلين
سورة الفاتحة
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

[illegible]

و بعد از آنکه این شهر را که در میان کوهها و رودها قرار دارد
ببینان می بیند و باقی این شهر را که در میان کوهها و رودها قرار دارد

وذكرنا ان هذا الفصل كالمفصل في قوله في معنى بهاءى بالمتصلة ان التثنية كما ذكرنا لمعنى من مشروطين قبل ذكر العام و
ارادة الخاص بعونه المقام وقوة المقام وكذا اشار الى رفع ما ورد في الرضى من ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو
والياء في ارضوا وارضى متصلان ايضا مع ان اللام غير ثابت معها كما ثبت مع الالف فليس اذن قوله كما اتصل على اطلاق
جميعه قوله في مثل بل متون يسكون الواو قوله كالمعنى ان لم تروا القوم بالتصال الكلمة المنفصلة في قوله لاجل النون
نون التاكيد افعلة يقتضي حركة ما قبلها والالزام التقاء الساكنين في كلتين واما حركة النون لاجل الواو قوله والحقة تحذف
للساكنين بقض ذلك مثل اضربن بضم الباء وتخفيف النون واحضرن بكسر الباء وتخفيف النون فابم بحرف الساكنين
واو الجمع والنون في الاول وياو المحالبة والنون في الثاني بل حذفت الهمزة واجيب بان المادسا كانا اولهما النون المحذوف
ببيل ان الحذف للساكنين لا يكون الاول الاول قوله اللام الساكنة التي بعدها لان للساكنين فيكون اللان الاخر ساكنة
الا اذا كان ما بعده حرف ساكن كالف واللام مخففة خرج كما بالساكن في الماتمين الفقيه قوله لا تامين الفقيه بان تردى كرم
والهم قد رقعته قوله تامين صيغة الخطاب المذكور من باب نخل فيقول بكسر العين في الماضي فتحذف الضمة عن السين فيكون السين
ضد الاكرام والفقيه يحتاج وعلك اصله تشديد اللام بمعنى اهل الترحى والكاف للخطاب وترجع منسوب من ان المروك
وهو الاغناء والماد هنا الاخطا من المترين يعني يستشدن وانه مرتبة افتادون والمعنى اذا تاك خيرة ذو علة اليك فلا تهم
ففى ان ينكس الامم يستغنى هو اى الفقير فقشرت وتحتاج اليه لان احوال الزمان لا يستقيم والنعيم لا تدوم والمال غادر
في قوله بالبيت تحت ما قبلها اى مع اثبات الباء قوله لتدل اى الفتحة عليها اى على النون الخفيفة صلوا للتاكيد القعود من
الغوات قوله والالكان الواجب ان يقول لا تامين الفقيه اى بكسر النون مع اسقاط الباء قوله كما لو كان النون قوله كرم
احد بالكسر في قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد قوله خطأ المرتبة ما يدخل الفعل وهو نون التاكيد من مرتبة ما قبل الاسم
وهو النون وتدل ترجيحها هو باللام عند عدم المانع على غير اللازم فان النون لازم للماتم فكل من عدم الالاف فانه
بجلاء النون فانه قد تكرر بلا مانع وغير اللام اولى بالحدف قوله كما لا يحدف النون كذلك اى في الوقت تخفيفا الضم وكسر
ما قبلها قوله فيروا حذفت اى في حال الوقت لا لا حذفت لاجل التقاء الساكنين قبل لا يلقى حيث دليل على انك لا تغيرت
مع كونه مقصودا فالصواب ان لا يترك براء عند ارادة الوقت مسللا ليعض الى المحذور قوله لاجل الحقة يعني لاجل حذف سوا
كان حذفت لاجل الحقة او لاجل غيرهما قوله فانه لا يروا حذفت لاجله اى عند الوقت كما لا يروا حذفت لاجله عند التقاء الساكنين فلما
يقال فاض حال الوقت فاضى بالياء بل يقال فاض يسكون الضاد قوله المفتوح ما قبلها تقب الفاعل اى عند الوقت للمقتضا
يجوز ان تقب الفاعل فانه لا يستثنى من قوله وفي الوقت حيث لم يبعد النون فيكون ما قبلها مفتوحا وكسورا قوله وان الضاد وكسر
يحدف اى يجوز ان يحدف نحوما صحت غير انقلب النون اى النون بالالف فالمراد من النون في قوله فان النون او فتح الخ
هو النون قوله احبب بالفارسية سري تود قوله اصا بنى غير بضم الواو بحدف النون وكذلك قوله بحدف النون وكسرا

[illegible][illegible]

To: www.al-mostafa.com